

رقم	۵۶
المكان	ديپات

هذه رسالة الامام ابن أبي زيد القيرواني
في مذهب الامام مالك وبها مشها الشرح المسمى
تقريب المعاني لافقر العباد الى مولاه الغني
عبد المجيد الشرنوبى الازهرى
حفظه الله ووالاه

(بسم الله الرحمن الرحيم)

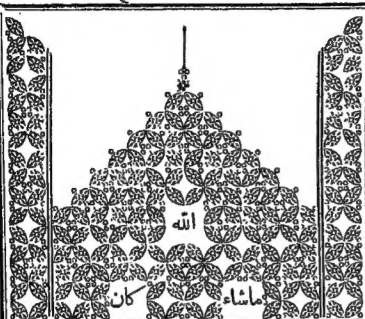
حمدا لمن فقه في دينه من اختار من العباد وصلاة وسلاما على أفضل رسل الله
وهاد سيدنا محمد القائل من رد الله به خيرا يفقهه في الدين وعلى امرائه
أجمعين (وبعد) فيقول الفقير الى مولاه الغني عبد المجيد الشرنوبى
الازهرى لما كان علم الفقه من أفضل ما يتقرب به المتقربون لتوقف حكمة
خلق العباد عليه في قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون وكانت هذه
الرسالة الملقاة بأكورة السعد المحفوفة بالمزايا التي لا تحصى ولا تعد أول
مختصر في المذهب وفيها كل انسان على ممر الزمان يرغب أردت تقريبها للطلاب
بسط المساني وتحليلها بهذا الشرح المسمى تقريب المعاني راجعا ودركة
مؤلفها على ووصول دعواته الثلاث الى فانه دعا لمن اشتغل بماتعة الدنيا
والسعة في العلم والمال وقد كان محاب الدعوة لقربه بالطاعة من حضرة النعم
المفضال وكان يلقب بمالك الصغير لانه كان يروى عن سمعون بواسطة وعن
ابن القاسم واسطتين وعن مالك بثلاث كما هو شهر ولدرضى الله عنه بالقيروان
سنة ٣١٦ وتوفي كافي كشف الظنون سنة ٣٨٩ من هجرة سيد الاكابر
(وهذه طبعة رابعة هبئية) قد اكسبت بيزيد التتبع والتصحيح ابيه حجة
وانهيك أتمها بطبعة بولاق مصر الأميرية في ظل الحضرة الخديوية العبدية
سنة ١٣٢٣ هجرية على صاحبها أكل الصلاة وأتم التوبة بتصحيح مؤلفه



١٩٥٥



(بسم الله الرحمن الرحيم) أى أولف مستعينا باسم الذات الاقدس الذى وسعت رحمته كل شئ
 وابتدأ بالبسملة اقتداء بمنزل الكتاب العزيز لما فى الحديث تخلقوا بأخلاق الله أى بالاخلاق
 التى يليق للبشر التخلق بها وثنى بالصلاة على النبي على ما فى كثير من النسخ لكونه الواسطة



بسم الله الرحمن الرحيم

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
 قَالَ أَبُو مُجَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنِ أَبِي زَيْدٍ الْقَيَّرَوَانِيُّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ
 وَأَرْضَاهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي ابْتَدَأَ الْإِنْسَانَ بِنِعْمَتِهِ وَصَوَّرَهُ
 فِي الْأَرْحَامِ بِحِكْمَتِهِ وَأَبْرَزَهُ إِلَى رِفْقِهِ وَمَا يَسِّرُهُ لَهُ مِنْ
 رِزْقِهِ وَعَلَّمَهُ مَا يَكُنْ يَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْهِ

العظمى لنا فى كل نعمة وفى الحديث
 القدسى عتدى لم تشكرنى اذالم
 تشكر من أجزيت النعمة على يديه
 وقد قال صلى الله عليه وسلم من صلى
 على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر
 له مادام اسمي في ذلك الكتاب (قال
 أبو محمد) عبر بالماضى وان كان
 المقام للضارع إشارة الى قوة رجائه
 فيما هو شارع فيه فكانت تحصل
 وتكنى نفسه تحذرا بالنعمة أو ان هذه
 الجملة من كلام بعض الطلبة قالتعبر
 يقال فى محله والقيروانى نسبة الى
 القيروان بفتح القاف ببلد بالمغرب
 (رضى الله عنه) أى أنعم عليه
 (وأرضاه) أى زاده انعاما حتى
 يرضى فهو أخص بمقابلته ولما كان
 شكر النعم واجباً قال (الحمد لله)
 أى الشناء بالجميل مستحق لله (الذى
 ابتدأ) أى أوجد (الإنسان بنعمته)
 أى انعامه لاوجوب عليه تعالى وأل
 فيه للاستغراق والضمير فى (وصوره
 فى الارحام) يرجع له باعتبار غالب

أفراده فلا يرد آدم وخص الانسان وان كان كل المخلوقات كذلك لشرفه عظميا
 (وأبرزه) أى أخرجه (الى رفقته) أى محل الرفق به فانه أبرزه من ظلمات الارحام الى سعة الدنيا

التي أعادق عليه فيها الارزاق والمعارف (ونبهه بأثار صنعته) جمع أثر رأى جعل له ذلك علامة على وجوده تعالى ووحدانيته فان الاثر يدل على المؤثر وفي كل شيء له آية تدل على أنه الواحد وحاصل الاستدلال بالاثار أن تقول هذه الاثار مصنوعة وكل مصنوع لابد له من صانع تام العلم والقدرة فانه ينتج هذه الاثار أى الموجودات لابد لها من صانع (وأعذر اليه) همزة السلب أى أزال عذره فلم يبق له عذر انتمسك به بعد أن أمره على السنة المرسلين والالاحج بعدم الارسال اليه قال تعالى ولو أنا أهلكناهم بعذاب من قبله لقلوا ان بنا لولا أرسلت الينا رسولا الآية (الخيرة) بكسر المعجمة وسكون (٣) التحية وفتحها اسم مصدر وأومضه بمعنى اسم المفعول أى المختارين من خلقه

فهو نعت المرسلين ووجوب المطابقة بين النعت والمنعوت انما هو في النعت المشتق وأما المصدر واسم المصدر فيوصف بهما المفرد وغيره كما أنه يخبر بهما عن المثنى والجمع (فهدي) أى أرشد من وقفه أى خلق فيه القدرة على الطاعة بفضله أى امتنانه لا وجوباً عليه وضد التوفيق الخذلان وضد الهداية الضلال والعدل مالفاعل أن يفعله من غير جبر عليه فلا ينسب اليه تعالى ظلم لانه التصرف في ملك الغير وهو

عَظِيماً وَنَبَهُ بِأَثَارِ صَنَعَتِهِ وَأَعْدَرَ إِلَيْهِ عَلَى
السَّنَةِ الْمُرْسَلِينَ الْخَيْرَةَ مِنْ خَلْقِهِ فَهَدَى مَنْ وَفَّقَهُ
بِفَضْلِهِ وَأَصْلَ مَنْ خَذَلَهُ بَعْدَهُ وَبَسَّرَ الْمُؤْمِنِينَ
لِلْيُسْرَى وَشَرَحَ صُدُورَهُمْ لِلذِّكْرِى فَاٰمَنُوا
بِاللهِ بِالسَّنَتِهِمْ نَاطِقِينَ وَبَقَاؤُهُمْ مُخْلِصِينَ وَمَا
أَتَتْهُمْ بِهِ رُسُلُهُ وَكُتِبَ عَلَيْهِمْ وَعَلَّمُوا مَا عَلَيْهِمْ
وَوَفَّقُوا عِنْدَ مَا حَدَّثَهُمْ وَاسْتَغْنَوْا بِمَا أَحْلَلَ لَهُمْ
عَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ (أَمَا بَعْدُ) أَعَانَا اللهُ وَلِيَاكُ عَلَى

تعالى مالك الملك فيتصرف في ملكه كيف يشاء (وبسر) أى هيا المؤمنين اليسرى أى الجنة وما يوصل اليها من الطاعات وشرح أى وسع صدورهم أى قلوبهم التي في الصدور ولذا كرى أى لقبول الايمان الكامل بدليل قوله فاما الخ (بالسنتهم) متعلق بناطقين الذي هو حال من فاعل آمنوا وقل مثل ذلك في مخلصين الذي تقدم عليه بقاؤهم وعاملين الذي تقدم عليه بما أتتهم لاجل السجيع وفيه اشارة الى أن الايمان الكامل مركب من النطق والاعتقاد والعمل بالجوارح (عند ما حدتهم) أى من المأمورات بفعلها والمنهيات باجتنابها (واستغنوا الخ) من عطف اللازم على المزموم لانه يلزم من وقوفهم عند ما حدتهم ذلك (أما بعد) هي فصل الخطاب

الذي أوتيها داود على الاقرب فهي الفصل بين كلامين والخطاب في واياك وما بعده الشيخ محرز
بفتح الراء الذي حمله على تأليف هذه الرسالة (على رعاية) أي حفظ ودأعه أي ما أودعه فينا
من الجوارح بأن لا نستعملها الا فيما خلقها له والشرايع هي الاحكام التي شرعها والمراد
بحفظها العمل بها (فانك الخ) جواب أما أي فأقول انك سألتني (مما تنطق به الالسنه)
كالشهادتين وتعتقد القلوب كالايان وتعمله الجوارح كالصلاة والصوم (من ذلك) أي ما نعمله
الجوارح (من السنن) بيان لما يتصل (من (٤) مؤكدها الخ) بدل من السنن قال خليل

رِغَابُهُ وَدَائِعُهُ وَحِفْظُ مَا أَوْدَعْنَا مِنْ شَرَائِعِهِ
فَإِنَّكَ سَأَلْتَنِي أَنْ أَكْتُبَ لَكَ جُمْلَةً مَخْتَصِرَةً مِنْ
وَاجِبِ أُمُورِ الدِّينِ مِمَّا تَنْطِقُ بِهِ الْأَلْسَنَةُ وَتَعْقِدُهُ
الْقُلُوبُ وَتَعْمَلُهُ الْجَوَارِحُ وَمَا يَتَّصِلُ بِالْوَاجِبِ
مِنْ ذَلِكَ مِنَ السُّنَنِ مِنْ مُؤَكَّدِهَا وَنَوَافِلِهَا وَرَغَائِبِهَا
وَشَيْءٍ مِنَ الْأَدَابِ مِنْهَا وَجَمَلٍ مِنْ أَصُولِ الْفِقْهِ
وَفُنُونِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ

والوترسنة أكد ثم عد ثم كسوف
ثم استسقاء (ونوافلها) نحو الر كعتين
قبل الظهر وبعده (ورغائبها) جمع
رغيبة وهي ركعتا الفجر وليس لنا
رغيبة سواها ثم ان السنه هي ما فعله
النبي صلى الله عليه وسلم وداوم عليه
وأظهره في جماعة واقرب به ما يدل
على أنه ليس بفرض والرغيبة ما داوم
عليه ولم يظهره في جماعة وحض عليه
أكثر من مطلق النافلة والنافلة
ما فعله ولم يداوم عليه أو داوم عليه مع
عدم التحديد بجدا وحده ولم يظهره
في جماعة (وشئ) معطوف على قوله

من واجب وكذا قوله وجمل والمعنى أكتب لك جملة مختصرة من أربعة تعالى
أمر من واجب أمور الديانة ومما يتصل بعمل الجوارح من السنن ومن شئ من الآداب
التي تذكر آخر الكتاب كأدب الاكل والشرب ومن شئ من أصول الفقه أي أمهات
مسائله التي يتفرع منها جملة مسائل بدليل قوله وفنونه أي فروعه فلا ينافي أن هذه الرسالة في
فروع الفقه بالنسبة لاخذها من الكتاب والسنة (على مذهب) متعلق بأكتب وهو مصدر
بمعنى اسم المفعول فإنه الاحكام المذهب اليها وعطف طريقته على مذهب مرادف وقد
ولد الامام مالك سنة ثلاث وتسعين على الصحيح وتوفي سنة تسع وسبعين ومائة وأقام مفتيا
بالمدينة ستين سنة ودفن بالبقيع الشريف وعلى مقامه من الانوار ما يليق بمقامه المنيف

(مع ما سهل الخ) أى سألتنى أن تكون هذه الجملة مصاحبة لما سهل أى بين سبيل أى طريق
 ما أشكل أى التبس من ذلك أى المذهب (من تفسير الخ) بيان لما سهل أى لبيان هذا البيان
 مأخوذ من تفسير الراشدين أى الثابتين فى العلم ومن بيان المتفقهين من أصحاب الامام (لما
 رغبت) بفتح التاء خطاب لمحرز أى لما تعلقت به رغبتك من تعليم ذلك أى المذكور من الجملة
 المتقدمة (للولدان) أى لأولاد المؤمنين (٥) ذكروا وانا كما تعلمهم حروف القرآن أى

ألفاظه الدالة على معانيه والتشبيه
 فى التعليم لافى الحكم فان تعليم
 العقائد والشرائع واجب على المكلف
 بخلاف القرآن فلا يجب منه الا
 الفاتحة ويسن تعليم كاية بعدها وما
 بقى مستحب ويحرم تعليم أولاد
 الكفار القرآن كما أنه يحرم تعليم
 أولاد المكاسين وأولاد الظلمة
 الخط لانهم يتوسلون به الى كناية
 المعصية وأول من جمع الاولاد فى
 المكتب عمر بن الخطاب وأمر عامر
 ابن عبد الله الخراعى أن يلازمهم
 للتعليم ويرفق بهم وجعل رزقه
 من بيت المال كما فى النفراوى
 (ليسبق الخ) علة لتخصيص
 الاولاد بهذه الرسالة فانهم الذين
 رضى لهم بركة ما يفهمونه منها

تعالى وطريقته مع ما سهل سبيل ما أشكل من ذلك
 من تفسير الراشدين وبيان المتفقهين لما رغبت
 فيه من تعليم ذلك للولدان كما تعلمهم حروف
 القرآن ليسبق الى قلوبهم من فهم دين الله
 وشرائعه ما رضى لهم بركته وتحمدهم عاقبته
 فأجبتك الى ذلك لما رجوته لنفسى وللمؤمنين
 من علم دين الله أودع اليه واعلم أن خير القلوب
 أوعاها للخير وأرجى القلوب للخير ما لم يسبق الشر
 اليه وأولى ما عني به الناصحون ورغب فى أجره
 الراغبون يصلال الخير الى قلوب أولاد المؤمنين

وتحمدهم عاقبته أى ما ل أمره فان من شب على شئ شاب عليه فقوله من فهم الخ بيان
 لما رضى مقدم عليه (من علم دين الله) أى الاحكام سواء كانت اعتقادية أو فرعية
 (أودع اليه) أى التعليم (أوعاها) أى أحفظها للخير (ما لم يسبق) أى قلب لم يسبق الشر أى
 المعصية اليه (وأولى) أى واعلم أيضاً أن أولى أى أحق (ما عني) بصيغة المبنى للفعول وان
 كان معنى المبنى للفاعل أى اهتم به الناصحون أى المرشدون للخير بعد أدا عما علمهم من الفرائض

(على معالم) أى قواعد الديانة وهى العقائد الدينية (وحدود الشريعة) أى الاحكام العملية (ليراضوا) أى يقرروا عليها من قولهم رضت الدابة أى ذلتها (وما عليهم الخ) مكرر مع قوله معالم الديانة وحدود الشريعة على أن ما موصولة معطوفة على معالم الديانة والتقدير وتنبههم على الشيء الذى يجب عليهم أن تعتقدوه قلوبهم وتعمل به جوارحهم والمراد يجب عليهم بعد بلوغهم فلا يرد أن الصبيان لا يجب عليهم اعتقاد ولا عمل وقوله من الدين بيان لما قالوا لا تأخيره عن قلوبهم فان توسطه يشعر بأنه متعلق بتعقده وأما على أن ما استفهامية والتقدير وأى مشقة تلحقهم فيه مع كبر فائدته فلا (٦) تكرار (فانه روى الخ) استدلال على بعض أفراد

الخير الذى غنى به الناصحون (يطفى غضب الله) أى يرد انتقامه عن آبائهم أو عن العموم (وأن) أى وروى أن تعليم الخ فى معنى التعليل لقوله ليرسخ (وقدمت) أى وضحت لك من ذلك أى المذكور من المسائل التى سألت عنها توضيحا شافيا حتى صار ذلك كالمثال وفى التعبير بالماضى إشارة الى قوة رجائه فيما سيثله فكانه حصل بالفعل (ويشرفون) بفتح أوله وضم ثالثة أى يحصل لهم الشرف بسبب علمه (ويسعدون) بفتح أوله وثالثة أى يحصل لهم السعادة باعتقاده

ليرسخ فيها وتنبههم على معالم الديانة وحدود الشريعة ليراضوا عليها وما عليهم أن تعتقدوه من الدين قلوبهم وتعمل به جوارحهم فانه روى أن تعليم الصغار لكتاب الله يطفى غضب الله وأن تعليم الشيء فى الصغر كالنقش فى الحجر وقد مثلت لك من ذلك ما ينتفعون أن شاء الله بحفظه ويشرفون بعلمه ويسعدون باعتقاده والعمل به وقد جاء أن يؤمر وبال صلاة لسبع سنين ويضربوا عليها العشر

أى فيما يطلب اعتقاده وبالعلم فيما يطلب العمل به (وقد جاء) أى ورد ويفرق فى الحديث أن يؤمر وأى الصغار من جهة الولي أمر نذب والصحيح أن الصبي مأثور من جهة الشارع فان الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء وثواب صلاته وقربانه له ما عدا الصيام فلا ثواب له فيه لأنه لم يؤمر به لما فيه من المشقة ولا تكتب عليه السيئات (السبع) أى للدخول فيها وقيل بعد تمامها وكذا قوله لعشر والضرب لا يكون مبرحاً أى لا يهشم لحماً ولا يشين جراحة وهو غير محدود بل يختلف باختلاف الصبيان ومجمله إن أفاد فان الوسيلة اذا لم يترتب

عليها المقصد لا تشرع والفرقة في المضاجع يكفي فيها أن يكون كل في ثوب وان كانوا تحت
 لحاف واحد وعدم الفرقة مكروه ولا فرق في هذا كله بين الاناث والذكور وكما تستحب الفرقة
 بين الانباه وبعضهم تستحب بينهم وبين آبائهم (فكذلك ينبغي الخ) مكررم مع قوله وأولى ما عني
 به الناحيون الخ فتعليم الصغار لما هو واجب (٧) على المكلفين مندوب (وقد عتكن) أي ثبت

ذلك أي الذي فرضه الله على العباد
 من قلوبهم أي فيها وسكنت أي مالت
 وأنست أي استأنست فلا يحصل
 لها تألم لاعتقادها على هذا الفعل
 (وقد فرض الخ) تفصيل لقوله
 وعمل بين فيه أن الاعتقاد بالقلب على
 كاعتقاد أن الله واحد (وسأفصل)
 أي أفرق ما شرطت أي التزمت لك
 ذكره وهو الجملة فالضمير عائدة على
 لفظ ما (بابا بابا) مجموعهما منصوب
 على الحال على هذا الرمان حلوا ما مضى
 فان مجموع الوصفين خبر ووصح نصب
 ما هنا على الحال مع كونه جامدا
 لتأويله بالمستحق أي حال كونه مفعلا
 قال النفاوى وعدة أبوابها أربعة
 وأربعون بابا بعضها ملفوظ به
 وبعضها مقدر وعدة مسائلها أربعة
 آلاف مسألة مأخوذة من أربعة
 آلاف حديث وقيل من أربعين

وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ
 يُعْلَمُوا مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ مِنْ قَوْلٍ وَعَمَلٍ قَبْلَ
 بُلُوغِهِمْ لِإِتْنَائِهِمْ عَلَيْهِمُ الْبُلُوغُ وَقَدْ عَتَكُنَ ذَلِكَ مِنْ
 قُلُوبِهِمْ وَسَكَنَتْ إِلَيْهِ أَنْفُسُهُمْ وَأَنْتَبَهَ بِمَا يَعْمَلُونَ
 بِهِ مِنْ ذَلِكَ جَوَارِحُهُمْ وَقَدْ فَرَضَ اللَّهُ سُجُودَهُ عَلَى
 الْقَلْبِ عَمَلًا مِنَ الْإِعْتِقَادَاتِ وَعَلَى الْجَوَارِحِ
 الظَّاهِرَةِ عَمَلًا مِنَ الطَّاعَاتِ وَسَأَفْصِلُ لَكَ مَا شَرَطْتُ
 لَكَ ذِكْرَهُ بَابًا بِالْقُرْبِ مِنْ فَهْمٍ مُتَعَلِّمٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
 تَعَالَى وَإِيَّاهُ نَسْتَخِيرُ بِهِ نَسْتَعِينُ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
 إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
 نَبِيِّهِ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا

حديث (القرب) علة للتبويب وضميره يعود على ما (تستخير) أي تطلب الخيرة وانما استخار
 مع أن الطاعة تفعل بدون استخارة لاحتمال خوفه من حصول الرياء فيها المحبط لثوابها أو أن
 الاستخارة في تقديم هذا الامر على غيره من المندوبات (ولا حول) أي لا التحول عن معصية الله
 الابغضته ولا قوة أي على الطاعة الاباطانة الله العلي عن كل ما يليق به علوا معنويا وختم

بالصلاة على النبي قياما واجب حقه وتلذذا بذكر اسمه الفخيم صلى الله وسلم عليه وعلى آله
وأصحابه حق قدره ومقداره العظيم (باب) أي هذا باب في بيان الذي تنطق به اللسان
وتعقده أي تجزئ به الاقيدة أي القلوب وما ذكره في هذا الباب يشتمل على نحو مائة عقيدة
ترجع الى ثلاثة أقسام قسم فيما يجب لله تعالى وقد أشار به بقوله العالم الخير الى قوله الباعث
وقسم فيما يستحيل عليه وقد أشار به بقوله لا اله غيره الى قوله العالم الخير باخراج الغاية فيه
وفما قبله وقسم فيما يجوز في حقه وقد أشار به بقوله الباعث الخ وأول الواجبات قوله أن الله
اله واحد لان صفة الوجود التفضية تؤخذ (٨) من قوله اله واحد (الديانات) جمعها باعتبار

(باب ما تنطق به اللسان وتعقده
الاقيدة من واجب أمور الديانات)

من ذلك الإيمان بالقلب والنطق باللسان أن الله له
واحد لا اله غيره ولا شبهة ولا نظير له ولا ولد له ولا
والد له ولا صاحبة له ولا شريك له ليس لأوليه
ابتداء ولا لا خريته انقضاء لا يبلغ كنه صفته
الواصفون ولا يحيط بأمره المتفكرون يعتبر

المكلفين (من ذلك) أي الواجب
(الإيمان) أي التصديق بالقلب
والنطق باللسان فالإيمان مركب
منهما وهذا باعتبار جريان الأحكام
والافتصادين وحده يعني صاحبه من
الخلود في النار وسأله أنه مركب
من هذين والعمل بالجواريح فيحمل
ما هنا على أصل الإيمان وما يأتي
على الكامل وجعله أن الله الخ في
محل نصب معمول للنطق (لا اله
غيره) تأكيد لقوله اله واحد ويكنى
هذا في الاقرار لله بالوحدانية لانه
لا يشترط لفظ أشهد ولا النبي ولا
الاثبات ولا الترتيب ولا اللفظ

المتفكرون

العربي من قادر عليه وأشار بالاقرار لمحمد بالرسالة في قوله ثم ختم

الرسالة الخ (ولا شبهة ولا نظير له) هما والمثل أسماء مترادفة على معنى واحد وهو عدم المائل
في الذات والصفات (ولاصح) أي لازوجه له اذ هذا شأن المحتاج وهو الغني المطلق
(ليس لأوليه ابتداء الخ) أي ليس وجوده مفتحا فيكون له أول ولا منقضا فيكون له
آخر فهو القديم الباقي (لا يبلغ) أي لا يدرك كنهه أي حقيقة صفته وبالأولى حقيقة ذاته
(بأمره) أي شأنه لقوله تعالى كل يوم هو في شأن فهو واحد الامور بمعنى الشؤون (يعتبر

المتفكرون) أى يتعظ المتأملون بآياته أى علاماته التى نصبها لتدل على باهر قدرته (فى مائية) بتحتية مشددة بينهما وبين الالف همزة وقد تبدل هاء فى قال ماهية ومعناها الحقيقة والاولى نسبة لما لانه يحجب بها عن السؤال عما والثانية نسبة لما هو لانه يحجب بها عن السؤال بما هو فى قال ما الانسان وما هو الانسان أى ما حقيقته فى قال هو حيوان ناطق (بشيء من علمه) أى معلوماً فانه ما هى التى تجبر بخلاف العلم فانه صفة واحدة قدعية لا تجبر (الابشاء) أى الابالمعلوم الذى شاء احاطتهم به (وسع كرسية) (٩) أى لم يضح عن السموات والارض فانها

بالنسبة له كحلقة ملقاة فى فلاة ولا يؤده) أى لا ينقله ولا يشق عليه حفظهما بما فهما لانه الاله القادر (العالم) أى المتصف بصفة العلم بالموجودات والمعدومات والخير المطلق على الشئ المشاهدة فهو أخص من عالم والتدبير فى حقه تعالى ابرام الامر وتنفيذه (القدير) صيغة مبالغة والمراد أن قدرته كثيرة التعلق بالممكنات كما أن سمعه وبصره متعلقان بجميع الموجودات من غير أصمحه ولا آذان ولا حدة ولا أجناف (فوق عرشه) أى فوقية شرق وسلطنة فهى فوقية معنوية لاحسية كما فى قوله تعالى ولا نفوقهم

الْمُتَفَكِّرُونَ بِآيَاتِهِ وَلَا يَتَفَكَّرُونَ فِي مَائِةِ ذَاتِهِ
وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ
السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ
الْعَظِيمُ الْعَالِمُ الْغَيْبِ الْمُدِيرُ الْقَدِيرُ الشَّيْعُ الْبَصِيرُ
الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ وَأَنَّهُ فَوْقَ عَرْشِهِ الْمَجِيدِ ذَاتُهُ وَهُوَ فِي
كُلِّ مَكَانٍ يَعْلَمُهُ خَلْقُ الْإِنْسَانِ وَيَعْلَمُ مَا تُوسُّوسُ
بِهِ نَفْسُهُ وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ وَمَا

قاهرون ولا ينافى هذا قوله بذاته لان المراد أن هذه الفوقية المعنوية له بالذات لا بالغير من كثرة أموال ونخامة أجناد وهو فى كل مكان بعلمه أى لا بذاته قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم أى بعلمه (ما توسوس) أى الذى يتحدث به نفسه وهو أى الله تعالى أقرب اليه أى الانسان قرب علم لا قرب مسافة والوريد عرق يباطن العنق مشبه بالحبل فاضافة حبل اليه من اضافة المشبه به للشبه ولا يخفى أن فى كلامه اقتباسا وهو الاتيان بشئ من القرآن لاعلى وحه بقصد أنه منه ولذلك خازفه التغصير التيسير كالآتيان بضمير الغيبة بدل ضمير الحضور هنا

(من ورقة) بزيادة من لنا كيد العموم (الايعلمها) حال من ورقة لاعتمادها على النفي المسوغ
 لمجيئ الحال من النكرة أى ما تسقط ورقة الا في حال علمه بالسقوطها بارادته (في ظلمات
 الارض) أى بطونها (ولا رطب الخ) معطوف على ورقة والرطب ما ينبت واليابس ما لا ينبت
 وعلى هذا فالمراد بالسقوط في قوله وما تسقط من ورقة لازمه وهو الثبوت لينظر فيما هنا
 وقيل الرطب النطفة التى تتكون واليابس النطفة التى لا تتكون فالعبر بالسقوط عليه
 ظاهراً فأده الامام العدوى (الافى كتاب) بدل من الاستثناء الاول بدل كل من كل ان أريد
 بالكتاب علم الله أو بدل استمال ان أريد به (١٠) اللوح المحفوظ لاشتمال علم الله عليه

تسقط من ورقة لا يعلمها ولا حجة في ظلمات
 الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين
 على العرش استوى وعلى الملك احتوى وله الاسماء
 الحسنى والصفات العلى لم يزل بجميع صفاته
 واسمائيه تعالى أن تكون صفاته مخلوقة
 واسماءه محدثة كلم موسى بكلامه الذى هو صفة
 ذاته لا خلق من خلقه وتجلى للجبل فصار دكا

(مبين) أى بين (على العرش
 استوى) أى استوى بالقهر والعظمة
 (وعلى الملك) أى جمع المخلوقات
 سواء فى ذلك عالم الملك وهو ما ظهر
 والملكوت وهو ما خفى (احتوى)
 أى أحاطت قدرته بذلك (وله
 الاسماء) جمع اسم ووصفها
 بالحسنى لانه مصدر يصدق بالكثير
 ووجه حسنها لالتها على أشرف
 المعاني والعصم أنها لا تنصرف في
 التسعة والتسعين (والصفات) جمع
 صفة وهى المعنى القائم بالوصف
 كالقدرة والارادة والعلى جمع العليا
 تأنىب الأعلى أى المرتفعة عن كل

نقص (لم يزل بجميع) أى متصفا بجميع (صفاته واسمائيه) أى ومسمى جلالة
 بجميع اسمائه فانها توقيفية فهى من كلامه القديم وما ثبت قدمه استحالة عدمه فهو متصف
 بذلك فيما لا يزال أيضا (تعالى) أى تنزه عن أن تكون الخ (لا خلق) عطف على صفة فالذى
 سمعه موسى هو الكلام القديم القائم بذاته تعالى لا كلام مخلوق كما تقول المعتزلة بمعنى أن الله
 خلق له فهما ففهم به الكلام الذى ليس بحرف ولا صوت أى أدرك به ما دل عليه من ما موبه
 ومنهته عنه (وتجلى) أى ظهر بصفة العظمة (الجبل) وهو طور سيناء بدون كيف فصار دكا

أى مستور بالارض من أجل جلاله وعظمته (كلام الله) بالنصب بدل من القرآن وليس
بمخلوق خبر أن واحتوز بقوله كلام الله أى القائم بذاته عن المؤلف من الاصوات والحروف فانه
ليس بقديم وانما هو الدال على الصفة القديمة (فيبد) بالنصب في جواب النفي أى يقضى وكذلك
فينفذ أى يذهب (والايان) أى وما يجب (١١) اعتقاده الايمان بالقدر بفتح الدال وهو

ايجاد الاشياء على وجه مخصوص
طبق ما سبق به العلم (خبره وشبهه)
بدل من القدر وكل ذلك أى الخير
وما بعده قد قدره أى أوجدهم بنا
الذى بمقادير الامور جمع مقدار
يعنى القدر من صغرك وبر ونحو ذلك

بيده أى قدرته ومصدرها أى صدورها
وقوعها عن قضائه أى ارادته مع
تعلق العلم فى الازل فانه سبحانه علم
كل شئ قبل كونه أى قبل وقوعه
جبرى أى وقع على قدره بسكون
الدال أى على حسب العلم المفهوم
من قوله علم كل شئ (ألا يعلم) همزة
الاستفهام الداخلة على لا النافية
المضيدة للتحقيق (فكل) بالتثنية
أى فكل انسان ميسر أى مهيا
بتيسيره تعالى أى تسهيله الى ما أى
الذى سبق من علمه أى فيه وقدره
أى ارادته (من شئى أو سعيد)
بيان للسابق فى العلم والكلام على

جَلَّالَهُ وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ فَيَبِيدُ وَلَا
صِفَةً لِمَخْلُوقٍ فَيَنْفَدُ وَالْإِيمَانُ بِالْقَدْرِ خَيْرٌ وَشَرُّهُ
حُلُوهُ وَحَرُّهُ وَكُلُّ ذَلِكَ قَدْرُهُ اللَّهُ رَبُّنَا وَمِقَادِيرُ
الْأُمُورِ بِيَدِهِ وَمَصْدَرُهَا عَنْ قَضَائِهِ عِلْمٌ كُلُّ شَيْءٍ قَبْلَ
كَوْنِهِ جَبْرِيٌّ عَلَى قَدَرِهِ لَا يَكُونُ مِنْ عِبَادِهِ قَوْلٌ وَلَا
عَمَلٌ إِلَّا وَقَدْ قَضَاهُ وَسَبَقَ عَلَيْهِ بِهِ الْأَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ
الطَّيْفُ الْخَيْرُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ فَيُخَذِّلُهُ بَعْدَهُ وَيَهْدِي
مَنْ يَشَاءُ فَيُوقِفُهُ بِقَضَائِهِ فَكُلُّ مَيْسَرٍ يَتَسَيَّرُ إِلَى
مَا سَبَقَ مِنْ عِلْمِهِ وَقَدَرِهِ مِنْ شَيْءٍ أَوْ سَعِيدٍ تَعَالَى أَنْ
يَكُونَ فِي مَلِكِهِ مَا لَا يُرِيدُ أَوْ يَكُونَ لِأَحَدٍ عَنْهُ غَنَى
أَوْ يَكُونَ خَالِقُ شَيْءٍ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعِبَادِ رَبُّ أَعْمَالِهِمْ

حذف مضاف أى من شقاوة شئى أو سعادة سعيد (تعالى) أى تنزه (خالق) بالرفع على أن
يكون تامة (ورب أعمالهم) أى خالقها والمقدر أى المحدد لحركاتهم أى وسكناتهم وأجالاتهم
بالمندرج أعجل وهو مدة الشئ خلافا لمن قال ان القائل قطع على المقنول أجله فانه باطل

(الباعث) أى المرسل الرسل اليهم أى العباد المكلفين فان الخلة انما تقام عليهم لاعلى الصبيان والمجانين (والنذارة) هى من لوازم الرسالة فان الرسول يبشر من أطاعه بالجنة وينذر أى يخوف من عصاه بالنار (بجعله) أى صيره آخر المرسلين أى والنبين فلان نبى بعده تبتدأ نبوته فلا ينافى نزول عيسى فى آخر الزمان لسبق نبوته (وداعيا) أى لجمع المكلفين من الثقلين الى الله أى الى طاعته باذنه أى بأمره وسراجا منيرا أى مثله فى اقتباس الانوار منه بسهولة فان باتباعه يخرج الانسان من الظلمات الى (١٢) النور (كتابه) أى القرآن الحكيم أى المحكم

وَالْمُقَدَّرُ لِحَرِّ كَاتِمِهِمْ وَآجَالِهِمْ الْبَاعِثُ الرُّسُلِ إِلَيْهِمْ
لِقَامَةِ الْخَلَّةِ عَلَيْهِمْ ثُمَّ خَتَمَ الرِّسَالََةَ وَالنَّذَارَةَ وَالنَّبُوَّةَ
بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَهُ آخِرَ الْمُرْسَلِينَ
بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا
وَأُزِّلَ عَلَيْهِ كِتَابُهُ الْحَكِيمِ وَشَرَحَ بِهِ دِينَهُ الْقَوِيمِ
وَهَدَى بِهِ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ
لَارَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ يَمُوتُ كَمَا بَدَأَهُمْ
يَعُودُونَ وَأَنَّ اللَّهَ سُجَّاهُ ضَاعِفٌ لِعِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ
الْحَسَنَاتِ وَصَفَحَ لَهُمُ بِالْتَّوْبَةِ عَنْ كِبَائِرِ السَّيِّئَاتِ
وَعَفَّرَ لَهُمُ الصَّغَائِرَ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ وَجَعَلَ مَنْ لَمْ

الذى لا اختلاف فيه (وشرح) أى
ينبئ به أى بالنبي دينه أى دين الاسلام
القويم أى المستقيم فانه أرسل
لسبب للناس ما نزل اليهم (وهدى به)
أى بالنبي الصراط أى الى الصراط
المستقيم وهو دين الاسلام الذى
لا عوجاج فيه (وأن الساعة)
أى ويجب اعتقاد أن الساعة أى
القيامة آتية أى حادثة لارب أى
لا شك فيها والمراد لا يشك فيها
مؤمن (كما بدأهم يعودون)
التلاوة كما بدأكم تعودون فهو
من باب الاقتباس الذى يجوز فيه
التغيير السير وكذا يقال فيما مثله
وفى هذا الإشارة الى أن الاعادة عن عدم
محض وقيل إنها عن تفريق أجزاء

فيحشر العبد بجميع أجزائه وما قطع منها فى الدنيا يعود حتى الختان ثم يزال
الختان عند دخول الجنة على ما استظهره الامام العدوى (ضعف) أى كثر جزاء الحسنات
فالجنة بعشر أمثالها الى سبعمائة ضعف الى ما شاء الله بحسب مراتب الاخلاص (وصفح)
أى تجاوز لهم بسبب التوبة وهى الاقلاع عن الذنب والندم والعزم أن لا يعود (عن كبرائر
السيئات) أى السيئات الكبار وأما الصغائر فأنها كما تكفر بالتوبة تكفر باجتنب الكبار

(صائراً) أى ذاهباً الى مشيئته أى ارادته تعالى فان شاء عذبه وان شاء عفاه واستدل بالآية على أن غير الشرك يجوز غفرانه (ومن عاقبه) أى ويجب اعتقاد أن من عاقبه الله بناره فى الآخرة يخرج منه بسبب إيمانه بعد تطهيره من الذنوب فيدخله به جنته مع ضميعة رجه لما وردلن يدخل أحدكم عمله الجنة والايمان من (١٣) جلة الاعمال (ومن يعمل الخ) التلاوة فمن

يعمل مثقال أى زنة ذرّة وهى التلاوة الصغيرة وهذا تنبيه بالادنى على الاعلى وخيراً منصوب على التميز أى من خير به أى برزاهه (ويخرج منها) أى النار ومن فاعل يخرج أى يخرج الذى شفع له الخ وكذلك يشفع غير المصطفى فى اخراج أهل الكبار من النار ويختص صلى الله عليه وسلم بحملة شفاعات منها الشفاعة العظمى والشفاعة لمن فى قلبه مثقال ذرة من إيمان والشفاعة لقوم يدخلون الجنة بغير حساب (فأعدها) أى هأها وأصبرها دار خلود أى استقرار مؤبد لا ولما نه أى المؤمنين (بالنظر الى وجهه) أى ذاته فى آيات المؤمنين فى الآخرة بلا كيف ولا انحصار فاننا كما يحكم بآية ليس فى جهة نراه كذلك (اهبط) أى

يُنَبِّ من الكَبَارِ صائراً الى مَشِيئَتِهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ عَاقَبَهُ بِنَارِهِ أَخْرَجَهُ مِنْهَا بِإِيمَانِهِ فَأَدْخَلَهُ بِهِ جَنَّتَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَيُخْرِجُ مِنْهَا بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ شَفَعَ لَهُ مِنْ أَهْلِ الْكَبَارِ مِنْ أُمَّتِهِ وَأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ قَدْ خَلَقَ الْجَنَّةَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِأَوْلِيَائِهِ وَأَكْرَمَهُمْ فِيهَا بِالنَّظَرِ إِلَى وَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَهِيَ الَّتِي أَهْبَطَ مِنْهَا آدَمُ نَبِيَّهُ وَخَلَقَتْهُ إِلَى أَرْضِهِ عَاسِبِقٍ فِي سَابِقِ عِلْمِهِ وَخَلَقَ النَّارَ فَأَعَدَّهَا دَارَ خُلُودٍ لِمَنْ كَفَرَ بِهِ وَأَلْحَدَ فِي آيَاتِهِ وَكُتِبَ وَرُسُلُهُ وَجَعَلَهُمْ مُحْجُوِّينَ عَنْ رُؤْيَيْهِ وَأَنْ

أُنْزِلَ مِنْهَا آدَمُ إِلَى الْبَشَرِ إِلَى أَرْضِهِ وَهِيَ أَرْضُ الْهِنْدِ بِمَا أَى بِسَبَبِ مَا سَبَقَ فِي سَابِقِ عِلْمِهِ أَى السَّابِقِ أَى الْأَزَلِ أَنْ آدَمَ يَأْكُلُ مِنَ الشَّجَرَةِ الَّتِي فِيهَا اللَّهُ عَنْهَا تَلْسِيماً أَوْ مَتَأْلاً لَا يَغْفِرُ مِنْ الْجَنَّةِ بِسَبَبِ ذَلِكَ (وَأَلْحَدَ) يَفْتَحُ الْهَمَزُ أَى زَاغَ عَنِ النَّظَرِ فِي آيَاتِهِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُودِ ذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَهِيَ الْخُلُوفَاتُ وَأَلْحَدَ فِي كُتْبِهِ أَنَّ جَعْدَهَا أَوْ بَعْضَهَا وَرُسُلُهُ كَذَلِكَ وَالْمَرَادُ بِجَعْدِ مَا عِلْمُ مَنْ الْكُتُبِ وَالرُّسُلِ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ كَالَّذِي فِي الْقُرْآنِ (وَجَعَلَهُمْ) أَى الْكَافِرَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى

كلانا منهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون (يحيى) المراد ظهورا فأرقد رته في ذلك الموقف الهائل الذي لا يتكلم فيه إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا لأن المحيى بمعنى الانتقال مستحيل على الله تعالى أو المراد يحيى الأمر والنهي أى من يتعلق به ذلك من الملائكة فيكون قوله والملك عطف تفسير وصفاف صافى صوابا على الحال من الملك لأن المراد الجنس أى مصطفين والمعنى أن ملائكة السموات السبع تنزل فتسكون سبع (١٤) صفوف تحت طاية بالانس والجن

وعند ذلك يقول الله تعالى يا معشر الجن والإنس إن استطعتم أن تنفذوا الآية (العرض الإيم) متعلق بيحيى ومعناه النظر في أحوالهم وفسر ذلك بقوله وحسابها الخ (وتوضع) أى تنصب الموازين والصحيح أنه ميزان واحد بيد جبريل له كفتان وأسان على هيئة ميزان الدنيا وأما جمع لعظمته والذي يوزن صحف الأعمال وقيل هي نفسها بأن تحسم فتجعل الحسنات في كفة النور والسئات في كفة الظلمة فن ثقلت أى رجحت موازينه أى موزوناته (ويؤتون) أى يعطون صحائفهم أى كتبهم بأعمالهم أى مصاحبة لها لكتابة الأعمال فيها وكل

الله تبارك وتعالى يحيى يوم القيامة والملك صفا صفا لعرض الأمم وحسابها وعقوبتها وتوابها وتوضع الموازين لوزن أعمال العباد فن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ويؤتون صحائفهم بأعمالهم فن أوتى كتابه يمينه فسوف يحاسب حسابا يسيرا ومن أوتى كتابه وراء ظهره فأولئك يصلون سهيرون وأن الصراط حق يجوز العباد بقدر أعمالهم فنجون متفاوون في سرعة النجاة

إنسان يعلم ما فيها بالهام من الله وأخذ الصحف قبل الوزن والحساب فكان عليه الأولى تقديمه واعلم أن سبعين ألفا من هذه الأمة يدخلون الجنة بغير حساب مع كل ألف سبعون ألفا جعلنا الله منهم أنه كريم تواب (فأولئك الخ) الثلاثة فسوف يدعو ثورا ويصلى سهيرا فيقول يا ثوراه وهو الهلاك أى ينادى الهلاك ليستريح من العذاب والاصلاء الاحراق والسهير طبقة من النار (وأن الصراط حق) أى ثابت وهو يختلف في حال الجواز أى المرور عليه بحسب الأعمال فتارة يكون عريضا وتارة يكون دقيقا كالشعرة (في سرعة النجاة) أى العجلة

(من نار جهنم) متعلق بناجون (أو بقتهم) أي أهلكهم فيها أي النار التي تصب الصراط على ظهرها (والإيمان) أي ويجب الإيمان بحوض الخ (رده) أي تأتبه أمته يوم القيامة حين خروجهم من القبور عطاشا فهو قبل الصراط وقيل بعده وقيل له حوضان أحدهما قبل والاخر بعد وهما غير الكوثر الذي في الجنة (١٥) (لا ينظما) أي لا يعطش (ويذا) بذا

محمية آخره دال مهملة أي يطرد من بذل دينه وغيره في العقائد كاهل الاهواء ومثلهم في ذلك المتجاهرون بالكبر ترخي ينفذ فيهم مراد الله (وأن الإيمان) أي الكامل الذي الاعمال جزء كالمنه ولذا اذا زادت بها ونقص بنقصها كما قال فيكون فيها أي بسببها النقص الخ (قول الإيمان) أي القول المنسوب للإيمان من نسبة الجزء لكل وهو التلقظ بالشهادتين (الاب العمل) أي يعمل الجوارح (الابنية) أي اخلاص (الابوافة) السنة (أي ما جاء به النبي من الاحكام (من أهل القبلة) أي الاسلام خلافا للخوارج القائلين بتكفير من اذنب عند ربهم) هذه عندي تجازية والمراد في جنة ربهم رزقون أي ينعون بأن تكون ارواحهم على هيئة طير ويصل اليها الغذاء وهذا المن مات

عليه من نار جهنم وقوم أو بقتهم فيها أعمالهم والإيمان بحوض رسول الله صلى الله عليه وسلم رده أمته لا ينظما من شرب منه ويذا عنه من بدل وغير وأن الإيمان قول باللسان وإخلاص بالقلب وعمل بالجوارح يزيذ يذ يذ يذ الأعمال وينقص بنقصها فيكون فيها النقص وبها الزيادة ولا يكمل قول الإيمان الأبا العمل ولا قول وعمل الأبنية ولا قول وعمل ونية الأبوافة السنة وأنه لا يكفر أحد بذنب من أهل القبلة وأن الشهداء أحياء عند ربهم يرزقون وأرواح أهل السعادة باقية نائمة الى يوم يبعثون وأرواح أهل الشقاوة معذبة

مجاهدا في سبيل الله بقصد اعلاء كلمته وسموا شهداء لان الله شهد لهم بالجنة (وأرواح) أي وأن ارواح (أهل السعادة) وهم المؤمنون الطائعون (باقية نائمة) أي منعمة في القبر الى يوم يبعثون أي يوم القيامة والصحيح أن النعيم والعذاب للروح والبدن معا بأن يخلق الله في جميع الاجزاء وبعضها نوعا من الحياة فلهذا ما تدركه ألام العذاب وألانة النعيم وان لم

نشاهد ذلك وهذه الأيسر إعادة الروح في البدن فانها قد تكون في عشرين مثلاً بل يكفي أن يكون لها اتصال معنوي به (يقفون) أي يختبرون في قبورهم بالسؤال من الملكين فغطف قوله ويستأون للتفسير وأتى بالآية للاستدلال (في الحياة الدنيا) أي بالنطق بالشهادتين وفي الآخرة يجواب سؤال الملكين بعدد الروح البدن فان القبر أول منازل الآخرة وأما الكافر فيستل ولا يحصل له تثبيت فيضرب بمقعة من حديد ولو وضعت على الجبال لاذت ولا مفهوم لقوله في قبورهم فان الميت يستل وان لم يقبر بل وان تفرقت أجزأؤه (حفظه) أي كتبه سموا بذلك لحفظهم جميع ما يصدر من العبد من (١٦) قول وعمل وعزم وهم غير أن الهم يكتب

في الحسنة لافي السيئة والعزم يكتب مطلقاً ولهم علامة على عمل القلب غير الحسنة من السيئة كرائحة طيبة للحسنة وخبثة للسيئة أو أن ذلك بالهام وهم اثنان بالليل واثنان بالنهار وقيل اثنان على الدوام والجمع باعتبار عدد العباد ومن فضل الله أنه جعل كاتب الحسنات أمراً على كاتب السيئات فلا يمكنه من كتب السيئة إلا بعد ست ساعات فلكنية لعل صاحبها يستغفر فلا تكتب وعلى العباد حفظه غير الكتابة (ولا يسقط الخ) أي ففائدة الكتابة تنبيه العباد على

أن عليهم حفظه يحفظون أعمالهم لينزجروا عن المعاصي والافالله تعالى المهدون لا يخفى عليه شيء (يقبض الأرواح) أي أرواح الانس والجن والملائكة والطير والبهائم وكل ما فيه روح لما في الحديث عن ملك الموت والله لو أردت قبض روح بعوضة ما قدرت على ذلك حتى يكون الله هو الذي يأذن لمقبضها وقد جعل الله له الدنيا بين يديه كالقصعة بين يدي الآكل يتناول من أي ناحية أراد كما أن الملكين يسألان الناس في الأقاليم المتعددة في اللحظة الواحدة (وأن خير القرون) جمع قرن وهو الجيل من الناس (ثم الذين يلوونهم) أي يأتون بعدهم

وهم التابعون وأفضلية القرن الثاني على الثالث بالنسبة للجملة لا للاحاد أى ان
 جعلته أفضل من جملة الثالث فلا ينافى أن بعض أفراد الثالث أفضل وأكثر خيرا من
 بعض أفراد الثاني وأما التفضيل بين الاول وغيره فبالنظر للجملة والأفراد لان مزلة الصحة
 لا يوزيها عمل وقيل بالنظر للجملة فقط لان بعض أفراد القرن الذي بعده كأحد
 المجتهدين يفضل بعض الصحابة ممن لم يرق الى درجته في الاجتهاد (الراشدون) جمع راشد
 وهو الموفق في أمره والمهديون جمع (١٧) مهدي (وأن لا يذكر) أى اذا خطررت هذه
 المسئلة بالبال فينبغي اعتقاد أن

المَهْدِيُّونَ أَبُو بَكْرٍ ثُمَّ عُمَرُ ثُمَّ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ وَأَنْ لَا يُذَكَّرَ أَحَدٌ مِنْ حَبَابَةِ الرَّسُولِ
 إِلَّا بِالْأَحْسَنِ ذِكْرٍ وَالْأَمْسَالُ عَمَّا شَجَرَ بَيْنَهُمْ وَأَنْتَهُمْ
 أَحَقُّ النَّاسِ أَنْ يُتَمَسَّ لَهُمْ أَحْسَنُ الْخَارِجِ وَيُظَنَّ
 بِهِمْ أَحْسَنُ الْمَذَاهِبِ وَالطَّاعَةُ لِأَمَّةِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ
 وِلَاةِ أُمُورِهِمْ وَعُلَمَائِهِمْ وَاتِّبَاعُ السَّلَفِ الصَّالِحِ
 وَاقْتِنَاءُ آثَارِهِمْ وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمْ وَتَرْكُ الْمَرَاءِ

لا يذكر الخ ويجب الامسالك عما
 شجر أى وقع بينهم في الحروب
 ونحوها ويجب اعتقاد أنهم أحق
 أى أولى الناس بأن يلتمس أى يطلب
 لهم أحسن الخارج أى التأييدات
 فمما وقع ولاتناقض في كلامه فان
 الامسالك فى حق العامة والتأويل
 فى حق الخاصة (ويظن) أى يتيقن
 أحسن المذاهب أى الآراء
 (الطاعة) مبتدأ والخبر محذوف
 أى واجبة لأئمة المسلمين بالاعتقاد
 والفعل وبين الأئمة بقوله من ولاة
 أمورهم أى حكامهم وعلماؤهم
 العاملين بعلمهم فانهم الذين

(٢ - رسالة) بأمر من بالعرف وينهون عن المنكر (اتباع الخ) مبتدأ
 خبره محذوف أى واجب والمراد بالسلف الصالح الصحابة وفسر الاتباع بقوله واقتناء أى
 اتباع آثارهم جمع آثاره وكنية عن أقوالهم وأفعالهم (والاستغفار) أى طلب المغفرة
 لهم أى للسلف الصالح الاعم من الصحابة فى عبارته استخدام (وترك) مبتدأ خبره
 محذوف أى واجب والمراد بالجد الحق والجدال مقابلة الحق بالحق فان كان لا
 لظاهر حق فهو مذموم وهو المراد هنا والافهو محمود لقوله تعالى ويأمرهم بالتقى هو أحسن

(وترك كل الخ) أى واجب الحديث من (١٨) أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد

وَالْجِدَالِ فِي الدِّينِ وَتَرَكُ كُلَّ مَا أَحَدَهُ الْمُحَدِّثُونَ
وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَزْوَاجِهِ
وَذُرِّيَّتِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا

باب ما يجب منه الوضوء والغسل

الْوُضُوءُ يَجِبُ لِمَا يَخْرُجُ مِنْ أَحَدِ الْخَرَجَيْنِ مِنْ بَوْلٍ
أَوْ غَائِطٍ أَوْ دِمَاجٍ أَوْ لِمَا يَخْرُجُ مِنَ الذَّكْرِ مِنْ مَذْيٍ مَعَ
غَسَلِ الذَّكْرِ كَلَّمَةً مِنْهُ وَهُوَ مَاءٌ أَيْضٌ رَقِيقٌ يَخْرُجُ
عِنْدَ اللَّذَّةِ بِالْإِنْعَاطِ عِنْدَ الْمَلَاعِبَةِ أَوِ التَّدْكَارِ وَأَمَّا
الْوَدْيُ فَهُوَ مَاءٌ أَيْضٌ خَائِرٌ يَخْرُجُ بِإِثْرِ الْبَوْلِ يَجِبُ
مِنْهُ مَا يَجِبُ مِنَ الْبَوْلِ وَأَمَّا الْمَنِي فَهُوَ الْمَاءُ الدَّافِقُ
الَّذِي يَخْرُجُ عِنْدَ اللَّذَّةِ الْكُبْرَى بِالْجَمَاعِ رَائِحَتُهُ
كَرَائِحَةِ الطَّلَعِ وَمَاءُ الْمِرَّةِ مَاءٌ رَقِيقٌ أَصْفَرٌ يَجِبُ مِنْهُ
الطَّهْرُ فَيَجِبُ مِنْ هَذَا طَهْرُ جَمِيعِ الْجَسَدِ كَمَا يَجِبُ
مِنْ طَهْرِ الْحَيْضَةِ وَأَمَّا دَمُ الْاسْتِحْضَاءِ فَيَجِبُ مِنْهُ

(باب) أى هذا الباب فى بيان ما يجب منه أى من أجله الوضوء والغسل (من بول الخ) بيان لما يخرج من المخرجين (من مذى) بيان لما يخرج من الذكر ولا بد أن يكون غسله منه بنية وهو أى الذى يسكون المحجمة وقد تكسر فتشدد الباء (بالانعاط) أى قيام الذكر (خائر) بجمجمة ومثلثة أى مخين (بائر) بكسر الهمزة وسكون المثناة أى عقب البول غالباً لأنه قد يخرج من غير بول (وأما المني) ذكره مع موجبات الوضوء لأنه قد يوجهه فى غير الصورة التى ذكرها كما إذا خرج فى بقطة بغير لذة لأعلى وجهه السلس أو على وجهه وفارقاً أكثر الزمن (كرائحة الطلع) بالعين المهملة أى كرائحة غباره وهو ما يكون على محل التخل المعروف بالدكار (وماء المراء) أى منها (فيجب من هذا) أى المني الشامل لمنى الرجل ومنى المرأة وهو مكرر مع ما قبله بالنسبة لمنى المرأة (من طهر الحضة) أى انقطاع الدم وأمادماً الاستحاضة

هو سيلان الدم فى غير زمن الحيض على وجه السلس فيجب منه الوضوء إذا لم

يلازم نصف الزمن أو أكثره بأن كان انقطاعه أكثر فان لازم النصف فأكثر استحبابها
 الوضوء لكل صلاة ومثلها في ذلك سلس البول بكسر الهمزة اسم فاعل ومثل البول غيره من سائر
 الأحداث ومحل ذلك ما لم تقدر المستحاضة وصاحب السلس على رفع النازل بالتداوى ولا انقضاء
 (من زوال العقل الخ) لما أنهى الكلام على الأحداث شرع في الأسباب والمراد بزوال
 العقل استناره بنوم مستنقل وهو ما لا يشعر صاحبه بشئ (أو إغماء) وهو مرض في الرأس اذا
 قلب على صاحبه بمنعه الشعور (أو سكر) (١٩) يسكون الكاف ولو كان بحلال كابن

حامض لانظنه يسكر (أو تخبط
 جنون) الاولى أو جنون لان زوال
 العقل به والتخبط مصاحبه (من
 الملامسة) أي لمن يشتهي عادة
 باليد للذة أي لقصدها ووجودها
 أوهما معا ولو على حائل والموس مثل
 اللامس اذا بلغ والتذو ولا ينقض
 وضوء الصبي بلمسه بل ولا بجماعه
 ولمس ذكره فان لذته كلالته
 (وفي الطبعة الاولى اذا لم يمس
 ذكره وهو تخريف) (والمباشرة
 بالجسد) أي غير اليد لا يتكرر
 مع ما قبله (والقبلة للذة) هذا القيد
 مخالف المشهور والمشهور أنها تنقض

الْوُضُوءُ وَيُسْتَحَبُّ لَهَا وَلَسَلِ الْبَوْلُ أَنْ يَتَوَضَّأَ
 لِكُلِّ صَلَاةٍ وَيَحِبُّ الْوُضُوءُ مِنْ زَوَالِ الْعَقْلِ بِنَوْمٍ
 مُسْتَنَقِلٍ أَوْ إِغْمَاءٍ أَوْ سُكْرِ أَوْ تَخَبُّطٍ جُنُونٍ وَيَحِبُّ
 الْوُضُوءُ مِنَ الْمَلَامَسَةِ لِلذَّةِ وَالْمُبَاشَرَةِ بِالْجَسَدِ لِلذَّةِ
 وَالْقَبْلَةِ لِلذَّةِ وَمِنْ مَنِ الذَّكَرُ وَاخْتَلَفَ فِي مَنِ الْمَرْأَةُ
 فَرَجَحَهَا فِي إِيْجَابِ الْوُضُوءِ بِذَلِكَ وَيَحِبُّ الطُّهْرُ مَا
 ذَكَرْنَا مِنْ خُرُوجِ الْمَاءِ الدَّافِقِ لِلذَّةِ فِي يَوْمٍ وَيَقْطَعُ

مطلقا اذا كانت على فهم من يشتهي ولو من امرأة مثلها وأما على غير الفهم فتقيد بقصد اللذة
 أو وجودها (ومن مس الذكر) أي ذكر نفسه من غير حائل يباطن الكف أو يباطن
 الاصابع أو يجانبهما بشرط كونه بالغاً (واختلف الخ) والصحيح عدم النقض بمسه وكذا
 لا ينقض بمس الدبر ولا الانثيين ولا موضع الحب (تمة) ينقض الوضوء بالردة وبالشك
 في الناقض سواء كان سبباً أو حداً ما لم يستكحه الشك (ويحب الطهر) أي الغسل (من
 خروج الماء) أي التي (للذة) قيد في الخارج يقطة وأما الخارج في النوم فلا يشترط فيه لذة
 ثم انه كرر هذا جعلاً للنظار وتقدم له كان استطراداً وهو ذكر الشئ في غير محله لمناسبة

(دم الحيضة) أى الخيض فإنه أعم من الحيضة لانه يشترط فيها تقدم طهر فاصل والخيض هو الدم الخارج من قبل من تحمل عادة لغير نفاس ولا علة ويقولنا ولا علة خرج دم الاستحاضة فإنه لا يجب منه الغسل خلافاً للصنف نعم يستحب كارجع اليه مالك ثم ان الموجب للغسل هو نفاس الخيض والنفاس وأما انقطاعهما فشرط صحة لأن النفاس يجب منه الغسل وان لم يخرج دم مع الولد (أو يغيب الحشفة) أى الكمرة كلها أو قدرها من لم تكن له حشفة بأن قطعت أو خلق بدونها (فى الفرج) أى ولو فرج مهممة ومثل الفرج الدبر (يوجب الغسل) أعاده لجمع النظائر فإنه كما يوجب الغسل (٣٠) يوجب الحد أى حد الزنا وان لم يحصل

انتشار وهو رجم المحسن وجلد غيره مائة أو حد اللواط وهو الرجم مطلقاً اذا كان بالغا طائعا (ويوجب الصداق) أى كماله على البالغ فى المطيعة وان لم يحصل انتشار والنصف حاصل بالعقد (ويحصن الزوجين) أى اذا حصل انتشار وكانا بالغين (ويحل المطلقة ثلاثا) أى بشرط الانتشار (ويفسد الحج) أى اذا وقع قبل الوقوف أو بعده وقبل طواف الافاضة ورمى الجمرة فى يوم النحر (ويفسد الصوم) أى وان لم ينتشر وعليه القضاء

من رجل أو امرأة أو انقطاع دم الحيضة والاستحاضة أو النفاس أو يغيب الحشفة فى الفرج وإن لم ينزل ومغيب الحشفة فى الفرج يوجب الغسل ويوجب الحد ويوجب الصداق ويحصن الزوجين ويحل المطلقة ثلاثا لذى طلقها ويفسد الحج ويفسد الصوم واذا رأت المرأة القصة البيضاء تطهرت وكذلك اذا رأت الجفوف تطهرت مكانها أنه بعد

والكفارة فى الفرض الحاضر ان تعمدوا والا فالقضاء

يوم

فقط (القصة) بفتح القاف ماء أبيض يخرج آخر الحيض والجفوف والجفاف مصدران لجف وهو أن تدخل المرأة خرقة فى فرجها فتخرجها جافة لا بلل عليها فهو علامة ثانية لانقطاع دم الحيض الآن القصة أبلغ منه فى الدلالة على انقطاعه على المختار (تطهرت مكانها) أى تغتسل ساعة رؤيتها لحدى العلامتين (رأته) أى الطهر المفهوم من قوله تطهرت والمراد رأت علامته وظاهر كلامه أنه لا حد لقل الخيض وهو كذلك فى باب العبادة وأما بالنسبة للعدة والاستبراء فلا يدمن القدر الذى يحكم النساء فيه بأنه حض

(صفرة) أى شيئاً كالصديد تعالوه صفرة والكدره شئ كدر كفسالة اللحم لان ذلك
يحسب حيضاً اذا كان قبل طهر تام وهي مسئلة الملققة التي قال فيها خليل وان تقطع
طهر لفتت أيام الدم فقط ثم هي (٢١) مستحاضة وتغتسل كلما انقطع وتصوم

وتصلي وتوطأ أى انها تغتسل في
أيام التلقيق كما انقطع وبعد أن
تضم أيام الدم لبعضها حتى تكمل
عاداتها وتستظهر بثلاثة أيام تكون
مستحاضة أى يحكم على الدم النازل
بأنه دم علة وفساد ولا تغتسل في أيام
التلقيق بالطهر الذي بين الدمين اذا
نقص عن خمسة عشر يوماً (مثل
ثمانية أيام أو عشرة) هذان القولان
خلاف المشهور والمشهور أن أقل
الطهر خمسة عشر يوماً (بلغت) أى
مكثت خمسة عشر يوماً ان كانت
مبتدأة أو استظهرت بثلاثة أيام
على أكثر عاداتها ان كانت معناة
مالم تجاوز الخمسة عشر يوماً ثم
هي بعد الخمسة عشر يوماً أو بعد
عاداتها والاستظهار مستحاضة
تطهر أى نديا عند انقطاع الدم
وتصوم وتصلي ويأتها زوجها أى

يوم أو يومين أو ساعة ثم إن عاودها دم أو رأَتْ صَفْرَةً
أو كدرَةً رَكَتِ الصَّلَاةَ ثُمَّ إِذَا انْقَطَعَ عَنْهَا اغْتَسَلَتْ
وَصَلَّتْ وَلَكِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ كَدَمٍ وَاحِدٍ فِي الْعِدَّةِ
وَالِاسْتِبْرَاءِ حَتَّى يَبْعُدَ مَا بَيْنَ الدَّمَيْنِ مِثْلَ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ
أَوْ عَشْرَةٍ فَيَكُونُ حَيْضًا مُؤْتَنَفًا وَمَنْ عَمَدَ بِهَا الدَّمُ
بَلَّغَتْ خَمْسَةَ عَشْرِ يَوْمًا ثُمَّ هِيَ مُسْتَحَاضَةٌ تَنْظُرُ
وَتَصُومُ وَتُصَلِّي وَيَأْتِيهَا زَوْجُهَا وَإِذَا انْقَطَعَ دَمُ النِّفَاسِ
وَأِنْ كَانَ قَرِيبَ الْوِلَادَةِ اغْتَسَلَتْ وَصَلَّتْ وَأَنْ عَمَدَ
بِهَا الدَّمُ جَلَسَتْ سِتِّينَ لَيْلَةً ثُمَّ اغْتَسَلَتْ وَكَانَتْ
مُسْتَحَاضَةً تُصَلِّي وَتَصُومُ وَتُوطَأُ

بحاجتها لانها في حكم الطاهر لعدم اعتبار الدم النازل خصوصاً اذا لازم جل الزمن (ثم
اغتسلت) أى بعد تمام الستين ولا يعتبر الدم النازل بعد ذلك فان انقطع الدم عقب
الولادة أو بعدها بقليل ومكثت أربعين يوماً مثلاً بدون غسل وصلاة جهلا قضت الصلاة
من ابتداء انقطاعه وان تقطع دم النفاس لفتت ستين يوماً لا فرق بين المبتدأة والمعداة

(باب) أى هذا باب في بيان اشتراط طهارة الماء أى طهوريته بالوضوء والغسل اللذين تقدم موضحهما واشتراط طهارة الثوب والبقة للصلاة وكان الأولى ذكر طهارة الثوب والبقة وما يجزئ من اللباس في باب الصلاة لأنهما من شروطها (والمصلي يناجي) أى يخاطب ربه بقوله إياك تعبد الخ وهذا بعض حديث ذكره ليرتب عليه قوله فعليه أن يتأهب أى يستعد لذلك أى المذكور من الصلاة (٢٣) والمناجاة بالوضوء وبالطهر أى الغسل ان

(باب طهارة الماء والثوب والبقة وما يجزئ من اللباس في الصلاة)

والمُصَلِّي يُنَاجِي رَبَّهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَأَهَّبَ لِذَلِكَ بِالْوُضُوءِ أَوْ بِالطَّهْرِ إِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الطَّهْرُ وَيَكُونُ ذَلِكَ بِمَاءٍ طَاهِرٍ غَيْرِ مَسْبُوبٍ بِنَجَاسَةٍ وَلَا بِمَاءٍ قَدْ تَغَيَّرَ لَوْنُهُ لِشَيْءٍ خَالَطَهُ مِنْ شَيْءٍ نَجِسٍ أَوْ طَاهِرٍ الْأَمَّا غَيْرَتُ لَوْنِهِ الْأَرْضُ الَّتِي هُوَ بِهَا مِنْ سَجَّةٍ أَوْ حِمَاةٍ أَوْ تَحْوِيهَا وَمَاءُ السَّمَاءِ وَمَاءُ الْعُيُونِ وَمَاءُ الْأَبَارِ وَمَاءُ الْبَحْرِ طَيِّبٌ طَاهِرٌ مُطَهَّرٌ لِلنَّجَاسَاتِ وَمَا غَيْرُ لَوْنِهِ بِشَيْءٍ طَاهِرٍ حَلَّ فِيهِ فَذَلِكَ الْمَاءُ

وجب ويكون ذلك أى الوضوء والغسل بماء طاهر أى طهور غير مشوب أى مخلوط بنجاسة غيرت أحد أوصافه الثلاثة (ولاباء) بالدم معطوف على مقدر والتقدير فلا يصح بماء شابت به نجاسة ولا بماء قد تغير لونه تحقيقاً وظناً لشيء أى لأجل شيء مفارق خالطه ومثل اللون الطعم أو الريح وكرر ذلك بحسب المفهوم ليعلم في المخالط ويرتب عليه قوله الأما غيرت لونه الأرض وكذلك طعمه وريحه فلا يضر تغير الماء بقاربه والسجدة بقصص الأرض ذات الملح والحماة بفتح المهملة وسكون الميم بعدها همزة الطين الأسود المستن (أو نحوهما) كالتراب والملح والكبريت

والشباب والجبس والجير ولو محرقة فافان هذه من أجزاء الأرض فلا يضر طاهر

التغير بها ولو طرح قصد أعلى المشهور وكذا لا يضر التغير بالسمل الحى ولا بالطيب وهو الريم الذى يعلو على وجه الماء (وماء السماء الخ) مبتدأ خبره طيب وأفرد الخبر لأن المبتدأ واحد وان اختلف بالاضافة وهو يشمل المطر والندى والثلج والبرد والجليد ولذا بفاعل (وماء البحر) أى ولو لمحا (طيب) مر ادفع لطاهر فذكره بعده للتفسير (وما غير لونه) أى أو طعمه

أوريجيه بشئ طاهر مما يفارقه غالباً كلبن أو عسل أو عجين ويستثنى من المفارق القطران الذي يكون دباغاً للقرية فإنه لا يضر التغيير به ولو لونا وطعماً وريحاً وأما لو كان غير دباغ فإن تغير اللون أو الطعم يضر بخلاف الريح ولا بد من تحقق كون المغير مفارقاً وأما لو تحققنا أن وطننا المغير وشككتنا في المغير هل هو مفارق أو لا فالماء (٣٣) باق على طهوريته ولا يضر التغيير بمفارق مجاور غير ملاصق (أو زال نجاسة) فمن استنجى به بعيد الاستنجاء لأنه

طَاهِرٌ غَيْرُ مُطَهَّرٍ فِي وُضُوءٍ أَوْ طَهْرٍ أَوْ زَوَالِ نَجَاسَةٍ
وَمَا غَيْرُهُ النَّجَاسَةُ فَلَيْسَ بِطَاهِرٍ وَلَا مُطَهَّرٍ وَقَلِيلُ
الْمَاءِ يُنَجِّسُهُ قَلِيلُ النَّجَاسَةِ وَإِنْ لَمْ تُغَيِّرْهُ وَقِيلَ الْمَاءُ
مَعَ إِحْكَامِ الْغُسْلِ سُنَّةٌ وَالسَّرْفُ مِنْهُ غُلُوٌّ وَبَدْعٌ
وَقَدْ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمُدٍّ وَهُوَ
وَزْنُ رَطْلٍ وَثُلُثٍ وَطَهَرَ بِصَاعٍ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ
أَمْدَادٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَطَهَارَةُ الْبُقْعَةِ
لِلصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ وَكَذَلِكَ طَهَارَةُ الثَّوبِ فَقِيلَ إِنَّ ذَلِكَ
فِيهِمَا وَاجِبٌ وَجُوبُ الْقَرَأِضِ وَقِيلَ وَجُوبُ السُّنَنِ

أزال عين النجاسة دون حكمها ولا يغسل ثيابه التي لاقت المحل الغسول بذلك الماء المزول عين النجاسة (وقليل الماء) كآنية الغسل ولو بالنسبة للتوضي ثم إن المعتمد أنه لا ينحس الماء إلا ما غير أحد أوصافه الثلاثة ولو كان قليلاً نعم يكره استعمال القليل الذي لم يغيره النجاسة مع وجود غيره أن كانت فوق القطرة (وقلة الماء الخ) هذه المسئلة كان حقها أن تذكر في باب الوضوء والمراد أن تقليله في حال الاستعمال وإن كان على شاطئ بحر مع إحكام بكسر الهمزة أي اتقان الغسل

بفتح الغين المعجمة سنة أي مستحب (والسرف) أي الاكثار منه غلو أي زيادة في الدين وبدعة أي أمر محدث يخالف السنة (وقد توضح الخ) استدلال على استحباب تقليل الماء وليس المراد أن هذا حد لا يجزئ مادونه (وطهارة البقعة) أي تطهير ما تمسه أعضاء المصلي فلا يضر نجاسة طرف الحصى الذي لامسه الأعضاء ولا نجاسة ما تحت صدره عند عدم المماسه ولا نجاسة نعله عند الصلاة على الجنابة إذا لم تتحرك (الثوب) أي محمول المصلي ولو طرف عمامته الملقى بالأرض ولو لم يتحرك لم يحركه (واجب) أي مع الذكر والقدر قد دون العجز والنسيان

(المؤكدة) المناسب أن يقول أى المؤكدة ليكون تفسير الكون السنة واجبة وقد شهر كل من القولين فمن صلى بالنجاسة عامدا أعادأ بدأ على القول الاول وفى الوقت على القول الثانى (فى معاطن الابل) جمع معطن بوزن مجلس أى موضع اجتماعها بعد رجوعها من الشرب الاول منتظرة للشرب الثانى ويسمى الاول نهلا والثانى علالا بفتحات فيهما والنهى للكرهه ولو قرش شيأ طاهرا وصلى عليه لانه لا يأمن من نفاها ولذا جازت الصلاة فى مهابض الغنم والبقر (ومحجة الطريق) أى وسطه ومحل الكراهه ان لم يتيقن الطهارة أو يفرض شيأ طاهرا وأما النهى عن الصلاة فوق ظهر الكعبة فللحريم لان العبرة باستقبال بنائها لاهوائها خلا فالعضهم (٣٤) (والحمام) أى داخله وأما فى محل تزع

المؤكدة وينهى عن الصلاة فى معاطن الابل ومحجة الطريق وظهر بيت الله الحرام والحمام حيث لا يؤقن منه بطهارة والمزبلة والمجزرة ومقبرة المشركين وكنايسهم وأقل ما يصلى فيه الرجل من اللباس ثوب سائر من درع أو رداء والدرع القميص ويكره أن يصلى

التياب فلا كراهه (خبيث لا يؤقن الخ) أى فتنى يتقنث الطهارة انتفت الكراهه والنهى عن الصلاة فى المزبلة أى مكان طرح الزبل والمجزرة بكسر الزاى أى مكان الذبح والنحر نهى كراهه وتنتفى بوضع شي طاهر للصلاة عليه ان لم يكن فيها وضع مأمون من النجاسة (ومقبرة) بثلاث الباء والتحقيق أن الصلاة فى المقبرة مطلقا تكره عند الشك فى الطهارة وتحوز

عند تيقنها الفرق بين مقبرة المشركين والمسلمين والنهى عن الصلاة بشوب فى الكنايس نهى كراهه (ثوب ساتر) أى للعودة وهى ما بين السرة والركبة وبين ذلك عما يزيد على الواجب بقوله من درع الخ وليس المراد بالرداء ما بوضع فوق الثياب على عاتق المصلى بل ما يلتحف به لان الكلام فى أصل الستر الواجب لا فى الزائنه عليه ويشترط فى الساتر أن لا يكون شفافا لا يحجب ما وراءه والا كان كالعدم وان صلى مكشوف السواثن أى القبل والذبر عامدا أعادأ بدوا عاجزا أو ناسيا أعاد فى الوقت وان صلى مكشوف الألبتين أو العانة أو بعض ذلك أعاد فى الوقت وأما كشف الفخذ فلا إعادة فيه وان حرم (أن يصلى) أى الرجل يشوب كذا فى وسطه ليس على أكتافه أى كفيه منه شي ومحل الكراهه ان وجد غيره

(وأقل ما يجزئ المرأة الخ) أى أقلية لا إعادة معها لافى الوقت ولا فى غيره فان نقصت عن ذلك بأن كشفت رأسها أو صدرها أو ثدييها أو ساقها أو ذراعها أعادت فى الوقت وهو فى الظاهر ين للامسفرار وفى العشائين (٣٥) الليل كله وفى الصبح للسفر البين وأما

كشف بطنها وما حاذاه من ظهرها الى ساقها باخراج الغاية ففسه الاعادة أبدامع العمد وفى الوقت مع العجز والنسيان (الدرع) أى القميص الذى تسلك فى العنق (الحصيف) بالحاء المهملة أى الكشيف (السابع) بالموحدة والغين المعجمة أى التام (ونجار) بكسر المعجمة تنقع أى تستربه شعرها وعنقها ويشرط أن يكون

بِثَوْبٍ لَيْسَ عَلَى كَفِّهِ مِنْهُ شَيْءٌ فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يُعَدَّ وَأَقْلُ مَا يَجْزِئُ الْمَرْأَةَ مِنَ اللَّبَاسِ فِي الصَّلَاةِ الدَّرْعُ الْحَصِيفُ السَّابِعُ الَّذِي يَسْتُرُ ظَهْرَ قَدَمَيْهَا وَنَجَارٌ تَنْقَعُ بِهِ وَتُبَانِيرُ يَكْفِيهَا الْأَرْضُ فِي السُّجُودِ مِثْلُ الرَّجُلِ

(باب صفة الوضوء ومسنونه ومفروضه وذكر الاستنجاء والاستجمار)

وليس الاستنجاء مما يجب أن يوصل به الوضوء لافى سنن الوضوء ولا فى فرائضه وهو من باب إيجاب زوال النجاسة به أو بالاستجمار ثلاثاً يصلّى بها فى جسده ويجزئ فعله بغير نية وكذلك غسل الثوب الخس

كثيفاً (تباشر الخ) محل هذه المسئلة باب الصلاة ولكن لما كان يتوهم من قوله يستر ظهور قدميها أنها تستر الكفين أيضاً كرها هنا الدفع ذلك (مثل الرجل) منصوب على الحال (باب) أى هذا باب فى بيان صفة الوضوء وبيان مسنونه وهو ما قابل المفروض فى شمل المندوب وبيان الاستنجاء والاستجمار حكماً وصفة (لا فى سنن) أى لا يعد فى سنن الوضوء ولا فى مستحباته أيضاً وهو كالتعليل لقوله وليس

الاستنجاء الخ (وهو من باب) أى طريق إيجاب أى وجوب فهو مبني على القول بأن إزالة النجاسة واجبة (به) أى الاستنجاء بالماء الطهور المذكور فى الباب قبله أو بالاستجمار بالأجار وقضية كونه من باب إزالة النجاسة عدم كفاية الجرف فيه إلا أن يقال أنه من ذلك الباب فى الجملة (ويجزئ الخ) أى لأن إزالة النجاسة لا تتوقف على نية

(غسل يده) أى اليسرى قبل أن يلاقى بها الاذى لثلاث تعلق بهار تحته اذا لاقاه بها وهى جافة (فيغسل) الاولى بغسل ليكون متعلقا يبيد ذلك بعد أن يسلمت ذكره ويتره نتر اخفيا حتى لا يبق فيه شئ من البول ثم ان تقديم غسل محل البول مستحب لثلاث نجس يده منه اذا قدم غسل محل الغائط (ثم مسح مافى) (٣٦) المخرج) أى ماعلى الدبر من الاذى

وصفة الاستنجاء أن يبدأ بعد غسل يده فيغسل مخرج البول ثم مسح مافى المخرج من الأذى بغيره أو بغيره أو بيده ثم يحكها بالأرض ويغسلها ثم يستنجي بالماء ويواصل صبه ويستترى قليلا ويحيد عرك ذلك بيده حتى يتتطف وليس عليه غسل ما بطن من المخرجين ولا يستنجي من ريح ومن استجمر بثلاثة أحجار يخرج آخرهن نقياً جزأه والماء أطهر وأطيب وأحب إلى العلماء ومن لم يخرج منه بول ولا غائط وتوضأ لحدث أو نوى أو لعبر ذلك مما وجب الوضوء

بغيره أى طوبى أو طين يابس أو غيره مما يجوز الاستجمار به ولو بيده اليسرى ان لم يجد غير هالكون جامعاً بين الاستجمار والاستنجاء وكما يطلب الجمع بينهما فى الدبر يطلب فى قبل الرجل خلافا لظاهر المصنف (ويستترى قليلا) أى لان فى المخرج طباط تنكمش عند ملاقة الماء فاذا استترى تمكن من غسلها (ويحيد) أى يبالغ فى عركه أى ذلك المخرج ويكفى أن يغلب على ظنه طهارته (ما بطن من المخرجين) أى دبر الرجل وقبل المرأة وقد نصوا على أن ادخال الاصبع فيه ماحرام (ولا يستنجي الخ) أى يكره ذلك (بثلاثة أحجار) لافهم للعدد ولا للاحجار بل المدار على ما ينقى المحل من كل جامد طاهر غير مؤذ ولا محترم ويجوز الاقتصار على الاستجمار غير أن الماء كما قال

أطهر أى أنقى للجل وأطيب أى للنفس لانه يذهب الشك وقد وقع خلاف فى موضع فلا الاستجمار فقبل انه صار طاهرا وقيل انه نجس معفو عنه لان حكمه الخبث لا يرفع الا بالطلق (وتوضأ لحدث) لافهم له فان غسل اليدين مطلوب حتى للجسد الذى لم يخرج منه حدث

(ومن سنة الوضوء الخ) كره ليرفع ما يوهمه قوله فلا بد الخ من الفرضية والتاء للتأنيث
 لا للوحدة أي ومن جنس السنة فصيح التبعض ومحل توقف السنة على كون الغسل قبل
 الإدخال ان كان الماء قليلا وأمكن الافراغ منه والأدخلهما (والمضمضة) وهي خضضة
 الماء ومجبه (والاستنشاق) وهو جذب الماء بنفسه الى داخل أنفه (والاستنثار) وهو
 اخراج الماء بريح الأنف مع وضع السبابة (٣٧) والابهام من اليسرى على الأنف فالوضع
 من تمام السنة (ومسح الأذنين)

أي ظاهرهما وباطنهما (سنة) خبر
 عن قوله والمضمضة والمراد أن كل
 واحد من المضمضة وما عطف عليها
 سنة وباقية أي باقي الوضوء فريضة
 وهو مشكل فان منه ما هو سنة كرد
 مسح الرأس وتجديد الماء للأذنين
 والترتيب وما هو مستحب كالسمية
 في أوله ويحاج بأه أراد باقية بقية
 الاعضاء المغسولة والمسحوحة
 استقلالا لاتعاضا وذلك الوجه
 واليدان والرأس والرجلان (فن
 قام الخ) شروع في الصفة بما فيها من
 المندوبات أي من أراد الوضوء ولو
 تجديد (بعض العلماء) متى أطلقه
 في هذا الكتاب فالمراد به ابن حبيب
 أو هو مع غيره كما هنا (فيسمى الله)
 أي ندبا وينبغي تكميل البسملة

فلا بد من غسل يديه قبل دخولهما في الاناء ومن
 سنة الوضوء غسل اليدين قبل دخولهما في الاناء
 والمضمضة والاستنشاق والاستنثار ومسح الأذنين
 سنة وباقية فريضة فن قام الى وضوء من يوم أو غيره
 فقد قال بعض العلماء يبدأ بيسمى الله ولم يره بعضهم
 من الأمر المعروف وكون الاناء على يمينه أمكن له
 في تناوله ويبدأ فيغسل يديه قبل أن يدخلهما في
 الاناء ثلاثا فان كان قد بآل أو نعوط غسل ذلك
 منه ثم تروضا ثم يدخل يده في الاناء فيأخذ الماء

(وكون الاناء الخ) أي فيستحب ذلك ان كان مفتوحا والافعل اليسار أفضل (ثلاثا) ظاهره
 أن التثنية من تمام السنة وهو قول ومقابلة أن الاولى سنة وكل من الثانية والثالثة مستحب
 ورجح (فان كان قد بآل الخ) هذه الجملة معترضة بين قوله فيغسل يديه الخ وبين قوله ثم يدخل
 يده والمراد بقوله ثم تروضا الوضوء الغروي أي غسل اليدين فهو متعلق بهذه الجملة لما تقدم من

أن غسل اليدين انما يكون بعد الاستنجاء فبقوله فيغسل يديه الخ محمول على من لم يحصل منه ما يوجب الاستنجاء والاقدم الاستنجاء ثم غسل يديه (بأصبعه) أى مع فقد الاراك والا فهو أفضل ويكون عرضا في الاسنان حتى ياطنهما وطولا في اللسان ويستحب البداءة بجانب الفم الايمن وينبغي أن يكون مع المضمضة (أقل (٢٨) من ثلاث) أى من ثلاث مرات لان

الاولى سنة وكل من الثانية والثالثة مستحب وكذلك الاستنشاق والاستنثار (وله جمع ذلك) أى ما ذكر من المضمضة والاستنشاق (والنهاية أحسن) بأن يتمضمض ثلاث مرات من ثلاث غرفات ثم يستنشق كذلك (ثم ينقله الخ) ظاهره اشتراط نقل الماء والمشهور أنه لا يشترط النقل الا لمسح الرأس فلوزل الماء على أعضائه من ميزاب ونحوه وذلك كما يباطن كفه كفى ولا يكفي ذلك في الوضوء بظاهر الكف ولا بالمرق مع امكانه بباطن الكف ويكفي ذلك في الغسل (من أعلى) متعلق بما تقدم من قوله فيفرغه وقوله غاسلا والجهة هنا ما ارتفع عن الحاجبين الى مبدئ الرأس بخلافها في الصلاة فانها مستدير ما بين الحاجبين فبقوله وحده أى

فَيَمْضِضُ فَأَهْ ثَلَاثًا مِنْ عَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ إِنْ شَاءَ أَوْ ثَلَاثَ عَرَفَاتٍ وَإِنْ اسْتَاكَ بِأَصْبَعِهِ فَحَسَنٌ ثُمَّ يَسْتَنْشِقُ بِأَنْفِهِ الْمَاءَ وَيَسْتَنْثَرُهُ ثَلَاثًا يَجْعَلُ يَدَهُ عَلَى أَنْفِهِ كَامْتِخَاطِهِ وَيُجَرِّثُهُ أَقْلَ مِنْ ثَلَاثٍ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَلَهُ جَمْعُ ذَلِكَ فِي عَرَفَةٍ وَاحِدَةٍ وَالنَّهْيُ أَحْسَنُ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ إِنْ شَاءَ بِيَدَيْهِ جَمِيعًا وَإِنْ شَاءَ بِيَدِهِ الْيُمْنَى فَيَجْعَلُهُ فِي يَدَيْهِ جَمِيعًا ثُمَّ يَنْقُلُهُ إِلَى وَجْهِهِ فَيَفْرِغُهُ عَلَيْهِ غَاسِلًا لَهْ يَدَيْهِ مِنْ أَعْلَى جَبْهَتِهِ وَحَدَّهُ مَنَابِتُ شَعْرِ رَأْسِهِ إِلَى طَرَفِ ذَقْنِهِ وَدَوْرَ وَجْهِهِ كُلَّهُ

الوجه الخ تفسير لأعلى الجهة والمراد منابت الشعر من المعتاد فلا ينظر للاغم ولا الاصلع (الى طرف ذقنه) بفتح المعجمة والقاف في حق من لاجلته والا فالى طرف لحيته (ودور الخ) أى ويغسل دور فهو اشارة الى حده عرضا فانه من الاذن الى الاذن ولحيته تشبة لحي بفتح اللام وهو ما عليه الاسنان من أعلى وأسفل

(الى صدغيه) باخراج الغاية فان المعتمد أن شعر الصدغين يمسح مع البياض الذي فوق الوتد
وأما البياض الذي تحته والمسامته فيغسلان مع الوجه (على ما غار) أي غاب وخفي من
ظاهر أجفانه جمع جفن وهو غطاء العين وأساير يرى تكاميش جبهته ما لم يكن في ذلك مشقة
والا اكتفى بإيصال الماء ومثل ذلك ما لو كان في أعضائه محل غائر فانه يكتفى بإيصال الماء
اليه ان لم يمكن ذلك والمارن هو (٢٩) ما لان من الانف وما تحته يسمى الوترة وهي

الحاجزين طاقق الانف وكذلك
يغسل ما ظهر من الشفتين بعد
انطباقهما انطباقا طبعيا (ثلاثا)
لكن الاولى فرض وما عداها
مستحب وهل تكره الرابعة أو تنع
خلاف وتجاوز ليعتبر رد أو تنظف
(ينقل الماء اليه) مكررا مع ما سبق
(ويحرك له خفيه) بكسر اللام
وتجمع على الحى مثل سدره وسدر
والمراد اللحية الكشفة فيضعها
لبعضها ليعم الماء ظاهرها وأما
الخفيفة التي تظهر البشرة تحته
عند المواجهة فيجب تحليلها
حتى يصل الماء الى جلدة الوجه فلو
كان بعضها كثيفا وبعضها خفيفا
جرى في كل على حكمه ويكره
تحليل الكشفة ولا يلزمه غسل
باطن اللحية سواء كانت خفيفة

مِنْ حَدِّ عَظْمِي لِحْيِهِ إِلَى صَدْغَيْهِ وَيُغْرِ بِدَيْهِ عَلَى
مَا غَارَ مِنْ ظَاهِرِ أَجْفَانِهِ وَأَسَايِرِ جَبْهَتِهِ وَمَاتَتْ
مَارِنُهُ مِنْ ظَاهِرِ أَنْفِهِ يَغْسِلُ وَجْهَهُ هَكَذَا ثَلَاثًا يَنْقُلُ
الْمَاءَ إِلَيْهِ وَيُحَرِّكُ لِحْيَتَهُ فِي غَسْلِ وَجْهِهِ بِكَفَيْهِ
لِيُدْخِلَهَا الْمَاءَ دَفْعَ الشَّعْرِ لِمَا يُلَاقِيهِ مِنَ الْمَاءِ
وَلَيْسَ عَلَيْهِ تَحْلِيلُهَا فِي الْوُضُوءِ فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَيُجْرَى
عَلَيْهَا بِدَيْهِ إِلَى آخِرِهَا ثُمَّ يَغْسِلُ يَدَهُ الْيُمْنَى ثَلَاثًا
أَوْ اثْنَتَيْنِ يُفِيضُ عَلَيْهَا الْمَاءَ وَيَعْرِكُهَا بِسِدِّهِ الْيُسْرَى

أو كشيعة وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم أخذ كفاه من ماء فأدخله تحت حذائه
في وضوئه فحل به لحيته محمول عند مالك على وضوء الجنابة (أو اثنتين) أي أو مرة
فان الاولى هي الفرض وما عداها مستحب (يفيض) أي يصب وليس ذلك شرطاً فلو
أدخلها في الماء كفى (ويعركها) أي يدلكها وجوبا ويكتفى في الدلائل غلبة الظن على المعتمد

(ويخلل الخ) أى وجوباً أيضاً (بعضها (٣٠) ببعض) أى من الظاهر أو الباطن ويلزم

وَيُخَلَّلُ أَصَابِعُ يَدَيْهِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ ثُمَّ يُغَسَّلُ
الْيُسْرَى كَذَلِكَ وَيَبْلُغُ فِيهِمَا بِالْغَسْلِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ
يُدْخِلُهُمَا فِي غَسْلِهِ وَقَدْ قِيلَ لَهُمَا خُذُ الْغَسْلَ
فَلَيْسَ بِوَاجِبٍ إِذْ خَالَهُمَا فِيهِ وَإِذَا خَالَهُمَا فِيهِ أَحْوَطُ
لِزَوَالِ تَكْلِيفِ التَّحْدِيدِ ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ بِيَدِهِ الْيُسْرَى
فَيَقْرَعُهُ عَلَى بَاطِنِ يَدِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ يَمْسَحُ بِهَا رَأْسَهُ
يَبْدَأُ مِنْ مُقَدِّمِهِ مِنْ أَوَّلِ مَنْابِتِ شَعْرِ رَأْسِهِ وَقَدْ
قَرَنَ أَطْرَافَ أَصَابِعِ يَدَيْهِ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ عَلَى رَأْسِهِ
وَجَعَلَ إِبْهَامِيَهُ عَلَى صُدْغِهِ ثُمَّ يَذْهَبُ بِيَدَيْهِ مَا سَحَا
إِلَى طَرَفِ شَعْرِ رَأْسِهِ مِمَّا يَلِي قَفَاهُ ثُمَّ رُدَّهُمَا إِلَى
جَنْبِ بَدَأٍ وَيَأْخُذُ بِإِبْهَامِيَهُ خَلْفَ أُذُنَيْهِ إِلَى
صُدْغِهِ وَكَيْفَمَا مَسَحَ أَجْزَاءَهُ إِذَا أَوْعَبَ رَأْسَهُ
وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ وَلَوْ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ ثُمَّ رَفَعَهُمَا
مَبْلُوثَيْنِ وَمَسَحَ بِمَا رَأْسَهُ أَجْزَاءَهُ ثُمَّ يُفْرِغُ الْمَاءَ عَلَى
سَبَابِغِهِ وَإِبْهَامِيَهُ وَإِنْ شَاءَ غَسَمَ ذَلِكَ فِي الْمَاءِ ثُمَّ

أَنْ يَتَّبَعَ عَقْدَ الْأَصَابِعِ كَيْتَبَعَ
أَسَارِيرَ الْجِهَةِ وَيَجْمَعُ رُؤُسَ
الْأَصَابِعِ وَيَحْرُكُهَا فِي كَفِّهِ (كَذَلِكَ)
أَي مِثْلَ مَا وَصَفَ فِي الْيَمْنَى (إِلَى
الْمَرْفَقَيْنِ) بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْفَاءِ
وَيَحْزُقُ فَتْحَ الْمِيمِ وَكَسْرَ الْفَاءِ (يَدْخُلُهَا
الخ) أَي قَالِي بَعْضٍ مَعَ هَذَا الْقَوْلِ
هُوَ الْمَعْتَدُ وَمَا بَعْدَهُ ضَعِيفٌ (يَبْدَأُ
مِنْ مُقَدِّمِهِ) أَي عَلَى جِهَةِ الِاسْتِجَابِ
لِقَوْلِهِ بَعْدُ وَكَيْفَمَا مَسَحَ أَجْزَاءَهُ فَالذَّارِ
فِي الْفَرْضِ عَلَى تَعْيِمِ الرَّأْسِ بِالْمَسْحِ
وَكَوْنِهِ بِهَذِهِ الْكَيْفِيَّةِ مُسْتَحَبٌّ
(وَجَعَلَ إِبْهَامِيَهُ) تَنْثِيَةً لِإِبْهَامِ
وَهِيَ الْأَصْبَعُ الْعَظْمَى وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ
عَلَى الْأَشْهُرِ (عَلَى صُدْغِهِ) تَنْثِيَةً
صُدْغِ (إِلَى طَرَفِ شَعْرِ رَأْسِهِ) أَي
وَلَوْ طَالَ فَقَوْلُهُ مِمَّا يَلِي قَفَاهُ فِي حَقِّ
غَيْرِ مَنْ لَهُ شَعْرٌ طَوِيلٌ وَلَا يَحْصُلُ
الْفَرْضُ وَالسَّنَةُ لِذِي الشَّعْرِ
الطَوِيلِ إِلَّا بِارْتِجَاعِ عُرَاتٍ لِأَنَّ الثَّانِيَةَ
تَتِمُّ بِالسَّحِّ الْأَوَّلِ فَيُطْلَبُ بِالرَّدِّ إِلَى
بَقِيَّةِ الْإِفْلَاوِ وَأَمَّا أَنْ جَفَّتْ يَدُهُ
فِي مَسْحِ الْفَرْضِ فَالْجِدُّ بِالْمَاءِ
وَجُوبًا (إِذَا أَوْعَبَ) أَي عَمَّ (عَلَى
سَبَابِغِهِ) تَنْثِيَةً سَبَابِغِهِ وَهِيَ الْأَصْبَعُ

الَّتِي تَلِي الْأِبْهَامَ لِأَنَّهَا تَمَّهَا عِنْدَ السَّبَبِ فِي الْخَاصَّةِ

(ظاهرهما) وهو ما إلى الرأس وباطنهما وهو ما إلى الوجه لانهما كالوردة التي قحت ولبستنا من الوجه ولان الرأس وصفة المسح أن يجعل الابهامين على ظاهر الشحمتين وآخر السابتين في الصماخين ووسطهما في مقابلة الابهامين ويعرهما لآخر ويكره تبسغ عضونهما لان المسح مبني على التخفيف والمعتد أن مسح الصماخين سنة مستقلة لامن تمام السنة (وتمسح المرأة) أي رأسها وأذنها كما ذكرنا في صفة مسح الرجل وتمسح على دلالها ثنية دلالة على ما استرسل من شعرها على صدغها وكذا (٣١) ما استرسل على جبهتها (على الوقاية) بكسر

الواو أي الخرقعة التي تبقى بها رأسها من الغبار فانها حائل (عقاص) جمع عقصة وهي الخصلة من الشعر تلوها المرأة حتى يبقى فيها التواء ثم ترسلها بسدر بطنها مع أخرى بخيط وأخطين وليس عليها نقض عقاصها الا اذا اشتد أو كان في أكثر من خطين وسواء في ذلك الوضوء والغسل والرجل والمرأة ثم اعلم أن بعض المحققين نص على أن المرأة اذا كانت بحيث لو أمرت بمسح جميع رأسها تركت الصلاة يلزمها أن تقلد مذهب الشافعي وتمسح به رأسها ارتكابا لانخاف الضررين (ويعرهما) أي يدليهما

يَمَسُّحُ أَذُنَيْهِ ظَاهِرَهُمَا وَبَاطِنَهُمَا وَتَمَسُّحُ الْمَرْأَةُ كَمَا ذَكَرْنَا وَتَمَسُّحُ عَلَى دَلَالَتِهَا وَلَا تَمَسُّحُ عَلَى الْوَقَايَةِ وَتُدْخِلُ يَدَيْهِمَا مِنْ تَحْتِ عِقَاصِ شَعْرِهَا فِي رُجُوعِ يَدَيْهِمَا فِي الْمَسْحِ ثُمَّ يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ يُصَبُّ الْمَاءُ بِيَدِهِ الْبَيْتَى عَلَى رِجْلِهِ الْبَيْتَى وَيَعْرِكُهَا بِيَدِهِ الْيُسْرَى قَلِيلًا قَلِيلًا يُوعِبُ بِذَلِكَ ثَلَاثًا وَإِنْ شَاءَ خَلَّلَ أَصَابِعَهُ فِي ذَلِكَ وَإِنْ تَرَكَ فَلَا حَرَجَ وَالتَّخْلِيلُ أَطْيَبُ لِلنَّفْسِ وَيَعْرِكُ عَقْبِيهِ وَعِرْقُوبَيْهِ وَمَا لَا يَكْدِيدُ أَخْلَهُ الْمَاءُ بُسْرَعًا

بيده اليسرى واعتمد بعضهم أنه يكفي ذلك إحدى الرجلين بالآخرى (ووعبها) أي يستكمل غسلها بذلك أي بالماء والدلك ثلاثا لكن الأولى فرض وكل من الثانية والثالثة مستحب (وان شاء خلل الخ) الراجع أن تخليلها مستحب واليه الإشارة بقوله والتخليل أطيب للنفس أي لدفع وسوستها والافضل أن يبدأ بخنصر البني من أسفل ويختم بخنصر اليسرى (ويعرل) أي يدلك عقيبته ثنية عقب وهي مؤخر القدم مؤنثة وعرقوبه ثنية عرقوب يضم أوله وهو العصب الغليظ فوق العقب (وما لا يكاد) أي وما لا يقرب من

مداخله الماء بسرعة وبينه بقوله من جساوة يجيم وسين مهملة مفتوحتين أى غلط في الجلد
ينشأ عن قشف (فليس بالغ بالعرل) أى فيه فإن المبالغة في ذلك تلك الأما كن توجب الأمن من
بقا لمعة تبطل الوضوء (جاء الأثر) أى الحديث المرفوع فقد جرى على طريق المتقدمين الذين
يطلقون الأثر على المرفوع للنبي صلى الله عليه وسلم وعلى الموقوف على الصحابي وأما فقهاء
خراسان فانهم يسمون المرفوع خبرا والموقوف أثرا (ويل للاعقاب) أى لأصحابها الذين أهملوا
في تعميمها بالماء قاله صلى الله عليه وسلم حين رأى أعقاب قوم تلوح ولم يمسها الماء والعبرة
بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قال في (٣٣) الاعقاب الجنس لا العهد وويل كلمة

تقولها العرب لمن وقع في الهلاك
ثم إن هذا يجري في كل لمعة تبقى
في أعضاء الوضوء (طرقه) بفتح
الراء وما بعده عطف تفسير (ثم
يفعل باليسرى الخ) وينتهي
الفصل فيما إلى الكعبين النابتين
في جانبي الساقين بأدخالهما في
الغسل (أكثر ما يفعل) وقد
تقدم أن في الرابعة خلافا فقبل
تكرره وقبل تحريمه فذا شئ هل هي
بالثة أو رابعة فالمتعمد أنه يبنى على
الاكثر ولا يأتى بها خوفا من
الوقوع في المحذور فان درة المفاسد

من جساوة أو شقوق فليس بالغ بالعرل مع ضرب الماء
بيده فانه جاء الأثر وويل للاعقاب من النار وعقب
الشيء طرفه وآخوه ثم يفعل باليسرى مثل ذلك
وليس تحديده غسل أعضائه ثلاثا ثلاثا بأمر
لا يجزئ دونه ولكنه أكثر ما يفعل ومن كان
يوجب بأقل من ذلك أجزأه إذا أحكم ذلك وليس

مقدم على جلب المصالح وهذا إذا زاد على الثلاث بقصد التعدد
وأما الإزالة أو أساخ أو لتخو تدر فيجوز كما علمت ويدخل في الزائد المنهى عنه الوضوء المجدد
قبل أن يفعل به ما يتوقف على طهارة حيث كان ثلاثا (ومن كان يوجب) أى يسبغ
أعضاء الوضوء بأقل الخ لازم لما قبله وانعازد كره لأجل الشرط وهو قوله إذا أحكم أى اتقن
ذلك الفعل واختلف في الاقتصار على الواحدة المسبغة فقبل مكرره مطلقا وانما فعله صلى
الله عليه وسلم للتشريع وقبل مكرره لغير العالم لا للعالم لأن شأنه المحافظة على عدم بقا لمعة
بخلاف غيره وعليه قول بعضهم وكرهوا واحدة في الغسل * الإلزام كذا في النقل

(في الأحكام) بكسر الهمزة أى اتقان ذلك سواء فان منهم السمين الذى لا يعم وجهه إلا بأكثر من واحدة فيتعين عليه فعل ما يحصل به التعميم ولو التسلط غرافات وينوى به الفرض ثم بأى بالمندوب ولذا قال سند لو غسل وجهه ثلاثاً وترك موضعاً لم يصبه الماء إلا فى المرة الثالثة فان لم يخص الثالثة بنية الفضيلة أجزأه ذلك فدل هذا على أن المطلوب من المتوضئ أن لا ينوى بالزائد على المرة الأولى الفضيلة لاحتمال (٣٣٣) أنهم لم توقعوا بنى نوى الفضيلة بالزائد

عن الفرض (طرفه) يسكون الرأى أى بصره الى السماء الى أى جهتها وان لم يرها حائل أو عى لانها محل الاعتبار والتفكر (فتحت) روى مخففاً ومشدداً أى انها تفتح له حقيقة يوم القيامة (بائر) بكسر الهمزة وسكون المثناة وبفتحهما أى عقب الوضوء والذكر المتقدم بل قالوا إن ما استحبه بعض العلماء من تمام الحديث المتقدم ثم إن أول هذا الدعاء يفيد طلب التوبة من الذنوب التى فعلها وآخره يفيد طلب الطهارة من وقوع ذنب ففیه منافاة الآن يقال المعنى اجعلنى من الذين لا يقع منهم ذنب وعلى تقدير أن يقع فاجعلنى من التوابين وقيل التوابين من الكبائر المتطهرين

كل الناس فى أحكام ذلك سواء وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ فأحسن الوضوء رفع طرفه الى السماء فقال أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ففتح له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء وقد استحسب بعض العلماء أن يقول بأثر الوضوء اللهم اجعلنى من التوابين واجعلنى من المتطهرين ويجب عليه أن يعمل عمل الوضوء احتساباً لله تعالى لما أمر به رجوع قلبه وتوابعه وتطهيره من الذنوب

(٣ - رسالة) من الصغائر (ويجب عليه) أى على المتوضئ أن يعمل عمل الوضوء أى عملا هو الوضوء فالإضافة للبيان (احساناً) حال من عمل الوضوء أى خالصاً لله تعالى لا لرباء ولا سمعة بل لأجل ما أمر به من الاخلاص ويؤخذ من هنا ذكر التوبة فان الاخلاص لا يكون إلا مع التوبة الصحيحة فلا يقال ان المصنف تركها وبقى من الفرائض المواتية ويعبر عنها بالفور ولعله تركها لعدم الاتفاق على وجوبها فانه قسلاً بسببها (رجوع قلبه الخ) جملة حالته من

فاعل يعمل والرباء تعلق القلب برغوب فيه مع الاخذ في الاسباب فان خلا عن ذلك فهو طمع وفي الحديث من توفى فأحسن الوضوء خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره والمراد الصغائر (ويشعر) أي يعلم نفسه (تأهب) أي استعداد وفي نسخة تأهبها وتنظف بالنصب ووجهه بأنهم لا يخبر ليكون مخدوفة (للمناجاة به) متعلق بتأهب وتنظف أي تلاوة كلامه في الصلاة مع تفريغ السر (بين يديه) كناية عن مقام القرب على حد أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فهي بينة معنوية لاحسية تعالى الله عن ذلك (لأداء فرائضه) أي وأغيرها من النوافل (٤٣) وإنما خصها بالاهميتها والخضوع التذلل

(فيعمل على يقين بذلك) أي بسبب ملاحظته من استشعار الوقوف بين يدي الله والخضوع له (وتحفظ فيه) أي الوضوء عن النقص أي ان مراعاة ذلك تحمله على تمام الوضوء وملاحظة شروطه (فان تمام الخ) علة لقوله فيعمل على يقين فان المراد بحسن النية الاخلاص في العمل (باب في الغسل) أي في بيان صفته المشتملة على فرائضه وسننه وفوائله وان لم يميز الفرض من غيره واعلم ان فرائضه خمسة النية وتعميم ظاهر الجسد بالماء والدلك وتحليل الشعر

به ويشعر نفسه أن ذلك تأهب وتنظف لمناجاة ربه والوقوف بين يديه لأداء فرائضه والخضوع له بالرُكوع والسجود فيعمل على يقين بذلك وتحفظ فيه فان تمام كل عمل بحسن النية فيه

(باب في الغسل)

أما الطهر فهو من الجنابة ومن الحيضة والنفاس

ولو كشفوا الموالاة وسننه خمس غسل اليدين أولاً إلى الكوعين والمضمضة سواء والاستنشاق والاستنثار ومسح الصماخين وفوائله سبع التسمية والبدء بالآلة الأولى والوضوء قبله والبدء بالأعلى قبل الأسفل وبالماء من قبل الميسر وتليث الرأس وتقليل الماء مع إحكام الغسل ومكروهاته ستة تنكيس الفعل والاكثار من صب الماء وتكرار الغسل بعد الأسبغ والغسل في الخلاء وفي مواضع الاقذار وأن يتطهر بادي الغورة أو حشيت راء الناس من غير قصد لذلك والكلام لا بد كر الله (أما الطهر) أي الغسل وعبر به تفنن دفع نقل التكرار

(سواء) أى فى الصفة والحكم وهو الوجوب (أجزاء) أى اذا لم يحس ذكره فاذا كان الغسل سنة كغسل الجمعة أو مندوبا كغسل العبدین فلا يكفي عن الوضوء (يغسل ما يفرجه) أى بنية رفع الجنباة (ثم يتوضأ الخ) مكررا مع ما قبله (فان شاء غسل رجله) والمشهور استحباب تقديمهما ليكون الوضوء كاملا (٣٥) وهذا التخيير فى الغسل الواجب وأما

نحو غسل الجمعة فيجب التقديم لان الوضوء واجب والغسل سنة فيكون فاصلا مختلا بالفور (ثم يغمس يديه) أى ان كان الاناء مفتوحا والاصب عليهما منه (فيخل الخ) أى يوصل الماء بسرعة الى البشرة وليأمن الرأس بالماء فلا يتأذى عند انصبابه لأنقباض المسام بالمسح واذا بدأ عند المسح بالجمعة منع الزكام (يعرف) بكسر الراء لانه من باب ضرب كما فى المختار وغرفات بفتحات (غاسلته) أى للرأس فانه مذكور (وتفعل ذلك) أى جميع ما تقدم وتضعف بفتح الفوقية وسكون الصاد وفتح العين المجهتين آخره مثله أى تضم شعور رأسها وتحرر كهدا حله الماء وليس عليها حل عقاصها اذا كان فى خط أو خيطين غير مشدود بأن يمكن

سَوَاءٌ فَإِنْ اقْتَصَرَ الْمُتَطَهِّرُ عَلَى الْغُسْلِ دُونَ الْوُضُوءِ أَجْزَاءً وَأَفْضَلُ لَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ بَعْدَ أَنْ يَبْدَأَ يَغْسِلُ مَا يَفْرُجُهُ أَوْ جَسَدِهِ مِنَ الْأَدْنَى ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَ الصَّلَاةِ فَإِنْ شَاءَ غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَإِنْ شَاءَ أَخْرَجَهُمَا إِلَى آخِرِ غُسْلِهِ ثُمَّ يَغْمِسُ يَدَيْهِ فِي الْإِنَاءِ وَيَرْفَعُهُمَا غَيْرَ قَابِضٍ بِهِمَا شَيْئًا فَيُخَلِّلُ بِهِمَا أَصُولَ شَعْرِ رَأْسِهِ ثُمَّ يَعْرِفُ بِهِمَا عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ غَرَفَاتٍ غَاسِلًا لَهُ بِهِنَّ وَتَفْعُلُ ذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَتَضَعُ شَعْرَ رَأْسِهَا وَلَيْسَ عَلَيْهَا حُلُّ عِقَاصِهَا ثُمَّ يُفِيضُ الْمَاءَ عَلَى شِقِّهِ

دخول الماء فى وسطه ومثل المرأة فى ذلك الرجل وكذا لا يلزم المرأة تحريك أساورها ولا خاتمها ولو كان ذلك من ذهب وكذلك الرجل فى خاتمه المأثور فيه بأن كان درهمين فأقل من الفضة ولو ضيقا (ثم يفيض) يضم التحية من أفاض الماء صبه

(وبتلك) أى عقب افاضة الماء على كل شئ فيذلك الشئ الاين الى الركبة بعد افاضة الماء عليه ثم الايسر كذلك ثم من ركبة الاين الى أسفله ثم من ركبة الايسر كذلك وفي نسخة ثم بتلك وهي تقتضى تأخير الدلائل عن الصب على الشقين لكن الكيفية الاولى أولى (بيده) أى ان أمكن والاسقط على ماقوبه ابن رشد وقال أنه أشبه بيسر الدين واعتمد مضمون أنه يستنب ان لم يمكنه الدلائل بخفة عسل (٣٦) طرفها ويدلك بوسطها واعتمد الاجهورى

القول بأن الدلك واجب لا يصل الماء للبشرة فكان ينزل الماء حتى يتحقق اتصال الماء ويخرج من غير ذلك وان كان الذى اعتمده غيره أنه واجب لنفسه فينفع تقليد ما مشى عليه الاجهورى عند الضرورة وعند سوسة الشيطان للغمسل بأن يقول له انك لم تدلك هذا المحل فيقول أنا اجهورى ودين الله يسر (بائر) أى عقب صب الماء وان لم يكن مقارناله (أخذه) أى أصابه ويكنى غلبة الظن في التغميم والدلك في ضوء أو ظلمة (حتى يوعب) أى يعم (ويتابع) أى يتعهد بالماء حتى يضم المهمة وتفتح وسكون الميم وبضمتين أى

الْأَيْنُ ثُمَّ عَلَى شِقِّهِ الْإَيْسَرِ وَيَدْلُكُ يَدَيْهِ بِأُتْرُصَتِ الْمَاءِ حَتَّى يَغْمَسَ جَسَدَهُ وَمِثْلُ أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ أَخَذَهُ مِنْ جَسَدِهِ عَاوَدَهُ بِالْمَاءِ وَدَلَّكَ يَدَيْهِ حَتَّى يُوْعِبَ جَمِيعَ جَسَدِهِ وَيَتَابِعَ عَنْ مِرَّتِهِ وَتَحْتَ حَلْقِهِ وَيُحْلِلُ شَعْرَ رِجْلَيْهِ وَتَحْتَ جَنَاحَيْهِ وَبَيْنَ أَيْتِيهِ وَرُفْعِيهِ وَتَحْتَ رُكْبَتَيْهِ وَأَسْفَلَ رِجْلَيْهِ وَيُحْلِلُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ وَيَغْسِلُ رِجْلَيْهِ آخِرَ ذَلِكَ يَجْمَعُ

باطن سرته وانما نص عليها وما بعدها لكون الماء ينبو أى يتباعدها (وتحت ذلك حلقة) أى ما يليه من جهة فوق وهو ما تحت الذقن (جناحيه) أى إبطيه (أيتيه) بفتح الهمزة وسكون اللام أى مقعدتيه (ورفعيه) تنبيه رفع بضم الراء وفتحها أى باطن فخذه (وأسفل رجليه) أى عقبيه وعرقوبه وغير ذلك مما فيه خفاء (أصابع يديه) أى وأصابع رجليه وجوبا وانما وجب تحليل أصابع الرجلين هنادون الوضوء لان الغسل يبالغ فيه الأثرى الى وجوب تحليل اللحية الكثيفة فيه وكراهته في الوضوء (آخر ذلك) أى ان لم يكن قدم غسلهما (يجمع

ذلك) أى الغسل المجرد عن اضافته للرجلين حتى لا يحصل تهافت (لتمام) أى لاجل تمام غسله (بباطن كفه) أى أوباطن (٣٧) أصابعه أو بجنبهما (أو عب) أى أكمل (منه) أى المغسل (بالماء)

متعلق بمرتعى مع ماء مستأنف (على ما ينبغي) أى يجزئ من ذلك أى الأمرار بأن يعم العضو ويدلكه ويتبع ما فيه من المغان أو على ما ينبغي أى يلزم من ذلك أى المذكور من أعضاء الوضوء سواء كانت سنة أو واجبة فبعد المضمضة وما بعدها ينية (باب) أى هذا باب فى حكم من لم يجد الماء أو لم يقدر على استعماله وفى صفة التيمم (لعدم الماء فى السفر) أى ولو كان السفر غير مباح وكذا فى الحضر وانما خص السفر لأنه مظنة عدم وجوده بخلاف الحضر فالمدار فى وجوب التيمم على عدم وجود ما يكفى من الماء أو على عدم القدرة على استعماله (إذا يئس)

لا مفهوم له فان مثله الراجح والمتيقن وجود الماء فى الوقت كما باتى الآن يكون هذا قيداً فى مقدار أى ويستحب تقديمه إذا يئس والمراد بالوقت المختار أو ما الوقت الضرورى فلا تفصيل فيه بين يائس ومتردد راجح بل يتيمم كل منهم فى الحال (أو مريض) معطوف على مقدار أى وكذا يجب التيمم على صحيح لا يقدر على مس الماء لتوقع مرض باستعماله أو مريض يقدر الخ

ذلكَ فِيهِمَا لَتَمَامِ غُسْلِهِ وَلِتَمَامِ وُضُوئِهِ إِنْ كَانَ أَحْرَسَهُمَا وَيَحْدُرُ أَنْ يَمَسَّ ذَكَرَهُ فِي ذَلِكَ بَبَاطِنِ كَفِّهِ فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَقَدْ أَوْعَبَ طَهْرَهُ أَعَادَ الْوُضُوءَ وَإِنْ مَسَّهُ فِي ابْتِدَاءِ غُسْلِهِ وَبَعْدَ أَنْ غَسَلَ مَوَاضِعَ الْوُضُوءِ مِنْهُ فَلَمْ يَسْرِ بَعْدَ ذَلِكَ بِيَدَيْهِ عَلَى مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ بِالْمَاءِ عَلَى مَا يَنْبَغِي مِنْ ذَلِكَ وَيَتَوَيَّه

(باب فَمِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ وَصَفَةُ التَّيْمِمِ)

التَّيْمِمُ بِجُلْعَدَمِ الْمَاءِ فِي السَّفَرِ إِذَا يَأْسُ أَنْ يَجِدَهُ فِي الْوَقْتِ وَقَدْ يَجِبُ مَعَ وَجُودِهِ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَسِّهِ فِي سَفَرٍ أَوْ حَضَرَ لِمَرَضٍ مَانِعٍ أَوْ مَرِيضٍ يَقْدِرُ عَلَى

بِالْوَقْتِ الْمُخْتَارِ أَوْ مَا الْوَقْتُ الضَّرُورِيُّ فَلَا تَفْصِيلَ فِيهِ بَيْنَ يَأْسٍ وَمُتَرَدِّدٍ رَاجِحٍ بَلْ يَتَيَمَّمُ كُلُّ مَنْهُمْ فِي الْحَالِ (أَوْ مَرِيضٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى مَقْدَرِ أَيْ وَكَذَا يَجِبُ التَّيْمِمُ عَلَى صَحِيحٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى مَسِّ الْمَاءِ لِتَوَقُّعِ مَرَضٍ بِاسْتِعْمَالِهِ أَوْ مَرِيضٍ يَقْدِرُ الخ

(خوف لصوص) جمع لص أى سارق إذا كان المال الخائف عليه يزيد على قيمة ما يشتري به الماء (أخر إلى آخره) أى إلى آخر (٣٨) الوقت المختار استحب بالاجوب بأخلاقا

لِبَعْضِهِمْ لَانَهُ يَفْقِدُهُ الْمَاءُ أَوَّلُ
الْوَقْتِ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى فَلَمْ يَجِدُوا
مَاءً فَتَمَيَّمُوا (وَأَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ
الْخُ) بَأَنْ كَانَ مُتَرَدِّدًا فِي وَجُودِهِ
أَوْ لُحُوقِهِ (وَكَذَلِكَ إِنْ خَافَ الْخُ)
جَلَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْمُرَدِّدِ وَقَالَ إِنَّهُ
مَكْرُومٌ مَعِ مَاقْبَلِهِ وَبَعْضُهُمْ جَلَّهُ
عَلَى الرَّاجِي بِدَلِيلِ قَوْلِهِ وَرَجَاوَجَلَّ
خَافَ عَلَى تَوَهُّمٍ لِيُغْلِبَ الرَّجَاءُ
فَيَكُونُ مَخَالِفًا لِلذَّهَبِ مِنْ أَنَّ
الرَّاجِي يَتِمُّ آخِرُهُ (وَمَنْ يَتِمُّ)
جَوَابٌ مِنْ مَحْذُوفٍ أَيْ فِيهِ تَفْصِيلُ
(ثُمَّ أَصَابَ الْمَاءُ) أَيْ أَصَابَ ذَاتَهُ
أَوَّالْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ أَوْ مِنْ
يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ فَيَشْمَلُ الْاِقْتِسَامَ كُلَّهَُا غَيْرَ
أَنْ هَذَا لَا يَتَأَقَّى فِي الْمَوْقِفِ فَهُوَ أَمَّا
يَصِلُ فِي آخِرِ الْوَقْتِ (فَلْيُعِدْ) أَيْ
اسْتِحْبَابًا مَصْلِيٍّ فِي وَقْتِهِ الْمَأْمُورِ
بِتَأْخِيرِ التَّمِيمِ إِلَيْهِ وَهُوَ وَسْطُ الْوَقْتِ
وَكَذَلِكَ الْخَائِفُ لَأَنْ كَلَامَهُمَا
لَا يَحِلُّ مِنْ تَقْرِيطِ (وَكَذَلِكَ
الْمُسَافِرُ الَّذِي يَخَافُ الْخُ) قَدْ عَمِلَتْ

مَتِّهِ وَلَا يَجِدُ مَنْ يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ وَكَذَلِكَ مُسَافِرٌ يَقْرُبُ
مِنْهُ الْمَاءُ وَيَتَعَمُّ مِنْهُ خَوْفُ لُصُوصٍ أَوْ سَبَاحٍ
وَإِذَا أَتَقَنَّ الْمُسَافِرُ بِوُجُودِ الْمَاءِ فِي الْوَقْتِ أَخْرَى
آخِرُهُ وَإِنْ يَتَمُّ مِنْهُ يَتِمُّ فِي أَوَّلِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ
مِنْهُ عِلْمٌ يَتِمُّ فِي وَسْطِهِ وَكَذَلِكَ إِنْ خَافَ أَنْ لَا يُدْرِكَ
الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ وَرَجَا أَنْ يُدْرِكَ فِيهِ وَمَنْ يَتِمُّ مِنْ هَؤُلَاءِ
ثُمَّ أَصَابَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى فَأَمَّا الْمَرِيضُ
الَّذِي لَمْ يَجِدْ مَنْ يُنَاوِلُهُ إِيَّاهُ فَلْيُعِدْ وَكَذَلِكَ الْخَائِفُ
مِنْ سَبَاحٍ وَتَحْوِهَا وَكَذَلِكَ الْمُسَافِرُ الَّذِي يَخَافُ أَنْ
لَا يُدْرِكَ الْمَاءَ فِي الْوَقْتِ وَيَرْجُو أَنْ يُدْرِكَ فِيهِ وَلَا

بعد

ما فيه ويحمل هنا على المتردد في الحقوق فإنه ان صلى في

وسط الوقت ثم وجد الماء بعيد لعدم خلاصه من تقصير بخلاف المتردد في الوجود إذا
صلى في وسط الوقت وإذا حبل على الراس إذا صلى في الوسط فالامر ظاهر في كونه بعيد (ولا

يُعِيدُ غَيْرَهُ هَوْلًا) غَيْرُ ظَاهِرٍ لِمِثْلِهِمْ فِي الْإِعَادَةِ اسْتِحْبَابُ مَنْ وَجَدَ الْمَاءَ بِقَرْبِهِ أَوْ بِرَحْلِهِ بَعْدَ أَنْ طَلَبَهُ طَلَبًا لَا يَشْتَقُ وَكَذَلِكَ مِنْ نِسْبِهِ فِيهِ ثُمَّ تَذَكَّرَ بَعْدَ أَنْ تَيَمَّمَ وَصَلَى (مَقِيمٍ) بِالْجُرْ صِفَةُ مَنْ رَأَى مَرَضًا مَلَّازِمًا لَوْ قَدْ صَلَّاهُ الْثَانِيَةَ فَإِنَّهُ يَصَلِّي الصَّلَاتَيْنِ بَتِيمٍ وَاحِدٍ وَهَذَا ضَعِيفٌ وَالْمَعْتَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَرِيضِ وَالصَّحِيحِ وَالْمَسَافِرِ وَالْمَقِيمِ وَالنَّسْبَةُ وَغَيْرُهَا فَمَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ ضَعِيفٌ وَقَدْ اعْتَرَضَ (٣٩) عَلَى الْمَصْنُفِ فِي تَعْرِيفِهِ الْقَوْلَ

الْمَعْتَدُ بِقِيلٍ وَعَدَمُ تَقْدِيحِهِ فَلَوْ صَلَّى بِهِ فَرَضَانِ بَطُلَ الثَّانِي وَاعْلَمْ أَنَّ الصَّحِيحَ الْحَاضِرَ لَا يَتَيَمَّمُ لِلْجَمْعَةِ بِلِ مَاهِيٍّ يَدُلُّ عَنْهُ وَهُوَ الظَّهْرُ وَأَمَّا الْمَرِيضُ وَالْمَسَافِرُ فَيَتَيَمَّمَانِ لَهَا وَكَذَلِكَ صَلَاةُ الْجَنَازَةِ لَا يَتَيَمَّمُ لَهَا الصَّحِيحُ الْحَاضِرُ إِلَّا إِذَا قَعِنَتْ وَكَذَلِكَ السُّنَنُ وَالنَّوَافِلُ لَا يَتَيَمَّمُ لَهَا إِلَّا الْمَرِيضُ وَالْمَسَافِرُ بِخِلَافِ الْحَاضِرِ الصَّحِيحِ نَعَمْ تَحْزُوزُهُ صَلَاةُ النُّفْلِ يَتَيَمَّمُ الْفَرَضُ أَنْ تَصِلَ بِهِ وَلَمْ يَكُنْ رَجْدًا ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْمَوَالَءَ بَيْنَ أَجْزَاءِ التَّيَمُّمِ وَاحِدَةٌ وَكَذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا فَعَلَهُ وَحَيْثُ ذُفِّلَ اصْصَحَّ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَقَدْ قَالُوا إِذَا خَشِيَ الْجَنْبَ الصَّحِيحُ بِاسْتِعْمَالِ الْمَاءِ فَوَاتِ الْوَقْتُ فَإِنَّهُ يَتَيَمَّمُ وَيَصَلِّي

يُعِيدُ غَيْرَهُ هَوْلًا وَلَا يُصَلِّي صَلَاتَيْنِ بَتِيمٍ وَاحِدٍ مِنْ هَوْلًا الْأَمْرُ بِضَلَا يُقَدَّرُ عَلَى مَسِّ الْمَاءِ لِيُضَرَّ بِجِسْمِهِ مُقِيمٍ وَقَدْ قِيلَ يَتَيَمَّمُ لِكُلِّ صَلَاةٍ وَقَدْ رَوَى عَنْ مَالِكٍ فِيمَنْ ذَكَرَ صَلَوَاتٍ أَنْ يُصَلِّيَهَا بِتَيَمُّمٍ وَاحِدٍ وَالتَّيَمُّمُ بِالصَّعِيدِ الطَّاهِرِ وَهُوَ مَا طَهَّرَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ مِنْهَا مِنْ تُرَابٍ أَوْ زَمَلٍ أَوْ حِجَارَةٍ أَوْ سَجَّةٍ يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ الْأَرْضَ فَإِنْ تَعَلَّقَ بِهَمَانِئٍ نَقَضَهُمَا نَقَضًا خَفِيفًا ثُمَّ

وَالْإِعَادَةُ عَلَيْهِ وَهُوَ نَفْسٌ فَاحْفَظْهُ (وَالْتَيَمُّمُ بِالصَّعِيدِ) أَيُّ يَكُونُ بِالصَّعِيدِ الطَّاهِرِ تَقْسِيرُ لِلطَّبِيعِ فِي الْآيَةِ ثُمَّ فُسِّرَ الصَّعِيدُ بِقَوْلِهِ وَهُوَ مَا طَهَّرَ الْخ (أَوْ حِجَارَةً) أَيُّ وَلَوْ نَقَلْتَ وَنَحْتَتْ بِالْقُدُومِ كَالْبَلَاطِ وَالرَّحَامِ وَالرَّحَا وَالْمَدَارِ عَلَى عَدَمِ الطَّبِيعِ بِالنَّارِ فَلَا يَصِحُّ التَّيَمُّمُ عَلَى الْخَيْرِ وَلَا عَلَى الطُّوبِ الْمَحْرُوقِ (يَضْرِبُ بِيَدَيْهِ) أَيُّ يَضَعُهُمَا وَجْهًا عَلَى مَا يَتَيَمَّمُ بِهِ مَعَ مَصَابِيحِ نِسْبَةِ اسْتِحْبَابِ مَا فَعَلَهُ بَعْدَ أَنْ يَسْمَى اللَّهُ نَذِيًّا وَهَذَا شُرُوعٌ فِي صِفَةِ التَّيَمُّمِ (نَقَضَهُمَا) أَيُّ نَذِيًّا ثُمَّ

يسمى الخ) أى وجوبه وبراى الوتره ونحوها ويريد به على ما طال من لحته وأكذب قوله مسحا
للاشارة الى أنه مبنى على التخفيف (ثم يضرب الخ) أى على سبيل السنة وكذلك الترتيب سنة
ولا يقال كيف يسمى الواجب بالسنة لانقول (٤٠) أثر الضربة الاولى باق (يجعل أصابع

الخ) أى ماعدا الإبهام فى اليمين
(على ظاهر يده) أى كفه وعلى
ظاهر ذراعه وهو ما بين المرفق
والكوع (المرفقين) صوابه
المرفق لان كلامه فى البدن
الواحدة وهو مما يسمى خلفا
لظاهر قوله حتى يبلغ ثم ان المسح
للكوعين فرض وللمرفقين سنة
يهدأ تركه فى الوقت ويجب
تخليل أصابع اليد باطن أصابع
الآخرى لاجتنابها لعدم مسه التراب
ويجب نزع خاتمه من موضعه ليمسح
ما تحته ولوماذونافيه والفرق بينه
وبين الوضوء قوة سرى ان الماء وان
قالوا فى الضيق المأذون فيه لا يشترط
وصول الماء تحته (يجرى باطن
بهمه) بفتح الموحدة وسكون الهاء
أى إبهامه على ظاهر الخ لانه لم
يمسحه أولا فان مسحها أولا كفى
(الكوع) وهو رأس الزند بفتح
الزى مما يلى الإبهام (الى آخر

يسمى هما وجهه كله مسحا ثم يضرب يديه الأرض
فيمسح بمناه يسراه يجعل أصابع يده اليسرى على
أطراف أصابع يده اليمنى ثم يمر أصابعه على ظاهر
يده وذراعه وقد خفى عليه أصابعه حتى يبلغ
المرفقين ثم يجعل كفه على باطن ذراعه من طي
مرفقه قابضا عليه حتى يبلغ الكوع من يده اليمنى
ثم يجرى باطن يده على ظاهر يده اليمنى ثم
يمسح اليسرى باليمنى هكذا فاذا بلغ الكوع مسح كفه
اليمنى بكفه اليسرى الى آخر أطرافه ولو مسح اليمنى
باليسرى واليسرى باليمنى كيف شاء وتيسر عليه

أطرافه) أى أطراف الكف والأصابع فكل من الكفين مسحته ومسوحة وأوعب
وصوب بعضهم أنه يسمى كف اليمنى قبل الانتقال لليسرى ليجوز فضيلة الترتيب بين اليماين
والميسار (ولو مسح الخ) أى ان هذه الكيفية التى ذكرها مستحبة فمخالفتها لا توجب البطلان

إذا المدا على تعميم المسح حيثما اتفق ولو باصبع (وإذا لم يجد الجنب أو الحائض الخ) مكرر مع قوله التيميم يجب لعدم الماء وإنما كرهه الرد على من يقول إن الجنب والحائض لا يتيمنان (ولم يعيدا) أي لأن صلاتهما وقعت على الوجه المأمور به (ولا يطاق الخ) أي يحرم التمتع بما بين السرة والركبة من غير طهر من (٤١) أمة أو زوجة ولو كآنية وتجبر على الغسل عند وجود الماء وما ذكره هنا

وَأَوْعَبَ الْمَسْحَ لَأَجْرَاهُ وَإِذَا لَمْ يَجِدِ الْجَنْبُ أَوْ الْحَائِضُ
الْمَاءَ لِلطَّهْرِ تَيَمُّمًا وَصَلِيًّا فَإِذَا وَجَدَ الْمَاءَ تَطَهَّرَ أَوَّلًا
يُعِيدُ مَا صَلَّاهُ وَلَا يَطْأُ الرَّجُلُ أَمْرَأَةً الَّتِي انْقَطَعَ
عَنْهَا دُمُ حَيْضٍ أَوْ نِفَاسٍ بِالتَّطَهُّرِ بِالتَّيَمُّمِ حَتَّى يَجِدَ
مِنَ الْمَاءِ مَا تَطَهَّرُ بِهِ الْمَرْأَةُ ثُمَّ مَا تَطَهَّرُ بِهِ
جَمِيعًا وَفِي بَابِ جَامِعِ الصَّلَاةِ شَيْءٌ مِنْ مَسَائِلِ التَّيَمُّمِ

(بَابُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ)

وَلَهُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ مَا لَمْ
يَنْزِعْهُمَا وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ فِيهِمَا رِجْلُهُ بَعْدَ أَنْ

الصبي (والسفر) أي ولو لم يكن مباحا لأن كل رخصة لا تختص بالسفر بقولها المتشافرون وإن كان عاصيا بالسفر كقاطع الطريق وليس للمسح على الخفين حد بزمن بل يمسح عليهما ولو طال الزمن إذا لم يحصل له موجب غسل غاية الأمر أنه يستحب نزعهما كل جمعة لأجل غسلها (مالم ينزعهما)

بكسرة الزاى من باب ضرب فان تزعهما يادر بغسلهما فان آخرهما بمقدار ما تخفف فيه
أعضاء الوضوء عامدا ابتداء والناسى والعاجز بينان ولو حصل طول ولا يجوز له اذا نزح
احدى خفيه أن يغسل رجله ويمسح على الأخرى بل لابد من غسلهما معا بشرط الخف أن
يكون جلدا أو مجلدا لاما كان على هيئة من فوق قطن وأن يكون طاهرا محررا ساترا للمحل
الفرض يمكن تنابغ المشى فيه (في وضوء الخ) أى فشرط المسح على الخفين أن يكون
لبسهما على طهارة مائة كاملة وبشرط (٤٣) أن لا يكون لبسهما لترفه أو عظمة بل

لدفع ضرورة حر أو برد أو خوف
عقرب أو للاقتداء بفعل النبي
صلى الله عليه وسلم أو لعادة
ككونه من الخدم مثلا (وتوضا)
أى أراد أن يتوضأ مسح واعلم
أن الماسح لا يجدد الماء للرجل
التي جفت يده في حال مسحها بل
يكملها ويوجد الأخرى ان كان
الجفاف في الأولى فليس المسح هنا
كسح الرأس الفرض لان تجديد
الماء الخف يتلفه مع كونه مينا
على التخفيف ويلزم الماسح أن
يغسل يده اليسرى التي مسح بها
أسفل خفه بعد فراغه من مسح
يمينه لانه لا يأمن أن يتعلق بها

غسلهما في وضوء غسل به الصلاة فهذا الذى اذا
أحدث وتوضأ مسح عليهما والأفلا وصفة المسح أن
يجعل يده اليمنى من فوق الخف من طرف الأصابع
ويده اليسرى من تحت ذلك ثم يذهب بيديه الى
حد الكعبين وكذلك يفعل باليسرى ويجعل يده
اليسرى من فوقها واليمنى من أسفلها ولا يمسح على
طنين في أسفل خفه أو روث دابة حتى يزيله بجميع

ما يجس الخف اليسرى وانما كفتوا في إزالة روث الدابة كالفرس والحمار أو
بالمسح بالترفة مثلا كما يأتي رفقاً بصاحب الخف فهو من جملة ما يعفى عنه لعسر الاحتراز
بشرط أن يكون المحل تكترفيه الدواب وأما العذرة فلا بد من غسلها لانه لا يكتفى بمسحها
(وصفة المسح) أى السكاملة ويجزئ غيرها والمسح مبنى على التخفيف فيكره تكراره ويتبع
الغضون والتجمعات التي في الخف (الى حد الكعبين) أى ويدخلهما في المسح واعلم
انه ان ترك مسح أعلاه بطلت صلاته وان ترك مسح أسفله أعاد في الوقت على المشهور ولو مسح

على طين أوروث بأعلاه كان كمن ترك مسج الأعلى ولمسج على ذلك بأسفله كان تركه مسجحه
فانه نصير فيه لمعة (وقيل الخ) بيان لصفة ثانية في مسج الأسفل وباقي الصفة الأولى على
حالتها (من خفيه) متعلق بمسج (من القشب) بيان لما هو يفتح القفاف وسكون الشين
المجعة العذرة اليابسة عند أهل (٤٣) اللغة ومما إذا المصنف ثلاثا يتخس أعلاه الذي

فوق العقب بالنجاسة التي غر عليها
يده في أسفله ونقل النجاسة إلى
أعلى الخلف أشد من نقلها في أسفله
من محل إلى محل وأنت خير بأن
هذا لا يتأتى بعد أن نص على إزالة
ما بأسفله من طين أوروث (وان
كان في أسفله طين الخ) تكرار محض
مع ما قبله (باب) أي هذا باب في
بيان أوقات الصلاة جمع وقت
وهو الزمان المقدر للعبادة شرعا
لا يفرق بين الوقت الاختياري
والضروري ومعرفة الأوقات
فرض على من أمكنه ذلك ومن
لم يمكنه قلده غيره وكذلك معرفة
أسمائها واجبة حيث توقف التميز
عليها (فهى الصلاة الوسطى)
أي المذكورة في قوله تعالى حافظوا
على الصلوات والصلاة الوسطى

أَوْغَسِلَ وَقِيلَ بَدَأُ فِي مَسْجِ اسْفَلِهِ مِنَ الْكَعْبَيْنِ
إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ ثَلَاثًا يَصِلُ إِلَى عَقِبِ خُفِّهِ شَيْءٌ مِنْ
رُطُوبَةٍ مِمَّا مَسَحَ مِنْ خُفِّهِ مِنَ الْقَشْبِ وَإِنْ كَانَ فِي
اسْفَلِهِ طِينٌ فَلَا يَمْسَحُ عَلَيْهِ حَتَّى يُزِيلَهُ

(بَابُ فِي أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ وَأَسْمَائِهَا)

أَمَّا صَلَاةُ الصُّبْحِ فَهِيَ الصَّلَاةُ الْوُسْطَى عِنْدَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
وَهِيَ صَلَاةُ الْفَجْرِ فَأَوَّلُ وَقْتِهَا انْصِدَاعُ الْفَجْرِ الْمُعْتَرِضِ
بِالضُّيَاءِ فِي أَقْصَى الْمَشْرِقِ ذَاهِبًا مِنَ الْقِبْلَةِ إِلَى دُبُرِ

وقيل إنها العصر وما من صلاة إلا وقبل إنها الوسطى (وهى صلاة الفجر) أى تسمى بذلك
لوجوبها عند انفجاره (فأول وقتها الخ) جواب أما (انصداع) أى انشقاق الفجر المعترض
أى المنتشر والباعى بالضياء التصوير لأن الفجر الصادق هو نفس الضياء (في أقصى) أى
أبعد المشرق مادامت الشمس تطلع فيه والانتقل بالنتقال لانه شعاعها وإذا حل قوله
ذاهباً من القبلة الخ على بعض الأحوال التي تكون الشمس فيها جهة القبلة (إلى دبر

القبلة) أى جوفها والمراد وسطها الذى (٤٤) بين المشرق والمغرب (الافق) بضم الفاء

القبلة حتى يرتفع فيعم الأفق وآخر الوقت الإسفار
البن الذى إذا سلم منها بدأ حاجب الشمس وما بين هذين
وقت واسع وأفضل ذلك أوله ووقت الظهر إذا زالت
الشمس عن كبد السماء وأخذ الظل في الزيادة
ويستحب أن تؤخر في الصيف إلى أن يزيد ظل كل
شيء رُبْعَهُ بعد الظل الذى زالت عليه الشمس وقيل
إنما يستحب ذلك في المساجد ليذكر الناس الصلاة
وأما الرجل في خاصة نفسه فأول الوقت أفضل له
وقيل أما في شدة الحر فالأفضل له أن يبرد بها وأن
كان وحده لقول النبي صلى الله عليه وسلم أبردوا
بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم وآخر الوقت

وسكونها هوما وإلى الأرض من
أطراف السماء (وآخر الوقت)
أى وقت الصبح (بدا) بدون همز
أى ظهر حاجب أى طرف قرص
الشمس وعلى هذا فلا ضرورى
للصبح والذى اختاره غيره أن
وقتها الاختيارى للإسفار الأعلى
الذى يتميز فيه الوجوه وما بعده
ضرورى لطاوع الشمس (إذا
زالت) أى مالت الشمس عن كبد
بفتح فكسر أو فسكون أو بكسر
فسكون ومعناه وسط السماء لأن
كبد الحيوان في وسطه (في خاصة
نفسه) ومثله الجماعة التى لم تنتظر
غيرها وهذا القول هو المعتمد
لا فرق بين شدة الحر وغيرها وما سواه
ضعيف (وقيل أما في شدة الخ)
هذا القول يغيّر القول الأول من
حيث اشتراط الشدة فقط (أبردوا
بالصلاة) أى أوقعوها في وقت البرد
بعد انكسار وهج الحر بأن تنقياً
الافياء أى تمل الظلال للشيء فيها
(من فيح) بفتح الفاء وسكون التحتية

أى لهب جهنم (وآخر الوقت) أى المختار للظهر وما بعد ذلك يكون ضرورياً بالها أن
وتشترك مع العصر في ضروريها الذى هو من الاصفرار للغروب غير أن العصر يختص بأربع

قبله لان الوقت اذا ضاق اختص بالاخيرة (تنبيه) لم يبين المصنف مقدار ظل نصف النهار الذي هو الزوال لانه يختلف باختلاف الاشهر القطبية التي اولها توت وظل الزوال فيه أربعة أقدام وربعه بانه وظله ستة ثم هاتور وظله ثمانية ثم كهك وظله عشرة ثم طوبة وظله تسعة ثم امشير وظله سبعة (٤٥) ثم برمها وظله خمسة ثم برمودة وظله ثلاثة

ثم بشنس وظله اثنان ثم بونة وظله واحد ثم أيب وظله واحد أيضا ثم مسرى وظله قدمان هكذا حرم العلامة الاجهوري ويعرف الانسان أول وقت العصر بزيادة سبعة أقدام بقدم نفسه على ظل الزوال في أى شهر كان من الاشهر المتقدمة فان ذلك مثل قامة الانسان بشرط أن يكون ذلك في محل معتدل (وأخوه) أى آخر وقت العصر المختار (وقيل) أى في بيان أول وقت العصر (غير منكس) حال (ولامطاطي) هو أخفض من التنكس لان التنكس لطراق الجفون الى الارض والتطاطا الانحناء (فان تطسرت) أى وقع بصرك على الشمس بدون ارتفاع قامة فقد دخل الوقت وهذا على سبيل

أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ نِصْفِ النَّهَارِ
وَأَوَّلُ وَقْتِ الْعَصْرِ آخِرُ وَقْتِ الظُّهْرِ وَآخِرُهُ أَنْ يَصِيرَ
ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلَهُ بَعْدَ ظِلِّ نِصْفِ النَّهَارِ وَقِيلَ إِذَا
اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ وَجْهَكَ وَأَنْتَ قَائِمٌ غَيْرُ مُنْكَسٍ
رَأْسَكَ وَلَا مُطَاطِيٍّ لَهُ فَإِنْ تَطَرَّسْتَ إِلَى الشَّمْسِ يَصِيرُكَ
فَقَدْ دَخَلَ الْوَقْتُ وَإِنْ لَمْ تَرَهَا يَصِيرُكَ فَلَمْ يَدْخُلِ الْوَقْتُ
وَإِنْ نَزَلْتَ عَنْ بَصَرِكَ فَقَدْ تَمَكَّنَ دُخُولُ الْوَقْتِ
وَالَّذِي وَصَفَ مَا لَكَ رَجَاهُ اللَّهُ أَنَّ الْوَقْتَ فِيهَا مَا لَمْ تَصْفُرْ
الشَّمْسُ وَوَقْتُ الْمَغْرِبِ هِيَ صَلَاةُ الشَّاهِدِ يَعْنِي

التقريب فان الشمس تكون في زمن الشتاء مخفضة وفي زمن الصيف مرتفعة والمعتدل اعتبار الظل (والذي وصف مالك) أى في تحديد آخر الوقت المختار فيها أى العصر ما لم تصفر الشمس أى في الارض وعلى الجدران وهو غير مخالف لما صدر به من قوله وأخوه أن يصير ظل كل شيء مثليه لان الاصفرار لا يحصل الا بعد ذلك (يعنى) أى مالك بقوله الشاهد

(يعني أن المسافر الخ) توضيح لقوله الحاضر وعلة التسمية لا تقتضيها فلا يرد الصبح ثم إن جملة قوله وهي صلاة الشاهد الخ معترضة بين المبتدأ الذي هو قوله ووقت المغرب وبين خبره الذي هو جملة قوله فوقها غروب الشمس وأعاد لفظ المبتدأ ثانياً بطول الكلام (فإذا توارت) أي غابت بالحجاب أي فيه وهو العين الخسة المشار إليها بقوله تعالى حتى إذا بلغ مغرب الشمس وجدها تغرب في عين خسة أي ذات حياء وهي الطين الأسود وهذا بحسب ما يظهر لنا ولا فالشمس قدر كوة الأرض بأضعاف (٤٦) كثيرة (وجبت الصلاة) أي دخل وقتها وهذا

مكرر مع ما قبله (الوقت واحد) المراد أن وقتها الاختياري ضيق يقدر بفعلها بعد شروطها وما بعد ذلك ضروري على المعتمد وقيل عند اختيارها للشفق وهو ضعيف ثم أنها تشتبك مع العشاء في ضروريها من أول الثلث الثاني إلى الفجر وتختص العشاء بأربع قبله وهذا معنى كونها مشتركة في الوقت كالطهر والعصر فلا تفهم من قوله وليس لها الوقت واحد أنها متى آخرت عن أول الوقت تصير قضاء لأنك قد عدلت المراد من أن وقتها الاختياري ليس فيه

الحاضر يعني أن المسافر لا يقصرها ويصلها كصلاة الحاضر فوقها غروب الشمس فإذا توارت بالحجاب وجبت الصلاة لا تؤخر وليس لها الوقت واحد لا تؤخر عنه ووقت صلاة العمة وهي صلاة العشاء وهذا الاسم أولى بها غيبوبة الشفق والشفق الحرة الباقية في المغرب من بقايا شعاع الشمس فإذا لم

سعة كوقت الظهر مثلاً نعم يجوز أن كان محصلاً لشروطها من طهارة يتيق ونحوها أن يتأخر بعد أدائها فقلها ولو مقدار ما يغتسل الخب (وهذا الاسم) أي العشاء أولى من تسميتها بالعمة لأنه الذي نطق به القرآن وأما ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً فليبان جواز إطلاق اسم العتمة عليها (غيبوبة الشفق) خبر المبتدأ الذي هو وقت وما بينهما اعتراض (ولا يتطرح) لما في الحديث الشفق الحرة فإذا غاب الشفق وجبت الصلاة (فذلك) أي مغيب الشفق لها وقت أي اختياري ينتهي بانتهاء ثلث الليل الأول ولكن لا ينبغي أن يقع تأخيرها إلى أثناء الثلث

الامني يريد تأخيرها لشغل مهم كعمله في حرفته التي لا غنى له عنها أو عذر كمرض فهو مغاير لما قبله وأما من لا شغل ولا عذر له فالمبادرة بها في أول الوقت أولى (ولا بأس) أي يستحب أن يؤخرها أهل المساجد الخضعف والراجح التقديم مطلقا (ويكره النوم قبلها) أي ولو وكل من يوقظه لاحتمال نوم الوكيل (٤٧) أو نسيانه وانما كره النوم قبلها وجاز قبل دخول وقت غيرها لأن وقتها زمن

نوم بخلاف غيرها (والحديث) أي لانه ربما أدى لغفوات صلاة الصبح في وقتها وقد استثنى التكلم في العلم ومسامرة الضيف والمسافر والعروس والاولاد لللاطفة وما تدعو حاجة الانسان اليه والسهو

لسائر القربات (تنبيه) لا يجوز تأخير الصلاة للوقت الضروري الا لصحاب الضرورة وهم المجنون والمعنى عليه اذا افاق كل منهما في الوقت الضروري والحائض اذا طهرت وكذا النساء والكافر اذا أسلم والصبي

اذا بلغ والنائم اذا استيقظ والناسي اذا تذكر فان كلاما من هؤلاء اذا صلى في الوقت الضروري لاثم عليه لقيام العذر به بخلاف غيرهم فعليه الاثم والصلاة بالنسبة لكل أداء لقضاء (باب) أي هذا باب

يَسْقَى فِي الْمَغْرِبِ صُفْرَةً وَلَا حَرَّةَ فَقَدْ وَجَبَ الْوَقْتُ وَلَا يُنْظَرُ إِلَى الْبَيَاضِ فِي الْمَغْرِبِ فَذَلِكَ لَهَا وَقْتُ إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ عَنِ رِيْدٍ تَأْخِيرُهَا الشُّغْلُ أَوْ عُذْرٌ وَالْمُبَادَرَةُ بِهَا أَوْلَى وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤَخَّرَهَا أَهْلُ الْمَسَاجِدِ قَلِيلًا لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا وَالْحَدِيثُ لِقَبْرِ شُغْلٍ بَعْدَهَا

(بَابُ فِي الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ)

وَالْأَذَانُ وَاجِبٌ فِي الْمَسَاجِدِ وَالْجَمَاعَاتِ الرَّائِبَةِ

في حكم الاذان والاقامة وصفتهما (واجب) أي وجوب السنن فهو سنة مؤكدة في المساجد ولومتقاربة وأما كن الجماعات وان لم تكن مساجد حيث كانوا يطلبون غيرهم وأما في المصرف فرض كفاية يقاتلون على تركه ويجوز للأذن أخذ الاجرة عليه

(خسن) أى مستحب ان كان فى فلاة من الارض وأما ان كان فى غيرها كرمه الاذان ومثله فى ذلك الجماعة التى لم تطلب غيرها (٤٨) (ولابد الخ) أى انها سنة عين مؤ كدة فى حق

الرجل وهى مندوبة للصبي والمرأة وسنة كفاية لجماعة الذكور وهى آكد من الاذان لان اتصالها بالصلاة ولقول ابن كنانة بطلان صلاة تاركها وقيل الاذان آكد لوجوبه فى المصر واذا حصل طول بين الاقامة والصلاة استؤنفت لبطلانها ويستحب للامام تأخير الاحرام قليلا حتى تعتدل الصفوف (ولا يؤذن الخ) أى يحرم ذلك الا فى الصبح لانها تأتى والناس نيام فينبط بالاذان لها وليس عادته بعد انشقاق الفجر (والاذان) أى صفته ولا يبطل بابدال همزة كبر واوا ولا بالجمع بينها وبين الواو بالاولى من عدم بطلان تكبيرة الاحرام بذلك والمعتمد أن عدم الخن فيه مستحب فلا يبطل به (أشهد) أى أتحقق وأذعن (أن) أى أنه فهى مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف (لا اله) أى لا معبود بحق

(لا اله) بالرفع بدل من الضمير فى خبر لا المحذوف المقدر بوجود الفلاح (ثم ترجع) أى نعيد الشهادتين على سبيل السنية بأرفع أى أعلى من صوتك الاول فى أول مرة يأتى بهما بصوت مخفض عن التكبير ثم فى الترجيع يساويه وقد علمت أن الترجيع فى حيداته سنة فالوتر كه لم يبطل الاذان (خى) اسم فعل أمر بمعنى هلو أى أقبلوا على الصلاة

(حي على الفلاح) أي على سبب الفوز بالمقصود في الآخرة وهو الصلاة فهو في المعنى تأكيد
لحي على الصلاة (في نداء الصبح) أي أذانه (زدت ههنا) أي بعد حي على الفلاح ولو كنت
وحدك في صلاة من الأرض وجملة المبتدأ والخبر المكررة في محل نصب بزدت ومعناها أن
النقطة للصلاة خير من الراحة الحاصلة (٤٩) بالنوم (لا تقل ذلك الخ) مكررمع ما قبله

﴿فائدة﴾ من قال حين يسمع
قول المؤذن أشهد أن محمدا رسول
الله مر حيا بحبيبي وقره عيني محمد
ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم
وقبل نظرا إسمائيه ومر بهم على
عينه لم يرمدا بندا ﴿فائدة أخرى﴾
يستحب لمن سمع الأذان أن يحكيه
لمنتهى الشهادتين من غير ترجيع
ثم يبدل الجعلتين بالحوقلتين
وبعد انتهائه يقول اللهم رب هذه
الدعوة التامة والصلاة القائمة آت
سيدنا محمدا الوسيلة والفضيلة
والدرجة الرفيعة وابعثه المقام
الحمود الذي وعدته انك لا تخلف
الميعاد فان من قال ذلك وجبته
شفاعته صلى الله عليه وسلم يوم
التناد ﴿تنبيه﴾ ما ذكره المصنف
هو الأذان الشرعي وأما ما يزيد

الْقَلَامُ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ فَإِنْ كُنْتَ فِي نِدَاءِ الصُّبْحِ
زِدْتَ هَهُنَا الصَّلَاةَ خَيْرَ مِنَ النَّوْمِ الصَّلَاةُ خَيْرٌ
مِنَ النَّوْمِ لَا تَقُلْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ نِدَاءِ الصُّبْحِ اللَّهُ أَكْبَرُ
اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّةً وَاحِدَةً وَالْإِقَامَةُ وَتَرَى
اللَّهُ كَبَرُ اللَّهِ أَكْبَرُ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ قَدْ
قَامَتِ الصَّلَاةُ اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

﴿بابُ صِفَةِ الْعَمَلِ فِي الصَّلَاةِ الْمُفْرُوضَةِ وَمَا يَتَّصِلُ
بِهَا مِنَ النَّوَافِلِ وَالسُّنَنِ﴾

﴿٤ - رسالة﴾ المؤذنون فغير مشروع لكنه بدعة حسنة (والإقامة وتر) أي غير
مثناء مع عدد التكبير الأول والثاني فلو شفهها أو جعلها بطلت على المشهور كما لو أوتر الأذان
أو جعله واستظهر بعضهم أن النصف كالجل (قد قامت الصلاة) أي أن أو أن الخول
فيها وفي بعض النسخ زيادة مرة واحدة بعد لا اله الا الله وهي مستغنى عنها عن العلماء من
قوله وتر ﴿باب﴾ أي هذا باب يبين صفة العمل قولاً وفعلاً (من النوافل) أي كالتي قبل الظهر

وبعدّها وقبل العصر وبعد المغرب والعشاء والمراد بالسنن الوتر فال فيها للجنس المتحقق في سنة واحدة ثم ان هذه الصفة التي ذكرها لم يميز فيها الفرض من غيره ونحن نبين ذلك في خلال كلامه ان شاء الله ومن أتى بالصلاة على هذه الصفة بدون تمييز بين الفرض وغيره صحّت صلاته ان كان يعتقد أن فيها أو كلها فرائض لان اعتقداً أن كلها سنن أو نوافل واعلم أن فرائض الصلاة سبع عشرة فريضة النية وتكبير الاحرام والقيام لها والفاطحة والقيام لها والركوع والقيام له والرفع منه والسجود والرفع منه والجلوس بين السجدين والجلوس بقدر السلام والسلام والطمأنينة والاعتدال وترتيب الاداعونية الاقنداء في حق المأموم (والاحرام) وهو التكبير مع النية وبشروط مد لفظ الجلالة مداً طبعياً (٥٠) ومن لم يحسن العربية فلا يأتي بالعجمية

بل يدخل الصلاة بالنية وان أتى بها فلا بطلان على الراجح ويشترط في الاحرام القيام لغبر المسبوق فلو ابتدأه المسبوق من قيام وأنه في حال الانحطاط أو بعده بلا فصل بين أجزاء التكبير صحّت الصلاة واختلف في الركعة فقيل يعتد بها وقيل بلغها وهو المعتمد وأما اذا ابتدأه في حال الانحطاط ألغاه

اتفاق مع صحة الصلاة سواء نوي بتكبيره الاحرام أو هو والركوع في أول نوي شيئاً لأنه ينصرف للاحرام وقد علمت أن الاحرام فرض وأما الجهر به فمستحب (وترفع يديك) أي ندباً حذواي مقابلة منكبك ثنية منكب بوزن مجلس وهو مجمع عظم العضد والكف أو دون ذلك بحيث يحاذيان الصدر ويكون ظهرهما الى السماء ونظنهما الى الارض أوقافتين والرجل والمرأة في ذلك سواء ويختص رفع اليدين بتكبير الاحرام فلا يرفعها عند تكبير الركوع على المشهور (ثم تقرأ) أي من غير فصل بتسبيح ونحوه لكرهه ذلك هنا (بأم القرآن) وهي فرض في كل ركعة من الصبح وغيره على الامام والفرد مستحبة للمأموم فيما يسرفه الامام لا فيما يجهر فيه والجهر بالقراءة في الصبح سنة ولا تمطل الصلاة بالحن في الفاتحة على المعتمد (لا تستفتح بيسم الله الخ) أي يكره ذلك في الفرض مالم تقصد الخروج من خلاف القائل بوجوبها والا تنفت الكراهة وكذلك يكرهه النعوذ في الفرض

لا في النفل (فقل) أي ندبا (أمين) اسم فعل أمر اطلب الاجابة أي استجب بالله فهو بالمد وفتح
النون (وتخفيها) أي ندبا في الحالين ولو كانت الصلاة جهرية لانها دعاء وليس من الغلظة
(اختلاف) أي والمعتمد ما جزم به أولا فذكره في الجهر (ثم تقرأ سورة) أي على سبيل السنة
ويقوم مقامها الآية ويكره تكرار السورة في ركعة الفرض ويجوز في النفل واذا أعاد سورة
الركعة الاولى في الثانية حصلت السنة (٥١) مع الكراهة وكذلك اذا تكبّر بان لم يقرأ

في الركعة الثانية السورة التي بعد
التي قرأها في الاولى على ترتيب
المصحف (من طوال) بكسر الطاء
المهملة جمع طويل وأما بضمها
فهو الطويل أي ان ذلك مستحب
وأول المفصل الحرات وطواله الى
عيس باخراج الغاية ومتوسطه منها
الى والفتحة وقصاره منها الى الخضم
(يقدر التعليل) بسكون الغين
المججمة وهو اختلاط الظلة والضياء
حيث لا يبلغ الاسفار والافلا
يستحب التطويل (وتجهر الخ)
أي على سبيل السنة كما تقدم
(كبرت) أي على سبيل السنة فان
كل تكبيرة سنة على الراجح غير أنه
لا يسجد لترك تكبيرة واحدة فان
مجدد عامدا أو جاهلا بطلت الاناسيا
والركوع فرض ومقارنة التكبير

في السورة التي بعدها فاذا قلت ولا الضالين فقل
أمين ان كنت وحدك أو خلف إمام وتخفيها ولا
يقولها الإمام فيما جهر فيه ويقولها فيما أسر فيه
وفي قوله إياها في الجهر اختلاف ثم تقرأ سورة من
طوال المفصل وإن كانت أطول من ذلك فحسن
قدر التعليل وتجهر بقراءتها فاذا عت السورة
كبرت في الخطأ للركوع فتمكن يديك من
ركبتك وتسوي ظهرك مستويا ولا ترفع رأسك
ولا تطأ طئه وتجافي بضبعيك عن جتيك

له أو غيره من أفعال الصلاة مستحبة ماعدا القيام من التين فينبغي تأخير الاستقلال وقد
شرع في صفة الركوع الكاملة بقوله (فتمكن يديك) يعني فكيف على جهة الاستحباب
وينبغي أن يفرج بين أصابعه في الركوع ويضمها في السجود (وتسوي ظهرك) أي على جهة
الندب فان الواجب في الركوع مطلق الانحناء بحيث تقرب البدان من الركبتين (مستويا)
حال مؤكدة (وتجافي) أي تباعد ندبا بضبعيك بفتح الضاد المججمة وسكون الموحدة أي

عضديك فالباية زائدة (وتعتقد الخسوع) أي التذلل والخشوع بذلك أي الركوع عفاه
من الانحناء فقولوه ركوعك تفسير لاسم الإشارة (ولا ندعوا الخ) أي يكرهه والرواية باثبات
الواو على أنه نفي بمعنى النهي (وقل) أي ندبا (توقيت قول) أي تحديدا مقوله (ولاحد في
الثبت) أي المكتف في الركوع أي في أكثره (٥٣) وأما قوله فاطمئنان المفصل كما سيذكر

ذلك في السجود وأقبل مراتب
الكمال أن تقول في ركوعك
سبحان ربي العظيم ثلاثا وفي
سجودك سبحان ربي الأعلى ثلاثا
وأما إن قلت ذلك مرة واحدة فهي
مرتبة غير الكمال وإن كان فيها
توب (ثم رفع رأسك) أي وجوبا
وأنت قائل أي على جهة السنة
والراجح أن كل تسبيحة سنة ثم تقول
أي ندبا اللهم ربنا أي ياربنا أولك
الجد بالواو أي تقبل ولك الحمد على
توفيقك (مطمئنا) أي وجوبا فإن
الطمأنينة وهي استقرار الاعضاء
واجبة في جميع أركان الصلاة
(مترسلا) أي منهلا زيادة على
الطمأنينة لأن الزائد عليها سنة
(ثم تهوي) بفتح الفوقية وكسر
الواو أي تنزل ساجدا ليكون
سجودك من قيام فقولوه لا تجلس

وَتَعْتَقِدُ الْخُسُوعَ بِذَلِكَ بِرُكُوعِكَ وَسُجُودِكَ وَلَا تَدْعُو
فِي رُكُوعِكَ وَقُلْ إِنَّ شَيْئَ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ
وَبِحَمْدِهِ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ تَوْقِيتُ قَوْلٍ وَلَا حَدَقٍ
الْبَيْتِ ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ وَأَنْتَ قَائِلٌ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ ثُمَّ
تَقُولُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْ كُنْتَ وَحْدَكَ وَلَا
يَقُولُهَا إِلَّا مَامٌ وَلَا يَقُولُهَا إِلَّا مَامٌ سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ
وَيَقُولُ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ وَتُسَوِّي قَائِمًا مُطْمَئِنًّا
مُتَرَسِّلًا ثُمَّ تَهْوِي سَاجِدًا لَا تَجْلِسُ ثُمَّ تَسْجُدُ وَتُكَبِّرُ
فِي الْخَطَا طَلْعُ السُّجُودِ فَمَنْ كُنْ جِهَتَكَ وَأَنْتَ مَنْ

الخ تأكيد والسجود فرض وكونه من قيام مستحب ويستحب تقديم اليدين الأرض
على الركبتين في الهوي للسجود وتأخيرهما عن الركبتين عند القيام (فيمكن الخ) أي على
جهة الذنب ويكفي في الواجب وضع أقل جزء يمكن وضعه ويكره شد الجبهة بالأرض حتى يوزر
ذلك فيها والراجح أن السجود على الأنف غير واجب فلو ترك السجود عليه أعاد في الوقت ومن

بجهته قروح لا يمكنه السجود عليها (٥٣) يومئذ الى الارض في حال سجوده ولا يسجد على

الانف لان السجود عليه تابع للجهة

فان فعل ذلك مع نية الابعاء كفى

لانه ابعاء وزائدة (باسطايدك)

أي كفيك تذكر اربع ما قبله لان

المباشرة لا تكون الا مع البسط (خذو)

أي مقابلة أذنك واعلم أن السجود

على اليدين سنة كالأربعين وأطراف

القدمين وأما مباشرة الارض

بالكفين من غير حائل فستحبه

وكونهما مستويين الى القبلة

وكونهما خذوا الاذنين مندوبان

وأشار بقوله وكل ذلك واسع أي جاز

الى عدم فرضية شيء من ذلك (غير أنك

لا تغترس الخ) أي ففكره ذلك وكذا

يكروه وضعهما على الفخذين في حال

السجود وكذا يكروه ضم العضدين

الى الجنبين (ولكن بخج) أي

تخاف وتباعد بهما عن الجنبين

(وتكون رجلاك الخ) أي على

جهة الاستحباب (الطول ذلك) أي

السجود (مفاصلك) أي أعضائك

جمع مفصل بفتح الميم وكسر الصاد

وأما بكسر الميم وفتح الصاد فاللسان

(ثم ترفع) أي وجوب الان بعدد

السجود متوقف عليه (فججلس) أي وجوباً حتى تعدل جالساً طمئناً (فتثنى الخ)

هذه الصفة مستحبة في الجلوس بين السجدين وفي التشهد

الْأَرْضِ وَتُبَاشِرُ بِكَفَيْكَ الْأَرْضَ بِأَسْطَايْكَ

مَسْتَوِيَتَيْنِ إِلَى الْقِبْلَةِ تَجْعَلُهُمَا حَذُوًّا وَذَنْبُكَ أَوْ دُونَ

ذَلِكَ وَكُلَّ ذَلِكَ وَاسِعٌ غَيْرَ أَنَّكَ لَا تَغْتَرِسُ ذِرَاعَيْكَ

فِي الْأَرْضِ وَلَا تُضْمُ عَضْدَيْكَ إِلَى جَنْبَيْكَ وَلَكِنْ

تُخَجُّ بِهِمَا تَحْتِجُّهُمَا وَسَطًا وَتَكُونُ رِجْلَاكَ فِي

سُجُودِكَ قَائِمَتَيْنِ وَتُطَوِّنُ إِبْهَامَهُمَا إِلَى الْأَرْضِ

وَتَقُولُ إِنَّ شَيْئًا فِي سُجُودِكَ سَجَّانَكَ رَبِّي ظَلَمْتُ

نَفْسِي وَعَمِلْتُ سُوءًا فَأَعْفِرْ لِي أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ إِنْ شِئْتَ

وَتَدْعُو فِي السُّجُودِ إِنْ شِئْتَ وَلَيْسَ لَطُولُ ذَلِكَ وَقْتُ

وَأَقُلُّهُ أَنْ تَطْمِئِنَّ مَفَاصِلُكَ مَتَكِنًا ثُمَّ تَرْفَعُ رَأْسَكَ

بِالتَّكْبِيرِ فَتَجْلِسُ فَتُثْنِي رِجْلَكَ الْيُسْرَى فِي جُلُوسِكَ

السجود متوقف عليه (فججلس) أي وجوباً حتى تعدل جالساً طمئناً (فتثنى الخ)

هذه الصفة مستحبة في الجلوس بين السجدين وفي التشهد

(وتنصب اليه) أى وتجعل اليسرى تحت (٥٤) ساقها أو بين الفخذين (وترفع يديك) أى

بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَتَنْصِبُ الْيُمْنَى وَبُطُونُ أَصَابِعِهَا إِلَى

الْأَرْضِ وَتَرْفَعُ يَدَيْكَ عَنِ الْأَرْضِ عَلَى رُكْبَتَيْكَ ثُمَّ

تَسْجُدُ الثَّانِيَةَ كَمَا فَعَلْتَ أَوَّلًا ثُمَّ تَقُومُ مِنَ الْأَرْضِ

كَأَنْتَ مُعْتَمِدًا عَلَى يَدَيْكَ لَا تَرْجِعُ جَالِسًا الْقَوْمَ مِنْ

جُلُوسٍ وَلَكِنْ كَأَذْكُرْتُكَ وَتُكَبِّرُ فِي حَالِ قِيَامِكَ

ثُمَّ تَقْرَأُ كَمَا قَرَأْتَ فِي الْأَوَّلَى أَوْ دُونَ ذَلِكَ وَتَفْعَلُ مِثْلَ

ذَلِكَ سَوَاءً غَيْرَ أَنْكَ تَقْنُتُ بَعْدَ الرُّكُوعِ وَأَنْ شِئْتَ

قَنْتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ بَعْدَ تِمَامِ الْقِرَاءَةِ وَالْقُنُوتُ اللَّهُمَّ

إِنَّا نَسْتَغِيثُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ وَنُؤْمِنُ بِكَ وَنَتَوَكَّلُ عَلَيْكَ

وَنُخَنِّعُكَ وَنُخَلِّعُكَ وَنُتَرِّكُكَ مَنْ يَكْفُرُكَ اللَّهُمَّ يَا أَعْبُدُ

وَأُصَلِّي وَتَسْجُدُ وَالسُّكُوتُ نَسِيٌّ وَنُحْفِدُ نَرْجُو

ندبا (ولكن الخ) مستغنى عنه بما قبله (أودون ذلك) أى بأن تكون الثانية أقصر من الأولى زمانا لا قسما كما هو المستحب وإن كان كل من طول الفصل فأوفى كلام المصنف بمعنى بل التى للاضراب والاشارة فى قوله وتفعل مثل ذلك

لجميع ما ذكر (تقنت) أى استحبها فان المشهور أنه فضيلة وكونه قبل الركوع أفضل فاذا نسبه قبله قنت بعده ولا يرجع من الركوع اذا تذكره فان رجوع بطلت الصلاة لرجوعه من فرض لفضيلة (والقنوت) أى لفظه المختار عندنا

اللهم إنا نستعينك أى نطلب منك الاعانة ونستغفر لك أى نطلب منك الغفران ونؤمن أى نصدق بك ونتوكل أى نعتمد عليك وفى رواية وتثنى عليك الخير وما يحصى على السنة العامة من زيادة كله غير مثبت فى الرواية اذا العبد لا يطبق كل الثناء على الخديث لانخصى ثناء عليك (ونخنع) بنونين بينهما ما جاء

معه أى نخضع لك ونخضع بلام دين

المجته والعين المهمة أى نخضع الايمان كلها التى تخالف دين الاسلام ونترك من يكفره أى نترك مودته والميل لدينه (واليك) أى الى طاعتك نسعى ونخضع بكسر

الافاء وفتحها آخره دال مهملة أى نسرع (٥٥) فى العمل (عذابك الجدد) بكسر الجيم

أى الحق الثابت (ملحق) بكسر

الحاء على الأشهر أى للاحق بهم

(ثم تفعل فى السجود الخ) يفتى

عنه ما تقدم من قوله وتفعل مثل

ذلك سواء فإنه راجع لجميع ما تقدم

كما علمت (وبطون) أى وجعلت

بطون (وأفضيت) أى دنوت

بالتسك بفتح الهمزة وسكون اللام

أى مقعدتك وروى بالتسك بالثنية

وهى خطأ والمراد ألقى مقعدتك

بالأرض (ولا تقعد على رجلك الخ)

أى يكره ذلك بل تجعلها تحت ساق

اليمنى أو بين الفخذين كما تقدم فى

السجود (جنب بهما) بفتح

الموحدة أى إيهامها وما ذكره من

التخيير خلاف قول الساجى يكون

باطن إيهامها ما يلى الأرض

لأجنبها وهو الراجح (والتشهد)

أى لفظه المختار عندنا وهو سنة

(التحيات) جمع تحية أى الالفاظ

التي تدل على القصة مستحقة لله

الزكيات بخذف واو العطف فيه

وفى ما بعده أى والاعمال الناميات

رَحِمْتُ وَخَفَى عَذَابُكَ الْجَدِّ إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ

مُلْحَقٌ ثُمَّ تَفَعَّلَ فِي السُّجُودِ وَالْجُلُوسِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ

الْوَصْفِ فَادْجَلَسْتَ بَعْدَ السَّجْدَتَيْنِ نَصَبْتَ رِجْلَكَ

الْيُمْنَى وَبَطُونُ أَصَابِعُهَا إِلَى الْأَرْضِ وَثَبَّتَ الْبُسْرَى

وَأَفْضَيْتَ بِالتَّسْكِ إِلَى الْأَرْضِ وَلَا تَقْعُدْ عَلَى رِجْلِكَ

الْبُسْرَى وَإِنْ شِئْتَ خَنَيْتَ الْيُمْنَى فِي اتِّصَابِهَا

بِفَعْلِكَ جَنَّبَ بِهِنَّ إِلَى الْأَرْضِ فَوَاسِعٌ ثُمَّ تَشْهَدُ

وَالْتَشْهَدُ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ الرَّاحِيَّاتُ لِلَّهِ الطَّيِّبَاتُ

الصَّلَوَاتُ لِلَّهِ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ

وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ

أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا

التي يزكونها والطيبات من الكلمات لله لقوله تعالى اليه يصعد النكلم الطيب والصلوات
أى المشروعة لله (السلام) أى سلام الله الذى هو اسم من أسمائه تعالى عليه أى النبي

ورحة الله أي احساناته الواسعة وبركاته أي خيرات المتزايدة وينبغي أن يقصد المصلي عند ذلك الروضة الشريفة كما أنه ينبغي أن يلاحظ في قوله وعلى عباد الله الصالحين كل عبد صالح في الارض وفي السماء (أجزأك) أي في الاتيان بالسنة وكذلك لو اقتصر على بعضه بأن قلت أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله أو أتيت ببديله فان العتيد أن لفظه المخصوص مستحب فن أتى ببديله أتى بالسنة وفاته المستحب وليس المراد أجزأك على سبيل الكمال لانه لم يذكر فيه الصلاة على النبي (٥٦) صلى الله عليه وسلم فالتخير في قوله (ومما ترينه

ان شئت) لدفع القول بوجوبها والا فقول ذلك أفضل لتوقف الكمال عليه (حق) أي أمر ثابت (وأن الساعة) أي القيامة آتية لا ريب أي لاشك فيها عند أهل البصيرة (وأن الله يبعث) أي يخرج من في القبور بعد إحيائهم للحساب وقبر كل انسان بحسبه فيشمل من أكله الدُّب ومن ذرق في الهواء وذ كره الجنة وما بعدها من ذكر الخاص بعد العام لا خولها فيما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم وانما خصها للاهتمام بها والجنة والنار موجودتان الآن على الصحيح (اللهم صل الخ) الصلاة من الله

عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ فَإِنْ سَلَّمْتَ بَعْدَ هَذَا أَجْرَكَ وَمِمَّا تَرِيهِ أَنْ شِئْتَ وَأَشْهَدُ أَنَّ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ حَقٌّ وَأَنَّ الْجَنَّةَ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ إِنَّكَ جَمِيدٌ مُجِيدٌ

رجته المقرونة بالتعظيم فقوله وارحم تأكيده ويجوز الدعاء له صلى الله عليه وسلم اللهم بالرجة ان كانت منضمة للصلاة كما هنا (ورحمت) بكسر الحاء وسكون الميم تأكيده لصليته (على ابراهيم) تنازعه العوامل الثلاثة فكل فعل يطلب تعلقه به (انك حميد) أي محمود (محمّد) أي عظيم وهذه الصيغة التي ذكرها المصنف حديث رواه ابن مسعود بلفظ اذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل اللهم صل على محمد الخ وانما شبه الصلاة عليه بالصلاة على ابراهيم وان كان هو أعلى منه تواضعاً منه صلى الله عليه وسلم على حد قوله لا تفضلوني على يونس بن متى وخص

ابراهيم من بين الانبياء لان كلامهم أقرأه السلام ليلة الاسراء ولم يسلم على أمته الا ابراهيم فانه
قال له أقرأى أمك متى السلام وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة عذبة الماء وأنها قيعان وغراسها
سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فأمرنا
بأن نذكره في صلاتنا مكافاة له (٥٧) (والمقرين) بواو العطف أى وصل

على عباده المقرين وروى بدونها

ف تكون الصلاة قاصرة على المقرين

من الملائكة كيعزيل تشرىفهم

والمراذيقوله وعلى أهل طاعتك

المؤمنون وان كانوا عصاة لانهم لم

يخلوا عن طاعة ولو كانت نفس

الايمن (ولو الدى) بفتح الدال

فيكون مثنى ويحتمل بكسرها

فيكون جمعا (ولاننا) هم العلماء

والامراء الامرون المعروف

الناهون عن المنكر والمراد بمن

سبقنا بالايمان الصحابة فمن بعدهم

(مغفرة عزما) أى مقطوعا بها

(اللهم انى أسألك الخ) هذا حديث

صحيح والدعاء به مندوب لانه تعيم

في الدعاء وهو عام أريد به الخصوص

فان من جملة ما سأله صلى الله عليه

وسلم الشفاعة العظمى وهى مختصة

به (ما قدمنا) أى من الذنوب وما

أخرنا أى ذنب ما أخرناه من الطاعات عن أوقاتها وما أسرونا أى أخفينا من المعاصي عن الخلق

وما أعلننا أى أظهرناها وما أنت أعلم به منّا بما تعدنا فاعله ونسبناه (فى الدنيا حسنة) أى

ما يوصل الى الجنة وفى الآخرة حسنة أى الجنة ولك أن تقصد بهما خيرى الدنيا والآخرة

(وقنا) أى اجعل بيننا وبين عذاب النار وقاية (وأعوذ) أى أتحصن بك من فتنة الحيا

اللهم صل على ملائكتك والمقرين وعلى أنبيائك

والمؤمنين وعلى أهل طاعتك أجمعين اللهم اغفر

لى ولوالدى ولائتنا ولين سبقنا بالايمان مغفرة

عزما اللهم انى أسألك من كل خير سألك منه محمد

نبيك وأعوذ بك من كل شر استعاذك منه محمد نبيك

اللهم اغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما

أعلننا وما أنت أعلم به منّا ربنا آتنا فى الدنيا حسنة

وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وأعوذ بك من

فتنة المحيا والممات ومن فتنة القبر ومن فتنة المسيح

وهي كل ما يشغل عن الله وفتنة الممات وهي التبديل عند الموت والعباد بالله ومن فتنة القبر أي عدم الجواب عند سؤال المسلمين ومن فتنة المسيح بالخاء المهملة على الصحيح لانه ممسوح العين وأما المسيح بن مريم عليه السلام فممسوح بالبركة (الدجال) أي الكذاب من الدجل وهو الكذب والخلط فانه يدعى الربوبية وقت فتنته وتبعه الارزاق ويكون معه صفعة الجنة والنار تسأل الله السلامة من جميع الفتن بجاه النبي المختار (وسوء المصير) أي المرجع من باب الاطئاب في الدعاء والافقد تقدمه ما يغني (٥٨) عنه (السلام عليكم أيها النبي الخ) هذه

الزيادة ضعيفة ومع ضعفها هي خاصة بالمأموم فيقولها على هذه الرواية بعد سلام امامه (السلام عليكم) أي بالتعريف والترتيب وصيغة الجمع فلا يحزى غير ذلك والسلام فرض تكبيرة الاحرام فن يحز عنه جملة كالاعجمي الذي لا يعرف العربية يخرج من الصلاة بالنية ولا يأتي به بلغته فلو وقع ذلك لم نطلق على الصحيح ومن قال السلام عليكم بالتعريف والتنوين ففي صحة صلاته قولان والمعتد الحقمة فخرجا على صحة الصلاة اللاحق في الفاتحة يحز عن تعلم الصواب لعدم معلم أو ضيق وقت مع قبوله التعلم والاتفق

الزيادة ضعيفة ومع ضعفها هي خاصة بالمأموم فيقولها على هذه الرواية بعد سلام امامه (السلام عليكم) أي بالتعريف والترتيب وصيغة الجمع فلا يحزى غير ذلك والسلام فرض تكبيرة الاحرام فن يحز عنه جملة كالاعجمي الذي لا يعرف العربية يخرج من الصلاة بالنية ولا يأتي به بلغته فلو وقع ذلك لم نطلق على الصحيح ومن قال السلام عليكم بالتعريف والتنوين ففي صحة صلاته قولان والمعتد الحقمة فخرجا على صحة الصلاة اللاحق في الفاتحة يحز عن تعلم الصواب لعدم معلم أو ضيق وقت مع قبوله التعلم والاتفق

على صحة صلاته (تقصدها قبالة) بضم القاف أي جهة وجهك الخ كان تفسير لقوله عن عيينك فهو ويندئه من قبالة الوجه ويختتمه جهة اليمين واليسار به مستحب على الراجح والجمهور به سنة (وفي الطبعة الاولى كالجهر به وهو تحريف) (ويرد أخرى) أي على جهة السنة وكذلك رد على من على يساره فان الاولى هي الفرض لا غير (قبالته) أي جهة القبلة وان لم يكن الامام قدومه فقوله يشير بها اليه معناه ينوي الاشارة بها اليه بقلبه لا برأسه ويجزئه في تسليمة الرد سلام عليكم وعليك السلام (ويرد على من

كان الخ) ومثل ذلك المسبوق الذي أدرك ركعة فانه يسن السلام عليه ويسلم هو أيضا على من على يساره بعد التمام وأما اذا أدرك دون ركعة مع الامام فلا يسلم عليه من على يمينه ولا يسلم هو على امامه ولا على من على يساره (٥٩) لانه منفرد ويجوز لغيره أن يقتدي به

(ويجعل يديه) أي يذبا (ويسط) أي عند السبابة فوق الأبهام بعد مدها على الوسطى (يشير بها) أي السبابة يميناً وشمالاً ومن أسفل إلى أعلى وعكسه وقد نصب حرفها أي جنبها إلى وجهه أي قبالة واختلف في تحريكها والمعمد استحبابه حتى في الدعاء (بالإشارة بها) أي بنصبها من غير تحريك فلم يذ كر فيها يعتقده بنصبها سوى قول واحد ورك مقابله وأما في تحريكها فذ كر قولين (ويتأول) أي يقصد من يحركها أنها مقمعة أي مطردة وهي بفتح الميم الأولى اذا جعلتها محلاً لقمعة وبكسرهما إن جعلتها آلة لذلك وفي الحديث تحريك الأصبع في الصلاة مذمومة للشيطان وورد لا يسهو أحدكم مادام يشير بأصبعه (وأحسب) أي أظن تأويل أي غلة ذلك أي

كان سلم عليه على يساره فإن لم يكن سلم عليه أحد لم يرد على يساره شيئاً ويجعل يديه في شهادته على فخذه ويقبض أصابع يده اليمنى ويسط السبابة يشير بها وقد نصب حرفها إلى وجهه واختلف في تحريكها فقل يعتقداً للإشارة بها أن الله الله واحد ويتأول من يحركها أنها مقمعة للشيطان وأحسب تأويل ذلك أن يذ كر بذلك من أمر الصلاة ما يمتنع أن شاء الله عن السهو فيها والشغل عنها ويسط يده اليسرى على فخذه اليسرى ولا يحركها

التحريك (ما يمتنع) أي شأ يمتنع وهو كونه في صلاة فالسبب في التحريك قصد حضور القلب فان في السبابة عرفاً متصلاً به التحريك يحصل له الانتباه من الغفلة (ولا يحركها) أي سبابتها (بأثر) أي عقب الصلوات بأن لا يأتي بفواصل غير الذ كر المشروع كالأستغفار ثلاثاً واللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام وقد ورد من قرأ آية

الكرسي دبر كل صلاة لم ينعه من دخول الجنة إلا أن يموت فالمقصود أن لا يقدم النوافل على المعقبات ولا يأتي بكلام أجنبي لتلايقوته فضيلة التعقيب وان اكتسب فضيلة الذكر المطلق اذا أتى بها بعد ذلك (يسج) (٦٠) أي يقول سبحان الله

ومعناها تنزيها لله عن كل مالا يليق به (ويحمد) بفتح الميم أي يقول الحمد لله ومعناها الثناء الجليل مستحق لله (ويكبر) أي يقول الله أكبر أي أعظم من كل عظيم (الي طلوع الشمس) أي حتى تطلع وترتفع قيد رمح (وليس بواجب) مستغنى عنه بقوله ويستحب وفي الحديث من صلى الصبح وجلس في مصلاه ولم يتكلم إلا بحمدي إلى أن يركع سجدة الفسخي غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر (ويركع ركعتي الفجر) وهما ركعتا صلاة الفجر فإذا أتى المسجد وقد أقمت صلاة الصبح دخل مع الجماعة وقضاها بعد ارتفاع الشمس إلى الزوال ولا يقضى شيء من النوافل غير الفجر ولا يجوز له أن يصلها بعد إقامة صلاة الصبح ولو كان الإمام يطول بحيث يدركه قبل الركوع لحبر إذا أقمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (من الطوال)

ولا يُسِيرُهَا وَتُسَبِّحُ الذِّكْرُ بِأَثَرِ الصَّلَاةِ يُسَبِّحُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيُحَمِّدُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيُكَبِّرُ اللَّهُ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيُحْتَمِ الْمِائَةَ بِإِلَهِ الْإِلَهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ الْمَلَأُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَتُسَبِّحُ بِأَثَرِ صَلَاةِ الصُّبْحِ التَّمَادِي فِي الذِّكْرِ وَالِاسْتِعْفَارِ وَالتَّسْبِيحِ وَالِدُعَاءِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ قُرْبِ طُلُوعِهَا وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ وَبِرُكْعِ رُكْعَتَيِ الْفَجْرِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ بَعْدَ الْفَجْرِ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رُكْعَةٍ بِأَمِّ الْقُرْآنِ يُسْرَهَا وَالْقِرَاءَةُ فِي الظُّهْرِ بِخَوِ الْقِرَاءَةِ فِي الصُّبْحِ مِنَ الطُّوَالِ أَوْ دُونَ ذَلِكَ قَلِيلًا

أي طوال المفصل (أودون ذلك) إشارة لقول ثان وهو العتد فأتى بالقصير ولا من الطوال وكل ذلك على سبيل الاستحباب إن اتسع الوقت ولم يكن إماما يضرب بالأمومنين

(سرا) أى على جهة السنية في كل ركعة وصرح به لعدم اعتباره المفهوم في قوله ولا يجهر فيها والمراد أن الاسرار في الفاتحة وحدها سنة في كل ركعة ومثلها السورة إلا أنها مؤكدة في الفاتحة وخفيفة في السورة فلو خالف (٦١) وأبدل السر بالجهر بسجد بعد السلام لانها زيادة محضة حيث فعل ذلك في الفاتحة كلها

ولومن ركعة أو في السورة ولكن من ركعتين وأما الوأسر في محل الجهر فإنه يسجد قبل السلام فإذا فعل ذلك في بعض الفاتحة كالآية والآيتين أو في سورة فقط فلا سجود وكل هذا ما لم يتذكر قبل وضع يديه على ركبتيه للركوع والأعاد القراءة على سنتها ولا سجود عليه ان حصل ذلك في السورة وأما في الفاتحة فإنه يسجد بعد السلام كالوكرها سهوا (أنى قوله الخ) أى فازيادة السابقة إنما تكون في التشهد الثاني لبناء الاول على التخفيف فتكره الزيادة فيه على ذلك (حتى يستوى قائما) أى لانه في قيامه من اثنتين كالفتح لصلاة (والرجل) المارحة المصلي فيشمل المرأة والصبي (وأما المأموم الخ) المقصود أنه يتأخر عن الامام في

ولا يجهر فيها بشئ من القراءة ويقرأ في الأولى والثانية في كل ركعة بأمر القرآن وسورة سرا وفي الأخيرتين بأمر القرآن وحدها سرا ويتشهد في الجلسة الأولى إلى قوله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يقوم فلا يكبر حتى يستوى قائما هكذا يفعل الامام والرجل وحده وأما المأموم فبعد أن يكبر الامام يقوم المأموم أيضا فاذا استوى قائما كبر ويقعد في بقية الصلاة من صفة الركوع والسجود والجلوس نحو ما تقدم ذكره في الصبح ويتنفل بعدها ويستحب له أن

جميع الافعال لانه تابع له فنية بهذا على سائر أفعال الصلاة (بعدها) أى وقبلها الحديث من حافظ على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعد حرمه الله على النار يعنى أن من داوم على ذلك أبعد الله عن المعاصي أو وفقه للتوبة منها فيموت متطهرا فلا يدخل النار وروى من صلى قبل الظهر أربع بعاف غفر له ما تقدم من ذنوب يومه ذلك

(يسلم من كل ركعتين) أى ويكره عندنا عدم الفصل بالسلام بين الأربع فالونسي وقام لثلاثة رجع ما لم يرفع رأسه من ركوعها وسجد بعد السلام فان لم يذكر الا بعد الرفع عمادى وصلاها أربعاً مرة لمذهب الغير (قبل صلاة (٦٣) العصر) لحديث رحم الله امرأته

قبل العصر أربعاً ودعاؤه صلى الله

يَتَنَفَّلُ بِأَرْبَعِ رَكَعَاتٍ يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ وَيُسْتَحَبُّ

لَهُ مِثْلُ ذَلِكَ قَبْلَ صَلَاةِ الْعَصْرِ وَيَقْعُلُ فِي الْعَصْرِ

كَأَوْصَفْنَاهُ فِي الظُّهْرِ سِوَاهُ الْأَنَّهُ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ

الْأُولَيَيْنِ مَعَ أَمِّ الْقُرْآنِ بِالْقَصَارِ مِنَ السُّورِ مِثْلُ

وَالْفُحَى وَإِنَّا أَنْزَلْنَاهُ وَنَحْوُهَا وَأَمَّا الْمَغْرِبُ فَيَجْهَرُ

بِالْقِرَاءَةِ فِي الرُّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ مِنْهَا وَيَقْرَأُ فِي

كُلِّ رَكَعَةٍ مِنْهُمَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ مِنَ السُّورِ

الْقَصَارِ وَفِي الثَّلَاثَةِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَقَطْ وَيَتَشَهُدُ

وَيُسَلِّمُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَنَفَّلَ بَعْدَهَا بِرَكَعَتَيْنِ وَمَا زَادَ

فَهُوَ خَيْرٌ وَإِنْ تَنَفَّلَ بِسِتِّ رَكَعَاتٍ فَحَسَنٌ وَالتَّنَفُّلُ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُسْتَحَبٌّ وَسَكَتٌ عَنْ التَّنَفُّلِ بَعْدَهَا لِكِرَاهَتِهِ وَالْحِكْمَةُ فِي

تَقْدِيمِ النَّافِلَةِ عَلَى الْفَرْضِ

الاسْتِحْضَارِ لِادَاءِ الْفَرِيضَةِ عَلَى الْوَجْهِ الْأَتَمِّ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ مَشْغُولٌ

بِأَمْرِ الدُّنْيَا فَإِذَا تَنَفَّلَ اسْتَأْنَسَتْ نَفْسُهُ وَتَفَرَّغَتْ مِنَ الشَّوَاغِلِ

وَلِضَيْقِ وَقْتِ الْمَغْرِبِ لَمْ يَطْلُبِ التَّنَفُّلَ قَبْلَهَا وَأَمَّا الْحِكْمَةُ فِي

تَأْخِيرِهَا فَتَنَكُّونَ جَارِبَةً لِمَا عَسَاهُ أَنْ يَقَعَ فِي الْفَرِيضَةِ وَإِنْ كَانَ لَا يَنْبَغِي لِلصَّلَاةِ قَصْدُ ذَلِكَ (فَقَطْ)

بِسُكُونِ الطَّاءِ بِعَيْنِ حَسَبِ (بِرَكَعَتَيْنِ) لِمَا وَرَدَ مِنْ صَلَاةٍ بَعْدَ

الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ كَتَبْنَا فِي عَلَيْنِ وَيَنْبَغِي تَجْمِيلُهُمَا لِمَا وَرَدَ

تَجْمِيلُ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ فَانَّهُمَا يَرْفَعَانِ مَسْجِدَ الْمَكْتُوبَةِ

(فَحَسَنٌ) أَيْ مُسْتَحَبٌّ لِحَدِيثِ مَنْ صَلَّاهُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ سِتَّ

رَكَعَاتٍ غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ

مثل زبد البحر وفي الجامع الصغير من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها ذنوب خمسين سنة والمراد الصفات

(وأما غير ذلك) أي غير ما ذكره من الجهر في الأولين وما بعده (من شأنها) أي باقي صفاتها
 كتكبير الاحرام والركوع ونحو (٦٣) ذلك فكما تقدم ذكره في غيرها (الآخيرة)

عبر بذلك لأنه قد يقال العشاء من على
 سبيل التغليب فيطلق على المغرب
 عشاء (وأولى) تفسير لقوله أخص
 (أطول قليلاً) أي فتكون من
 أوسط المفصل (ويكره النوم قبلها
 الخ) مكررمع ما تقدم في الاوقات
 (كلها) بالرفع تأكيده لقوله والقراءة
 وقصد به هذه الجملة بيان السر
 والجهر اللذين تقدم (تحرريك
 اللسان) هذا أقل السر وأعلاه
 أن يسمع نفسه وأما اجراء القرآن
 على قلبه من غير تحريك لسان فلا
 يكفي في الصلاة اذ لا بعد قراءة ولا
 يحرم على الجنب ولا يحثبه من
 حلف لا أقرا كما لا يبره الحالف
 لأقرآن ولا مفهوم لقول المصنف
 والقراءة فان ما يطلب فيه
 الاسرار من غيرها كتسليم الرد
 لا بد فيه من حركة اللسان لان
 مجرد الاجراء على القلب لا يكفي
 حتى في الأدعية (بالتكليم بالقرآن)
 أي لا بغيره من تورا أو انجيل
 والابطلت (فأن يسمع الخ) هذا
 بيان لافله وأما أعلاه فلا حمله

بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ مُرَغَّبٌ فِيهِ وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ
 مِنْ شَأْنِهَا فَكَأَيُّ تَقَدُّمٍ ذِكْرُهَا فِي غَيْرِهَا وَأَمَّا الْعِشَاءُ
 الْآخِرَةُ وَهِيَ الْعَتَمَةُ وَاسْمُ الْعِشَاءِ أَخْصُ بِهَا وَأَوَّلَى
 فَجَهْرُ فِي الْأُولَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَسُورَةٍ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ
 وَقِرَاءَتُهَا أَطْوَلُ قَلِيلًا مِنْ قِرَاءَةِ الْعَصْرِ وَفِي
 الْآخِرَتَيْنِ بِأَمِّ الْقُرْآنِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ سِرًّا ثُمَّ يَفْعَلُ
 فِي سَائِرِهَا كَمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْوَسْفِ وَيُكْرَهُ النَّوْمُ قَبْلَهَا
 وَالْحَدِيثُ بَعْدَهَا الْغَيْرَةُ رُورَةٌ وَالْقِرَاءَةُ الَّتِي يُسَرُّ
 بِهَا فِي الصَّلَاةِ كُلُّهَا هِيَ بِتَحْرِيكِ اللِّسَانِ بِالتَّكْلِيمِ
 بِالْقُرْآنِ وَأَمَّا الْجَهْرُ فَأَنْ يَسْمَعَ نَفْسَهُ وَمَنْ يَلْبِسُ إِنْ

(ان كان وحده) أي وأما ان لم يكن وحده بأن كان اماماً فإنه يسمع المأمومين غالباً ثم ان

محل طلب الجهر ان كان لا يترتب عليه تخليط على الغير والانهى عنه اذا لا يجوز ارتكاب محرم لتحصيل سنة (دون الرجل الخ) أى فتسمع نفسه فقط لان صوتها عورة فالجهر في حقها كالسر واستظهر النفاوى استواء حالتها في الخلوة والخلوة لانها لا تأمن من طرؤ أحد عليها قال وانما جاز بيعها وشراؤها (٦٤) للضرورة (ولا تفرج) بفتح المشاة الغوقية

وسكون الفاء وضم الراء عطف تفسير على قوله تنضم (منزوية) عطف مرادف على منضمة لان الانزواء هو الانضمام ثم ان هذا مكرر مع قوله تنضم (وأمرها) أى شأنها كله ومنه الركوع (الشفع) وهو مستحب وهل يختص بنيسة أو تكنى نيسة مطلق الناقلة قولان واستظهر الثانى والوتر سنة مؤكدة وهو بكسر الواو وفتحها ويجوز التفرقة بينه وبين الشفع فالزمن الكثير على الرابع قال النفاوى فان اقتدى بواصل نوى بالركعتين الاولين الشفع وبالاخيرة الوتر وان نوى الامام بالجميع الوتر وان لم يعلم ابتداء أنه واصل فانه يحدث نية الوتر عند قيام الامام لها من غير قطع واذا دخل مع الواصل في

كان وحده والمرأ دون الرجل في الجهر وهي في هيئة الصلاة مثله غير أنها تنضم ولا تفرج تحذيرها ولا عضديها وتكون منضمة منذ زوية في جالسها وسجودها وأمرها كله ثم يصلى الشفع والوتر جهراً وكذلك يستحب في نوافل الليل الاجهار وفي نوافل النهار الاسرار وان جهرك في النهار في تنقله فذلك واسع وأقل الشفع ركعتان ويستحب أن يقرأ في الأولى بآم القرآن وسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بآم القرآن وقُلْ يَا أَيُّهَا

الاخيرة فانه يصلى الشفع بعد سلام الامام من غير فصل بسلام ولا جالس الكافرون بينهما ويقرأ فيهما بما يقرأ به فهمالو كان منفرداً ويلغز بها فيقال شخص صلى الشفع بعد الوتر وأما لو دخل معه في الثانية فانه لا يسلم بسلامه بل يقوم الثالثة من غير سلام تبعالوصل امامه نعم تردد الاجهوى فيما يفعله بعد الثانية هل ينوي به ركعة القضاء أو ينوي به الوتر مجازاً لا امام اه (فذلك واسع) أى جاز غير مستوى الطرفين بل هو خلاف الاولى وكذلك

الاسرار في نوافل الليل (والمعوذتين) بكسر (٦٥) الواو والمسندة أي المحصنتين لقارنهما

مما يؤذيه (من الاشفاق) جمع شفع وهو الزوج واستدل على ما ذكره بقوله وكان رسول الله الخ وقد جمع بين الرايتين بأن الراوي في الاولى اعتبر بالركعتين اللتين عقب الوضوء ولم يعتبر بهما في الثانية (منها) أي من النوافل لان تقدم الوتر لا يمنع التغفل بعده وانما المكروه وصله به فاذا حصل فصل ولو بالحي الى البيت انتفت الكراهة (ولا يعبد الوتر) أي الحديث لا وتران في ليلة فانه لما فيه من النهي مقدم على حديث اجعلوا آخر صلاتكم من الليل ورا لان النهي يقدم على الامر عند تعارضهما (ومن غلبته عيناه) أي غلبه النوم عن حر به أي ورده الذي جعله على نفسه من النوافل كل ليلة فلم يفعله حتى طلع الفجر فله أن يصلي بعده وقبل صلاة الصبح بشرط أن يكون ذلك قبل الاسفار وأن لا يخشى فوات الجماعة في الصبح (حتى يصلي) أي ندبا تحية المسجد وإذا تكرر

الكافرون وَيَتَشَهُدُو سَلَمٌ ثُمَّ يُصَلِّي الْوُتْرَ رَكْعَةً يَقْرَأُ فِيهَا بِآيَاتِ الْقُرْآنِ وَقُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ وَالْمُعَوَّذَتَيْنِ وَإِنْ زَادَ مِنَ الْأَشْفَاقِ جَعَلَ آخِرَ ذَلِكَ الْوُتْرَ وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً ثُمَّ يُؤْزِرُ بِوَاحِدَةٍ وَقِيلَ عَشْرَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ يُؤْزِرُ بِوَاحِدَةٍ وَأَفْضَلُ الْهَيْلِ آخِرُهُ فِي الْقِيَامِ فَنَ آخِرُ تَنَفُّلِهِ وَوُتْرُهُ إِلَى آخِرِهِ فَذَلِكَ أَفْضَلُ لِلْأَمَنِ الْغَالِبُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَّخِذَهُ فَلْيَقْدِمْ وَتَرَهُ مَعَ مَا يُرِيدُ مِنَ النَّوَافِلِ أَوَّلَ اللَّيْلِ ثُمَّ إِنْ شَاءَ إِذَا اسْتَيْقَظَ فِي آخِرِهِ تَنَفَّلَ مَا شَاءَ مِنْهَا مَتَى مَتَى وَلَا يُعِيدُ الْوُتْرَ وَمَنْ غَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ عَنْ حَرْبِهِ فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَهُ مَا يَنْتَهِي وَيَنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَوَّلَ الْإِسْفَارِ ثُمَّ يُؤْزِرُ وَيُصَلِّي الصُّبْحَ وَلَا يَقْضِي الْوُتْرَ مِنْ دَكْرِهِ بَعْدَ أَنْ صَلَّى الصُّبْحَ وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ عَلَى وَضُوءٍ فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى يُصَلِّيَ

(٥ - رسالة) دخوله كفته الاولى ان قرب رجوعه له عرفا ولا تغرب عندنا بالجلوس

وهذا شامل لمسجده صلى الله عليه وسلم خلا فالن قال يبدأ بالسلام عليه فان حق الله مقدم وقد كان صلى الله عليه وسلم اذا دخل المسجد صلى ركعتين ثم سلم على الحاضرين (ان كان وقت) بالرفع وروى وقتا على تقدير ان كان وقته وقتا يجوز فيه الركوع أى التفل وأما وقت طلوع الشمس أو غروبها أو وقت خطبة الجمعة أو بعد صلاة العصر أو بعد صلاة الصبح فيقطع وجوبا اذا تلبس به في الثلاثة الاولى لحرمه النفل فيها وندب في الاخيرين لكبراهته ويندب لدخول المسجد من غير وضوء أو في أوقات (٦٦) انتهى أن يقول أربع مرات سبحان الله

ركعتين ان كان وقت يجوز فيه الركوع ومن دخل المسجد ولم يركع الفجر أجزأه ذلك ركعتا الفجر وان ركع الفجر في بيته ثم أتى المسجد فاختلف فيه فقيل يركع وقيل لا يركع ولا صلاة نافلة بعد الفجر إلا ركعتا الفجر الى طلوع الشمس

(باب في الإمامة وحكم الامام والمأموم)

ويوم الناس أفضلهم وأفقههم ولا تؤم المرأة في فريضة

والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر فانه يشاب على ذلك ثواب التحية (ولم يركع الخ) أى والحال أنه لم يصل ركعتي الفجر خارجة (أجزأه لذلك) أى التحية المسجد ركعتا الفجر ولما كان قوله أجزأهم أن هذا الوقت يطلب فيه التحية تفاه بقوله آخر ولا صلاة نافلة بعد الفجر وخبر لا محذوف أى جائرة وإذا كان المتقدم خلاف الذى ذكره فبين ركع الفجر في بيته أنه لا يركع وان صدر عقابه (لا ركعتا الفجر) أى أو الحزب لنا ثم عنه أو الشفع والوتر مطلقا (الى طلوع الشمس) أى أو ارتفاعها قدر رمح

(باب في الإمامة) أى في بيان من نصح امامته ومن لا تصح ومن هو أولى ولا بها وغير ذلك وفي حكم الامام أى من كونه إذا صلى وحده قام مقام الجماعة فلا يعيد لفضلها وفي حكم المأموم أى من كونه يقرأ مع الامام فيما يسرفه وغير ذلك (وأفقههم) أى أكثرهم فقهها والاولا تقتضى ترتيبا فان الافقه يقدم على الافضل أى الاصح من حيث الديانة اذا كان أقل فقهها (ولا تؤم المرأة الخ) أى لان شرط الامام أن يكون ذكرا بالغاعاقلا عالما بما لا تصح الصلاة الابه ولو حكما كن أخذ وصفها عن عالم وأن يكون غير عاجز عن ركن وأن يتفق مع

المقتدى في عين الصلاة وأن يكون غير مسافر ولا عبد في جمعة لكونها غير واجبة عليهما
فكأن فرضا خلف نفل وتكره امامة الفاسق بالجراحة كشارب الخمر والرائي وأما إذا كان
فسقه متعلقا بالصلاة كمن قصد بامامته التكبر فان صلاته تبطل على خلاف في ذلك والمعتد
أن الصلاة خلف المخالف في الفروع كصلاة المالكي خلف الشافعي الذي يمسح بعض رأسه
أو الخنفي الذي لا يرفع من الركوع صحيحة لان كل ما كان شرطاً في صحة الصلاة فالعبرة فيه
بذهب الامام وكل ما كان شرطاً في صحة (٦٧) الاقتداء فالعبرة فيه بذهب المأموم فلو صلى

المالكي خلف شافعي معبد لصلاته
فصلالة المالكي باطلة لانها صارت
فرضا خلف نفل وشرط الاقتداء
المساواة في الصلاة أو ما لو صلى خلف
الشافعي ثم ان الشافعي أعاد فان
كانت إعادته استئنافاً فلا تبطل صلاة
المالكي التي صلاها خلفه وأما ان
كانت إعادته واجبة كصلاة الظهر
بعد صلاة الجمعة فان صلاة الجمعة
التي صلاها المالكي خلفه تبطل
فيصلها ظهراً (ويقرأ) أي المأموم
ندباً وتكره القراءة في حال الجهر
ولو لم يسمعه وحمل الكراهة اذالم
يراع الخلاف والانتفت (ومن

وَلَا نَافِلَةَ لِارْجَالٍ وَلَا نِسَاءٍ وَيَقْرَأُ مَعَ الْإِمَامِ فِيمَا
يُسْرِفُ فِيهِ وَلَا يَقْرَأُ مَعَهُ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ وَمَنْ أَدْرَكَ
رَكْعَةً فَأَكْثَرَ فَقَدْ أَدْرَكَ الْجَمَاعَةَ فَلْيَقْضِ بَعْدَ سَلَامِ
الْإِمَامِ مَا فَاتَهُ عَلَى نَحْوِ مَا فَعَلَ الْإِمَامُ فِي الْقِرَاءَةِ وَأَمَّا
فِي الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ فَفَعْلُهُ كَفَعْلِ الْبَائِي الْمُصَلِّي وَحْدَهُ
وَمَنْ صَلَّى وَحْدَهُ فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي الْجَمَاعَةِ لِلْفَضْلِ فِي

أدركه (ركعة) أي بوضع يديه على ركبتيه قبل رفع الامام من الركوع وان لم يطمئن معه على
الراجح (فقد أدرك الجماعة) أي فضلها وهو سبع وعشرون درجة وحكمها فاسلم على من على
يساره ويحرم عليه إعادتها في جماعة (في القراءة) أي من كونها بأم القرآن فقط أو بهما مع
السورة سرا أو جهرا والخاصل أنه يكون قاضيا في الاقوال بأن في الافعال فن أدركه أخيرة
المغرب قام بعد سلام امامه وقرأ فاتحة الكتاب وسورة جهرا ثم يتشهد ويقوم للثالثة فيقرأ أم
القرآن وسورة جهرا ثم يتشهد ويسلم والقنوت ينزل منزلة الفعل فيأتي به في ثابته الصبح التي
يقضيها على الراجح (أن يعيد) أي ندباً في الجماعة وهي إثنان فصاعد الامع واحد الا ان كان

لِإِمَامٍ أَوْ تَابِعٍ نَبَوِيٍّ الْفَرْضُ مَقْضَاةً تَعَالَى (٦٨) فِي جَعْلِهِ أَهْمُ مَا شَاءَ فَرَضُهُ (الْمَغْرِبُ) أَيْ

ذَلِكَ الْمَغْرِبُ وَحْدَهَا وَمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً فَأَكْرَمَ مِنْ
صَلَاةِ الْجَمَاعَةِ فَلَا يُعِيدُهَا فِي جَمَاعَةٍ وَمَنْ لَمْ يَدْرِكْ
الْأَتَشْهُدَ وَالسُّجُودَ فَلَهُ أَنْ يُعِيدَ فِي جَمَاعَةٍ وَالرَّجُلُ
الْوَحِيدُ مَعَ الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ عَيْنِهِ وَيَقُومُ الرَّجُلَانِ فَأَكْثَرُ
خَلْفَهُ فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ مَعَهُمَا قَامَتْ خَلْفَهُمَا
وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا رَجُلٌ صَلَّى عَنْ بَيْنِ الْإِمَامِ وَالْمَرْأَةِ
خَلْفَهُمَا وَمَنْ صَلَّى بِزَوْجَتِهِ قَامَتْ خَلْفَهُ وَالصَّبِيُّ
إِنْ صَلَّى مَعَ رَجُلٍ وَاحِدٍ خَلْفَ الْإِمَامِ قَامَ خَلْفَهُ
إِنْ كَانَ الصَّبِيُّ يُعْقِلُ لَا يَذْهَبُ وَيَدْعُ مَنْ يَقِفُ مَعَهُ
وَالْإِمَامُ الرَّائِبُ إِنْ صَلَّى وَحْدَهُ قَامَ مَقَامَ الْجَمَاعَةِ
وَيُكْرَهُ فِي كُلِّ مَسْجِدٍ لَهُ إِمَامٌ رَائِبٌ أَنْ يَجْتَمَعَ فِيهِ

وَالْعِشَاءُ بَعْدَ وَتَرٍ خَلْفًا لِمَا يَفْهَمُ
مِنْ قَوْلِهِ وَحْدَهَا فَإِنْ اقْتَحَمَ النَّهْيُ
وَشَرَعَ فِي إِعَادَةِ الْمَغْرِبِ قَطَعَ مَا لَمْ
يُرْكَعْ وَالْإِشْفَعُهَا وَإِنْ أَعَادَ الْعِشَاءَ
بَعْدَ الْوَتْرِ وَارْتَكَبَ الْإِثْمَ فَلَا يُعِيدُهُ
تَقْدِيمًا لِلْحَدِيثِ لَا وَتَرًا فِي تِلْكَ
(فَلَا يُعِيدُهَا فِي جَمَاعَةٍ) أَيْ وَلَوْ كَانَتْ
الثَّانِيَةَ أَكْثَرَ عِدَّةً وَأَزِيدَ تَقْوَى لِأَنَّ
فَضْلَ الْجَمَاعَةِ قَدْ حَصَلَ بِالْأَوَّلَى نَعَمْ
الصَّلَاةُ ابْتِدَاءً مَعَ ذِي الْفَضْلِ وَالْعِدَّةُ
الْكَثِيرَةُ أَفْضَلُ (قُلْهُ أَنْ يُعِيدَ) أَيْ
لِأَنَّ فَضْلَ الْجَمَاعَةِ لَا يَحْصُلُ بِأَقْلٍ مِنْ
رَكْعَةٍ وَهُوَ خَيْرٌ بَيْنَ أَنْ يَتِمَّ أَوْ يَقْطَعَ
وَيَدْرِكُ جَمَاعَةً أُخْرَى إِنْ رَجَاَهَا
(وَالرَّجُلُ الْوَاحِدُ) أَيْ أَوْ الصَّبِيُّ مَعَ
الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ عَيْنِهِ نَدْبًا وَكَذَا
حُكْمُ كُلِّ مَرْتَبَةٍ مَا يَأْتِي وَتُكْرَهُ مُحَاذَاةُ
فُلُوسٍ عَنْ عَيْنِهِ ثُمَّ جَاءَ آخِرُ نَدْبِهِ
أَنْ يَتَأَخَّرَ قَلِيلًا لِلْبَصَرِ خَلْفَ الْإِمَامِ
(فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ) أَيْ أَوْ نِسَاءٌ مَعَهُمَا
أَيْ الرِّجَالُ (وَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا) أَيْ
الْإِمَامُ وَالْمَرْأَةُ بِقَرْنِهِ الْمَقَامُ (قَامَتْ
خَلْفَهُ) أَيْ وَيُكْرَهُ لَهَا الْقِيَامُ عَلَى عَيْنِهِ
وَبِالْأَوَّلَى الْاجْتِنَابُ (يُعْقِلُ) أَيْ ثَوَابُ

الْقُرْبَةِ فَإِنْ لَمْ يُعْقِلْ ذَلِكَ وَقَفَ الرَّجُلُ عَلَى بَيْنِ الْإِمَامِ وَتَرَكَ الصَّبِيَّ يَقِفُ حَيْثُ شَاءَ الصَّلَاةُ
(قَامَ مَقَامَ الْجَمَاعَةِ) أَيْ إِنْ صَلَّى فِي وَقْتِهِ الْمَعْتَادِ وَنَوَى الْإِمَامَةَ وَنَائِبَ الرَّائِبِ مِثْلَهُ (وَيُكْرَهُ الْخ) أَيْ

إذا كان الجمع قبل الراتب أو بعده وأمامه فإمام (ومن صلى صلاة) أى وحده أو في جماعة فلا يؤم فيها أى في تلك الصلاة أحداً لأن شرط الإمام أن لا يكون معيد لأنه يصير مستقلاً ولا يصح فرض خلف نفل فن صلى خلفه يعيد أبداً (عمن خلفه) أى ولو مسبوقاً لم يدركه موجباً أن أدركه معه ركعة فيسجد القبلي معه والبعدي بعد سلام نفسه فلو سجد البعدي معه بطلت أن كان عدماً أو جهلاً لاسهوا وأما من لم يدركه معه ركعة فلا يسجد معه والابطال أن يسجد عدماً أو جهلاً (ولا يرفع الخ) أى (٦٩) بحرم ذلك ويرجع أن ظن إدراك الإمام قبل

رفعه (ويفتح) أى بالتكبير بعده وجوباً فإن سبقه بالأحرام أو ساواه بطلت مطلقاً ختم معه أو قبله أو بعده وكذا إن ابتدأ بعده وختم قبله (ويقوم الخ) أى استجباً (ويسلم بعد سلامه) أى وجوباً فإن سبقه أو ساواه بطلت فإن حكم السلام حكم الأحرام ومحل البطلان أن وقع ذلك عدماً أو جهلاً وأما لو سبقه سهواً فإنه يعد السلام ولا تبطل صلاته حيث لم يأت بمطل بعد سلامه (ومأسوى ذلك) أى الافتتاح والقيام من اثنين والسلام كالانحناء للركوع والسجود ونحو ذلك فواسع أى غير حرام فيصدق

الصَّلَاةُ مَرَّتَيْنِ وَمَنْ صَلَّى صَلَاةً فَلَا يُؤْمِ فِيهَا أَحَدًا وَإِذَا سَهَا الْإِمَامُ وَسَجَدَ لِسَهْوٍ فَلْيَتَّبِعْهُ مَنْ لَمْ يَسْهُ مَعَهُ عَنْ خَلْفِهِ وَلَا يَرْفَعْ أَحَدٌ رَأْسَهُ قَبْلَ الْإِمَامِ وَلَا يَقْعُلُ إِلَّا بَعْدَ فِعْلِهِ وَيَفْتَحُ بَعْدَهُ وَيَقُومُ مِنْ اثْنَيْنِ بَعْدَ قِيَامِهِ وَيُسَلِّمُ بَعْدَ سَلَامِهِ وَمَا سَوَى ذَلِكَ فَوَاسِعٌ أَنْ يَقْعُلَ مَعَهُ وَبَعْدَهُ أَحْسَنُ وَكُلُّ سَهْوٍ سَهَاةٍ الْمَأْمُومُ فَلَا مَامٌ يُحْمَلُ عَنْهُ إِلَّا رُكْعَةٌ أَوْ سَجْدَةٌ أَوْ تَكْبِيرَةٌ الْأَحْرَامُ أَوَالْسَّلَامُ أَوْاعْتِقَادُ نِيَّةِ الْفَرِيضَةِ

بالمكروه فإنهم نصوا على أن مساواة الإمام في غير الأحرام والسلام مكروهة (سهاء المأموم) أى في حال اقتدائه بأن زاد سجدة سهواً أو ترك لفظ التشهد أو التكبير ولو عدل فلا مفهوم لقوله سهاء وأما إذا كان مسبوقاً وسها في حال القضاء فلا يحمله عنه (الاركة الخ) أى فإن الإمام لا يحمل الفرائض لانهما لا تسقط بالسهو فلا بد من الاتيان بهما سواء كانت هذه المذكورات أو غيرها (أو اعتقاده) أى إضافة للبيان أى اعتقاده ونية الفريضة والمراد ترك النية فإنها

الاعتقاد الجازم (فلا يثبت) أي يستحب له تغيير هيئته ثلاثاً بخالطه الحب وقد كان صلى الله عليه وسلم لا يثبت على هيئته بعد السلام لا يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام (الآن يكون في محله) أي داره أو رحله فذلك واسع أي جاز لا منه مما يخاف على نفسه منه (٧٠) ومثل ذلك ما إذا كان في فلاة من الأرض

(باب) أي هذا باب جامع لمسائل مختلفة وهذا أول الربع الثاني من الرسالة (في الصلاة) أي باعتبار غالبه فلا ينافي أن فيه بعض مسائل تتعلق بالوضوء والتميم وفيه بعض مسائل تقدمت كالمسئلة التي صدر بها وانما أعادها لأن هذا محلها (الحصيف) روي بالحاء المهملة وبالهاء المعجمة ومعنى الأول الكشف ومعنى الثاني السابغ وتقدم أن الحمار ما يجعله المرأة على رأسها ورقبتها وسبق الكلام على عورة الرجل والمرأة الحرة في الصلاة وأما الامة فانهما بعد أدافهما بعد فيه الرجل في الوقت وتعيد لكشف نخذه في الوقت (ولا يغطي الخ) أي يكرهه ذلك وكذلك للمرأة لما فيه من التعق في الدين (أو يضم ثيابه) أي يشمرها لاجل الصلاة (أو

وإذا سلم الإمام فلا يثبت بعد سلامه وليتصرف إلا أن يكون في محله فذلك واسع

(باب جامع في الصلاة)

وأقل ما يجزئ المرأة من اللباس في الصلاة الدرع الحصيف السابغ الذي يسرظ ظهور قدماها وهو القميص والحمار الحصيف ويجزئ الرجل في الصلاة ثوب واحد ولا يغطي أنفه أو وجهه في الصلاة أو يضم ثيابه أو يكتف شعرة وكل سهو في الصلاة بزيادة فليست بحلة سجدتين بعد السلام

يكفي أي يضم شعرة لاجل الصلاة أيضا فان ذلك يستوجب ترك الخشوع فيشهد وأما إذا شمر ثيابه أو ضم شعرة لشغل ثم حضرت الصلاة فلا كراهة في صلاته على هذه الحالة نعم الأولى حل ذلك (في الصلاة) أي المفروضة والنافلة (بزيادة) أي بسيرة لا تبطل الصلاة بها سواء كانت من جنس أفعال الصلاة كزيادة ركعة أو سجدة أو من غير جنسها كأكل خفيف أو كلام

يسير نسياناً أو ما لكثرة كزيادة ركعتين في الثانية أو أربع في الرابعة والثالثة فلا تجبر
بالسهو بل تعاد الصلاة (فليسجد له) أي بالسهو على جهة السنية سجدتين ولو تكرر سهوه
ويحدث النية لهما وهو جالس من غير تكبير زائد على تكبيرة الهوى ويشهد عقبهما على
سبيل السنية (بنقص) أي نقص سنة (٧١) مؤكدة أو سنتين خفيفتين فاكتر (وقيل
الح) ضعيف (سجد قبل السلام)

أي تعليل الجانب النقص على جانب
الزيادة (أن يسجد) أي محذور
السهو (وان طال ذلك) أي لأنه
لارغام الشيطان لالنقص شيء
فيسجد ولو بعد سنة (قريباً) أي
عراً على الراجح (من نقص) أي من
أجل نقص شيء خفيف كالسورة
التي مع أي بعد أم القرآن واعلم
أن السورة مركبة من ثلاث سنن
نفسها والقيام لهما وكونها سرا أو
جهرافيهل كلام المصنف على
أنه أتى بالقيام لهما وقيل إنها لا تبطل
ولو ترك القيام أيضاً قال الاجهوري
وينبغي أن يتفق على البطلان
ان تركها في أكثر من ركعة
(أو التشهدين) اعلم أن التشهد
مركب من سنتين نفسه والجلوس
له ومن مستحب وهو كونه بهذا
اللفظ المخصوص على الراجح فإذا أتى

يَتَشَهُدُ لَهَا وَيُسَلِّمُ مِنْهَا وَكُلُّ سَهْوٍ نَقْصٌ فَلْيَسْجُدْ
لَهُ قَبْلَ السَّلَامِ إِذَا تَمَّ تَشَهُدُهُ ثُمَّ يَتَشَهُدُ وَيُسَلِّمُ وَقِيلَ
لَا يُعْبَدُ التَّشَهُدُ مَنْ نَقَصَ وَزَادَ سَجْدَةً قَبْلَ السَّلَامِ
وَمَنْ نَسِيَ أَنْ يَسْجُدَ بَعْدَ السَّلَامِ فَلْيَسْجُدْ مَتَى
مَازَكَرَهُ وَإِنْ طَالَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَبْلَ السَّلَامِ
سَجْدَتَيْنِ كَانَ قَرِيباً وَإِنْ بَعْدَ ابْتَدَأَ صَلَاتَهُ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ نَقْصِ شَيْءٍ خَفِيفٍ كَالسُّورَةِ مَعَ
أَمِّ الْقُرْآنِ أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ أَوْ التَّشَهُدَيْنِ وَشَبَّهِ ذَلِكَ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا يُجْزِي سَجْدَةُ السَّهْوِ لِنَقْصِ
رُكْعَةٍ وَلَا سَجْدَةٍ وَلَا تَرْكُ الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا

بالجلوس لهما فيكون قد ترك سنتين خفيفتين ومستحبين ثم انه لا يتأق السهو عن التشهد
الاخير المأمور بالسجود له قبل السلام لان كل ما قبله طرف للتشهد فهو مجرد تمثيل
(وشبه ذلك) أي تشبيعتين (النقص ركعة الح) فلا بد من الاتيان بذلك كله والابتطلت

(في ركعة من الصبح) أي لانه يكون تاركاً للفتحة في نصف الصلاة بخلاف غيرها فيكون تاركاً لها في أقلها فيجزي فيه الخلاف والمعتمد أنها واجبة في كل ركعة ولا تجبر بسجود السهو بل يلغى الركعة التي تركها فيها ان لم يمكن (٧٢) تداركها فيها بأن رفع من الركوع

والأقرب بها لقوله وهذا أحسن ذلك أي الأقوال بخلاف المعتمد (فلا سجود عليه) فان سجد لشيء من ذلك قبل السلام عمداً أو جهلاً بطلت (ومن انصرف) أي خرج من الصلاة بعد سلامه معتقداً تمامها ثم ذكر أي تذكر ولو وهما أنه بقي عليه شيء منها أي من أركانها التي لا تجبر بسجود السهو فليرجع وجوباً للصلاة (فيكبر) تفسير الرجوع لأن قوله يحرم بهما معناه ينوي بهما الرجوع وبأنى التكبير من جلوس لانه الحالة التي فارق الصلاة عليها ولو تركه لم تبطل ثم يصلي ما بقي عليه من ركعة أو غيرها وان كان المتروك ركوعاً أو سجوداً فإنه يأتي بركعة كاملة لأن السلام منع من جبرها ولذا لو كان التذكري قبل السلام والنقص في الأخيرة فإنه يأتي به من قيام ان

كان ركوعاً ومحدوداً بان كان رفعاً منه ومن جلوس ان كان سجدة ثانية ومن وكذلك قيام ان كانتا اثنتين وان كان النقص من غير الأخيرة فإنه يأتي به على هذه الكيفية ما لم يرفع رأسه من ركوع التي تليها والافات التدارك وصارت التي عقده ركوعاً بديلها (وان تباعد ذلك) أي التذكري بالعرف عند مالك وابن القاسم وهو المعتمد (أخرج من المسجد) أي عند أشهب

(وكذلك من نسي السلام) أى فیرجع للصلاة بالتكبيران كان عن قرب وينشهد ليكون
سلامه عقب تشهد ويسجد بعد السلام للزيادة كالذى قبله وأما إذا تدكر قبل أن يقوم فإنه
يسلم ولا شئ عليه (بنى على اليقين) أى على (٧٣) الأقل المحذور به ما لم يكن مستسججا بالشك

والابنى على الأكثر كما بأتى (وأى

رابعة) تفسير لقوله وصلى ما شك

فيه ومثل الشك التوهم فلا تبرأ

الذمة الا يقين (ويسجد بعد سلامه)

أى للزيادة المشكوك فيها (ومن

تكلم) أى كلاما بسيرا (سلم

ولا سجود عليه) أى ان لم يطل ولم

يتحول والابطلت فى الاولى وسجد

للزيادة فى الثانية (ومن استنكحه)

أى داخله الشك (فليله) بفتح

الهاء مضارع لهى كعلم خذفت

ألفه للمازم أى فليضرب صفحا

عن هذا الشك ويبنى على الأكثر

فقوله ولا اصلاح عليه تأ كيد

وسجوده بعد السلام مستحب

لا احتمال الزيادة (وهو الذى يكثر

الح) تفسير لمن استنكحه الشك

والذى استظهره الاجهورى جريانه

على مسئلة السلم فان لازم جل

الزمن أى أكثره بأن أنه يومين

وانقطع يوما أو نصفه بأن أنه يوما وانقطع يوما فهو مستنكح والا فلا (ولا يوقن) تأ كيد لقوله

يشك (فليسجد بعد السلام) مكر مع ماسبق (بعد اصلاح صلاته) أى بعد اتيانه بالمنسى

بأن يأتى بركة بدل التى حصل فيها الخلل بتركه زكن إن فات تداركه ثم ان كانت من الاولين

سجد قبل السلام لانقلاب الركعات فان الثالثة صارت ثانية فقد نقص السورة وزاد الركعة

وكذلك من نسي السلام ومن لم يدبر أصلى أثلاث

ركعات أم أربعين على اليقين وصلى ما شك فيه

وأى رابعة وسجد بعد سلامه ومن تكلم ساهيا

سجد بعد السلام ومن لم يدبر أصلى أم لم يسلم سلم ولا

سجود عليه ومن استنكحه الشك فى السهو فليله

عنه ولا إصلاح عليه ولكن عليه أن يسجد بعد

السلام وهو الذى يكثر ذلك منه يشك كثيرا أن

يكون سها زادا ونقص ولا يوقن فليسجد بعد

السلام فقط وإذا أيقن بالسهو سجد بعد إصلاح

صلاته فان كثر ذلك منه فهو يعثر به كثيرا أصلى

وانقطع يوما أو نصفه بأن أنه يوما وانقطع يوما فهو مستنكح والا فلا (ولا يوقن) تأ كيد لقوله

يشك (فليسجد بعد السلام) مكر مع ماسبق (بعد اصلاح صلاته) أى بعد اتيانه بالمنسى

الملقاة وإن كانت من الأخيرين سجد بعد السلام لتحض الزيادة (فإن كثرت ذلك) أى السهو عن ركن بأن اعتاد السهو عن السجود مثلاً أصح صلاته بتداركه إن كان فى الركعة التى هو فيها أو ألغائها إن عقد ركوع التى تلها أو يجعلها بدلها (ولم يسجد لسهوه) أى لما يلحقه من المشقة (ومن قام) أى ترخخ للقيام من اثنتين ناسياً للتشهد رجع أى وجوباً على القول بأن تعدل التشهد بطل الصلاة (٧٤) واستثنأ على مقابله ولا يسجد عليه إذا

رجع بعد المغارقة الخفيفة فإذا فارقه أى الأرض تداوى ولم يرجع بعد قيامه فإن رجع فلا بطلان على المعتد وسجد بعد السلام للزيادة (ومن ذكر صلاة) أى تذكرها بعد أن تركها نسياناً ومثله من نعمد تركها فيجب عليه المبادرة بفعلها على نحو ما فاتته أى من سر أو جهر وإن تركها سفرية قضاءها سفرية وإن كان فى الحضرة وحضرة فحضرية وإن فى السفر وأما إن تركها فى الصحة فإنه يقضىها فى المرض ولو بالأيام خوفاً من مفاجأة الموت (ثم أعادها) أى الغرض ولذلك ذكر الضمير فى وقته والضمير فى بعدها للنسبة ومحل الإعادة أن كان ما ذكره من يسير الغفوات وهو أربع أو خمس وأما

صلاته ولم يسجد لسهوه ومن قام من اثنتين رجع ما لم يفارق الأرض بيديه وركبتيه فإذا فارقه تداوى ولم يرجع وسجد قبل السلام ومن ذكر صلاة صلاها متى ما ذكرها على نحو ما فاتته ثم أعادها كان فى وقته مما صلى بعدها ومن عليه صلوات كثيرة صلاها فى كل وقت من ليل أو نهار وعند طلوع الشمس وعند غروبها وكيفما تبسر له وإن كانت يسيرة أقل من صلاة يوم وليلة

إن زاد عن ذلك فلا فلو نسي المغرب ثم تذكرها بعد أن صلى الصبح فإنه بدأ

بصلى المغرب ويعيد الصبح استحباباً ما لم تطلع الشمس فإن طلعت فلا إعادة لغفوات وقتها كالغشاء (ومن عليه صلوات الخ) مكر مع قوله ومن ذكر صلاة الخ (وكيفما تبسر له) أى على قدر استطاعته مع قيامه بأمور معاشه (أقل من صلاة يوم وليلة) وذلك أربع صلوات

وقيل ان يسير الفوائت خمس (بدأ بهم) أى قدمهن على الحاضرة وجوز باغير شرط وأما الترتيب بين الحاضرتين المشتركى الوقت فواجب شرطا (وقت ما هو فى وقته) أى وقت الحاضرة فالوقت خلف وقدم الحاضرة صححت مع الاثم ويستحب له إعادة الحاضرة بعدها للترتيب ولو فى الوقت الضرورى قال الامام العدوى ويدخل فى الفائتة السيرة ما لو كان عليه الظهر والعصر أو المغرب والعشاء ولم يبق من الوقت الا ما يسع الاخيرة فيجب تقديم الاولى فان خالف وقدم الحاضرة صححت مع الاثم فى الممدون التسيان ولا يتأتى هنا إعادة لخروج الوقت (وان كثرت) أى زادت عن حد القليل (٧٥) بدأ بما يخاف الخ والمعمد أنه يبدأ بالحاضرة فى كثير الفوائت مطلقا خاف فوات

بَدَأَ بِهِمْ وَإِنْ فَاتَ وَقْتُ مَا هُوَ فِي وَقْتِهِ وَإِنْ كَثُرَتْ
بَدَأَ بِمَا يَخَافُ فَوَاتَ وَقْتِهِ وَمَنْ ذَكَرَ صَلَاةً فِي
صَلَاةٍ فَسَدَتْ هَذِهِ عَلَيْهِ وَمَنْ فَحَلَ فِي الصَّلَاةِ
أَعَادَهَا وَلَمْ يُعِدِ الْوُضُوءَ وَإِنْ كَانَ مَعَ إِمَامٍ عَمَّادٍ
وَأَعَادَ مَا شَاءَ عَلَيْهِ فِي التَّبَسُّمِ وَالنَّفْحِ فِي الصَّلَاةِ
كَالْكَلَامِ وَالْعَامِدُ لَذَلِكَ مُقْسِدٌ لِّصَلَاتِهِ وَمَنْ أَخْطَأَ

(ومن فحل الخ) أى ولو تسيان الشدة منافاته للصلاة فلا يقاس على الكلام (عمادى) أى على صلاة باطلة مراعاة لحق الامام ما لم يضق الوقت وما لم تكن جمعة والاقطع وابتدأ الصلاة (فى التبسم) أى ما لم يكن والا بطلها ولو سمى ووقل له مكره عمدا (كالكلام) أى قتبطل بعده وجهه لا بسهوه ان قل (والعامد لذلك الخ) توضيح مستفاد من التشبيه والمراد النفخ بالغم وان لم يظهر منه حرف وأما بالانف فلا شئ فيه ما لم يكن عبثا والاجرى على الافعال الكثيرة ولا يضرب الانين لوجع لانه محل ضرورة (ومن أخطأ القبلة) أى انحرف عنها انحرافا كثيرا وتبين له ذلك

بعد التمام أعاد في الوقت استحباباً إن كان مجتهداً أو بصيراً مقلداً عارفاً أو محراباً لا أعمى فلا يستحب له الإعادة وأما إن تبين له الخطأ وهرب في الصلاة فإنه يقطع ما لم يكن أعمى ولو منحرفاً كثيراً أو بصيراً منحرفاً يسيراً فاستقبلتها فإن لم يستقبلها بطلت على الأعمى في الكثير لا في يسيره ولا في يسير البصير (من صلى) أي ناسياً (٧٦) ومثله المتذكر العاجز عن التطهير فإنه

القبلة أعاد في الوقت وكذلك من صلى بشوب نجس أو على مكان نجس وكذلك من توضأ بجاء نجس تخلف في نجاسته وأما من توضأ بجاء قد تغير لونه أو طعمه أو ريحه أعاد صلاته أبداً ووضوءه ورخص في الجمع بين المغرب والعشاء لئلا المطر وكذلك في طين وظلمة يؤذن للغرب أول الوقت خارج المسجد ثم يؤخر قليلاً في قول مالك ثم يقيم في داخل المسجد ويصلها ثم يؤذن للعشاء في داخل المسجد ويقيم ثم يصلها ثم ينصرفون

يصل في ثم يعيد في الوقت إن وجد ما يطهر به الثوب أو المكان أو البدن (بماء نجس الخ) هذا مبني على ما درج عليه من أن قليل الماء ينحسه قليل النجاسة وإن لم تغيره وقبه خلاف وعلى المعتدل إعادة أمسلاً (تغير لونه الخ) أي بشئ طاهر أو نجس (ورخص) أي سهل على سبيل الأولوية فحكم هذا الجمع الاستحباب على الراجح والمراد بالمطر ما يحمل أو اسط الناس على تغطية رؤسهم ولوم توقعوا وعلم أنه يحمل الناس على تغطية الرؤس بالقرينة كأن شوه بدعوى السماء بالمطر فلو جمعوا في تلك الحالة ولم يقع فينبغي الإعادة في الوقت وأما الطين والظلمة فيجمع لهما إذا اجتمعا لا طين وحده ولا ظلمة وحدها (يؤذن

المغرب) أي على سبيل السنة وهذا بيان لصفة الجمع (خارج المسجد) أي على المنابر ثم يؤخر قليلاً أي ندباً لئلا ين بدت داره عن المسجد وتكون نية الجمع عند الصلاة الأولى وهي واجبة غير شرط فلو تركها صحت بخلاف نية الإمامة فلا بد منها واعلم أن التنفل بين الصلاتين مكروه (ثم يؤذن للعشاء) أي ندباً ولا يسقط بتعطل الأذان عند دخول الوقت (ثم ينصرفون) أي يؤخرون الوتر لمغيب الشفق

وعليهم

(وعليهم إسفار) أى شئ من بقية بياض النهار يوضع ذلك قوله قبل مغيب الشفق (والجمع بعرفة) أى يوم الوقوف بها جمع تقديم سنة واجبة أى مؤكدة (وكذلك الخ) التشبيه في الحكم والاذان والاقامة لكل صلاة بالمزدلفة جمع تأخير ولو أن الاذان المغرب يقع في وقتها الضروري فيستثنى هذا من قولهم بكرة الاذان في الوقت الضروري لان الجمع محل ضرورة (اذا وصل إليها) أى وكان واقفا مع الامام فاذا تأخر (٧٧) ليجتمع حيث شاء عند مغيب الشفق لان الجمع بالمزدلفة أو عرفة لا يشترط

وعليهم إسفار قبل مغيب الشفق والجمع بعرفة
بين الظهر والعصر عند الزوال سنة واجبة بأذان
واقامة لكل صلاة وكذلك في جمع المغرب
والعشاء بالمزدلفة اذا وصل إليها واذا جسد السير
بالمسافر فله أن يجتمع بين الصلاتين في آخر وقت
الظهر وأول وقت العصر وكذلك المغرب
والعشاء واذا ارتحل في أول وقت الصلاة الأولى
جَمَعَ حَيْثُ شَاءَ وَلِلرَّيْضِ أَنْ يَجْمَعَ إِذَا خَافَ أَنْ

فيه جماعة وأما اذا لم يقف مع الامام
بأن وقف وحده أو لم يقف أصلا
فانه يصلى كل صلاة في وقتها (واذا
جسد) أى اشتد السير بالمسافر فله
على سبيل خلاف الأولى أن يجتمع
بين الصلاتين أى المشتركى الوقت
جمعاصوريا ومثل ذلك اذا لم يشتد
السير بل مثل المسافر الحاضر فان
كل صلاة وقعت في وقتها غاية الامر
أنه مبسئ على القول بأن وقت
المغرب ممتد لمغيب الشفق (واذا
ارتحل) أى أراد الارتحال في أول
وقت الصلاة الاولى كما اذا زالت أو
غربت عليه الشمس وهو نازل ثم
أراد الارتحال والتزول بعد الغروب
أو بعد الفجر فانه يجتمع جمعا حقيقيا
على سبيل خلاف الاولى بين

الصلاتين بأن يصلى الظهر أو المغرب في وقتها الاختياري والعصر أو العشاء في وقتها
الضروري المقدم وأما اذا نوى التزول في الاصفرار أو بعد الثالث الاول فانه يصلى الأولى ويخبر
في الثانية لابقاعها في ضروريها على كل حال قدمها أو أخرها وأما قبل الاصفرار أو في الثالث
الاول فيؤخرها وجوباً ليقعها في اختيارها (والريضة) أى رخص لمن سيصير مريضاً بالانحشاء

أو بالحي النافض أو الدوخة التي تحصله وقت الثانية أن يجمع جمع تقديم بين الصلاتين المشتركة في الوقت في وقت الاولى وليس ذلك لمن خافت أن يأتيها الحيض في وقت الثانية وفرق بينهما وبين من خشي الانغماء بأن الشأن (٧٨) أن الحيض يستمر بخلاف الانغماء فان

يُغْلَبُ عَلَى عَقْلِهِ عِنْدَ الزَّوَالِ وَعِنْدَ الْغُرُوبِ وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ أَرْفَقَ بِهِ لِبَطْنِهِ بِهِ وَتَحْوَهُ جَمْعٌ وَسَطٌ وَقْتُ الطُّهْرِ وَعِنْدَ غَيْبِ الشَّقِ وَالْمَغْنَى عَلَيْهِ لَا يَقْضَى مَا خَرَجَ وَقْتُهُ فِي انْغِمَائِهِ وَيَقْضَى مَا أَفَاقَ فِي وَقْتِهِ مَا يَدْرُكُ مِنْهُ رَكْعَةٌ فَأَكْثَرُ مِنَ الصَّلَاةِ وَكَذَلِكَ الْحَائِضُ تَطْهُرُ فَإِذَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ بَعْدَ طُهْرِهَا بَغِيرُ نَوَائِنٍ خَمْسَ رَكَعَاتٍ صَلَّتِ الطُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَإِنْ كَانَ الْبَاقِي مِنَ اللَّيْلِ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ صَلَّتِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَإِنْ كَانَ مِنَ النَّهَارِ أَوْ مِنَ اللَّيْلِ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ صَلَّتِ الصَّلَاةَ الْأَخِيرَةَ وَإِنْ

الغالب أن يزول قبل فوات الوقت فلا يسقط الصلاة وإنما قدمها مع الاولى احتياطاً (أرفق به) أى بالمريض لبطن أى لاسهال لبطن به ونحوه مما ينشئ معه القيام لكل صلاة (وسط وقت الظهر) وهو آخر القامة بدليل قوله في المغرب وعند غيبوبة الشفق فيكون جمعاً ضرورياً لأنه لا ضرورة لا يضاع الثانية قبل وقتها (ويقضى) أى يؤدي ما أفاق في وقته ولو الضروري مما يدرك منه ركعة أى بسجدة نها بعد اعتبار طهارة الحدث فقط فإذا أفاق وقد بقي من النهار ما يسع خمس ركعات وجب عليه الظهر والعصر كما أنه اذا جن أو أغشى عليه وقد بقي ما يسع خمس ركعات سقطت عنه (الحائض) ومثلها النفساء تطهر أى ينقطع دمها (بعد طهرها) أى بعد اعتبار

حاضت

طهرها بالماء بغير نوائن أى تأخير اذا لم تكن من أهل التيمم والا

قدر لها مقدار التيمم فقط (خمس ركعات) أى في حالة الحضر وأما في حالة السفر فتلاث وأما اليليتان فأربع على كل حال لان التقدير بالمغرب وهي لا تقصر (وان حاضت) أى أو نفست لهذا التقدير أى لخمس في النهارية وأربع في اليلية لم تقص الخ لان ما به الإزالة

به السقوط لكنه سبذ كالحلاف فيما اذا حاضت لاربع ركعات في الليلة (وان حاضت لاربع الخ) أى ولم تكن صلت الظهر والعصر (أو ثلاث الخ) أى ولم تكن صلت المغرب والغشاء قضت الصلاة الاولى فيهما لانها (٧٩) أدركتها وهي طاهرة بخلاف الثانية

لحيضها في وقتها لان الوقت اذا ضاق اختص بالاخيرة ادراكا وسقوطا (فقل مثل ذلك) أى مثل ما اذا حاضت لثلاث في كونها تقضى الصلاة الاولى فقط بناء على أن التقدير بالاخيرة وقيل انها حاضت في وقتها بناء على أن التقدير بالاولى لوجوب تقديمها في الفعل وهذا هو المعتمد (وشك) أى ثم شك لاستحالة مصاحبة الشك وهو التردد بين الامرين اليقين الذي هو الجزم بالشئ ومراعاة بالحدث مطلق ناقض فيشمل الشك في السبب وأما توهم الحدث فلا يضر (أعاد) أى فعل ذلك المتروك ولو لمعة من فرض بنية اتمام الوضوء وجوبا أو أعاد ما يليه استئنا إلى آخر أعضاء الوضوء لأجل الترتيب وقيل ندبا (وان تطاول ذلك) بأن جف العضو الاخير في

حاضت لهذا التقدير لم تقض ما حاضت في وقتها وان حاضت لاربع ركعات من النهار فأقل الى ركعة أو ثلاث ركعات من الليل الى ركعة قضت الصلاة الاولى فقط واختلف في حيضها لاربع ركعات من الليل فقل مثل ذلك وقيل انها حاضت في وقتها فلا تقضى منهما ومن أيقن بالوضوء وشك في الحدث ابتدأ الوضوء ومن ذكر من وضوئه شيئا هو فريضة منه فان كان بالقرب أعاد ذلك وما يليه وان تطاول ذلك أعاده فقط وان تعم ذلك

الزم المعتدل والمكان المعتدل أعاده أى فعل المتروك فقط (وان تعم ذلك) أى تركت من فرائض الوضوء ابتداء الوضوء وجوبا أو تطاول ويؤخذ منه وجوب الغوري في الوضوء وهو الاتيان به في زمن واحد من غير تفريق متفاحش مع الذكر والقدرة (تنبيه) اذا ترك شيئا في الغسل وطال ابتداء الوضوء ان كان عمدا وان كان نسيانا أتى

به فقط سواء كان عن قرب أو بعد دون ما بعده لانه لا ترتب في الغسل (مثل المضمضة) أى مما هو سنة ولم ينب غيره عنه ولم يؤدى الى فعل مكروه احترازا عن غسل اليدين للكوعين لانه ناب عنهم غيرهما وعن الاستنثار وتجديد الماء للاذنين (٨٠) لانه يؤدى الى اعادة الاستنشاق وتكرار

المسح (فعل ذلك) أى استنانا (ولم يعد ماصلى) أى ما لم يكن الترك عمدا والا استحبه الاعادة في الوقت (فلا شئ عليه) أى لانه لا يشترط في المكان الاطهارة ما تمسه أعضاؤه فلا يضر مرور الشاب على النخاسة التي بطرف الحصى أو غيره ان كانت جافة (فلا بأس) أى يجوز من غير كراهة ومثل المريض غيره وانما خصه لكونه الغالب عليه ذلك ومن هنا يعلم صحة الصلاة على الفروة التي يباطئها نجاسة اذا كان الشعر طاهرا سائر الجسد ولو جلد كلب أو خنزير (وصلاة المريض) أى الحكم فيها ان كانت فرضا أنه ان لم يقدر على القيام استعلا لا ولا مستندا بأن حصل له به مشقة شديدة صلى جالسا والافضل أن يجلس مترعافى موضع القيام

ابْتَدَأَ الْوُضُوءَ أَنْ طَالَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ قَدْ صَلَّى فِي جَمِيعِ ذَلِكَ أَعَادَ صَلَاتَهُ أَبَدًا وَوُضُوءُهُ وَإِنْ ذَكَرَ مِثْلَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ وَمَسَحِ الْأُذُنَيْنِ فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا فَعَلَّ ذَلِكَ وَلَمْ يُعِدْ مَا بَعْدَهُ وَإِنْ طَوَّلَ فَعَلَّ ذَلِكَ لِمَا يُسْتَقْبَلُ وَلَمْ يُعِدْ مَا صَلَّى قَبْلَ أَنْ يَقْعَلَ ذَلِكَ وَمَنْ صَلَّى عَلَى مَوْضِعٍ طَاهِرٍ مِنْ حَصِيرٍ وَعَوْضِعٍ آخَرٍ مِنْهُ نَجَسَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَالْمَرِيضُ إِذَا كَانَ عَلَى فِرَاشٍ نَجِسٍ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبْسُطَ عَلَيْهِ ثَوْبًا طَاهِرًا كَثِيفًا وَيُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَصَلَاةُ الْمَرِيضِ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى

ان قدر على التربع ثم تغير جلوسه بين السجنتين بأن ينصب رجله اليمنى ويجعل بطنه أصابعها الى الارض كفى التشهد (والافقار) أى فيجلس بقدر طاقته وان لم يقدر على السجود وهو جالس فليومئ بالر كوع والسجود أى اليهما فالباء بمعنى الى ويكون سجوده أى الإشارة اليه برأسه وظاهره أو برأسه فقط أخفض من ركوعه أى الإشارة اليه

(على جنبه الايمن) أى وجهه الى القبلة وكذلك اذا صلى على الابر (الاعلى ظهره) أى فيكون مستلقياً على ظهره ورجلاه الى القبلة (٨١) واعلم أن الترتيب بين القيام استقلالاً

واستناداً واجب وبين القيام استناداً والجلوس استقلالاً مندوب وبين الجلوسين واجب كالترتيب بين الجلوس مستنداً وبين الاضطجاع بحالتيه والظهر والترتيب بين هذه الاحوال الثلاثة مندوب وبينها وبين الاضطجاع على البطن واجب والمصلى من اضطجاع يومئ برأسه فان عجز أو ما بعينه وحاجه فان لم يستطع فبأصبعه والترتيب بين هذه المذكورات واجب كما أفاده الاجهوزى (يقدر ما يطيق) أى ولو بنسيه أفعالها ان كان لا يطيق الاعاء بطرف أو غيره فقصده أن كانها بقلبه بأن ينوي الاحرام والقراءة والركوع وهكذا فلو كان يقدر على الاتيان ببعض أفعال الصلاة وأفعالها ولو بالتلقين وجب عليه التحاذ من يلقنه ذلك ولو بأجرة بأن يقول له قل كذا وافعل كذا (وان لم يقدر) أى المخاطب بأداء الصلاة (فان لم يجد) لا مفهوماً له لجواز التيمم

القيام صلى جالساً نَقَدَرَ عَلَى التَّرْبُعِ وَالْأَفْقَدِرِ طَاقَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى السُّجُودِ فَلْيُؤْمِ بِالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَيَكُونُ سُجُودُهُ أَخْفَضَ مِنْ رُكُوعِهِ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى جَنْبِهِ الْاَيْمَنِ اِعْيَاءً وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ اَلْاَعْلَى ظَهْرَهُ فَعَلَ ذَلِكَ وَلَا يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ اِذَا كَانَ فِي عَقْلِهِ وَلَيْسَ بِاَقْدَرِ مَا يَطِيقُ وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى مَسِّ الْمَاءِ لَضَرْبِهِ اَوَّلَانَهُ لَا يَجِدُ مَنْ يُسْأَلُهُ اَيَّاهُ يَتِمُّ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يُسْأَلُهُ تَرَابَاتِيمَ بِالْحَائِطِ اِلَى جَانِبِهِ اِنْ كَانَ طَيِّباً اَوْ عَلَيْهِ طِينٌ فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ جِصٌّ اَوْ جِرٌّ فَلَا يَتِيمُهُ وَالْمُسَافِرُ بِاُخْذِهِ الْوَقْتُ فِي طِينٍ خَفِيفٍ

(٦ - رسالة) بالخائط للرّيح وغيره مع وجود التراب غاية الامر أن التراب أفضل من غيره (ان كان طيناً) أى مبنياً به ولم يخلط بنجس كثير ولا بظاهر غالب كتين فان لم يكن غالباً بأن كان مسياً أو أقل صح (جص) أى جبس أو جبر فلا يتيمه أى عليه لدخول الصنعة (والمسافر الخ)

لامفهوم للمسافر ولا الركب بل المدار على ضيق الوقت الذي هو فيه اختيارياً أو ضرورياً
والخفخاض هو الطين الرقيق ومثله الماء وحده فان المقصود عدم تلطخ ثيابه ولا بها (يومئ)
الحج محله ان أخذه الخفخاض لصدوره بحيث لا يقدر معه على الركوع والأركع ورفع أو ما
للسجود وما بعده فقط (فان لم يقدر الحج) (٨٣) أى خلوف غرق لا تخشية تلطخ ثياب فاتها

لاتتبع الصلاة على الدابة وإنما يتبع
الائمة بالارض ومثل خشية العرق
خشية اللصوص أو السباع اذا نزل
وان لم يكن في خفخاض فانه يصلي
على الدابة (حيثما توجهت) أى ولو
كان احرامه على غير القبلة نعم
ينسب التوجه للقبلة ابتداء اوله
ركض دابته وضربها في حال
الصلاة الا انه لا يتكلم ولا يلتفت
لغير جهة سفره فلو انحرف لغيرها
عامدا بطلت الا ان يكون ذلك الى
القبلة فانها الاصل او كان ضرورة
كظنه انها طريقه أو غلبته الدابة
فلا شيء عليه (بعد ان توقف) فان لم
يمكن وقوفها صلى عليها ساكناً يومئ
للكوع ان لم يمكن الركوع والأركع
ولا يسجد على السرج بل يومئ
الى الارض بعد حسر عمامته عن
جهته وجوباً كما يفعل الساجد

لَا يَجِدُ أَنْ يُصَلِّيَ فَلْيَنْزِلْ عَنْ دَابَّتِهِ وَيُصَلِّ فِيهِ قَائِمًا
يَوْمِيَّ السُّجُودِ أَخْفَضَ مِنَ الرُّكُوعِ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ أَنْ
يَنْزِلَ فِيهِ صَلَّى عَلَى دَابَّتِهِ إِلَى الْقِبْلَةِ وَلِلْمُسَافِرِ أَنْ
يَنْتَقِلَ عَلَى دَابَّتِهِ فِي سَفَرِهِ حَيْثُ مَا تَوَجَّهَتْ بِهِ إِنْ
كَانَ سَفَرًا تَقْصُرُ فِيهِ الصَّلَاةُ وَلْيُؤْتَ عَلَى دَابَّتِهِ إِنْ
شَاءَ وَلَا يُصَلِّيَ الْقَرِيبُ وَإِنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ
بِالْأَرْضِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَنْ نَزَلَ صَلَّى جَالِسًا لِمَعْنَاءِ لِمَرَضِهِ
فَلْيُصَلِّ عَلَى الدَّابَّةِ بَعْدَ أَنْ تَوْقَفَ لَهُ وَيُسْتَقْبَلُ بِهَا
الْقِبْلَةَ وَمَنْ رَعَفَ مَعَ الْإِمَامِ خَرَجَ فَعَسَلَ الدَّمَ ثُمَّ بَنَى

ومن أمكنه أن يصلي على دابته راكعاً وساجداً من غير نقص شيء صحته
صلاته على المذهب (ومن رَعَفَ) بفتح العين المهملة أى خرج من أنفه دم حاله كونه مع
الامام خرج ممسكاً أنفه من أعلاه ندافعاً الدم ثم بنى أى ثم بنى ولا يقطع الصلاة استحياءاً
والأفضل للعائى قطعها لأنه ربما جهل شروط البناء التي أشار بعضها بقوله ما لم يتكلم أو يمش

على نجاسة وبقي من الشروط أن لا يتجاوز ما قري به إلى غيره وأن لا يستند بر القبلة لغير طلب الماء وأن يسيل الدم أو يقطر والقتله كما يأتي ومثل المأموم في ذلك الإمام ويندب له أن يستخلف ويصير حكمه حكم المأموم فإن لم يستخلف استخلفوا وإن شأوا صالوا أفذاذا في غير الجمعة وأما فيها فيجب عليهم الاستخلاف وأما الفذ في بنائه قولان مشهوران (ولا يني على ركعة) أي لا يعتد بها إذا لم تتم سجدة فيها وجلس (٨٣) عقبهما أو قام سواء كانت الأولى أو غيرها فالو

رعف في السجود وذهب لغسل

الدم وأراد البناء ابتداء القسرة

(وليغها) تأكيدها قبله (وليغته)

بأصابعه) أي برؤس أصابع

يده اليسرى بأن يلقاه أولاً برأس

الخنصر ويغته برأس الإبهام ثم

بالبنصر ثم بالوسطى ثم بالسبابة (الأ

أن يسيل أو يقطر) أي بعد القتل

بأن غلب عليه فانه يخرج إلى غسله

ويبنى أن استكمل الشروط والا

قطع وابتداء (ولا يني في قء) أي

متنحس خرج منه حال الصلاة ولو

قليلاً وطاهر كثيراً لقليل خرج

غلبة فلا تبطل به (انصرف) أي

ما لم يسمع سلام الإمام عن قرب بعد

أن جاوز صفاً أو صفين فانه يجلس

ما لم يتكلم أو يمش على نجاسة ولا يني على ركعة

لم تتم سجدة بها وليغها ولا ينصرف لدم خفيف

وليغته بأصابعه إلا أن يسيل أو يقطر ولا يني في

قء ولا حدث ومن رعف بعد سلام الإمام سلم

وانصرف وإن رعف قبل سلامه انصرف وعسل

الدم ثم رجع جلس وسلم وللراعي أن يني في منزله

إذا نيس أن يترك بقية صلاة الإمام إلا في الجمعة

ويسلم ولا شيء عليه فإذا كان الراعي في تلك الحالة أماماً أو فذاً أو أتى بمقدار السنة من

التشهد فانه يسلم والاخرج الإمام لغسل الدم واستخلف ويصير حكمه حكم المأموم وأما الفذ

فيخرج لغسله ويتم مكانه (في منزله) أي مكانه الذي غسل فيه الدم أو في أقرب الأماكن إليه

إن لم تمكن الصلاة فيه (إلا في الجمعة) أي إذا كان أدرك مع الإمام ركعة بسجدة بها ولم يكن

أدرك معه ذلك وظن إدراك ركعة منها ورجع والاقطع وصالها طهر ما لم تكن البلد

مصر أو أصلاً جامعة في جامع آخر إن أمكن (إلا في الجامع) أي الذي صلى فيه وتبطل إن بنى

في غيره (ويغسل قليل الدم) أي ندب إذا كان درهمين يغلي فأقل أي مقدار العلامة التي في ذراع البغل سواء كان دم رعاف أو غيره كان من جسد الإنسان أو وصل إليه من غيره كان في ثوب أو جسد أو بقعة لانه معفو عنه لعموم البلوى به بخلاف غيره من نجاسات (ولا تعداد الخ) أي في الوقت إذا صلى به ناسيا أو أبدا ان صلى (٨٤) به عامدا (سواء) أي في وجوب غسل

القليل والكثير وإعادة الصلاة
منهما (ودم البراغيت) أي خرؤها
ليس عليه غسله لا وجوبا ولا ندبا
أن يتفاحش بأن يبلغ حدا يستحى
فيه من ظهوره بين الأقران فيندب
غسله (باب) أي هذا باب في بيان
مواضع سجود القرآن والأولى
التعريف بسجود التلاوة والسجود
سنة على الأربع وقيل مستحب
ويطلب السجود في الصلاة على
القولين خلا فالن قصره على القول
بالسنة (وهي العزائم) أي الأوامر
بمعنى الأمور بالسجود عندها (ليس
في المفصل) وأوله الحجرات فلا
سجود في التي في النجم والانشقاق
والقلم (في المص) أي أولها في سورة
الاعراف عند قوله ويسجدون الخ
وانما قال وهو آخرها وان كان
معاصوما ليرتب عليه ما بعده فان

فلا يبيّن إلا في الجامع ويغسل قليل الدم من الثوب
ولا تعداد الصلاة إلا من كثيره وقليل كل نجاسة
غيره وكثيرها سواء ودم البراغيت ليس عليه غسله
إلا أن يتفاحش

(باب في سجود القرآن)

وسجود القرآن إحدى عشرة سجدة وهي
العزائم ليس في المفصل منها شيء في المص عند قوله
ويسجدون وله يسجدون وهو آخرها فن كان في

صلاة

الركوع الكامل لا يكون الاعقب قراءة واعلم أن

تعمد قراءة آية السجدة في الصلاة مكرره عندنا ومع ذلك يسجد إذا أتى بها لانه إذا
لم يسجد دخل في الوعيد ولا يكره للمالكى الاقتداء بالسفاحي الذي يأتي بها ويسجد
معه فلوتر السجود معه أو مع امامه المالكى الذي أتى بها وسجدها فلا شيء عليه وأما إذا ترلر

وأقربه للمأموم فانها تبطل في
العمد والجهل لا السهو (وفي
الرعد) أى وتأنبها في الرعد
(وظلالهم الخ) فانها بعد قوله
ولله يسجد من في السموات
والارض طوعا وكرها (يخافون
ربهم) أى عذابه من فوقهم
أو أن الفوقية فوقية قهر (أولها)
بالجبر بدل من الجأ وما في آخرها
فلا يسجد خسلا فالشافعي (وفي
الهدد) أى سورة النمل (وقيل
الخ) ضعيف فان قوله فغفرنا له
ذلك كالجزاء على السجود فيقدم
السجود عليه (ولا يسجد
السجدة الخ) لانه يشترط لها
ما يشترط لسائر الصلوات من
الطهارتين وسر العورة واستقبال
القبلة فان لم يكن مستوفى
الشروط أو كان في وقت نهى
لا تحل فيه النافلة فهل يجاوز
الآية أو موضع السجود منها كنيشاء
في الحج أو بلان (ويكبر لها) أى
استنانا وقيل استحبابا في الخفض
والرفع في صلاة أو غيرها ولا يشهد
لها (ولا يسلم منها) أى يكره (من
قرأها في الغريضة) أى ولو كانت

صَلَاةٍ فَإِذَا سَجَدَ هَاتَمَ فَقَرَأَ مِنَ الْاَنْفَالِ أَوْ مِنْ
غَيْرِهَا مَا تَبَسَّرَ عَلَيْهِ ثُمَّ رَكَعَ وَسَجَدَ فِي الرَّعْدِ عِنْدَ
قَوْلِهِ وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَفِي النَّحْلِ
يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ
وَفِي بَنِي إِسْرَائِيلَ وَيَخْرُونَ لِلْآذِقَانِ يَكُونُ
وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا وَفِي مَرْيَمَ إِذْ اتَّسَلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ
الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا وَفِي الْحَجِّ أُولَئِكَ مِنْ
بَيْنِ اللَّهِ قَالَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ وَفِي
الْفُرْقَانِ أَنْ سَجَدُوا تَأْمُرُ نَارُ زَادَهُمْ نُفُورًا وَفِي
الْهُدَى اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ وَفِي
الْمِ تَنْزِيلُ وَسَجُّوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ
وَفِي ص فَاسْتَعْقَرَ رَبُّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ وَقِيلَ

في وقت نهم لانه تابعة للقرينة وبعضهم قبل ذلك بما اذا لم يعتمد الايتان بآية السجدة

(مالم يسفر) أى والأفكره فعلها فى الاسفار والاصفرار ويحرم عند طلوع الشمس وغروبها (تنبيه) كما يطلب من التالى السجود يطلب من قاصدا الاستماع ولولم يسجد التالى ان كان متوضئا وكان التالى صالحا (٨٦) للإمامة بأن كان ذكرها بالغاء فلا متوضئا

ولم يجلس لسمع الناس حسن صوته فلا يسجد من سمع امرأة ولا صبيا ولا مجنونا ولا غير متوضئ ولا من جلس لسمع الناس حسن صوته والمعلم والمنعلم اللذان يتكرر عليهما محل السجود يسجدان أول مرة ان توفرت فيهما الشروط (باب) أى هذا باب فى حكم صلاة السفر وسببها وغير ذلك وحكمها السننية وسببها السفر المباح أى المأذون فيه اذا كان مسافة أربعة برد بضم الموحدة والراء جمع برید وهو أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال والميل ألفا ذراع والذراع من المرفق الى آخر الاصابع وحد المسافة بالزمان سفر يوم وليلة تسير الجبال المنقلة بالمعتمد من الاحمال ولوقطعها هو فى أقل من ذلك بنحو طيران لان النظر للسافة (أن يقصر) بفتح التحتية وضم الصاد المهملة واذا اقتدى بمقيم مسافر فكل على حكمه

عِنْدَ قَوْلِهِ لَزْنِي وَحُسْنَ مَا بِي فِي حِمِّ تَزْيِيلٍ
وَأَسْجُدُ وَاللَّهِ الَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ
وَلَا تَسْجُدُ السَّجْدَةَ فِي التَّلَاوَةِ لِأَعْلَى وَضُوءٍ
وَيُكَبِّرُ لَهَا وَلَا يُسَلِّمُ مِنْهَا وَفِي التَّكْبِيرِ فِي الرَّفْعِ مِنْهَا
سَعَةً وَأَنْ كَبَّرَ فَهُوَ أَحَبُّ الْيَأْوِ بِسُجْدِهَا مَنْ قَرَأَهَا
فِي الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ وَيَسْجُدُهَا مَنْ قَرَأَهَا بَعْدَ
الصُّبْحِ مَالِمُ يُسْفِرُ وَبَعْدَ الْعَصْرِ مَالِمُ تَصْفَرُ الشَّمْسُ

(بَابُ فِي صَلَاةِ السَّفَرِ)

وَمَنْ سَافَرَ مَسَافَةً أَرْبَعَةَ بُرْدٍ وَهِيَ ثَمَانِيَةٌ
وَأَرْبَعُونَ مِيلًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَقْصُرَ الصَّلَاةَ فَيُضِلَّهَا

وأما ان اقتدى مسافر عقيم فانه يتبعه ولو حكى بأن يحرم عما أحرمه ركعتين
الإمام وأما ان نوى القصر فان صلاته تبطل ان أدركه معه ركعة والاحتب ويصلي ركعتين

(الامغرب) ومثلها الصبح والاجماع على أنهم لا يقصران (بيوت المصّر) أي وبساتينها
المجاورة لها إذا كانت تسكن ولو في بعض الأحيان ومثل البساتين القرية المجاورة لها إذا ارتقى
أهل كل جهة بأهل الأخرى فانهما في حكم (٨٧) البلد الواحد (اليها) أي إلى البيوت أو

البساتين التي ابتدأ منها (أو يقاربها)

إشارة لقول نان وهو ضعيف (أو

ما يصلي فيه عشرين صلاة) إشارة

للقول الثاني فن دخل قبل فجر يوم

ونوى الخروج بعد غروب الرابع

فانه يقصر لانه لم يقم مدة عشرين

صلاة وانما الإقامة القاطعة لحكم

السفر أن يقم إلى عشاء الرابع

(حتى يظعن) بالظاء المسألة أي

يرتحل ومفهوم قوله نوى أنه ان لم

ينو الإقامة يقصر وان طالبت المدة

مالم تكن العادة الإقامة أربعة أيام

صحاح كعادة الحج اذا نزل العقبة

فانه يتم حينئذ وان لم ينو الإقامة

وقد علم أن الاتمام يكفي فيه مجرد

نية الإقامة بخلاف القصر فلا بد

فيه من النية ومجاورة البيوت

والبساتين المستكونة (سفرتين)

أي لكونه سافرا في وقتها لانه يقدر

لظهور ركعتان وتبقى ركعة للعصر

ورج بعضهم أنه لا يقدر لهما طهر

لا في الخروج ولا في المجيء وقال بعضهم يقدر فيهما (والعصر سفرية) أي لانه سافرا في وقتها

ويبدأ بالظهور على الراجح لوجوب الترتيب ويصلها حضرة لكونها ترتبت في ذمته كذلك

(ولو دخل) أي من سفره (ناسيا لهما) لا مفهوما بل مثله العامد فيصلهما حضرتين

ركعتين إلا المغرب فلا يقصرهما ولا يقصر حتى

يجاوز بيوت المصّر وتصير خلفه ليس بين يديه

ولا يجزئه من شيء ثم لا يثبت حتى يرجع اليها

أو يقاربها بأقل من الميل وإن نوى المسافر إقامة

أربعة أيام بموضع أو ما يصلي فيه عشرين صلاة

أتم الصلاة حتى يظعن من مكانه ذلك ومن خرج

لم يصل الظهر والعصر وقد بقي من النهار قدر

ثلاث ركعات صلاهما سفرتين فان بقي قدر

ما يصلي فيه ركعتين أو ركعة صلى الظهر حضرة

والعصر سفرية ولو دخل نجس ركعات ناسيا لهما

لا في الخروج ولا في المجيء وقال بعضهم يقدر فيهما (والعصر سفرية) أي لانه سافرا في وقتها

ويبدأ بالظهور على الراجح لوجوب الترتيب ويصلها حضرة لكونها ترتبت في ذمته كذلك

(ولو دخل) أي من سفره (ناسيا لهما) لا مفهوما بل مثله العامد فيصلهما حضرتين

لادخوله في وقتهم لانه يدرك الظهر بأربع وتبقى واحدة للعصر بخلاف ما اذا كان بقدر
أربع ركعات فانه يصلي الظهر سفريه (٨٨) لترتبهافي ذمته كذلك ويصلي العصر

حضريه (والعشاء حضريه)
أي لانه قدم وقد بقي ما يسع ركعة
والوقت متي ضاق اختص بالاخيره
والعرب لا يختلف حكمها في
السفر ولا في الحضر ومع ذلك
يقدمها في الأداء (صلاة الجمعة)
اضافتها للبيان أي صلاة هي الجمعة
بضم الميم على الاشهر مشتقة من
الجمع للاجتماع فيها (فريضة)
وبالأولى ما سعى اليه فلا يجوز التخلف
عنها الا لم يجز شرعا كرض أو تعرض
قريب أو من يخشى عليه الضيعة
وان أحنيا أو خوف على مال أو
نفس أو مطر شديد أو وحل كثير أو
نحو ذلك (وذلك) أي وجوب السعي
يكون عند جلوس الامام على المنبر
فيخرج من عهده الواجب اذا
أدرك مع الامام ركعة ومحل ذلك
اذا علم حضور من تنعقده الجمعة
لسماع الخطبة من أولها والواجب
عليه أن يسعي بحيث يدرك سماع
الخطبتين سواء قربت داره أو
بعدت وبجمله وأخذ المؤذنون حالة

صلاهما حضريتين فان كان بقدر أربع ركعات
فأقل الى ركعة صلى الظهر سفريه والعصر حضريه
وان قدم في ليل وقد بقي الفجر ركعة فأكثر ولم يكن
صلى المغرب والعشاء صلى المغرب ثلاثا والعشاء
حضريه ولو خرج وقد بقي من الليل ركعة فأكثر صلى
المغرب ثم صلى العشاء سفريه

(بَابُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ)

والسعي الى الجمعة فريضة وذلك عند جلوس الامام
على المنبر وأخذ المؤذنون في الأذان والسنة
المتقدمة أن يصعدوا حينئذ على المنابر فيؤذنون

(والسنة) أي الطريقة المتقدمة أن يصعدوا أي المؤذنون حينئذ أي حين جلوس ويحرم
الامام على المنبر (على المنابر) المراد به موضع التأذين وهو باب المسجد فانه لم يكن في زمنه صلى الله

غلبه وسلم منار (حينئذ) أي حين ابتداء الأذان الذي بين يدي الإمام ويفسخ البيع إن وقع بين اثنين تلزمهما أو أحدهما الجمعة فإن فاتت الجمعة حين قبضه (يشغل) بفتح التحتية والغين أنجمته أي يلهي عن السعي كالأكل والخياطة (الثاني) أي في الأحداث وهو ما يفعل أولاً على المنار فهو أول في الفعل وثاني في (٨٩) المشروعية أحدثه بنو أمية يعني عثمان بن

عصفان رضى الله عنه فإنه أول أمرائهم ولو صرح به لكان أولى لأنه أُمس في الاقتداء به وإنما أحدثه ليتنبه الناس للصلاة ويقوموا من الأسواق وقد حوّل هشام الأذان الثاني في الفعل بين يديه بعد أن كان على باب المسجد (تجيب بالمصر) المراد به ما يعم القرية والمراد بالجماعة من يمكنهم الإقامة بقرتهم صيفاً وشتاء وإن لم يحضر منهم إلا اثناعشر غير الإمام يسمعون الخطبة ويستمرون إلى سلام الإمام بشرط أن يكونوا أحرار بالغين (والخطبة) أي الأولى والثانية ويشترط اشتغالهما على تحذير وتبشير ولو من محض قرآن وأما البدء بالحدود الصلاة على النبي فستحب والترضى على الصحابة بدعة حسنة ويلحق به الدعاء للسلطان

وَيَحْرُمُ حِينَئِذٍ الْبَيْعُ وَكُلُّ مَا يَشْغُلُ عَنِ السَّعْيِ

إِلِهَا وَهَذَا الْأَذَانُ الثَّانِي أَحْدَثَهُ بَنُو أُمَيَّةَ وَالْجُمُعَةُ

تُجَبُّ بِالْمِصْرِ وَالْجَمَاعَةُ وَالْخُطْبَةُ فِيهَا وَاجِبَةٌ قَبْلَ

الصَّلَاةِ وَيَتَوَكَّأُ الْإِمَامُ عَلَى قَوْسٍ أَوْ عَصَا

وَيَجْلِسُ فِي أَوَّلِهَا وَفِي وَسْطِهَا وَتَقَامُ الصَّلَاةُ عِنْدَ

قَرَأَتِهَا وَيُصَلِّيُ الْإِمَامُ رُكْعَتَيْنِ يَجْهَرُ فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ

يَقْرَأُ فِي الْأُولَى بِالْجُمُعَةِ وَنَحْوِهَا وَفِي الثَّانِيَةِ بِهَلْ أَتَاكَ

حَدِيثُ الْعَاسِيَةِ وَنَحْوِهَا وَيُجَبُّ السَّعْيُ إِلَيْهَا عَلَى

مَنْ فِي الْمِصْرِ وَمَنْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْهُ فَأَقْلُ

(ويتوكأ) أي ندباً ويجلس في أولها وفي وسطها على سبيل السنة فمما واختلف في القيام لهما فقليل واجب وعليه الأكثر وقل سنة (ويصلي الإمام الخ) ولا بدقها من نية الإمامة وأول وقتها من الزوال بان وقوع الخطبة بعده ثم يصلحها فإن قدمها على الخطبة أعادها بعده وواجباً بانتهى وقتها بالغروب أي إلى أن يبقى بعد فعلها مقدار ركعة للعصر على الراجح (يجهر فيهما) أي على

سبيل السنية (يقرأ في الأولى الخ) أي على سبيل التدب (من في المص) أي ولولا إدامته وبين
الجامع على ثلاثة أميال (ومن على ثلاثة أميال منه) أي من المص والمعتمد اعتبار ذلك
من أقرب مسجد إليه (فأقل) يشعر بأنه أن زاد عن الثلاثة أميال لا يجب عليه السعي والمعتمد
أن هذا أقرب فيجب عليه أن زاد عن الثلاثة أميال لا يجب عليه السعي والمعتمد
من الاثني عشر الذين تعتقد بهم لأن شرطهم الاستيطان (على مسافر) أي ولو لم يكن سفر قصر
بأن أتى من محل خارج عن بلد الجمعة (٩٠) بأكثر من كفر سبخ فلا تصح خطبته (أهل

من) أي الحاج الذين بها الأهلها
المتوطنين بها (فليصلها) أي
وتجزي عن الظهور ويستحب للعبد
حضورها أن أذن السيد وأما المرأة
فالأفضل لها الصلاة في بيته لكن
لوصلها أجزأتها عن الظهور وكذلك
لو حضرها المسافر وصلها معهم
(ولا تخرج الخ) أي يحرم عليها
الخروج ويكره للجماعة (وينصت)
بالبناء للفعول أي يجب الانصات
للإمام أي السكوت في حال خطبته
وان لم يسمعها بأن كان في عجز
المسجد مثلاً ولا يجوز له أن يشتم
عاطساً ولا يرسلها ولا يحجب من

ولا تحب على مسافر ولا على أهل منى ولا على
عبد ولا امرأة ولا صبي وإن حضرها عبد أو امرأة
فليصلها وتكون النساء خلف صفوف الرجال
ولا تخرج إليها السائبة وينصت للإمام في خطبته
ويستقبله الناس والغسل لها واجب والتهجير
يحسن وليس ذلك في أول النهار وليطيب لها

تكلم ولا يشير إليه وأما التأمين والتعوذ عند سببه والصلاة على النبي عند ذكره فلا بأس وليس
بذلك بل يندب أن كان سرا (ويستقبله الناس) أي يندبوا وجوههم ولو في الصف الأول (واجب)
أي سنة مؤكدة وهو لها اليوم بخلاف غسل العبد وصفته تغسل الجنابة ويستلزم اتصاله
بالروح الجمعة ولا يضر الفصل اليسير ولا الاكل لشدة جوع ولا النوم غلبة (والتهجير) أي التذكير
محسن أي مستحب وليس ذلك في أول النهار بل في الساعة التي يعقب الزوال وهي المقسمة في حديث
من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى فكا غفر بذنوبه ومن راح في الساعة الثانية فكا غفر
قرب بقراءة الخ فهي ساعات زمانية لا فلكية (وليغسلها) أي يستعمل لها الطيب ندباً من يحضرها

من الرجال (ويلبس) أى ندباً أحسن ثيابه والاحسن فى الشرع البياض ولو عتيقافى
الجمعة (وأحب النيا) أى الى المالكية أن ينصرف بعد فراغها أى وبعد الفراغ مما يتصل
بها من التسبيح ولا يتنفل فى المسجد أى يكره وتستمر الكراهة حتى ينصرف من المسجد
(وليتنفل ان شاء قبلها) أى ان ذلك غير واجب فلا ينافى أنه مندوب وهذا لما يصعد الامام
المنبى والاحرم النفل حينئذ وقطع ان (٩١) ابتداء (ولا يفعل ذلك) أى التنفل قبلها الامام

أى عند ارادته الخطبة بدليل قوله
وليرق المنبر كما يدخل أى وقت
دخوله ان دخل بعد الزوال مرربدا
الخطبة وأما قبله أو بعده ولم يرد
الخطبة بان انتظر حضور الجماعة
فانه يستحب له أن يتنفل (باب)
أى هذا باب فى صفة صلاة الخوف وهى

وَيَلْبَسُ أَحْسَنَ ثِيَابِهِ وَأَحَبُّ النِّسَاءِ أَنْ يَنْصَرِفَ
بَعْدَ فَرَاغِهَا وَلَا يَتَنَفَّلُ فِي الْمَسْجِدِ وَلْيَتَنَفَّلْ إِنْ شَاءَ
قَبْلَهَا وَلَا يَفْعَلْ ذَلِكَ الْإِمَامُ وَلِيرِقَ الْمُنْبَرُ كَمَا يَدْخُلُ

(باب فى صلاة الخوف)

رخصة لصدق الرخصة عليها وهى
المشروع لعذر مع قيام المحترم لولا
العذر كما كل المنة لعذر الاضطراب
مع قيام المحترم وهو الخوف فى المنة
والعذر هنا الخوف مع قيام المحترم
وهو تغيير هيئة الصلاة الشرعية
لولا العذر (أن يتقدم الامام) أى
بعد أن يعلم الناس كيفية الصلاة
خوفا من التغليب لعدم الفهم لها
(ويدع) أى يترك طائفة فى

وَصَلَاةُ الْخَوْفِ فِي السَّفَرِ إِذَا خَافُوا الْعَدُوَّ وَأَنْ
يَتَقَدَّمَ الْإِمَامُ بِطَائِفَةٍ وَيَدْعُ طَائِفَةٌ مُوْاجِهَةَ الْعَدُوِّ
فَيُصَلِّيَ الْإِمَامُ بِطَائِفَةٍ رَكَعَتَيْنِ ثَبَّتَ قَائِمًا وَيُصَلُّونَ

مواجهة العدو تقدر على مقاومته وان لم تكن النصف يفعل ذلك وان كان العدو فى جهة القبلة
خلافا لما قال اذا كان فى جهة القبلة يصلى بالكل ولا يقسمهم نظره هم له فان لم تقدر الطائفة
على مقاومة العدو سواء كانت نصفاً أو أكثر فلا يصلى بهم صلاة الخوف ويشترط أيضاً أن يكون
القتال مأذوناً فيه والا فلا تشرع فى الخروج على الامام العدل (فيصلى الامام الخ) المقام للاضمار
وأظهر للايضاح والافلو قال فيصلى بها كان أنسب بالمقام (ثم ثبت قائماً) أى وتنبعه

الطائفة الاولى الى أن يستقل ثم يصلون (٩٣) ويخبر في حال قيامه الذي ينتظر

لأنفسهم ركعة ثم يسلمون فيقفون مكان أصحابهم
ثم يأتى أصحابهم فيحرمون خلف الامام فيصلي
بهم الركعة الثانية ثم يشهد ويسلم ثم يقضون
الركعة التي فاتتهم ويصرفون هكذا يفعل في
صلاة الفرائض كلها الا المغرب فانه يصلي بالطائفة
الاولى ركعتين وبالثانية ركعة وان صلى بهم في
الحضر لشدة خوف صلى في الظهر والعصر والعشاء
بكل طائفة ركعتين ولكل صلاة اذان واقامة واذا
اشتد الخوف عن ذلك صلاوا وحدا ان يقدر طائفتهم
مشاة أو ركبا نامسين أو ساعين مستقبلي القبلة
وغير مستقبلها

(باب في صلاة العيدين والتكبير أيام منى)

فيه مجيء الطائفة الثانية بين الدعاء
والقراءة والسكوت (في صلاة
الفرائض كلها) أى حتى الجمعة
(ولكل صلاة) أى مما تقدم في
السفر والحضر (وحدا) أى
فرادى بقدر طاقتهم فان أطاقوا
الركوع والسجود فعلوا والا صلاوا
أنحاء مشاة أو ركبا ناعلى الخيل أو
غيرها ماسين على المهلة أو ساعين
أى مسرعين ويجوز حينئذ
الركض والضرب والرمي بالنبل
وتحذير غيره ممن يريده وتشجيعه
على قتله وهكذا مما يوهن العدو
في حال التحام الحرب ولا إعادة
عليهم اذا أمنوا (العيدين) أى
الفطر والأضحى وسبى العبيدا
تفاوتا بعوده على من أدركه (أيام
منى) أى عقب الصلوات كما يأتي
(وصلاة العيدين) أى كل منهما
سنة عينية واجبة أى مؤكدة
وهما مستويان وتندب في حق
من لم تجب عليه الجمعة كالعبد
والصبي والمساقر ومن فاتته
صلاة العيد مع الامام ندب له فعلها
وحده الى الزوال (مخوة) أى

بعد طلوع الشمس بقدر ما اذا وصل حانت أى حلت الصلاة أى النافلة وصلاة

وذلك بعد أن ترتفع الشمس قدر رخم من رماح العرب وهو اثنا عشر شبرا بحسب ما يرى للناظر
فلوصلت قبل ذلك صحت مع الكراهة والاولى ايقاعها بالمصلى لغير من عكة وأما هم فإيقاعها
بالمسجد الحرام أفضل لهم لأن مشاهدة الكعبة عبادة ويستحب المشي في الذهاب إلا أن يشق
لأفي الرجوع لانقضاء العبادة ويستحب الفطر قبل الخروج في عيد الفطر وتأخير في الاضحية
(وليس فيها الخ) أى يكره ذلك (٩٣) ويكره أيضا على المشهور ان يقال الصلاة

جامعة ومقابله يقول لا يكره ذلك
(وسج) أى في الاولى والشمس
وخفاها أى في الثانية نذبا ونحوهما
من قصار المفصل (سبعا) وكل
تكبيرة سنة مؤكدة فيسجد
الامام والمنفرد للسبع وعن واحدة
منها وأما المأموم فلا شيء عليه في
ترك السن ولو عمد احب أن يها
الامام أو سجد لتركها سهوا وتبعه
المأموم ولا يرفع يديه في شيء من
التكبير الا في تكبيرة الاحرام وإذا
زاد الامام عن العقد المذكور لم
يتبع ولو كان مذهبا له (قبل
القراءة) أى بسن كونه قبلها فلو
نسبه رجع ما لم يضع يديه على
ركبتيه ويكبره ويعيد القراءة على
الاصح ويسجد بعد السلام فلو لم
يعد القراءة فلا بطلان وأما ان

وصلاة العيد من سنة واجبة يخرج لها الامام
والناس مخوفة يقدر ما اذا وصل حانت الصلاة
وليس فيها أدان ولا إقامة فيصلي بهم ركعتين يقرأ فيهما
جهرا بأب القرآن وسبح اسم ربك الأعلى والشمس
وخفاها ونحوهما ويكبر في الاولى سبعا قبل القراءة
يعدها تكبيرة الاحرام وفي الثانية خمس تكبيرات
لا يعدها فيها تكبيرة القيام وفي كل ركعة سجدتان ثم
يتشهد ويسلم ثم يركب المنبر ويخطب ويجلس في أول

وضع يديه على ركبتيه فلا يرجع ويسجد قبل السلام ومن أتى والامام يقرأ فانه يكبر على
المشهور ونخفة الامر خلا فالى قال لا يكبر لانه يصير قاضيا في صلب الامام وكذا اذا أدركه في
بعض التكبير فانه يكمل ما بقى (مسجدتان) بالرفع وروى بالنصب على تقدير يسجد مسجدين
(ويخطب) أى نذبا بخطبتين كالجمعة غير أنه يستحب أن يتدبّرهما بالتكبير (ويجلس الخ) أى

على سبيل التنب وكل من الجلوس الاول والوسط بقدر الجلوس بين السجدين وكون الخطبة بعد الصلاة مستحب قالوا بدأ بالخطبة

(٩٤)

خطبته ووسطها ثم يصرف ويستحب أن يرجع من طريق غير الطريق التي أتى منها والناس كذلك وإن كان في الأضحية خرج بأضحيته إلى المصلي فذبحها أو فحرها لم يعلم ذلك الناس فيذبحون بعده وليذكر الله في خروجه من بينه في الفطر والأضحية جهرا حتى يأتي المصلي الإمام والناس كذلك فإذا دخل الإمام الصلاة قطعوا ذلك ويكبرون بتكبير الإمام في خطبته وينصتونه فيما سوى ذلك فإن كانت أيام الخريف فكبر الناس دبر الصلوات من صلاة الظهر من يوم النحر إلى صلاة الصبح من اليوم الرابع منه وهو آخر أيام منى يكبر إذا صلى الصبح ثم يقطع والتكبير دبر

على ما يتعلق بصدقة الفطر في عيد الفطر وعلى ما يتعلق بالأضحية في عيد الأضحية بأن يبين من يطلب بهما والمقدار المخزى فلهما ونحو ذلك (ثم يصرف) أي لان التنفل بعدها وقبلها مكروه إن كان ذلك في الصحراء أو أمان في المسجد فلا كراهة إذا جاء وقت حل النافلة وينتهي وقت صلاة العيد بالزوال (فيذبحون) أي أو يخبرون بعده فإن لم يكن له ضحية ذبحوا بعد تحريم مقدار ذبحه أن لو ذبح بعد الصلاة (وليس ذكر) أي يكبر الله لكونه صلى الله عليه وسلم كان يخرج يوم الفطر والأضحية رافعا صوته بالتكبير حتى يأتي المصلي (ويكبرون) أي السامعون الخطبة ويندب الاسرار به (وينصتون) أي يذابقلا يحرم الكلام في وقتها كالجمعة بل يكبره (فإن كانت) أي حضرت أيام بالرفع على أن كان تاما وبالنصب

على معنى فإن كانت الأيام أيام النحر فكبر الناس على سبيل الاستحباب الصلوات دبر أي عقب الصلوات المفروضة الخاضعة (إلى صلاة الصبح) بإدخال الغاية كما وضع ذلك

بقوله يكبر اذا صلى الصبح ثم يقطع (واسع) (٩٥) أي مأثور فيه (المعلومات) أي

في قوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات أي الذبح والنحر (المعدودات) أي لا يرى في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات (بعد يوم النحر) أي فهو معلوم غير معدود واربعة معدود غير معلوم (حسن) أي مستحب على الراجح ولذا قال

وليس يلزم أي لزوم السنن المؤكدة (والحسن) أي ويستحب لبس الحسن من الثياب وهو الجديد ولو غير أبيض (باب) أي هذا باب في بيان حكم صلاة الخسوف وصفتها (سنة واجبة) أي مؤكدة على الاعيان ومخاطب بها الصبيان رجاء قبول دعائهم وأما صلاة خسوف القمر فمستحبة على الراجح واعلم أن الخسوف والكسوف مترادفان على المشهور وقيل الكسوف أولى بالشمس والخسوف أولى بالقمر (إذا خسفت الشمس) أي كلها أو بعضها بشرط أن لا يقل الزاوية جدا والا كان كالعدم ووقت صلاتها من حل النافلة للزوال فلا

تصلي بعده (نحو ذلك) أي نحو قراءة البقرة في التقدير ويذكروا الله في تلك المدة ولا يدعوا

الصلوات الله أكبر الله أكبر الله أكبر وإن جتمع

التكبير تهليلاً وتحميداً أحسن يقول إن شاء الله

أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله

الحمد وقد روي عن مالك هذا والاول والكل واسع

والايام المعلومات أيام النحر الثلاثة والايام المعدودات

أيام منى وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر والغسل للعبد

حسن وليس يلزم ويستحب فيهما الطيب والحسن

من الثياب

(باب في صلاة الخسوف)

وصلاة الخسوف سنة واجبة اذا خسفت الشمس

خرج الامام الى المسجد فافتتح الصلاة بالناس بغير

ولا يقرأ (وفي الطبعة الاولى اوبعدو (٩٦) وهو تحريف) ثم يقرأ أدون قراءته

أذان ولا إقامة ثم قرأ قراءته طويلاً سرّاً بغير سورة
البقرة ثم ركع ركوعاً طويلاً نحو ذلك ثم رفع رأسه
يقول سمع الله لمن حمده ثم يقرأ أدون قراءته الأولى
ثم ركع نحو قراءته الثانية ثم رفع رأسه يقول سمع
الله لمن حمده ثم يسجد سجدتين تامتين ثم يقوم
فيقرأ أدون قراءته التي تلي ذلك ثم ركع نحو قراءته
ثم رفع كاذرنا ثم يقرأ أدون قراءته هذه ثم ركع
نحو ذلك ثم رفع كاذرنا ثم يسجد كاذرنا ثم يشهد
ويسلم ولن شاء أن يصلي في بيته مثل ذلك أن يفعل
وليس في صلاة خسوف القمر جماعة ويصلي
الناس عند ذلك أفذاذاً والقراءة فيها جهراً كسائر
ركوع النوافل وليس في إثر صلاة خسوف الشمس

الاولى) أي بعد أن يقرأ الفاتحة
على المشهور لانه قيام يعقبه
ركوع ثان والحاصل أن كل
ركعة بركوعين وقيامين وحكم
الركوع الاول والقيام الاول
السنة فهما في صلاتها ركوع
واحد وقيام واحد يسجد قبل
السلام إن كان ساهياً وجرى على
إختلاف في ترك السنة عمد إن كان
عامداً وحيثئذ فسدت الركعة
بالركوع الثاني (ثم رفع كاذرنا)
أي قائل سمع الله لمن حمده (ثم
يسجد كاذرنا) يعني سجدتين
تامتين يطول فهما وتكون الثانية
أقصر من الأولى والنطويل في
جميع ذلك مندوب (ولن شاء)
خبر مقدم وقوله أن يفعل مبتدأ
مؤخر وقوله أن يصلي معمول لقوله
شاء وقوله مثل ذلك حال أي
والفعل على هذه الحالة جائز لن شاء
الصلاة في بيته منفرداً ولكن
الجماعة أفضل (وليس الخ) أي
فالجماعة فيها مكروهة (والقراءة
فيها جهراً) أي تكون جهراً ووقتها
الليل كله فتصلي ركعتين ركعتين

حتى يتجلى وأصل النذب يحصل بركعتين (وليس في إثر) أي عقب أي ولا قبلها أيضاً خطبة

(أَنْ يَعْظَ النَّاسَ) أَيْ عَلَى غَيْرِ هَيْئَةِ الْخُطْبَةِ (٩٧) مَنْ جَلَسَ فِي أَوَّلِهَا وَسَطِهَا أَوْ خِلَافِهَا

دَفْعَةً وَاحِدَةً بِكَلَامٍ يَعْظُمُ بِهِ
لِيَقْلَعَ عَنِ الذُّنُوبِ الَّتِي هِيَ سَبَبُ
ظُهُورِ آيَاتِ الَّتِي يَخُوفُ اللَّهُ بِهَا
عِبَادَهُ وَيَذَكِّرُهُمْ بِمَا حَصَلَ لِلْمَاضِينَ
قَبْلَهُمْ مِنْ حُلُولِ الْعَذَابِ بِهِمْ
بِسَبَبِ مَا اجْتَرَحُوهُ مِنَ السَّيِّئَاتِ
وَيُخَوِّدُكَ بِمَا يَجِبُ الرُّجُوعُ
إِلَى اللَّهِ وَالتَّوْبَةُ عَنْ الْخَلَايِفَاتِ

(بَابُ) أَيْ هَذَا بَابُ فِي حُكْمِ صَلَاةِ
الْاِسْتِسْقَاءِ وَصِفَتِهَا وَالْاِسْتِسْقَاءُ
طَلَبُ السَّقْيِ مِنَ اللَّهِ لِاحْتِيَاجِ مَطَرٍ
أَوْ تَخْلُفِ نَهْرٍ (سَنَةِ تَقَامُ) أَيْ تَفْعَلُ
وَهِيَ مِنَ السَّنَنِ الْعَيْنَةُ الْمُؤَكَّدَةُ
(الْإِمَامُ) أَيْ وَالنَّاسُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ
فِي رِوَايَةٍ وَيُخْرِجُ لَهَا الصَّبِيَّ عَلَى
سَبِيلِ التَّنْبِيْهِ بِرَجَاءِ قَبُولِ اسْتِغَاثَتِهِمْ
(مُخَوِّدٌ) بَيَانُ لُوجَةِ الشَّبهِ وَيَنْتَهِي
وَقْتَهَا بِإِزَالِ (وَرُكْعَةٍ وَاحِدَةٍ)
أَيْ رُكُوعٍ وَاحِدٍ أَوْ كَذَلِكَ لثَلَاثًا
يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا رُكُوعَانِ كَصَلَاةِ
الْخُسُوفِ (ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ)
أَيْ يَنْدَبُوهُ يَنْدَبُ أَنْ يَبْدَأَ الْخُطْبَةَ
بِالْاِسْتِغْفَارِ وَالْمَشْهُورُ أَنَّهَا بَعْدَ
الْصَّلَاةِ كَالْعِيدَيْنِ وَيَسْتَعْبِ
الْجُلُوسُ فِي أَوَّلِهَا وَسَطِهَا (حَقُولُ)

خُطْبَةٌ مَرْتَبَةٌ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْظِيَ النَّاسَ وَيَذَكِّرَهُمْ

(بَابُ فِي صَلَاةِ الْاِسْتِسْقَاءِ)

وَصَلَاةِ الْاِسْتِسْقَاءِ سَنَةِ تَقَامُ يُخْرِجُ لَهَا الْإِمَامُ كَمَا

يُخْرِجُ لِلْعِيدَيْنِ مُخَوِّدٌ فَيُصَلِّي بِالنَّاسِ رُكْعَتَيْنِ يَجْهَرُ

فِيهِمَا بِالْقِرَاءَةِ يَقْرَأُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَالشَّمْسِ

وَحُكَايَا وَفِي كُلِّ رُكْعَةٍ سَجْدَتَانِ وَرُكْعَةٌ وَاحِدَةٌ

وَيَنْتَهِدُ وَيُسَلِّمُ ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ النَّاسَ بِوَجْهِهِ فَيَجْلِسُ

جَلْسَةً فَإِذَا اطْمَأَنَّ النَّاسُ قَامَ مُتَوَكِّفًا عَلَى قَوْسٍ أَوْ

عَصَا فَيَقْبُطُ ثُمَّ جَلَسَ ثُمَّ قَامَ فَيَقْبُطُ فَإِذَا فَرَغَ

اِسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ فَقَوْلَ رِدَائِهِ يَجْعَلُ مَا عَلَى مَنْكِبِهِ

الْأَيْمَنِ عَلَى الْاَيْسَرِ وَمَا عَلَى الْاَيْسَرِ عَلَى الْاَيْمَنِ وَلَا

(٧ - رسالة) (رداءه) أَيْ تَقَالُ لَا بَأْسَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَوْلَ حَالِهِمْ إِلَى أَحْسَنِ حَالٍ (وَلَا

يقلب ذلك) أى لا يجعل الحاشية السفلى من فوق والعلية من أسفل (وليفعل الناس مثله) أى مثل الامام وهذا اذا كانت عاداتهم لبس الاردية وأما اذا كان عليهم رانس مثلاً فلا تحويل (والخفص) أى وتكبيره الخفض للركوع والسجود والرفع منهما (باب ما) أى هذا باب بيان الذى (يفعل بالمختصر) بفتح الضاد المججمة أى الذى حضره الموت وفى بيان غسل الميت وكفنه بفتح الفاء ما يكفن (٩٨) به وبسكونها أى ادراجها فى الكفن

وتحنيطه أى تطيبه بخومس وكافور أى فى بيان حكم ذلك وصفته وإعلم أن المصنف قد ترجم لجملة ولم يذكره فى الباب ولعله اكتفى بذكر الدفن لأنه يتضمن الحمل (ويستحب الخ) هذا بيان لما يفعله بالمختصر وينبغي أن يكون الاستقبال عند اشخاص بصره والىأس من حياته بأن يجعل على جنبه اليمين ووجهه الى القبلة اذا أمكن فان لم يمكن فعلى ظهره ورجلاه الى القبلة (وإغماضه) أى ويستحب إغماض عينيه اذا قضى بفتح القاف أى مات يقال قضى بحبه اذا مات والخب فى اللغة النذر لان الموت لتحقيقه

يَقْلِبُ ذَلِكَ وَلْيَفْعَلِ النَّاسُ مِثْلَهُ وَهُوَ قَائِمٌ وَهُمْ قُعُودٌ
ثُمَّ يَدْعُو كَذَلِكَ ثُمَّ يَنْصَرِفُ وَيَنْصَرِفُونَ وَلَا يَكْتَرِفُ فِيهَا
وَلَا فِي الْخُسُوفِ غَيْرَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ وَالْخَفْضِ
وَالرَّفْعِ وَلَا أَذَانَ فِيهَا وَلَا أَقَامَةَ

(باب ما يفعله بالمختصر وفى غسل الميت
وكفنه وتحنيطه ووجهه ودقنه)

وَيُسْتَحَبُّ اسْتِقْبَالُ الْقِبْلَةِ بِالْمُخْتَصَرِ وَإِغْمَاضُهُ

كالنذر اللازم وينبغي أن يتولى إغماضه أرفق الناس به ويقول عند ذلك بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين لمثل هذا فيعمل العاملون وكذلك يندب جمع لحية الأسفل مع الأعلى بعصاة عريضة تربط من فوق رأسه اثلاً لا يفتح فيه فيقع منظره ويستحب تلين مفاصله برفق ورفعها عن الأرض وتغطيته ومن مات ولم يغمس وانصبحت عيناه وشفتاه فينبغي أن يجذب شخص عضديه وآخر إبهامى رجله فانهما يتغلغان

(لا اله الا الله) أى مع قرينتها بأن يذ كر ذلك من حضر عنده ليتذ كر فيقول لها فاته وريدم
كان آخر كلامه من الدنيا لا اله الا الله دخل الجنة وأما التلقين بعد الدفن فمكروه عند مالك
(وان قدر) بالبناء للفعول أى ان قدر أهله أو من لازمه (حائض ولا جنب) أى لان
الملائكة لا تدخل بيتا فيه حائض ولا (٩٩) جنب ولا عتال ولا كلب وقيده بعضهم بغير

كلب الحراسة ويندب أن يكون
عنده طيب لان الملائكة تحبه
وينبغي حضور أهل الصلاح وكثرة
الدعاء لئلا يتوب فان الملائكة تؤمن
على ذلك وينبغي إبعاد النساء في
هذا الوقت لقلة صبرهن (وأرخص)
أى استحب بعض العلماء وهو ابن
حبيب (عند رأسه) أى المختصر
لما روى أنه يهون عليه بهاكرات
الموت (ولم يكن ذلك) أى ما ذكر
من القراءة بل هى مكروهة عند
مالك في حال الاحتضار وبعد
الموت ومحل الكراهة عنده اذا
فعلت على وجه السنة وأما على
سبيل التبرؤ فلا كراهة قال
الامام العدوى وهذا هو الذى
يقصده الناس بالقراءة فلا ينبغي
كراهة ذلك في هذا الزمان وتصح
الاجارة عليها اه ومثل ذلك فى

اذا قُضِيَ وَيُلْقَنُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عِنْدَ الْمَوْتِ وَإِنْ
قُدِرَ عَلَى أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا وَمَا عَلَيْهِ طَاهِرٌ
فَهُوَ أَحْسَنُ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ لَا يَقْرَبَهُ حَائِضٌ وَلَا
جُنُبٌ وَأَرْخَصَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي الْقِرَاءَةِ عِنْدَ رَأْسِهِ
بِسُورَةِ يس ولم يكن ذلك عند مالك أمراً مَعْمُولاً به
وَلَا بَأْسَ بِالْبُكَاءِ بِالذَّمِّ مَوْعٍ حِينَئِذٍ وَحُسْنُ التَّعْزِي
وَالْتَّصُّبُ أَجْمَلُ لِمَنْ اسْتَطَاعَ وَيُنْهَى عَنِ الصَّرَاحِ
وَالنِّيَاحَةِ وَلَيْسَ فِي غُسْلِ الْبَيْتِ حَدٌّ وَلَكِنْ يُنَقَّى
وَيُغَسَّلُ وَرَأْيُ بَعْضِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ أَنْ يُجْعَلَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورٌ

النفر أو تبع لابن عمرة وغيره (وحسن التعزى) أى التقوى على ما نزل بالنفس من المصيبة
والتصبر عطف على حسن التعزى (وينهى) أى ونهى نهى تحريم عن الصراخ يضم الصاد
المهملة أى الصباح والنياحة من عطف الخاص على العام فانه رفع الصوت بالتندب أو بالكلام
المسجع (وليس الخ) هذا شروع فى بيان غسل الميت وهو فرض كفاية على الراجح وكونه وترأ

مستحب وصفته كغسل الجنابة ولا يحتاج لنية لانه فعل في الغير واذا تعذر الماء وجب تيممه حتى يصل عليه (بماء وسدر) متعلق بغسل والسدر هو ورق النبق فيسحق ويخلط بالماء لتنظف بدن الميت ثم يغسل بالماء القراح أى الخالى من خلط شئ ويجعل الكافور في القسلة الاخير مع الماء لاجل التطيب به ويقوم (١٠٠) مقامه غيره من أنواع الطيب ويقوم

مقام الصدر غيره من كل ما ينظف البدن كالصابون (وتستر عورته) أى وجوبا من السرة للركبة (ولا تقلم الخ) أى يكره ذلك ويدفن معه ان حصل (ويعصر بطنه) أى تدبأ قبل الغسل مخافة أن يخرج منه شئ بعده (فحسن) أى مستحب وأكس ذلك بقوله وليس بواجب والمعتمد أنه مرة مرة ويميل رأسه عند المضمضة بعد أن يتعهد أسنانه وأنفه بخرقه مبلولة لازالة ما يكره ريحه ولا يبطل الوضوء والغسل بخروج نجاسة وانما تغسل هي فقط بل لو طشت الميتة بعد غسلها ووضوئها لم تطلب إعادتهما (ويقلب الخ) أى فيجعل على شقه اليسرى يسداً باليمين ثم باليسر (واسع) أى جائز بمعنى خلاف الأولى (ولا بأس) بمعنى ينوب

وَيُسْتَرُّ عَوْرَتُهُ وَلَا تَقْلَمُ أَظْفَارُهُ وَلَا يَخْلُقُ شَعْرَهُ وَيَعَصْرُ بَطْنَهُ عَصْرًا رَقِيقًا وَإِنْ وَضِيَ وَضُوءَ الصَّلَاةِ فَحَسَنٌ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ وَيُقَلَّبُ لِيُنْبِشَ فِي الْغُسْلِ أَحْسَنُ وَإِنْ أَجْلَسَ فَذَلِكَ وَاسِعٌ وَلَا بَأْسَ بِغُسْلِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ صَاحِبَهُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ فِي السَّفَرِ لَا نِسَاءَ مَعَهَا وَلَا مُحَرَّمٌ مِنَ الرِّجَالِ فَلْيَمْسُ رَجُلٌ وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا وَلَوْ كَانَ الْمَيِّتُ رَجُلًا يَمْسُ النِّسَاءُ وَجْهَهُ وَيَدِيهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ رَجُلٌ يُغْسِلُهُ وَلَا امْرَأَةٌ مِنْ مُحَارِمِهِ

لاحد الزوجين أن يغسل صاحبه ويقضى له به فهو مقدم على باقي الاولياء وعلى من كان أوصاء الميت أيضاً والاصل في ذلك أن عليا غسل فاطمة وأن أبابكر غسلته زوجته ومثل الزوجين السيد وأمته غير أنه يقضى للسيد لالهافا ولياؤه تقدم عليها بالقضاء (في السفر) وكذا في الحضر وانما خصه لان الشأن فيه عدم الوجدان (ولا محرم) أى من نسب أو رضاع أو صهر (وكفها) أى

الى الكوعين فقط وانما جاز لس الوجه والكفين لتدور اللذة بعد الموت وهذا التيمم لا يحتاج
لنية كالغسل ولا ينيم مر يد الصلاة عليها الا بعده فاذا حضرت امرأة بعد أن تمها وصلى عليها
أو شرع فيها فلا تغسل وأما قبلها فغسلتها وكذا يقال فيما اذا كان الميت رجلا (وسُئِلَتْ
عورته) وهي ما بين السرة والركبة فلا تباشرها الا اذا كان على يده خرقعة كشيء وقبس
المس هنا الاطراف على النظر للضرورة ويقدم محرم النسب على محرم الرضاع وهو على محرم
المصاهرة عند التعارض (من (١٠١) فوق ثوب الخ) بأن يصب الماء فوق الثوب

ولا يباشر جسدها بيده أو يجعل
الثوب بينه وبين المرأة من السقف
الى أسفل بحيث يكون نظره الى
الثوب ويصب الماء من تحت ذلك
الثوب ويجعل خرقه غليظة جدا
على يده ويباشرها بجميع جسدها
(ويستحب الخ) أى وأما الواجب
فثوب يستره وأقل مراتب الوتر
ثلاثة فالانسان أفضل من الواحد
والأفضل للرجل خمسة قميص
وعمامة وأزرّة ولقافتان وللمرأة سبعة
قميص ونجار وأزرّة وأربع
لقائف وينبغي أن تجعل اللقافة
العليا أوسع من السفلى (من أزرّة)
بضم الهمزة وكسرها ما يؤثر به

فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً مِنْ حَجَرِهِ غَسَلْتَهُ وَسَتَرْتَهُ عَوْرَتَهُ وَإِنْ
كَانَ مَعَ الْمَيِّتِ ذُو مُحَرَّمٍ غَسَلَهُ مِنْ فَوْقِ ثَوْبٍ يَسْتُرُ جَمِيعَ
جَسَدِهِ وَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْفِنَ الْمَيِّتَ فِي وَثَرٍ ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ
أَوْ خَمْسَةِ أَوْ سَبْعَةٍ وَمَا جُعِلَ لَهُ مِنْ أَزْرَةٍ وَقَمِيصٍ وَعِمَامَةٍ
فَذَلِكَ مُحْسُوبٌ فِي عَدَدِ الْأَثْوَابِ الْوَثَرِ وَقَدْ كَفَّنَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ مُحْوِلَةٍ
أُذْرِجَ فِيهَا إِدْرَاجًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا بَأْسَ أَنْ

تحت القميص وفي بعض النسخ من وزرّة وهي خلاف الصواب (محولية)
نسبة الى محول قرية بالين وبضمها جمع محل وهو الثوب الأبيض فهو
نحو كيد لقوله بيض (أدرج الخ) وصفة الإدراج أن تبسط العليا
الواسعة ويجعل عليها الخنوط ثم تبسط عليها التي
تليها في القصر ويجعل عليها الخنوط ثم الثالثة كذلك ثم توضع
الميت بعد أن يحفف بخرقه وفي البخارى عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أثواب
بيضاء محولية من كسف ليس فيها قميص ولا عمامة اه أى ليس فيها ذلك أصلا وبه اخذ الامام

الشافعي أو ان الثلاثة زائدة عن القميص والعمامة فيكون الجميع خمسة وبه أخذ امامنا وقوله من كسفت بضم أوله وثالثه أى قطن فهو أفضل من الكتان وبكره التكفين في غير الابيض متى أمكن (ولابأس الخ) استعملها فيما فعله خير من تركه وينبغي أن يعتزل بين العمامة قدر ذراع لي طرح على وجه الرجل وكذلك من خمار المرأة لي طرح على وجهها (أن يحفظ) أى يطيب بعد تنشيف جسده ويجعل الخنوط بفتح الحاء المهملة وقد تسمى أى نحو المسلمين أكتفاه أى فوق كل لفافة وفي جسده بأن يذر على قطن ويجعل على عينيه وأذنيه وفه وأنفه ومخرج لافيه (ومواضع (١٠٢) السجود) أى الجبهة والانف والركبتين

والبدين وأطراف أصابع الرجلين
لكن من غير قطن (في المعتزل)
أى معركة الكفار ولوداسته انحلل
أو سقط من شاق ولو كانت المعركة
مع الكفار في بلاد الاسلام فيحرم
تغسيله والصلاة عليه ما لم يرفع
حاجبه من نفوذ المقاتل والاعسل
وصلى عليه (ببياه) أى اذا سترته
والازيد ما ستره كما أنه يكفن وجوبا
اذا وجد عرابا والاصل في ذلك
قوله صلى الله عليه وسلم زملوهم
ببياهم اللون لون الدم والريح ريح
المسك ولم يثبت عندما لك أنه صلى

يُقَمِّصُ الْمَيِّتَ وَيُعَمِّمُ وَيَنْبَغِي أَنْ يَحْنُطَ وَيُجْعَلَ الْخُنُوطُ
بَيْنَ أَكْفَانِهِ وَفِي جَسَدِهِ وَمَوَاضِعِ السُّجُودِ
مِنْهُ وَلَا يُغَسَّلُ الشَّهِيدُ فِي الْمُعْتَرِ وَلَا يُصَلَّى
عَلَيْهِ وَيُدفَنُ بِبِيَاهٍ وَيُصَلَّى عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ وَيُصَلَّى
عَلَى مَنْ قَتَلَهُ الْإِمَامُ فِي جَدِّ أَوْ قَوْدٍ وَلَا يُصَلَّى عَلَيْهِ
الْإِمَامُ وَلَا يُتَّبَعُ الْمَيِّتُ بِحَجَرٍ وَالْمَيِّتُ أَمَامَ الْجَنَازَةِ أَفْضَلُ

الله عليه وسلم صلى على أحد من الشهداء ثم أنه احترز بشهيد
المعتزل عن غيره من شهداء الآخرة كالبطون والمطعون فاتهم بغسلون ويصلى عليهم
(قاتل نفسه) أى والاثم عليه (في حد) أى كشارك الصلاة كسلا (أو قود) أى
قصاص كقاتل نفس بغير حق (ولا يصلى عليه الامام) أى ولا أهل الفضل زجرا
لغيره ومحل ذلك ما لم يترتب عليه ترك الصلاة من الغير بالمرء والا فلا يكرهه الامام ولا لأهل
الفضل الصلاة عليه (بحجر) أى بما فيه جرم بمعنى أنه يكره ذلك لما فيه من التفاؤل
(أفضل) أى الرجال المشاة وأما من ركب لعذر فينبغي تأخره وتكون النساء خلف الركبان

(على شقه الايمن) أى ووجهه الى القبلة لانها أشرف الجهات فان خولف به فإنه يتدارك ما لم
يفرغ من دفنه وهذا مع الامكان والأفضح به فان لم يتمكن من جعله على شقه الايمن فعلى
طاهر من استقبال القبلة بوجهه وينبغي أن نحيل عقد كفته وأن يجعل التراب تحت رأسه وأمامه
وخلفه اثلاين قبله ويكره وضع مخدة تحت رأسه أو سجادة تحت رأسه وأمامه ما روى من جعل
قطيفة جراء في قبره صلى الله عليه (٣٠١) وسلم ولا تثبت أنها أخرجت (البين) بفتح اللام
وكسر الموحدة أى الطوب التى

وَيُجْعَلُ الْمِيتُ فِي قَبْرِهِ عَلَى شِقِّهِ الْاَيْمَنِ وَيُصَّبُ
عَلَيْهِ الْبَلَنُ وَيَقُولُ حِينَئِذٍ اللَّهُمَّ إِنِّ صَاحِبًا قَدْ زَلَّ
بَكَ وَخَلَّفَ الدُّنْيَا وَرَأَاهُ ظَهْرُهُ وَافْتَقَرَ إِلَى مَا عِنْدَكَ
اللَّهُمَّ بَيِّتْ عِنْدَ الْمَسْئَلَةِ مَنْطِقَهُ وَلَا تَبْتَلِهِ فِي
قَبْرِهِ بِالْإِطَاقَةِ لَهُ بِهِ وَالْحَقُّ بَنِيَّةٌ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَيُكْرَهُ النَّبَأُ عَلَى الْقُبُورِ وَتَحْصِيصُهَا وَلَا يُغْسَلُ الْمُسْلِمُ
أَبَاهُ الْكَافِرَ وَلَا يَدْخُلُهُ قَبْرُهُ إِلَّا أَنْ يَخَافَ أَنْ يَضَعَ
فَلْيُؤَاوِهِ وَاللَّهُ أَحَبُّ إِلَى أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الشَّقِّ وَهُوَ أَثَرُ

وهو أولى من الآخر وهو الطوب
المحرق (ويقول) أى واضع الميت
أو من حضر دفنه حيث شأ أى حين
نصب اللبن عليه (صاحبنا) المراد
به جنس الميت فيشمل الذكر
والأنثى (قد زل بك) أى استضافك
(الى ما عندك) أى من الرحمة (عند
المسئلة) أى سؤال المسلمين
(منطقه) أى كلامه (ولا تبتهله)
أى لا تختبره (والحقه الخ) أى
اجعله فى جواره وهذا الدعاء مروي
عن بعض السلف وإذا أثره
المصنف أنه أن يقول بده بسم الله
وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم اللهم تقبله بأحسن قبول
(ويكره الخ) أى ما لم يقصده المباهاة
والاحرم وما لم يقصده التمييز في غير الارض المحبسة والاحاز وأما في المحبسة فيحرم مطلقا
ويحجب على ولادة الامور هدم ما بها من القبر والبيان (وتحصيلها) بالجيم أى تبييضها
بالجص وهو الجير (ولا يغسل الخ) أى لانه لا يصلى عليه فلا فائدة في غسله والتمهي التحريم
(ولا يدخله قبره) أى بل يكله الى أهل دينه ويكره له أن يتولاه إلا أن يخاف أن يضعه بأن
لا يتولاه أحد من أهل دينه فليؤاوه أى فليلقه بثوب ويدفنه من غير استقبال قبلتنا لانه ليس

من أهلها ولا قبلتهم لان فيه تعظيمها وكذلك تحب مواراة الكافر غير الاب اذا خيف عليه الضيعة (والجد) بفتح اللام ما يحترق في حائط القبلة كما يذكره وأما الشق بفتح الشين المججمة فهو الحفرة التي وضع الميت فيها بعد بناء جانبها وعقد هاء وسقفها (لاتهيل) أى لا تسيل كارض الرمل ولا تقطع أى لا تسقط قطعة قطعة والا كان الشق أفضل (وكذلك) أى الاحداد المفهوم من السياق (والدعاء الميت) (٤٠١) من عطف الجزء على الكل وأبرز في

يُحْفَرُ لِلْمَيِّتِ تَحْتَ الْجُرْفِ فِي حَائِطِ قِبْلَةِ الْقَبْرِ وَذَلِكَ إِذَا
كَانَتْ تَرْتِبُهُ صَلَوةٌ لَا تَهِيلُ وَلَا تَقْطَعُ وَكَذَلِكَ فِعْلُ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(باب في الصلاة على الجنائز والدعاء للميت)

والتكبير على الجنائز أربع تكبيرات يرفع يده
في الأولى والثانية والثالثة والرابعة
شاعرا بعد الأربع ثم يسلم وإن شاع سلم بعد الرابعة

مقام الاضمار اشارة الى أن المراد بالجنائز الميت وأفرد اشارة الى أن ألقى الجنائز الجنس وحكم الصلاة على الميت فرض كفاية وتحرم وقت طلوع الشمس وغروبها وتعاد ما لم تدفن وتكره وقت إسفار واصفرار ما لم يحف عليها التغير والا حازت في كل وقت والاولى بالتقدم فصلاة من أوصاه الميت بالصلاة عليه ثم ولي الميت (والتكبير الخ) هذا أحد الأركان الخمسة وبقاها النية والقيام والدعاء ولو من المأموم والسلام فان نسي تكبيرة من الأربع ورجع بالقرب أتى بها وان طأل بطلت وأعاد الصلاة ولو على القبر ان دفنت وان أتى بالتكبيرة المنسية المأموم دون الامام صحت

للمأموم ودونه وأما لو تعذر الامام تركها فانها تبطل عليه وعلى المأموم ولو أتى بها المأموم مكانه (فلا باس) المعتمد أن الرفع في غير الاولى خلاف الاولى (تنبيه) لو صلى على جنازة معتقد أنها أنثى ثم تبين أنها ذكر وبالعكس صحت لان المقصود الشخص الحاضر بين يديه بخلاف ما لو كان في النعش اثنان واعتقد أن فيه واحدا فانها تعاد على الجميع اذا كان الواحد غيره عين والا أعيدت على غيره ولو صلى معتقدا أن فيه جماعة ثم تبين أن فيه واحدا صحت (وان شاء الخ) اعلم

أنه حصل خلاف في الدعاء عقب التكبيرة الرابعة فأثبتته مسنون ورجحه الاجهوري وقال انه
ركن على المذهب وخالفه سائر الاصحاب (ويقف الامام) أي نديب في الرجل أي في الصلاة
عليه ومثله المنفرد (عند وسطه) يفتح السين (عند منكبيها) تنبيه منكب بفتح الميم
وكسر الكاف وهو مجمع عظم الكتف والعضد لانه اذا وقف عند وسطها يتذكر ما يليه عن
الصلاة (تسليمية واحدة) أي من (١٠٥) الامام والمأموم فقوله للامام والمأموم راجع

لهذا ويحتمل رجوعه لقوله خفية
بمعنى أنه لا يجهر بها كل الجهر بل
يسمع الامام نفسه ومن يليه
والمأموم نفسه فقط وفي بعض
النسخ خفيفة بفا من أي لا يعطط
فيها ولا يطلب هنا الرد على الامام
لعدم وروده (مثل جبل أحد) أي
مثل نواب الصدق به لو كان ذهباً
وهذا الثواب يحصل له ولو مشى
مراعاة لاهل الميت وتعددت بعدد
الموتى ولو في وقت واحد لا فرق بين
الصلاة والدفن (غير شئ محدود)
أي معين لان الادعية المروية عنه
صلى الله عليه وسلم مختلفة ولذا قال
وذلك أي مروي من الدعاء كله
واسع أي حازر واعلم ان ما استحسنه
المصنف غير معمول به لطوله والنداء

مكأنه وَيَقِفُ الْإِمَامُ فِي الرَّجُلِ عِنْدَ وَسْطِهِ وَفِي
الْمَرْأَةِ عِنْدَ مَنْكَبَيْهَا وَالسَّلَامُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى
الْجَنَائِزِ تَسْلِيمِيَّةٌ وَاحِدَةٌ خَفِيَّةٌ لِلْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ وَفِي
الصَّلَاةِ عَلَى الْمَيِّتِ فَيَرَامُ مِنَ الْأَجْرِ وَفَيَرَامُ فِي
حُضُورِ دَفْنِهِ وَذَلِكَ فِي التَّمَثِيلِ مِثْلُ جَبَلِ أَحَدٍ نَوَابًا
وَيُقَالُ فِي الدَّعَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ غَيْرُ شَيْءٍ مُحْدُودٍ وَذَلِكَ كُلُّهُ
وَاسِعٌ وَمِنْ مُسْتَحْسِنٍ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ أَنْ يُكَبِّرَ بِمَقُولِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي يُحْيِي الْمَوْتَى

استحسنه الامام مالك في الموطأ دعاء أبي هريرة وهو اللهم انه عبدك وابن عبدك وابن أمتك كان
شهادة أن لا اله الا أنت وحسبك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به اللهم ان
كان محسنًا فزدني احسانه وان كان مسيئًا فتجاوز عن سيئاته اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده
اه ولو قال اللهم اغفر له وارحه عقب كل تكبيرة لكن في (أمات) أي من أراد ايمانه وأحبابه
أراد بقاءه والكبرياء مرادف العظمة والمالك عبارة عن المحلوقات والقدرة صفة لازمة تتعلق

بكل ممكن (والسنة) بالمد الرفع في المنزلة (١٠٦) لافي المكان وأما بالقصر فهو الضياء

والمس مراداً (ورجت) قال في التحقيق الرواية الصحيحة بإسقاطها وإسقاط في العالمين (وعلايته) أي جهره (اناسخ) أي نطلب منك الإحالة حال كوننا متمسكين بجبل أي بعهد جوارك بكسر الجيم أفصح من ضمها أي أمانته لنكث ووفاء وذمة أي عهد والوادر لا تقتضي ترتيباً فان العهد أي الوعد لمن مات لا يشرك به شيئاً بالغفران سابق على الوفاء (اللهم فقه) أي نجه من فتنة القبر أي مما ينشأ عن السؤال من عدم الثبات نسأل الله أن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة وبعد الممات (واعف عنه) أي تجاوز عن سيئاته فهو عني اغفر له (وعافه) عني أذهب عنه ما يكره (وأكرم نزه) يكون الزاي على الرواية وهو ما بهيا للضيف أي أكرمه فيما بهيا له عند نزول قبره ووضع مدخله بفتح الميم أي موضع دخوله وهو قبره (واغسله الخ) المسرا طهره من الذنوب كما يطهر التوب المغسول عما ذكر من العجاسات ويكون قوله ونقه الخ تفسير لهذا (وأبدله داراً) وهي الجنة وأهلاً أي يوالونه من الشهداء والصالحين اللهم

له العظم الكبرياء والملائكة والقدرة والسنة وهو على كل شيء قدير اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت ورجت وباركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك أنت خلقته ورزقته وأنت أمته وأنت تحيه وأنت أعلم بسره وعلايته جنالك شفعاؤه فسقنا فيه اللهم انسخ بحبل جوارك له إنك ذو وفاء وذمة اللهم قم من فتنة القبر ومن عذاب جهنم اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزهه ووسع مدخله واغسله بماء وبارك وبنقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته

اللهم

(زوجا) اراد به الجنس الصادق (٧٠) بمعتقد أى زوجات من الحور العين وان لم يتبع

بهن الا بعد دخول الجنة (خير من
زوجه) أى التى تركها فى الدنيا و
بصد أن يتزوج بها اذ لم يكن
تزوج (فى احسانه) أى فى ثواب
احسانه (فجاء وزعنه) أى عن
سياسته (خير منزول) أى خير
كريم ينزل به الضيف (ولا تقننا)
أى لا تسألنا بسؤال البعده (تقول
هذا) أى جميع ما تقدم بالرائى
عقب كل تكبيرة غير الاربعة بدليل
قوله وتقول بعد الاربعة أى ان
شئت لقوله فيما تقدم وان شاء دعا
بعد الاربع (وصغيرنا) أى الصغير
من المكلفين وكبيرنا أى الكبير
منهم ولا يحمل الصغير على غير
المكاف فانه لا تكتب عليه السيئات
(مقلبنا) من القلب وهو التصرف
أى تعلم تصرفاتنا فى جميع الامور
فتسألك غفران ما علمنا من
السيئات (ومثوانا) أى اقامتنا
(فأحيه) منى على حذف حرف
العلة وهو الياء كما أن قوله فتوفه منى
على حذف الالف وعبر فى جانب
الاحياء بالايمن وفى جانب الوفاة
بالاسلام للتفنن والافهام مترادفان فلا يقبل تصديق من غير اقرار ولا اقرار من غير اذعان

اللهم ان كان مُحْسِنًا فَرِّدْ فى احسانه ^{ان} كان مُسِيئًا
فَجَاوِزْ عَنهُ اللهم انه قد نَزَلَ بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ
بِهِ فَقِيرٌ إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ اللَّهُمَّ تَبِّتْ
عِنْدَ الْمَسْئَلَةِ مَنْطِقَهُ وَلَا تَبْتَلِهِ فِي قَبْرِهِ بِعَمَالِ طَائِفَةٍ بِهِ
اللَّهُمَّ لَا تَحْزِنْ مِنْ أَجْرِهِ وَلَا تَقْتِنَا بَعْدَهُ تَقُولُ هَذَا بَابُ
كُلِّ تَكْبِيرَةٍ وَتَقُولُ بَعْدَ الْارْبَعَةِ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِحَيَاتِنَا
وَمَيِّتِنَا وَحَاضِرِنَا وَغَائِبِنَا وَصَغِيرِنَا وَكَبِيرِنَا وَذَكَرِنَا
وَأُنْثَانَا إِنَّكَ تَعْلَمُ مَقْلَبُنَا وَمَثْوَانَا وَلَوْلَا دِينُنَا وَلَمْ نَسْأَلْكَ
سَبْقُنَا بِالْإِيمَانِ وَاللَّسْلَيْنِ وَالْمَسْلَمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُؤْمِنَاتِ الْآحْيَاءِ مِنْهُمْ وَالْأَمْوَاتِ اللَّهُمَّ مَنْ أَحْيَيْتَهُ
مَنْ فَأَحْيِهِ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ تَوَفَّيْتَهُ مَنْ تَوَفَّيْتَهُ عَلَى

(بلفظك) أى برؤيتك فى دار القرار من غير كيف ولا انحصار (وطبينا) أى طهرنا الموت
 بالتوبة وطبنا لنابا نيزل بنا وأفسنا راضية به (ثم تتادى الخ) بأن تقول وبنيت أمتك
 وبنيت عبدك أنت خلقها ورزقها الخ (١٠٨) (لأنها قد تكون الخ) أى وقد لا تكون

الاسلام وأسعدنا بلفظك وطبنا الموت وطبنا لنا
 واجعل فيه راحتنا ومسرتنا ثم تسلم وإن كانت
 أمرأة قلت اللهم انها أمتك ثم تتادى بذكرها على
 التائيد غير أنك لا تقول وأبدلها زوجا خيرا من
 زوجها لأنها قد تكون زوجا فى الجنة لزوجها
 فى الدنيا ونساء الجنة مقصورات على أزواجهن
 لا يغيثن بهم بدلا والرجل قد يكون له زوجات
 كثيرة فى الجنة ولا يكون للراة أزواج ولا بأس أن
 تجتمع الجنات فى صلاة واحدة ويلى الإمام الرجال
 أن كان فيهم نساء وإن كانوا رجالا جعل أفضلهم

لاحتمال أن يكون لها أزواج فى
 الدنيا وتكون لغيره فانه قبل انها
 تخير وقيل لاحسنهم عشرة وقيل
 لمن اقتضها منهم وهذا اذا لم تكن فى
 عصمة واحد والا فهى لمن ماتت فى
 عصمتها (مقصورات) أى محبوسات
 على أزواجهن حبس محبة لانهن
 لا يغيثن بهم بدلا (زوجات كثيرة)
 أى من الحور العين ومن نساء
 الدنيا (تنبيه) اذا أردت الصلاة
 على الجنات ولم تعلم هل هى ذكر أو
 أنثى نويت الصلاة على النسمة
 الحاضرة وتتادى بذكرها على
 التائيد لان النسمة تشمل الذكر
 والانثى (ولا بأس) بمعنى يستحب
 أن تجتمع الجنات ويقول فى الدعاء
 لاثنين اللهم انهما عبدك وأمتك
 الخ وفى الجمع المذكور اللهم انهم
 عبدك وأبناء عبدك الخ وفى
 الجمع المؤنث اللهم انهن إماءك
 وبنات إماءك وبنات عبيدك الخ

واذا اجتمع مذكور ومؤنث غلب المذكور (ان كان فيهم نساء) أى فقط فيجعل
 الرجال أمام الامام والنساء وراء ذلك وأما ان كان فيهم نساء وصبيان فهو ما أشار به بقوله
 وإن كانوا رجالا الخ أى فيكون الرجال أمامه والنساء وراءهم والصبيان وراءهن الى القبلة

والشهور أن الصبيان تقدم على النساء (ولابأس الخ) هذه طريقة ثانية فيكون الأفضل
 أمام الامام ومفضولة عن عيّن الامام ومفضول المفضول عن يساره وهكذا ويقدم عالم
 وحامل قرآن على شريف عامي تظهور منزلة العلم والقرآن فان وقع التساوى فالقرعة (وأما
 دفن الجماعة) أي للضرورة (١٠٩) في وقت واحد وأما الغير ضرورة فيكره

ويحرم اذالم يكن في وقت واحد
 لان القبر حبس على صاحبه لا
 ينش مادام به الالضرورة كضمق
 المكان أو تعذر من يحضر والا
 فلا يحرم (ومن دفن) أي بعد
 الغسل والا فلا يصلى عليه
 لتلازمهما ويجب اخراجه
 للغسل الآن مخشى تعفيره
 فيسقط وظاهر قوته ووروي أنه
 لا يخرج بعد الدفن للصلاة ولولم
 يخش تعفيره والمعتمد أنه يخرج لها
 اذالم يخش تعفيره (ولا يصلى الخ)
 أي يكره ذلك الا اذا صلى عليه
 أفذاذا فيستحب اعادةها بأمام
 (على أكثر الجسد) أي بعد
 تغسيله وتكفينه فان الجبل حكم
 الكل ولا يصلى على نصف الجسد
 ولو كان معه الرأس على المعتمد
 لادائه للصلاة على الغائب وهي

مما يلي الإمام وجعل من دونه النساء والصبيان من
 وراء ذلك إلى القبلة ولا بأس أن يجعلوا صفًا واحدًا
 ويقرب إلى الإمام أفضلهم وأما دفن الجماعة في
 قبر واحد فيجعل أفضلهم مما يلي القبلة ومن دفن
 ولم يصل عليه ووروي فانه يصلى على قبره ولا يصلى
 على من قد صلى عليه ويصلى على أكثر الجسد
 واختلف في الصلاة على مثل اليد والرجل

(باب في الدعاء للطفل والصلاة عليه وغسله)

نُتِيَ عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَصَلَّى عَلَى نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ

مكرهه عندنا واغترغبة السير لانه تبع (في الدعاء للطفل) انما أفرد به باب لان
 فيه أحكاما تختص به كالاستهلال وعدمه وبيان من يغسله ومن لا يغسله (نُتِيَ عَلَى اللَّهِ)
 أي تحمده بأن تقول الحمد لله رب العالمين ومعنى تبارك تراد بخيره وتعالى أي ارتفع عن
 كل ما لا يليق به (فاجعله) الفاعل ائدة (لولديه) بكسر الدال فيشمل الاجداد والجدات ولذا

جمع في قوله وثقل به موازينهم الخ لكن (١١٠) قوله سلفا انما يظهر بالنسبة للوالدين

صلى الله عليه وسلم ثم تقول اللهم انه عبدك وابن
عبدك وابن أمك أنت خلقتَه ورزقته وأنت
أمته وأنت تحييه اللهم فأجعل له سلفا وذخرا
وفرطا وأجرا وثقل به موازينهم وأعظم به أجورهم
ولا تحرمنا وإياهم أجره ولا تنفنا وإياهم بعده اللهم
الحق له بالصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم
وأبده دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله
وعافه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم تقول ذلك
في كل تكبيرية وتقول بعد الرابعة اللهم اغفر
لأسلافنا وأفرطانا ولئن سبقتنا بالإيمان اللهم من
أحييته منا فأحيه على الإيمان ومن توفيته منا
فتوفه على الإسلام واغفر للمسلمين والمسلمات

دنية فان معنى سلفا من يتقدم
فالاولى فتح الدال ويراد بالجمع ما فوق
الواحد ويقال هذا الدعاء وان
كان المصلي أبا أو أمًا لبت لانه
المأثور (وذخرا) بذال وخاء معجمتين
أى مدخرا في الآخرة وفرطا بمعنى
سلفا فهو تأكيد له لان الفرط هو
الذى يتقدم القوم ليهي لهم
ما يحتاجونه عند نزولهم وفي
الحديث لا يموت لاحد ثلاثه من
الولاد فصدهم الا كقوله ختمه من
النار قالت امرأة واثان يارسول
الله قال واثان (بمعنى سلف)
أى بالسلف الصالح من أولاد
المؤمنين الكائنين في كفالة أى
حضانه إبراهيم الخليل حتى
يرتدوا لا تأتهم يوم القيامة (وعافه
من فتنة القبر) أى عدم الثبات
فانه قيل ان الطفل يستل لكن
سواء الاخيفاء ويضعه القبر لكن
ضمة شفقة وانما يطلب له أن يحيره
الله من عذاب جهنم وان كان غير
مكلف لانه يجوز عقلا أن الله يعذبه
لا شرع العدم تكليفه وإذا اجتمع
أطفال وكبار جمعهم في دعاء

واحد ويقول عقب ذلك اللهم اجعل الأولاد سلفا والديهم وفرطا وأجرا والمؤمنين

(ولا يصلي الخ) أى يكره غسله والصلاة عليه ولو تحرك أو بال أو عطس أو رضع سيرا بل يغسل عنه الذى يلف فى خرقه ويوارى وأما من استهل صارخا فله حكم الأحياء فى جميع أموره ولومات حالا (ولا يورث) أى (١١١) ما تصدق به عليه أو وهب له وهو فى بطن

أمه لأن الميراث فرع ثبوت الحياة فيرجع ما تصدق به عليه أو وهب له للتمسك والواهب ثم يورث عنه القرة ولو زل علقته لأنها مأخوذة عن ذاته (ويكره أن يدفن السقط) بثلاث السنين وليس عيبا فى الدار لو بيعت ولا حبسا بخلاف قبر المستهل فإنه عيب زجه وجس عليه ولا ينش (ولا بأس الخ) أى يجوز ولو مع حضرة الرجال ومثل ابن سبع ابن ثمان فيجوز تغسيله والنظر إلى عورته وأما المجاوز لثمان ودون المراهق فيجوز النظر لعورته لا تغسله لأن التغسيل فيه جس وأما المراهق فلا يجوز النظر لعورته ولا تغسله بالاولى (ولا يغسل الخ) أى يمنع ذلك ان كانت تشتهى واختلف فيها أى فى غسلها ان كانت ممن لم تبلغ أن تشتهى بأن كانت بنت

والمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والاموات ثم
تُسَلَّمُ وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ لَمْ يَسْتَهْلْ صَارِحًا وَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ
وَيُكْرَهُ أَنْ يَدْفَنَ السَّقَطُ فِي الدُّورِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُغَسَّلَ
النِّسَاءُ الصَّبِيُّ الصَّغِيرُ ابْنُ سِتِّ سِنِينَ أَوْ سَبْعٍ وَلَا يُغَسَّلُ
الرِّجَالُ الصَّبِيُّ وَاخْتَلَفَ فِيهَا أَنْ كَانَتْ لَمْ تَبْلُغْ أَنْ
تُسْتَهْيَ وَالْأَوَّلُ أَحَبُّ إِلَيْنَا

(بَابُ فِي الصَّيَامِ)

وَصَوْمُ شَهْرِ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ يُصَامُ لِرُؤْيَا الْهِلَالِ
وَيُفْطَرُ لِرُؤْيَا ثَلَاثِينَ يَوْمًا أَوْ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا

خمس سنين (والاول) أى ترك الغسل المشار له بقوله ولا يغسل الخ فهو المعتمد وأما ان كانت رضية فيجوز تغسيلها (الهلال) أى هلال رمضان ويقطر لرؤيته أى هلال شوال فالصغير للمعتمد دون قبحه (كان) أى الشهر الذى نظر الهلال عقبه فيشمل شعبان ورمضان لأن الشهر بأى كاملا وناقصا (فان غم) بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أى حال غم بين الهلال والناس

والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلاوا
 العدة (فبعد) بالبناء للفاعل أي المكلف ثلاثين يوما من غرة أي أول الشهر الذي قبله وهو
 شعبان (ويبيت الصيام في أوله) أي وجوبه وليس عليه اليات في بقية أي على سبيل
 الوجوب فلا ينافي أن التثبيت كل ليلة مستحب وكما تكفي النية الواحدة في رمضان تكفي في
 كل صوم يجب تناوبه ككفارة الظهار والقتل وقال الشافعي يجب التثبيت كل ليلة من
 رمضان (إلى الليل) أي إلى دخوله بتحقيق غروب الشمس وبدره وصال الصوم (تجبل
 الفطر) أي حتى عن الصلاة إذا كان على نحو طيات والاقتدت الصلاة لأن وقت
 المغرب شيق وقال الشافعي بتقديم (١١٣) الطعام مطلقا ويستحب الفطر على التمر

فان غم الهلال فبعد ثلاثين يوما من غرة الشهر
 الذي قبله ثم يصام وكذلك في الفطر ويبيت الصيام
 في أوله وليس عليه اليات في بقية ويتم الصيام
 إلى الليل ومن السنة تجبل الفطر وتأخير السحور
 وإن شئت في الفجر فلا يأكل ولا يصام يوم

وما في معناه لأن الحلو يرتما زاع من
 البصر بالصوم وينبغي أن يقول
 الصائم عند فطره اللهم لك صمت
 وبك آمنت وعلى رزقك أفطرت
 فاغفر لي ما قدمت وما أخرت فإنه
 ورد أن للصائم دعوة لا ترد ولعلها
 تكون عند فطره (وتأخير السحور)
 بضم السين المهملة اسم للفعل
 ويقعها اسم لما يؤكل وقت
 السحور وقد كان صلى الله عليه وسلم
 ينتهي من سحوره حين يبقى على

الفجر مقدار ما يقرأ القاري خسين آية وفي الحديث لا تزال أمتي بخير
 ما عملوا الفطر وأخروا السحور وينبغي عدم ترك السحور لما ورد تسحروا فإن في السحور بركة
 وورد تسحروا ولو بجرعة ماء (وان شئت) أي الصائم في الفجر فلا يأكل ولا يشرب ولا
 يجامع بمعنى يحرم عليه ذلك وكذلك إذا شئت في الغروب فان فعل شأ من ذلك وجب عليه
 القضاء إذا بقي على شكه لعدم براءة الذمة ولا كفارة عليه ولوتبين أنه أكل بعد الفجر أو قبل
 الغروب لعدم انتهاك حرمة الشهر وأما لو طلع الفجر وهو متلبس بالفطر فالواجب عليه القضاء
 ما في فيه وزرع فريجه ولا قضاء عليه قال خليل ولا قضاء في زرع مأكول أو مشروب أو فرج
 طلوع الفجر اه فلو مكث قليلا لم تعد الزمة الكفارة (ولا يصام الخ) أي يكره صومه للاحتياط

وأما النحر فضاء أو تطوع فلا كراهة كما يصرح به ومن صامه كذلك أى الاحتياط لم يجزه لعدم جزم النية (وليس ذلك عن الأكل) أى ونحوه وجوباً في بقية اليوم لحرمه الشهر ولا كفارة عليه إلا إذا أفطر متعمداً من غير تأويل (١١٣) (وإذا قدم المسافر) ومثله الصبي يبلغ

والنهي عليه يفتق والمريض يصح والمرضع يموت ولدها نهاراً وأما وجب الامساك على من طرأ عليه العلم بأن هذا اليوم من رمضان دون هؤلاء لجواز الفطر لهم في الظاهر ونفس الأمر فصار هذا اليوم عزلة يوم من شعبان في حقهم بخلاف ذلك فاعلم جازله الفطر في الظاهر لا في نفس الأمر فإذا تبين ما في نفس الأمر تغير الحكم ووجب الامساك (عامداً) أى من غير ضرورة كشدة جوع أو عطش أو خوف مرض ولا عند كأم أو أحد الوالدين نية بالفطر أو شيخ طريقة أو علم أو سيد عبده الذى تطوع بغير إذنه والأفلاقضاء (فعليه القضاء) راجع لمن أفطر في تطوعه من غير سفر وإن أفطر في سفره لحرمه فطر المتطوع فيه اختياراً فإن جواز الفطر في سفر القصر مختص بربضان لا غيره من

الشك لاحتياط به من رمضان ومن صامه كذلك لم يجزه وإن وافقه من رمضان وإن شاء صومه تطوعاً أن يفعل ومن أصبح قلمياً كل ولم يشرب ثم تبين له أن ذلك اليوم من رمضان لم يجزه وليس ذلك عن الأكل في بقية ويقضيه وإذا قدم المسافر موطراً أو طهرت الحائض نهاراً فلهما ألا تكل في بقية يومهما ومن أفطر في تطوعه عامداً أو سافر فيه فأفطر لسفره فعليه القضاء وإن أفطر ساهياً فلا قضاء عليه بخلاف الفريضة ولا بأس بالسؤال للصائم في جميع نهاره ولا تكره له الحمامة

(٨ - رسالة) نحو كفارة أو تطوع لانه رخصة والرخص لا يقاس عليها كما في النفر أو (وان أفطر ساهياً) أى أو مكرهاً فلا قضاء عليه ويجب الامساك في بقية يومه بخلاف المتعمد في النفل فلا امساك عليه في بقية يومه لوجوب القضاء (بخلاف الفريضة) أى فإنه يجب عليه

القضاء بالفطر نسبانا (ولابأس) أى يباح إذا كان لغیر مقتض شرعى والاندب سواء كان قبل الزوال أو بعده (ولا تكررله) أى للصائم الحجامه ومثلها الفصادة الاخيفة التغرير بغين محجمة ورءاء من مهملتين أى المرض (ومن ذرعه) أى سيقه التى «سواء تغير عن حالة الطعام أم لا فلا قضاء عليه ما لم يرجع منه شئ ولو شكا الى حلقه والافعله القضاء ومثل التى والعلس وهو ما يخرج من المعدة عند امتلائها وأما البلغم فلا شئ فى بلعه ولو لم يكن طرحه على المعتمد (وان استقاء) أى عالج التى بنفسه فقاء (١١٤) أى نزل منه التى فعليه القضاء ولو لم

إلّا خيفة التغرير ومن ذرعه التى فى رمضان فلا قضاء عليه وان استقاء فقاء فعليه القضاء وإذا خافت الحامل على ما فى بطنها أفطرت ولم تطعم وقد قيل تطعم وللرضع إن خافت على ولدها ولم تحم من تستأجره أو لم يقبل غيرها أن تفطر وتطعم ويستحب للشيخ الكبير إذا أفطر أن يطعم والإطعام فى هذا كله مدعى كل يوم يقضيه وكذلك يطعم من

رجع منه شئ لعمده لذلك ولا كفارة عليه على الراجح (افطرت) أى وجوباً بان خافت هلا كالأوشدة أذى وجوازاً ان خافت حدوث علة ويجب عليها القضاء ولم تطعم على المشهور لانها فى حكم المريض بخلاف المرضع فيجب عليها الإطعام (ان خافت على ولدها) أى أو على نفسها ولم تحم من تستأجره وأما إذا وجدت فكون حكم المستأجرة حكم الام ان احتاجت للاجرة فيجب عليها الفطر ان خافت هلا كالأوشدة أذى ويجوز فى غير ذلك ثم تقضى وتطيرهما من يخرج الحصاد بأجره المضطر لها فانه يفطر

عند حصول المشقة الشديدة ومثله صاحب الزرع حيث لا يمكنه التخلف فرط لخوفه على زرعه (للشيخ الكبير) أى والشيخة المجوز وكل من لم يقدر على الصوم الابمشقة زائدة كالذى يعثره العطش دائماً لعدم الطاقة المشروطة فى وجوب الصوم (مذ) وهو ملء الدين لا مقبوضتين ولا مبسوطتين يعطى لمسكين واحد لا اثنين ولا يعطى مدين أو احد فان وقع لم يعتد بالرائد وينزع منه ان كان باقياً وبين أنه كفارة (عن كل يوم يقضيه) ظاهر فى المرضع لافى الشيخ الهرم فانه لا يقضى (وكذلك يطعم) أى وجوباً من فرط وأما المريض أو

سافر أو حاضرت المرأة في شعبان حتى دخل رمضان فلا كفارة لعدم التفريط (ولا صيام على الصبيان) أي لا وجوب بالولا استحبابا بخلاف الصلاة فتسحب الصغير لتكررها فيترن عليها له لا تنقل عليه بعد البلوغ بخلاف (١١٥) الصوم (حتى يحتمل الخ) الأولى حتى يبلغ أسوأه

كان باختلاف الغلام وحيض الجارية أو بغير ذلك كالسنن وهو خمس عشرة سنة أو ست عشرة أو ثمان عشرة على الخلاف في ذلك (أعمال الابدان) أي كصوم وصلاة وجع وغزو (فريضة) منصوب على الحال المؤكدة لما مله الان الزوم والفرض مترادفان (وإذا بلغ الخ) فهو يدل على أن وجوب الاستئذان تعلق بهم بعد البلوغ فيقاس عليه سائر الاعمال (طهرت) أي انقطع دم حيضها (فلم يغتسل) أي الجنب والحايض (أجزأهما) أي مع مخالفة الأولى (تنبيه) إذا سكنت المرأة هل طهرت قبل الفجر أو بعده وجب عليها الامسالة لاحتمال طهرها قبله والقضاء لاحتمال طهرها بعده (ولا يجوز الخ) أي يحرم صومهما ولا يصح ويحرم صوم اليومين بعد يوم النحر الا للتمتع ومثله القارن ومن وجب

قَرَطَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ حَتَّى دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ آخِرُ
وَلَا صِيَامَ عَلَى الصَّبِيَّانِ حَتَّى يَحْتَمِلَ الْعِلَامُ وَيَحِيضَ
الْجَارِيَةُ وَبِالْبُلُوغِ لَزِمَتْهُمُ أَعْمَالُ الْإِبْدَانِ فَرِيضَةٌ
قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ
فَلْيَسْتَأْذِنُوا وَمَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا وَلَمْ يَتَطَهَّرْ أَوْ امْرَأَةٌ
حَائِضٌ طَهَّرَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ فَلَمْ يَغْتَسِلْ إِلَّا بَعْدَ الْفَجْرِ
أَجْزَأُهُمَا صَوْمُ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَلَا يَجُوزُ صِيَامُ يَوْمِ الْفِطْرِ
وَلَا يَوْمِ النَّحْرِ وَلَا يَصُومُ الْيَوْمَيْنِ الَّذِينَ يَمُدُّوهُمُ النَّحْرُ
الْأَلْتَمِيعُ الَّذِي لَا يَجِدُ هَدْيًا وَالْيَوْمُ الرَّابِعُ لَا يَصُومُهُ
مُسْطَوِعٌ وَيَصُومُهُ مَنْ نَذَرَهُ أَوْ مَنْ كَانَ فِي صِيَامٍ

عليه الدم لنقص في الحج متقدم على الوقوف بعرفة وعمر عن الهدى فإنه يصوم ثلاثة أيام في الحج من وقت إحرامه إلى عرفة فان فات ذلك صام أيام منى وسبعة إذا رجع (لا يصومه متطوع) أي يكره صومه وأعماله نذره مع أن النذر إنما يلزم به ما ندب نظر الكونه عبادة

(متتابع) يكن صام شوالاً والذ القعدة عن كفارة تطهار أو قتل فرض في ذى القعدة وصح في ليلة الرابع فإنه يصومه (ومن أفطر) أى بأى مفطر ولو بالجماع (من مرض) أى يشق معه الصوم أولاً يسق وخشى تأخر البرء أو زبادة مرض وعلم ذلك من نفسه أو من طبيب عارف فإنه يجوز له الفطر ويجب أن خاف هلاكا أو شدة (١١٦) أذى (ومن سافر سفرا) أى شرع في

سفر مباح قبل الفجر أو معه مع كونه بيت الفطر وأما لو نوى الصوم عند وصوله إلى محل بدء القصر فإنه لا يفطر الا لضرورة كفرا للمسافر فلو أفطر اختار الزمته الكفارة ولو تأول وكذلك إذا شرع بعد الفجر وبيت الفطر لزمته الكفارة ولو تأول (فله أن يفطر) أى ولو بالجماع لا مراً أنه المسافر معه وعليه القضاء لقوله تعالى فعدت من أيام آخر (والصوم أحب إلينا) أى المالكية لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم وبيت الصيام كل ليلة (أقل من أربعة برد) أى البالغ قدرها ثمانية وأربعين ميلاً وذلك سفر يوم وليلة بالجمال المنقطعة بالاحمال (فلا كفارة عليه) أى لأنه بتأويله القريب لم ينتهك حرمة الشهر (متأولاً) أى تأويلاً قريباً

مُتَبَاعٍ قَبْلَ ذَلِكَ وَمَنْ أَفْطَرَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ نَاسِيًا فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ فَقَطْ وَكَذَلِكَ مَنْ أَفْطَرَ فِيهِ لِحُضُورِهِ مِنْ مَرَضٍ وَمَنْ سَافَرَ سَفَرًا تُقْصِرُ فِيهِ الصَّلَاةُ فَلَهُ أَنْ يُفْطِرَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِحُضُورِهِ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالصَّوْمُ أَحَبُّ إِلَيْنَا وَمَنْ سَافَرَ أَقَلَّ مِنْ أَرْبَعَةِ بُرْدٍ فَظَنَّ أَنَّ الْفِطْرَ مُبَاحٌ لَهُ فَأَفْطَرَ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ مُتَأَوِّلاً فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا الْكَفَّارَةُ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ مُتَعَدِّياً بِأَكْلِ أَوْ شَرِبِ أَوْ جَمَعَ مَعَ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةُ فِي ذَلِكَ إِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِينًا كَلِّ

كالذي قبله بأن استند إلى شيء موجود وأما إذا كان التأويل بعيداً كمن تسحر مسكين قرب الفجر فظن أنه لا يلائمه صوم ذلك اليوم فإن عليه الكفارة (مع القضاء) أى إن القضاء لازم لا كفارة فكل موضع لزم فيه الكفارة وجب فيه القضاء ولا كفارة على الجاهل على المعتمد (ستين مسكيناً) أى أحراراً مسلمين (لكل مسكين مده) ولا يجزئ الغداء والعشاء على المشهور

ويكون من غالب قوت أهل البلد ولا يحزى أطعم ثلاثين لكل واحد مئتان ولا مائة وعشرين لكل واحد نصف بل ينزع الزائد عن المدنى الأول ان بين وبقى ويعطى لغيره ويكمل الناقص لستين فى الثانى وأشار (١١٧)

أن كفارة رمضان على التخيير والافضل اطعام ثم العتق ثم الصيام (ومن أغنى عليه) أى زال عقله لسلوا ما ان زال نهارا فان أغنى عليه كل النهار أو وجده فلا بد من القضاء سلم أوله أو لا وان أغنى عليه نصفه أو أقله فان سلم أوله بمقدار ما وقع التية قبل الفجر أجراً والافلا والمجنون والسكران بحسب حال كالمغنى عليه فى التفصيل وأولى السكران بحرام لكن يجب عليه الامساك بقية اليوم الذى يجب عليه فيه القضاء لتسببه بخلاف غيره (ولا يقضى الخ) الاولى أن يقول ولا يطلب المغنى عليه بفعل شئ من الصلوات الا ما أفاق فى وقته ولو الضرورى لان ما يفعل فى وقته لا يقال له قضاء ومثله فى ذلك الحائض والنفساء فاتهم ما يقضيان الصوم دون الصلاة لشقة التكرار (وينبغى) أى ينبب

مِسْكِينٌ مُدْعِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَلِكَ أَحَبُّ

الْبِنَاءِ وَلَهُ أَنْ يُكْفَرَ بِعِتْقِ رَقَبَةٍ أَوْ صِيَامِ شَهْرَيْنِ

مُتَبَاعَيْنِ وَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ

مُتَعَدِّاً كَفَّارَةً وَمَنْ أَغْنَى عَلَيْهِ لَيْلاً فَأَفَاقَ بَعْدَ طُلُوعِ

الْفَجْرِ فَعَلِيهِ قَضَاءُ الصَّوْمِ وَلَا يَقْضَى مِنَ الصَّلَاةِ

إِلَّا مَا أَفَاقَ فِي وَقْتِهِ وَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ أَنْ يَحْفَظَ لِسَانَهُ

وَجَوَارِحَهُ وَيُعْظَمَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ مَا عَظَّمَ اللَّهُ

سُبْحَانَهُ وَلَا يَقْرُبُ الصَّائِمُ النِّسَاءَ يَوْمَهُ وَلَا مَبَاهِرَةً

وَلَا قُبَّةً لِذَلِكَ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ وَلَا يَحْرُمُ ذَلِكَ عَلَيْهِ فِي

الصَّائِمِ نَدْباً كَيْدَا (ويعظم من) أى فى شهر رمضان ما عظم الله من القرآن والتسبيح ونحو ذلك وتغلبه بالا كثارته ويحتمل أن من بيانية مقدمة على المين أى ويعظم ما عظم الله الذى هو شهر رمضان (ولا يقرب) بفتح الراء أفصح من ضمها لانها لغة القرآن وقربانه النساء

بالوطء حرام وما بعده مكروه ان علت السلامة والاحرم واحترز بقوله للذة عما اذا كانت
لوداع أو رجة فلا يهي فيها (ولا بأس بالخ) أي لا يحرم ذلك فلا ينافي أنه خلاف الأولى كما تقدم
(فأمضى لذلك) أي للبشارة أو القبلة ومثلها (١١٨) النظر والفكر وأما ان حصل

انعاط فقط فلا شيء عليه (حتى
أمني) ومثل ذلك ما اذا كان المني
عن نظر أو فكر مسند أمين وأما
ان أمني بمجرد نظرة أو تفكير فلا
كفارة عليه وانما عليه القضاء
(إيماناً) أي تصديقاً بالاجر الموعود
به واحتساباً أي ادخار الثواب لذلك
عند الله غفر له الخ أي الصغار ولا
يتوقف ذلك على قيام الليل كله
بدليل قوله وان قت فيه أي في
رمضان بما تيسر الخ (والقيام)
مبتدأ أخبره في مساجد الجماعات
أي يندب أن يكون في مساجد
الجماعات بإمام وهذا مستثنى
من كراهة صلاة النافلة جماعة
بمكان مشتهر أو في جماعة كثيرة
(المن قويت نيته) أي نشطت
نفسه وحده العبادة لانه أبعد
عن الرياء ومحل هذا ان لم تعطل
المساجد عن التراويح والافقها
أفضل (السلف الصالح) أي

لَيْلِهِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُصْبِحَ جُنُبًا مِنَ الْوُطْءِ وَمَنْ التَّذَنَّى
نَهَارَ رَمَضَانَ بِمِثْلَةِ أُوقِبَلَةٍ فَأَمْذَى لِذَلِكَ فَعَلِيهِ
الْقَضَاءُ وَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ حَتَّى أَمْنَى فَعَلِيهِ السَّكَافَةُ
وَمَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ وَإِنْ قُتِيَ فِيهِ بِمَا تيسَّرَ فَذَلِكَ مِنْ جَوْفِضِهِ
وَتَكْفِيرِ الذُّنُوبِ بِهِ وَالْقِيَامُ فِيهِ فِي مَسَاجِدِ الْجَمَاعَاتِ
بِإِمَامٍ وَمَنْ شَاءَ قَامَ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ أَحْسَنُ لِمَنْ قَوِيَتْ
نَيْتُهُ وَحَدَهُ وَكَانَ السَّلَفُ الصَّالِحُ يَقُومُونَ فِيهِ فِي
الْمَسَاجِدِ بَعَثَرِينَ رَكْعَةً ثُمَّ ثَوْبَرُونَ ثَلَاثًا وَيَقْضُونَ

العبادة يقومون فيه أي في زمن عمر بن الخطاب فإنه هو الذي زاد في عدد
التراويح وجمع الناس على أبي بن كعب لكونه آمن أن تفرض وأما في زمنه صلى الله عليه
وسلم فلم يرض بجمعهم خشية أن تفرض عليهم في رمضان فلم يستطيعوا (ثلاث) فيه تغليب

الاشرف على غيره والا فالوتر هو (١١٩) الركعة الاخيرة فقط (م صاوا) اى السبع

السابعون بعد ذلك في زمن عمر بن عبد العزيز لانه هو الذى جعلها سنا وثلاثين والعمل الآن على ما قبله (والعكوف الملازمة) هذا معنى الاعتكاف لغة وأما معناه اصطلاحا فهو لزوم المسلم المميز المسجد للذكر والصلاة وقراءة القرآن شامحا كافا عن الجماع ومقدماته يوما وليلة فأكثر بنية (الامتثاعا) أى ما لم ينذره متفرقا والأفلا يلزمه التتابع (فان كان بلدا) بالرفع على أن كان تامة وروى بالنصب على أنها ناقصة أى فان كان البلد الذى فيه الاعتكاف بلدا فيه الجمعة فلا يكون الا فى الجماع أى الذى تقام فيه الجمعة فان اعتكف فى غيره من المساجد وجب عليه الخروج الجمعة وبطل اعتكافه وان لم يخرج لم يبطل الا أن يتزلزل ثلاث جمع (وأقل الخ) أى وأكمل شهر وتكره الزيادة عليه (لزمه) أى مع ليلته كما أنه ان نذر ليلة لزمه يوما وأما ان نذر بعض يوم فلا يلزمه شئ ما لم ينو الجوار فيلزمه ما نواه (من جامع

بَيْنَ الشُّفْعِ وَالْوُتْرِ بِسَلَامٍ ثُمَّ صَلَّوْا بَعْدَ ذَلِكَ سَنًا وَثَلَاثِينَ رُكْعَةً غَيْرَ الشُّفْعِ وَالْوُتْرِ وَكُلُّ ذَلِكَ وَاسِعٌ وَيُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رُكْعَتَيْنِ وَقَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَا زَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهِ عَلَى اثْنَيْ عَشَرَ رُكْعَةً بَعْدَهَا الْوُتْرُ

(بَابُ فِي الْعِتْكَافِ)

وَالْعِتْكَافُ مِنْ نَوَافِلِ الْحَيْرِ وَالْعُكُوفِ الْمُلَازِمَةِ وَلَا عِتْكَافُ الْإِنْبِصَامِ وَلَا يَكُونُ الْإِمْتِثَاعُ وَلَا يَكُونُ الْإِفَى الْمَسَاجِدِ كَمَا قَالَ اللَّهُ سُجَّاهُ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ فَإِنْ كَانَ بَلَدٌ فِيهِ الْجُمُعَةُ فَلَا يَكُونُ الْإِفَى الْجَمَاعِ إِلَّا أَنْ يَنْذَرَ أَيَّامًا لَا تَأْخُذُهُ

(الخ) ومثل الجماع القبلة والمباشرة ان قصد اللذة أو وجدها وان لم تبطل الصيام

(وان مرض) أى مرضاً ينعه من المثل (١٣٠) فى المسجد أو من الصوم فقط (وحرمة

الاعتكاف عليهما) أى المريض
والحائض فلا يفعلان خارج
المسجد ما ينأى عن الاعتكاف غير
ما أبيع لهما من الفطر (وعلى
الحائض) مكرراً مع الضمير فى
عليهما فالأولى أن يقول فى المرض
والحيض (ساعتئذ) أى ساعة إذ
طهرت الحائض بعد غسلها
وأفاق المريض من مرضه فإذا لم
يرجعاً ابتداءً ولو كان التأخير لعذر
من نسيان أو إكراه أو إضار جعائهما
لم ينع. فإذ بذلك اليوم لتعذر الصوم
فيه (من معتكفه) بفتح الكاف
أى المحل المعتكف فيه الحاجة
الإنسان أى ما يحمله على الخروج
فيشمل خروجه لشراء ما كوله
ومشروب ووضوء وغسل جمعة
وجنابة من نوم ونحو ذلك وله أن
يتوضأ ويغتسل فى الحمام إذا لم يكن
محل أقرب منه ويجوز له الخروج
لغسل ثيابه التى أصابها النجاسة
ولا غنى له عنها والأولى له أن يحصل
جميع ما يحتاج إليه قبل دخوله
المعتكف ويكره اعتكافه غير مكنت
(قبل غروب الشمس) أى على

فيها الجمعة وأقل ما هو أحب البنائين الاعتكاف
عشرة أيام ومن نذر اعتكاف يوم فأكثر كثر كرمه
وان نذر ليلة كرمه يوم وليلة ومن أفطر فيه
متعمداً فليبتدئ اعتكافه وكذلك من جامع فيه
ليلاً ونهاراً ناسياً ومتعمداً وإن مرض خرج إلى
بيته فإذا أصبح بنى على ما تقدم وكذلك إن حاضت
المعتكفة وحرمة الاعتكاف عليهما فى المرض
وعلى الحائض فى الحيض فإذا طهرت الحائض
أو أفاق المريض فى ليل أو نهار رجعا ساعتئذ إلى
المسجد ولا يخرج المعتكف من معتكفه إلا
لحاجة الإنسان وليدخل معتكفه قبل غروب
الشمس من الليلة التى يريد أن يبتدئ فيها اعتكافه ولا

منذ رواه على الوجهين وأخر دخوله ودخل قبل الفجر بمقدار ما يسع النية أجزأ بناء على أن
أقله يوم لكن مع الأشقي (١٢١) الاعتكاف المنذور (ولا يعود مريضاً) أي يحرم

عليه ذلك ما لم يكن أحد والديه
ويبطل اعتكافه إن كان خارج
المسجد وأما فيه فمكره فقط وكذا
يقال في قوله ولا يصلي على جنازة
أي ما لم تتعين عليه والأوجب
الخروج لهما وبطل اعتكافه وأما
سلامه على من يقربه فلا بأس به
(ولا يخرج لتجارة) فإن خرج
بطل وأما إن باع في المسجد أو
اشتري فلا يبطل وقد أساء (ولا
شرط في الاعتكاف) كأن يقول
أعتكف عشرة أيام مثلاً بشرط
أنه إذا بدى الخروج خرجت فإن
وقع بطل الشرط وصح الاعتكاف
(وله أن يتزوج) أي يباح له عقد
النكاح سواء كان رجلاً أو امرأة
فإن خرج من المسجد ذلك بطل
اعتكافه (من آخره) أي من
آخر أيام اعتكافه لا نقضاً به بغروب
الشمس من اليوم الأخير وأما قبل
الغروب فلا يجوز له الخروج (وإن
اعتكف بما) أي في زمن (قلبت)

يُعوذُ مريضاً ولا يصلي على جنازة ولا يخرج لتجارة
ولا شرط في الاعتكاف ولا بأس أن يكون إمام
المسجد وله أن يتزوج أو يعقد نكاح غيره ومن
اعتكف أول الشهر أو وسطه خرج من اعتكافه
بعد غروب الشمس من آخره وإن اعتكف بما
يصل فيه اعتكافه بيوم الفطر فليتب ليلة الفطر في
المسجد حتى يغدو منه إلى المصلّى

(بَابُ فِي زَكَاةِ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْ
الْمَعْدِنِ وَذِكْرُ الْجَزْيَةِ وَمَا يُؤْخَذُ مِنْ تُجَّارِ أَهْلِ الذِّمَّةِ
وَالْحَرْثِ بَيْنَهُ)

أي تدبلي وصل عبادة باخرى ومثل ليلة الفطر ليلة النحر واعلم أنه يتأكد نذير الاعتكاف في شهر
رمضان والأفضل منه العشر الأخير إلى الحديث تحرر ليلة القدر في الوتر من العشر الآخر
من رمضان وورد من قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه (من تجار) بالضم

والتشديد جمع تاجر كفاجر وبخار وبالكسر والتخفيف كصاحب وصحاب (وزكاة العين) أى الذهب والفضة (والحرث) أى المحروث من القمح والشعير ونحوهما ما أتى بيانه (والماشية) أى الابل والبقر والغنم (١٢٢) (فريضة) فرضت فى السنة الثانية

من الهجرة (فيوم حصاده) أى لقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وهذا أرجم من القول بأن الوجوب بافرال الحب (خمس أوسق) جمع وسق وذلك أى الخمسة أوسق ستة أفقرة بالقاف والقاف الزاى بجمع ففيز وهو عمانية وأربعون صاعا والوسق بفتح الواو أشهر من كسر هاستون صاعا وقد حرر الاجهوى المذفوحه ثلث قدح بالكيل المصرى فيكون الصاع قدحا وثلاثا فالحصة أوسق أربعمائة قدح وهى أربعة أرباب ورويسة والاردب بكسر الهمزة وحكى فتحها (والسلت) بضم فسكون ضرب من الشعير ليس له قشر (فى الزكاة) لا مفهوم له فانها فى البيع جنس واحد أيضا فيحرم التفاضل بينها (فاذا اجتمع الخ) أى فى فصل واحد من فصول السنة لأن زرع الثانى بعد حصاد الاول فلا

وزكاة العين والحرث والماشية فريضة فأما زكاة الحرث فيوم حصاده والعين والماشية فى كل حول مرة ولازكاة من الحب والتمر فى أقل من خمسة أوسق وذلك ستة أفقرة وربيع ففيز والوسق ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وهو أربعة أمداد عمده عليه الصلاة والسلام ويجمع القمح والشعير والسلت فى الزكاة فاذا اجتمع من جميعها خمسة أوسق فليزك ذلك وكذلك يجمع أصناف القطنية وكذلك يجمع أصناف التمر وكذلك أصناف الزبيب والأرز والدخن والذرة كل

ضم (فليزك ذلك) أى يخرج عشرة ان سقى بغزالة أو نصف عشرة ان واحد يسقى بها أو يخرج الأعلى فى المجموع عن الأدنى لا العكس أو يخرج من كل صنف ما يتوبه (أصناف القطنية) بتثنية القاف وتشديد الباء وتخفيفها وهى القول والعنبر والتمرس

والو بباء والبسيلة والحصر والجلبان فهى فى الزكاة حنس واحد وأما فى البيع فأحناس
(والدخن) بضم الدال المهملة والذرة بضم الذال المعجمة وقبح الرأء (فى الزكاة) أى وكذا
فى البيع فكل واحد منها صنف مستقل يجوز بيعه بالآخر متفاضلا إن كان يدايد (فى
الحائط) أى البستان اصناف من التمر وكذا الحكم فى الزيت فان خيرا الامور الوسط فلو أخرج
من كل صنف ما ينوبه جاز (أخرج (١٣٣) من زيته) أى عشره ونصف عشره
وان لم يبلغ الزيت نصابا فان العبرة

واحد منها صنف لا يضم الى الآخر فى الزكاة وإذا
كان فى الحائط أصناف من التمر أدى الزكاة عن
الجميع من وسطه ويرى الزيتون إذا بلغ حبه خمسة
أو سقى أخرج من زيته ويخرج من الجبلان
وحب الفجل من زيته فان باع ذلك أجزأه أن يخرج
من ثمنه إن شاء الله ولا زكاة فى الفسواكه والخضر
ولا زكاة من الذهب فى أقل من عشرين دينارا فإذا
بلغت عشرين دينارا ففيها نصف دينار ربع العشر

بيلوغ الحب النصاب (من
الجلبان) بضم الجيمين أى
السمسم وحب الفجل بضم الفاء
وكذلك غيرهما مما له زيت ان بلغ
حبه النصاب لكن المعتمد أنه يجوز
الاخراج من جهما وحب القريم
لانهارا دلغير العصر كثيرا بخلاف
الزيتون فلا يجوز الا من زيته ان
كان يعصر لامن حبه ولا من ثمنه
فما يأتى للصنف ضعيف بالنسبة
للزيتون وأما زيتون مصر فيخرج
من ثمنه لعدم عصره وكذلك عنها
ورطبها وفولها الاخضر وجصها ان
بلغ خرصه خمسة أوسق ويخرج
قيمة ما عدا الفول والحصى ان كاه
أى يخرج نصف عشر القيمة أو

عشرها على ما تقدم وأماهما فيخير إن أكلهما بين القيمة والاخراج من جهما باسا ووجوب
الزكاة فى القول الاخضر ونحوه مبنى على القول بأن وجوبها فى الزكاة الحب فإكل كل بعد
الافراق من القمح والشعير والقول يجب عليه أن يتجرأه أو يؤدي زكاته من جنسه باسا كما
يحب عليه أن يتجرأ ما تصدقه أو استأجره (فى الفواكه) أى كالتفاح والشمش ولا فى
الخضر كالبصل والطبخ والرمان واللقصب والقشاء (من الذهب) أى فيه فن معنى فى وكذا يقال

فيمابعد (دينارا) وهو أربعة وعشرون قيراطا والقيراط ثلاث حبات من متوسط الشعير فوزنه اثنتان وسبعون خبة والدنانير المصرية أصغر من الشرعية فالنصاب منها ثلاثة وعشرون دينارا ونصف دينار وخروبة (١٢٤) وسبعاء خروبة كالحردة الاجهوري

فما زاد فبحساب ذلك وان قل ولاز كاه من الفضة
في أقل من مائتي درهم وذلك خمس أواق والأوقية
أربعون درهما من وزن سبعة أعني أن السبعة
دنانير وزنها عشرة دراهم فإذا بلغت من هذه
الدراهم مائتي درهم ففيها ربع عشرها خمسة
دراهم فما زاد فصاي ذلك ويجمع الذهب
والفضة في الزكاة فمن كان له مائة درهم وعشرة
دنانير فليخرج من كل مال ربع عشره ولاز كاه في
العروض حتى تكون للتجارة فإذا اعتبها بعد حول
فاكثر من يوم أخذت عنها أو زكيتها ففي عنها

(فبحساب ذلك) أي الزائد وان
قل (مائتي درهم) أي شرعية
والدرهم خسون وخساجبة من
متوسط الشعير وأما على ما حرره
الاجهوري من الدراهم المصرية
فهو مائة وخمسة وثمانون درهما
ونصف درهم وعين درهم فهي
أكبر من الشرعية وحيث
قال تعويل في النصاب على ما يباو
المائتي درهم شرعية وزنا (خمس
أواق) بخذف الباء وثبوتها (من
وزن سبعة) أحال مجهولا على
مجهول فإنه لم يبين وزن الدينار وقد
علمت أنه اثنتان وسبعون حبة
والدرهم خسون وخساجبة فكل
عشرة دراهم وزن سبعة دنانير
(فإذا بلغت الخ) كرهه ليرتب عليه
قوله ففيها ربع عشرها (خسة
دراهم) زيادة إيضاح ربع العشر
(من كل مال الخ) وله إخراج أحد
النقدين عن الآخر (في العروض)

المراد بها هنا الرقيق والعقار والرباع والياب وجميع الحبوب والثمار والحيوان إذا الزكاة
قصر عن النصاب (للتجارة) أي بنوى بها التجارة فقط أو هي مع القنية (من يوم أخذت) أي
ملكته عنها ومن يوم زكيتها وأما قبل الحول فلاز كاه حتى يحول عليها الحول (ففي ثمنها الزكاة) أي

بشرط أن تباع بنقد كما أنه بشرط أيضاً أن تكون مملوكة بمعاوضة مالية وأما إذا كانت عن
 اربث أو هبة أو صدقة فلا زكاة إلا بعد تحول من قبضتها (الآن تكون مديراً) مستثنى
 من قوله أو أكثر فإن ذلك في المحنكر الذي يرصد الاسواق لغلو الثمن فإنه لا زكاة عليه حتى
 يبيع بنصاب لأن عروض (١٣٥) الاحتكار لا تقوم وأما المدير وهو التاجر الذي

لا يملك شيئاً بيده بل يبيع على
 حسب التيسير فإنه يقوم عروضه
 كل عام بتقويم عدل ويزكيها مع
 ما بيده من العين بشرط أن يبيع
 من العروض ولو بدرهم في عامه
 وكذلك يزكي دينه الحال المرجو
 كل عام إن لم يكن عن قرض والا
 زكاة لعام واحد بعد قبضه ولو
 مكث سنين ما لم يكن فراراً من
 الزكاة والافل كل عام (حول
 أصله) كان الاصل نصاباً أم لا فإن
 كان عنده دينار ومكث عنده أحد
 عشر شهراً ثم اشترى به سلعة وباعها
 بعد شهر بعشرين فإنه يزكي الآن
 لأن الربح يقدر كما نفي أصله
 وكذلك حول نسل الانعام حول
 الامهات ولو كانت الامهات أقل
 من النصاب فمن كان عنده عشرون
 من الضأن فولدت ما يكمل النصاب

الزكاة لحول واحد أقامت قبل البيع حولاً أو أكثر
 الآن تكون مديراً لا يستقر بيده عين ولا عرض
 فإنك تقوم عروضك كل عام وترزكي ذلك مع ما بيده
 من العين وحول ربح المال حول أصله وكذلك
 حول نسل الانعام حول الامهات ومن له مال تجب
 فيه الزكاة وعليه دين مثله أو ينقصه عن مقدار
 مال الزكاة فلا زكاة عليه الآن يكون عنده مما
 لا يزكي من عروض مقتناة أو رقيق أو حيوان
 مقتناة أو عقار أو ربيع ما فيه وفاعله ينه فليزك

وجبت الزكاة بعد تمام حول الامهات وتعد السحلة على رب المال ولا يؤخذ الا ما يجزئ
 (وعليه دين) أي سواء كان عبداً أو عرضاً حالاً ومؤجلاً ولو مهر امرأته الذي في ذمته أو دين
 زكاة (مما لا يزكي) وكذا مما يزكي من الحرث والانعام (من عروض مقتناة) تقدم أن المراد بها
 الرقيق والعقار الخ فعطف أو رقيق وما بعده على عروض من عطف الخاص على العام والمراد

بالعقار الاصول الثابتة وان لم يكن لها عتبة كالارض الساحة وبالربع بفتح الراء مال عتبة كالدرهم وأخص ويشترط أن يكون حال الحول على ما يجعل في الدين (فيملا) أى في مقابلة الذي بيده من المال فان بقي بعد ذلك أى بعد أن يحسب بقية دينه مما بيده شئ فيه الزكاة زكاه كأن يكون عنده ثلاثون دينارا وعليه عشر ودينارا وعند من العروض التي حال عليها الحول ما يفي بعشرة تبقى عشرة يأخذها (١٢٦) من الثلاثين ويعطيها ويبقى

عشرون فزكاه (زكاة حب الخ) أى ولا زكاة معدن ولا ركاز ولا فطر (ولا زكاة عليه) أى على من له مال في دين أصله عين عنده أو عرض تجارة لان كان من ميراث مثلا فإنه يستقبل به كما صرح به (لعمام واحد) أى اذا كان المقبوض نصابا أو عبده ما يكمل به النصاب وهذا في غير المدير وأما هو فدينه الحال المرجو كعروضه يزكى كل عام كما تقدم (وكذلك العرض) أى عرض تجارة الاحتكاك اذا كان أصله عينا فائتمركى لعمام واحد وكرر هذا وان استفيد من قوله فاذا بعثها بعد حول الخ ليرتب عليه قوله وان كان الدين أو العرض من ميراث فليستقبل الخ

مما بيده من المال فان لم تفرغ وضه يدينه حسب بقية دينه فيما بيده فان بقي بعد ذلك ما فيه الزكاة زكاه ولا يسقط الدين زكاة حب ولا تمر ولا ماشية ولا زكاة عليه في دين حتى يقبضه وان أقام أعواما فائتمركى لعمام واحد بعد قبضه وكذلك العرض حتى يبيعه وان كان الدين أو العرض من ميراث فليستقبل حول بما يقبض منه وعلى الأصغر الزكاة في أموالهم في العين والحرب والماشية

فيكون قيدا ومثل الميراث الهبة والصدقة وأرض الجنيانة والمهر والخلع وغير ذلك كما قال خليل واستقبل بفائدة بحدت لاعم مال (وعلى الأصغر الزكاة) لما في الحديث وتجروا في أموال البناحي لاتأكلها الزكاة والعبرة بذهب الوصى لانه المخاطب بها لا بذهب الطفل (وزكاة الفطر) أى وعليهم زكاة الفطر لكن المخاطب بهما من تازمه نفقته ومثل الأصغر في وجوب الزكاة في أموالهم المجانين

(ولا زكاة على عبد) أى ولا على (١٢٧) سيده عنه أما العبد فلا زكاة له ولا على السيد.

فلان المال بيد غيره فإذا أعتق ولم يشترط سيده أخذ ما له فلما تنف أى يستأنف حصولاً (ولافياً يتخذ لباساً) ولو متخذ الكراء من الحلى بفتح الحاء المهملة وسكون اللام مفسر دحلى بضم فكسر كئدى وثدى ومن ذلك حاتم الفضة للرجل وأنف وأسنان وحلّة مصحف وسيف وأما حرّم الاستعمال للرجل كخاتم الذهب فتحب فيه الزكاة وكذا آلة تنحو الأكل من كل غير ملبوس فانه حرام ولو على المرأة فتحب فيه الزكاة وليس من حلى المرأة ما يجعله على رأسها أو صدرها من الذهب المسكوك فان علمها فيه الزكاة وكذا حب الزكاة فى الحلى اذا تمشم ولم يكن اصلاحه الا بسبكه وأما ان تكسر ونوى اصلاحه فلا زكاة فيه وتحب الزكاة فى الحلى المنوى به التجارة (من المعدن) بفتح الميم وكسر الدال المهملة من معدن بالمكان اذا أقامه لطول اقامته الناس فيه لاخراج ما فيه (من ذهب أو فضة) بيان لما يخرج ولا زكاة فى معدن النحاس ونحوه (يوم خروجه) أى وتصفيه فلا يشترط فيه الحول وانما يشترط

وزكاة الفطر ولا زكاة على عبد ولا على من فيه بقية رقيق ذلك كله فإذا أعتق فلما تنف حصولاً من يومئذ عاك من ماله ولا زكاة على أحد في عبده وخدامه وقرينه وداره ولا ما يتخذ للقبية من الرباع والعروض ولا فيما يتخذ لباس من الحلى ومن ورث عبداً أو وهب له أو رقع من أرضه زكاة فزكاة فلا زكاة عليه فى شيء من ذلك حتى يباع ويستقبل به حولاً من يوم يقبض عنه وفيما يخرج من المعدن من ذهب أو فضة الزكاة اذا بلغ وزن عشر بنديناراً أو خمس أواق فضة ففى ذلك ربع العشر يوم خروجه وكذلك فيما يخرج بعد ولا زكاة فى معدن النحاس ونحوه (يوم خروجه) أى وتصفيه فلا يشترط فيه الحول وانما يشترط

فيه الحرية والاسلام كغيره (فان انقطع نيله) بفتح النون أى عرق المعدن بيده أى بعمله بأن تبعه حتى انقضى وابتدأ غيره أى غير ذلك العرق فإنه لا يضمه لما قبله بل يكون مستقلاً وان خرج ما فيه من كافر كاه والافلا (١٢٨) (وتؤخذ الجزية) وهى ما يؤخذ من أهل

الكفر جزاء على تأمينهم وحقق دما بهم مع اقرارهم على الكفر (البالغين) تأ كيد لرجال فان الرجل لا يطلق الاعلى البالغ فلو قال العقلاء ليحترز به عن المجانين لكان أولى (ومن نصارى العرب) أى خلافاً لمن قال ليس فيهم الا القتل أو الاسلام ويستمر أخذ الجزية من اليهود والنصارى لنزول عيسى وأما بعده فالاسلام أو القتل (أربعة دنائير الخ) هذا بالنسبة لمن فتح بلادهم عنوة أى فهرا وكذلك من فتح بلادهم صلحا على شئ من أموالهم ولم يقدر عليهم شئ معين والأخذ منهم ما قدر عليهم قليلا أو كثيرا (ومن نجر) بفتح الجيم فى الماضى وضمها فى المضارع (منهم) أى من أهل الذمة ولونساء وصبياناً وعبيداً (من أفق) بضم الهمزة والفاء وتسكن أى إقليم الى إقليم آخر غير محل جزيته والاقاليم

ذلك متصلاً به وإن قل فإن انقطع نيله بيده وابتدأ غيره لم يخرج شياً حتى يبلغ ما فيه الزكاة وتؤخذ الجزية من رجال أهل الذمة الأحرار البالغين ولا تؤخذ من نساءهم وصبيانهم وعبيدهم وتؤخذ من المجوس ومن نصارى العرب والجزية على أهل الذهب أربعة دنائير وعلى أهل الورق أربعون درهماً وتحقق عن الفقير وتؤخذ ممن تجر منهم من أفق الى أفق عشر من ما يبيعونه وان اختلصوا فى السنة مراراً وان جالوا الطعام خاصة الى مكة

سبعة مصر والشام والعراق والاندلس والمغرب والروم والحجاز (عشر) والمدينة

عن الخ) أى على المعتد وقيل عشر ما يدخلونه ولولم يبيعوا (وان اختلصوا) أى تردوا فى السنة مراراً فيؤخذ منهم ذلك فى كل مرة (وان جالوا) أى أهل الذمة الطعام والمراد به كل ما يقتات

وانما خفف عنهم فيه ليكثر الجلب الى مكة والمدينة لشدة حاجة أهلها الى ذلك (العشر) أى عشر ما قدموا به باعوا أو لم يبيعوا وان قدموا بالبحر والخزير فان كان هناك أهل الذمة الذين يشترون منهم ذلك تركوا ويؤخذ منهم عشر الثمن بعد البيع والاردوا به ولا يمكنون من بيع خمر لمسلم (وفي الركاز الخ) هذا مما تكرر به في هذا الباب زيادة على الترجة كزكاة العروس (وهو دفن) بكسر الدال أى مدفون الجاهلية ولو كان أقل من النصاب والمعتمد أنه لا يختص بالنقدين بل يشمل نحو اللؤلؤ (١٢٩) والنحاس وفيه الجنس على من أصابه ولو كان

فقيرا أو مدينا يعطيه للإمام ليصرفه في مصالح المسلمين ان كان عدلا والاتصدق به واجده وأخذ الباقي ان وجدته بأرض موات ليست مملوكة لأحد والافهولما لكها أو لوارثه فان لم يوجد فهو مال جهلت أربابه فوضعه بيت المال ومفهوم قوله دفن الجاهلية أنه ان كان من دفن المسلمين أو أهل الذمة فلا يسمى ركازا وانما هو لقطه لافرق بين المدفون وغيره وانما عبر بـدفن لكونه الغائب فيعرف سنة ان كان كثيرا أو أيا ما ان كان قليلا ما لم يتقدم الزمن بحيث

والمدينة خاصة أخذ منهم نصف العشر من ثمنه ويؤخذ من تجار الحرمين العشر الآن ينزلوا على أكثر من ذلك وفي الركاز وهو دفن الجاهلية الجنس على من أصابه

(باب في زكاة الماشية)

وزكاة الإبل والبقر والغنم فريضة ولا زكاة من

(٩ - رسالة) يغلب على الظن أن أهله انقضوا والافهول من المال المجهول ربه فلا يعرف وما شذ فيه فإنه يحمل على دفن الجاهلية لان الدفن والكفر من شأنهم وأما ما طرحه الحر من خوفه كاللؤلؤ والعنبر فإنه لمن وجده ولا يخمس إلا ان يتقدم عليه ملك معصوم أى مسلم أو ذمى فإنه يأخذه ويدفع الاجرة لمن غاص عليه وأخرجه سواء كان سقطين ربه في البحر أو هو الذي رماه مع متاعه خوف غرقه ومثل ذلك ما نذر له دابته بمقازة لبحره عنها فإنه يأخذها ممن وجدها معه وعليه نفقتها وأجرة قيامه عليها على العتدة بهما وقيل إن من طرح متاعه في بحر أو تركه في البر لا يرده إليه وانما هو لواجده (باب في زكاة الماشية) أفرد

باب وان كانت داخلة في الترجمة لان وجه العمل مختلف فيها فلم تضبط بعشر ولا بربعه والمذهب
أن الزكاة تحب فيها وان كانت عاملة أو معاوفة خلافاً لابي حنيفة والشافعي وأما حديث
في الغنم السائمة الزكاة فنخرج مخرج (١٣٠) الغالب لان الغالب على الأنعام في

أرض الحجاز السوم (من خمس ذود)
 ناضافة خمس محذوف التاء الى
 ذود بفتح الذال المعجمة وآخره دال
 مهملة لانه مؤنث لا واخذه من
 لفظه يطلق على ثلاث الى عشرة
 (وهي) أي الخمس ذود (جذعة)
 بفتح الجيم والذال المعجمة وهي
 ما أوفت سنة ودخلت في الثانية
 دخولاً تاماً والثمة ما دخلت في الثانية
 دخولاً يينا والتاء فيهما للوحدة لانه
 لا فرق في الاجزاء بين الذكر والانثى
 وتطلق الشاة على الضأن والمعرز من
 حمل) أي أغلب فان كان جل غنم
 أهل البلد الضأن أخذت منه أو
 المعرز أخذت منه فالوديع رب المال
 يعبر عن الخمس ذود أجزاء لانه
 مواساة بالاكثير (الى تسع) فالوقص
 في هذا وما بعده أربعة لاشئ فيها
 (بنت مخاض) أي التي تخض الجنين
 بطن أمها فقولوه وهي بنت سنتين أي
 أوفت سنة ودخلت في الثانية لان

الابل في أقل من خمس ذود وهي خمس من الابل
 ففيها شاة جذعة أو ثنية من جل غنم أهل ذلك
 البلد من صان أو معرز الى تسع ثم في العشر شاتان
 الى أربعة عشر ثم في خمسة عشر ثلاث شياه الى
 تسعة عشر فاذا كانت عشرين فأربع شياه الى
 أربع وعشرين ثم في خمس وعشرين بنت مخاض
 وهي بنت سنتين فان لم تكن فيها فابن لبون ذكر الى
 خمس وثلاثين ثم في ست وثلاثين بنت لبون وهي
 بنت ثلاث سنين الى خمس وأربعين ثم في ست

الابل تربي سنة وتحمل في الثانية (فان لم تكن) أي بنت المخاض فيها أي ابل رب وأربعين
 المال أو كانت معيبة فابن لبون وهو ما أوفى سنتين ودخل في الثالثة لان أمه صارت ذات لبن بما
 ولده بعده (الى خمس وثلاثين) فالوقص في هذه عشرة (وهي بنت ثلاث سنين) أي دخلت

في الثالثة فقط (حقة) بكسر الحاء (١٣١) المهمة (أربع سنين) أي دخلت في

الرابعة فقط (جذعة) سميت بذلك لأنها تجذع مقدمتها أي تسقطه (بنت خمس سنين) أي دخلت في الخامسة فقط فليس كلامه في هذا وما أشبهه على ظاهره (تبيع) سمي بذلك لأنه يتبع أمه (عجل) ظاهره اشتراط الذكرو ليس كذلك غير أن الساعي لا يأخذ النبعة إلا نثى كرها فقبأ بأرباب المواشي (وهي بنت أربع سنين) أي دخلت في الرابعة (وهي ثنية) أي زالت ثناباها وهما السنان اللتان من المقدم فوق وتحت وأما التي بجوارهما فوق وتحت من أي ناحية فقال لها رباعة (فازاد) أي عن الثلاثمائة من المئات وأما اذا بلغت ثلثمائة وتسعة وتسعين فليس فيها إلا ثلاث شياه (ويجمع الضأن والمعز) ويخبر في الأخذ من أحدهما عند التساوي كعشرين ضائنة وعشرين معزا وان لم يتساويا كشلاثين ضائنة وعشرين معزا أو بالعكس أخذ الشاة من الأكثر وكذا يقال فيما بعده فان كان عنده خمسة عشر من الجاموس

ومثلها من البقر خبر في أخذ التبيع من أيهما والا فخذ الاكثر (والجنت) بضم الموحدة وسكون

وأربعين حقة وهي التي يصلح على ظهرها الحمل ويتركها الفحل وهي بنت أربع سنين إلى ستين ثم في إحدى وستين جذعة وهي بنت خمس سنين إلى خمس وسبعين ثم في ست وسبعين بنتا لبون إلى تسعين ثم في إحدى وتسعين حقتان إلى عشرين ومائة فإزاد على ذلك ففي كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنتا لبون ولازكاة من البقر في أقل من ثلاثين فاذا بلغت فيها تبيع عجل جذع قد أوفى ستين ثم كذلك حتى تبلغ أربعين فيكون فيها مسنة ولا تؤخذ إلا نثى وهي بنت أربع سنين وهي ثنية فإزاد ففي كل أربعين مسنة وفي كل ثلاثين تبيع ولازكاة في الغنم حتى تبلغ أربعين شاة

المعجمة وهي إبل خراسانية ذات سنمين (١٣٣) والعرب بكسر العين المهملة الابل

فاذا بلغت فيها شاة جَدَعَةٌ أو ثِيَسَةٌ إلى عشرين
ومائة فاذا بلغت إحدى وعشرين ومائة ففيها
شَاتَانِ إلى مائتي شاة فاذا زادت واحدة ففيها ثلاثُ
شياه إلى ثلثمائة فاذا زدت في كل مائة شاة ولازكاة في
الأوقاص وهي مابَيْنَ القَرِيضَتَيْنِ مِنْ كُلِّ الْأَنْعَامِ
وَيَجْمَعُ الضَّانُ وَالْمَرْقُ الزَّكَاةَ وَالْجَوَامِيسُ وَالْبَقَرُ
وَالْبُخْتُ وَالْعَرَابُ وَكُلُّ خِلَاطَيْنِ فَانَّهُمَا يَرَادَانِ
بَيْنَهُمَا السَّوِيَّةُ وَلَا زَكَاةَ عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ حَصَّتَهُ عَدَدَ
الزَّكَاةِ وَلَا يَفْرُقُ بَيْنَ جُمُوعٍ وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَ مُفْتَرِقٍ
خَسِيَةِ الصَّدَقَةِ ذَلِكَ إِذَا قَرَّبَ الْحَوْلُ فَإِذَا كَانَ
بِنَقْصٍ أَدَاؤُهُمْ بِإِفْتِرَاقِهِمَا أَوْ بِاجْتِمَاعِهِمَا أَخْذًا
عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ السَّخْلَةُ

وتعد

المعجودة (بالسوية) أي لانهما
كإل واحد بشرط أن يكون لكل
واحد نصاب حال حوله وأن يتحدا
في الميت والمزعى والرأعي وأن
لا يجتمعا فسرار من الزكاة فيجب
على ثلاثة لكل واحد أربعون من
الغنم شاة واحدة على كل ثلثها فقد
أفادت الخلطة التوقف وقد نفيد
التشغيل كما إذا كان اثنان لكل مائة
وعشرون من الغنم فإن على كل
واحد حال الأفراد واحدة وعند
الاجتماع عليهما ثلاث شياه (وذلك)
أي التي عن التفريق والجمع إذا
قرب الحول فإن قربه قرينة على
الهرب وأما إذا كان قبله بشهرين
مثلا فهم خطاء فالمدار في التي
على وجود التهمة ولذا قال فإذا
كان أي الحال والشأن ينقص فعل
مضارع وأدأوهما فاعل (بافتراقهما)
كان يكون اكل منهما مائة شاة وشاة
فإن عليهما ثلاث شياه وإذا افترقا
يكون على كل واحد شاة ومثال ما إذا
نقص الاداء عند الاجتماع ثلاثة
لكل واحد أربعون ففي هاتين
الصورتين يؤخذ كل بما كان عليه
للتهمة (في الصدقة) أي الزكاة والسخلة يفتح السين المهملة واسكان الخاء فهي

الصغيرة من الغنم ذكراً أو أنثى ضأناً أو معزاً (العجاجيل) جمع عجل وهو ما كان دون السن
الواجب في التبيع (الفصلان) جمع فصيل وهو ما كان دون السن الواجب في بنت الحناض
(تيس) هود كرمعز الصغير (١٣٣) فهو مستغنى عنه بقوله ولا تؤخذ في الصدقة

السحلة (ولا هزمة) هي الكيرة

الهزيمة (والالماخض) أي

الحامل رفقا بصاحب المال ولا خفل

لغنم رفقا به أيضا والحاصل أنه

لا تؤخذ شرارا لأموال رفقا

بالفقراء ولا خبارا رفقا بأصحابها

قلو كانت كلها خبارا أو شرارا

كلف الوسط فلو دفع من الخيار

بأخياره أجزا دون الشرار (ولا

يؤخذ في ذلك) أي الزكاة عرض

من العروض ولا يمين أي عين بدل

ما وجب عليه فإن أجره المصدق

بتخفيف الصاد وكسر الدال أي

الساعي على أخذ الثمن في الأنعام

أي الماشية وغيرها كالحيوب

أجزأه ومفهومه أنه أن فعل ذلك

طوعا لا بحزمه والمعتمد الاجزاء

وقوله أن شاء الله إشارة إلى قوة

الخلاف (ولا يسقط الدين الخ)

مكر مع ماسبق (وزكاة الفطر

سنة) أي مفروضة بالسنة فعني

وَتُعَدُّ عَلَى رَبِّ النَّعَمِ وَلَا تُؤْخَذُ الْعَجَائِلُ فِي الْبَقَرِ

وَالْأَفْصُلَانُ فِي الْإِبِلِ وَتُعَدُّ عَلَيْهِمْ وَلَا يُؤْخَذُ تَيْسٌ

وَالْهَرْمَةُ وَلَا الْمَاخِضُ وَلَا خِفْلُ النَّعَمِ وَلَا شَاةُ الْعَلَفِ

وَالْأَنْثَى تُرَبِّي وَلَدَهَا وَلَا خِبَارُ أَمْوَالِ النَّاسِ وَلَا

يُؤْخَذُ فِي ذَلِكَ عَرَضٌ وَلَا يَمِينٌ فَإِنْ أَجْبَرَهُ الْمُصَدِّقُ عَلَى

أَخْذِ الثَّمَنِ فِي الْأَنْعَامِ وَغَيْرِهَا أَجْزَأُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا

يُسْقَطُ الدِّينُ زَكَاةً حَبًّا وَلَا نَمْرًا وَلَا مَاشِيَةً

(بَابُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ)

وزكاة الفطر سنة واجبة فرضها رسول الله صلى

فرضها رسول الله أو جيبها ومن قال إنها سنة مؤكدة قال معنى فرضها قد رهاولكن المعتمد
أنها واجبة والوجوب يتعلق بولي الصغير وسيد العبد فعلى بالنسبة لهم ما عني عن (صاعا)
بالنصب مفعول فرض وفي رواية بالرفع أي وهي صاع ويشترط أن يكون فاضلا عن قوت

المخرج وقوت عياله يوم العيد وأما إذا كان محتاجا له فيه فانهما تسقط ما لم يكن عنده ما يباع على الفلاس فانه يجب عليه بيعه لادائها وقد علمت مما سبق أن الصاع قدح وثلاث بالكيل المصري فتحيزي الكيلة عن ستة (١٣٤) أشخاص (وتؤدى من جل) أى أغلب

الله عليه وسلم على كل كبير أو صغير ذكر أو أنثى حر أو عبد من المسلمين صاعا عن كل نفس بصاع النبي صلى الله عليه وسلم وتؤدى من جل عيش أهل ذلك البلد من بر أو شعير أو سلت أو تمر أو أقط أو زبيب أو دخن أو ذرة أو أرز وقيل إن كان العلس قوت قوم أخرجت منه وهو حب صغير بقرب من خليفة البر ويخرج عن العبد سيده والصغير لأماله يخرج عنه والده ويخرج الرجل زكاة الفطر عن كل مسلم تلزمه نفقته وعن مكاتبه وإن كان لا يتفق عليه لانه عبده بعد ويستحب إخراجها إذا اطلع

قوت أهل البلد ولو كان قوتهم أدنى من قوته فإن أخرج من قوته الأعلى أجر الأمان الأدون إلا أن كان لفقر فيجزئه (من ر) بضم الموحدة أى حنطة وتقدم أن السلت بضم المهملة نوع من الشعير ليس له قشر وأما الأقط فهو اللبن اليابس المنزوع الزبد يطبخ ثم يترك حتى يمتلئ (قوت قوم) وهم أهل صنعاء اليمن وقى كانت هذه التسعة أو العشرة جميعها مقاة فانه يخرج في الأخراج من أيها شاء وأما ان غلب اقتنيات وأخدمناها فانه يتعين الأخراج منه (ويخرج عن العبد) أى ولو آبقا ان كان مرجوا (والصغير الخ) أى وأما الكبير فلا يخرج عنه ان كان ذكرا وبلغ صحبا إلا أن يتبرع ويشعره بذلك وأما ان بلغ عاجزا عن الكسب فانه يخرج عنه وكذلك الأنثى ولو بلغت حتى يدخل

بها الزوج البالغ الموسر (لأماله) أى وأما لو كان له مال فانه يخرج عنه منه الفجر (ويخرج الرجل) وكذا غيره وهذا يغني عما تقدم من دخوله فيه لان النفقة تلزم بالقرابة أو البرق أو النكاح فيجب عليه زكاة والدية الفقيرين وأولاده وعبيده وزوجته (لانه عبده بعد) أى

بعد عزمه (ويستحب اخراجها الخ) أى ان وجد من يعطيها له في ذلك الوقت والا فيكن عزها
 ويحرم تأخيرها عن يوم الفطر لغير عذر ويجوز تقديمها عنه باليوم واليومين ولا تسقط بعض
 زمنها وهو موسر وتدفع للحرم المسلم الفقير الذي لا عيال قوت عامه (الفطرية) والافضل أن
 يكون على غرورها وليس ذلك في الأصح فيسبب التأخير فيه خصوصا للفقير حتى يفطر على
 كبد أصحيته كما كان يفعل فيهما (١٣٥) النبي عليه الصلاة والسلام (ويرجع من
 أخرى) أى يشهد له الطريقان

(باب في الحج) بفتح الحاء قياسا
 وبكسر هاء ما عا وهو في الاصطلاح
 القصد الى بيت الله الحرام بالاعمال
 المشروعة والعمرّة زيارة مخصوصة
 ذات احرام وطواف وسعى فقط وبدا
 بحكم الحج فقال وجب بيت الله الخ
 واصله للتشريف لانه أول بيت
 وضع للناس للعبادة وبكة بالباء لغة
 في مكة لانها تبدل أعناق الحيازة
 أى تدفقا (الى ذلك) أى البيت أو
 الحج وظاهر قوله من المسلمين أن
 الاسلام شرط وجوب والصحيح أنه
 شرط صحة وأما الحرية فشرط
 وجوب وكذا البلوغ فلو حج العبد أو
 الصبي صح حجه ولا تسقط عنه حجة
 الفرض وفي وجوبه على الفور أو

الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيُسْتَحَبُّ الْفِطْرُ فِيهِ قَبْلَ
 الْعُدُْوِ إِلَى الْمَصَلَّى وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي الْأَصَحِّ وَيُسْتَحَبُّ
 فِي الْعِيدَيْنِ أَنْ يَمْضَى مِنْ طَرِيقٍ وَيَرْجِعَ مِنْ أُخْرَى

(باب في الحج والعمرّة)

وَجَبَّ بَيْتُ اللَّهِ الْحَرَامُ الَّذِي بَيْنَكَ قَرِيبَةٌ عَلَى كُلِّ مَنْ
 اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَحْرَارِ
 الْبَالِغِينَ مَرَّةً فِي عُمْرِهِ وَالسَّبِيلُ الطَّرِيقُ السَّابِلَةُ

التراخي قولان والراجح الاول وتخرج المرأة مع زوج أو محرم فان لم يكونا فرفقة مأمونة فان
 كانت هي مأمونة في نفسها أيضا وكانت في حجة الفرض (والسبيل) أى المذکور عبارة عن
 مجموع أربعة أشياء أحدها الطريق السابلية أى المأمونة فان كانت الطريق مخوفة ولو على
 بعض ماله ان كان يحجب به سقيط الحج وثانها الزاد المبلغ ويقوم مقامه الحرفة التي تقوم به ان
 كانت لا ترى وطن عدم كساده أو يبيع في زاده داره وغيرها بما يباع على المغلس وان صار

فقيرا في المستقبل لا ملك شيأ ولو يترك أولاده للصدقة ان لم يخش عليهم الضياع وثالثها القوة على الوصول لمارا كبا أو راجلا أي ماشيا وأما الاعشى الذي لا يجد قائدا ولو بأجرة والشبح الكبير الذي لا يستطيع الأبعشة عظيمة (١٣٦) فإنه يسقط عنهما ورابعها قوله مع

صحة البدن فلا يجب على المريض واعلم أن المصنف ذكر صفة الحج على الترتيب ولم يبين الفرائض من غيرها وسأبين ذلك في خلال كلامه ان شاء الله وفرائضه التي لا تنحصر بالدم أربعة الاحرام والوقوف بعرفة وطواف الافاضة والسعي (من الميقات) فان أحرم قبله كره كما أنه لو أحرم قبل شوال وهو أول الميقات الزماني كره وانعقد وإن جاوز الميقات حل لا لزوم دم وميقات المقيم مكة للحج مكة ويستحب أن يحرم من داخل المسجد والحجرة والقران الحل لان كل أحرام لا بد فيه من الجمع بين الحل والحرم (وميقات أهل الشام) بالهمز والقصر أفصح من التخفيف والمذا والحفزة فريضة على نحو خمس مراحل من مكة وذو الحليفة قرية خربة على نحو عشر مراحل منها وذات عرق قرية خربة على مرحلتين منها

والزاد المبلغ الى مكة والقوة على الوصول الى

مكة لمارا كبا أو راجلا مع صحة البدن

واعما يؤمر أن يحرم من الميقات وميقات أهل

الشام ومصر والمغرب الحفزة فان مر بالمدينة

فالأفضل لهم أن يحرموا من ميقات أهلها

من ذى الحليفة وميقات أهل العراق ذات عرق

وأهل اليمن يلم وأهل نجد من قرن ومن مر من

هؤلاء بالمدينة فواجب عليه أن يحرم من ذى

الحليفة اذ لا يتعداه الى ميقاته ويحرم الحاج

أو المعتمر بأثر صلاة فريضة أو نافلة يقول لبيك اللهم

ويلم جبل من جبال تهامة على مرحلتين منها (وأهل نجد) أي وميقات أهل

نجد من قرن بزيادة من وهو جبل صغير على مرحلتين من مكة (من هؤلاء) أي أهل العراق

واليمن ونجد بخلاف من تقدم من أهل الشام ونحوهم فيستحب فقط لان ميقاتهم بعد ومن

حج في بحر القلزم من أهل مصر ونحوهم فليحرم إذا حاذى الخففة فإن تاخر حتى خرج إلى البرزمه هدى ومن كان مسكنه بين تلك المواقيت ومكة فليحرم من منزله (بأثر صلاة) أي على سبيل السنة والتلبية في نفسها واجبة (١٣٧) ويسن مقارنتها بالأحرام ويستحب تحديدها

ومعنى ليسك اللهم أجبتك بالله إجابة بعد إجابته فإن الله تعالى أمر إبراهيم الخليل بعد بناء البيت الحرام أن يؤذن في الناس بالخروج فنادى على جبل بي قيس أيها الناس إن الله يتناطحكم فكاؤا يحييونه من أصلاب الرجال ويطون النساء (إن الحمد) بكسر الهمزة ويجوز فتحها على التعليل (ويؤمر الخ) أي على سبيل السنة ولو حائضا أو نفساء ويجرد إن كان رجلا من محيط الثياب ومحيطها على سبيل الوجوب ولا يربط الأزاربل برشفه بحبسه ولا اقتدى ولا يضر إن كان فلقطين وكذلك الرداء (وعند كل شرف) أي مكان عال وكذلك عند هبوطه منه والرفاق جمع رفقة بضم الراء أفصح من كسرهما ولا رذالمجي سلا ما حتى يفرغ ويستحب رفع الصوت بها لأجدا وأما المرأة فتسمع نفسها فتطو وتطلب

لَيْسَ لَكَ لِأَشْرِيكَ لَيْسَ لَكَ الْحَدُّ وَالنِّعْمَةُ لَكَ وَالْمَلِكُ لِأَشْرِيكَ لَكَ وَيَتَوَى مَا أَرَادَ مِنْ حَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَيُؤْمَرُ أَنْ يَغْتَسِلَ عِنْدَ الْأَحْرَامِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ وَيُجَرِّدَ مِنْ مَحِيطِ الثِّيَابِ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَغْتَسِلَ لِدُخُولِ مَكَّةَ وَلَا يَزَالَ يَلْبِي دُبْرَ الصَّلَاةِ وَعِنْدَ كُلِّ شَرَفٍ وَعِنْدَ مَلَأَةِ الرَّفَاقِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ كَثْرَةُ الْأَحْجَادِ بِذَلِكَ فَإِذَا دَخَلَ مَكَّةَ أَمْسَلَ عَنْ التَّلْبِيَةِ حَتَّى يَطُوفَ وَيَسْعَى ثُمَّ يَعَاوِدُهَا حَتَّى تَرُؤْلَ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمٍ عَرَفَةَ وَبُرُوحَ إِلَى مُصَلَّاهَا وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ مِنْ كَدَاءِ الثَّنِيَةِ الَّتِي بَأَعْلَى مَكَّةَ وَإِذَا

من الجنب والحائض لاتباع بمنزلة الذكر والحائض تفعل ما يفعله الحاج غير أن لا تطوف بالبيت فلا يطلب منها الغسل لدخول مكة لانه للطواف (فإذا دخل مكة الخ) هذا فمين أحرم بحج وأما من أحرم بعمره من الميقات فإنه يلبي لحرم مكة ثم يقطعها وأما المعتمر من الجعرانة أو التنعيم

فانه يلي المدخول مكة (من كداء) يفتح الكاف والمد والال المهملة واضافته للثنية لليان أى الطريق التي بأعلى مكة ويسمى الآن بباب المعلى (خرج من كداء) بالضم والقصر منونا وهو المعروف بباب شبيكة (قال) أى الامام مالك (فليدخل المسجد) أى يستحب له المبادرة بعد حط رحاله (من باب بني شيبه) ويعرف الآن بباب السلام (فيستلم) أى يقبل الحجر الاسود بفيه على سبيل السنة أول شوط وفي باقيه مستحب والاى وان لم يقدر على استلامه بفيه وضع يده والاوضع عودا والامضى وكبر وكذلك (١٣٨) يكبر مع كل واحد من التقيل والوضع

خَرَجَ خَرَجَ مِنْ كَدَاً وَانْ لَمْ يَفْعَلْ فِي الْوَجْهَيْنِ فَلَا
خَرَجَ قَالَ فَاذَا دَخَلَ مَكَّةَ فَلْيَدْخُلِ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ
وَمُسَخَّنُ أَنْ يَدْخُلَ مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ فَيَسْتَلِمَ
الْحَجَرَ الْأَسْوَدَ بِيَمِينِهِ أَنْ قَدَرَ وَالْأَوْضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ
وَضَعَهَا عَلَى فِئْتِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيلٍ ثُمَّ يَطُوفُ وَالْيَدَ
عَلَى يَسَارِهِ سَبْعَةَ أَطْوَافٍ ثَلَاثَةَ خِيَامًا أَرْبَعَةَ
مَشْيًا وَيَسْتَلِمُ الرُّكْنَ كَلَّمَاءَ رَبِّهِ كَذَا كَرْنَا وَيُكَبِّرُ وَلَا

وهذا المراتب تجري في كل شوط ويلزم أن يرجع مستقيماً بعد تقبيل الحجر ليكون بدنه خارج الشاذروان (ثم يطوف) أى طواف القدوم وهو واجب ينجبر بالدم ما لم يضق الوقت عنه والأخرج لعرفات ولادام عليه ويستلزم في الطواف ما يشترط في الصلاة غير أنه يسبح فيه الكلام وجعل الأيت على اليسار شرط فيه (سبعة أطواف) جمع طوف وهو الشوط فلو نقص شوطاً أو بعضه بطل ورجع له من بلدته ان كان الطواف ركناً وكذا ان زاد فيه عمداً وأما جهلاً أو سهواً فلا يبطل الا بزيادة

مثله وبنى على الأقل ان شئت كالصلاة وتجب فيه الموالاة فان نسي شوطاً يستلم وطال بطل وان ذكر عن قرب ولم ينتقص وضوءه ونحوه يقطع له صلاة أقيمت عليه ثم يبنى من حيث قطع (خياً) أى هرولة فوق المشى ودون الجري وهو سبعة في حق الرجل والمشي في الطواف الواجب للقادر واجب ينجبر بالدم وسنة في غيره والسعي كل طواف فيما ذكر (ويستلم الركن) أى الحجر الاسود (ولكن يده) أى على سبيل السنة في أول شوط وعلى سبيل الاستحباب في باقيه (ركعتين) وهما واجبتان بعد الطواف الواجب ينجبران بالدم ان رجع

بلده والا أتى به مان كان عن (١٣٩) قرب وان بعد أعاد الطواف وأتى به ماعبه

ويعند السعي ان كان فعله وأما

كونه ماعند المقام فسحب والمراد

به الحجر الذي كان يقوم عليه الخليل

في بناء البيت (ثم استلم الحجر) أي

على جهة السنية ويستحب له أن

يعرّز مزم فيشرب منها ثم يخرج إلى

الصفاء من باب الصفا ويسن الرقي

عليه وعلى المروة كل مرة للرجال

وكذا للنساء ان خلا الموضوع (ويحب)

أي يسرع الرجل على جهة السنية

دون المرأة في بطن المسيل وهو

ما بين الملين الاخضرين في حال

الذهاب للمروة لا في حال الرجوع

والبدء بالصفا فرض فلو بدأ

بالمروة كان تاركاً لسلوط ويستترط

موالاته وكونه عقب أي طواف

ويحب تقدمه عند طواف القدوم

لغير المراهق والحائض والنفساء

وأما هم فيؤخرونه للافاضة وان آخروه

غيرهم لزمهم (ثم يخرج) أي

استحباً ما يوم التروية وهو اليوم

الثامن (ثم مضى إلى عسرات)

وكلها موقوف الا بطن عسرة بالنون

والوقوف بها نهاراً بعد الزوال

واجب نجس بالدم وفي جزء من الليل

وكن (وليتظهر) أي يغتسل استحباباً حتى الحائض والنفساء (فيجتمع) أي يخف تقديم على

يَسْتَلِمُ الرُّكْنَ الْيَمَانِي بَقِيهِ وَلَكِنْ يَسِدُهُ ثُمَّ يَضَعُهَا

عَلَى فِيهِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيلٍ فَإِذَا تَمَّ طَوَافُهُ رَكَعَ عِنْدَ

الْمَقَامِ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ اسْتَلَمَ الْحَجَرَ إِنْ قَدَرَ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى

الصَّافَا فَيَقِفُ عَلَيْهِ لِلدُّعَاءِ ثُمَّ يَسْعَى إِلَى الْمَرْوَةِ وَيَحْبُ

بِطَنْ الْمَسِيلِ فَإِذَا أَتَى الْمَرْوَةَ وَقَفَ عَلَيْهَا لِلدُّعَاءِ ثُمَّ

يَسْعَى إِلَى الصَّافَا يَقْعُلُ ذَلِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ فَيَقِفُ

بِذَلِكَ أَرْبَعَ وَقَفَاتٍ عَلَى الصَّافَا وَأَرْبَعًا عَلَى الْمَرْوَةِ

ثُمَّ يَخْرُجُ يَوْمَ التَّوْبَةِ إِلَى مَنَى فَيُصَلِّيُ بِهَا الظُّهْرَ

وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ ثُمَّ مَضَى إِلَى

عَسْرَاتٍ وَلَا يَدْعُ التَّلَاةَ فِي هَذَا كَلِّهِ حَتَّى تَزُولَ

الْشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ وَيُرْوَحُ إِلَى مُصَلَّاهَا وَلِيَتَطَهَّرَ

قَبْلَ رَوَاحِهِ فَيَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ مَعَ الْإِمَامِ ثُمَّ

وَكُن (وليتظهر) أي يغتسل استحباباً حتى الحائض والنفساء (فيجتمع) أي يخف تقديم على

سبيل السنة وبقصر السنة ان كان من غير أهل عرفة وأما هم فيتمون وكذلك بسن قصر
العشاء بالمزدلفة تغيراً عليها في جمع التأخير (الى غروب الشمس) أي بعد أن يدخل جزء من
الليل ويستحب الفطر لمن بعرفة لاجل التقوى على الوقوف أو الركون وهو أفضل ما لم يسق
على الدابة ويستحب الاكثر من الذكروالدعاء لنفسه ولوالديه ولاخوانه (ثم يدفع بدفعه) أي
يدفع الامام فلو دفع قبله بعد تحقق جزء من (٤٠) الليل حالف الاولى والنزول بالمزدلفة

يَرْوُحُ مَعَهُ إِلَى مَوْقِفٍ عَرَفَةَ فَيَقِفُ مَعَهُ إِلَى غُرُوبِ
الشَّمْسِ ثُمَّ يَدْفَعُ بِدَفْعِهِ إِلَى الْمُزْدَلِفَةِ فَيُصَلِّيُ مَعَهُ
بِالْمُزْدَلِفَةِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ ثُمَّ يَقِفُ مَعَهُ
بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ يَوْمَئِذٍهَا ثُمَّ يَدْفَعُ بِقُرْبِ طُلُوعِ
الشَّمْسِ إِلَى مَنَى وَيُحْرِكُ دَابَّتَهُ بِطَنْ حُسْبٍ فَإِذَا
وَصَلَ إِلَى مَنَى رَمَى جَرَّةَ الْعَقَبَةِ بِسَبْعِ حَصَيَاتٍ مِثْلَ
حَصَى الْحَذَفِ وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ثُمَّ يَبْهَرُ إِنْ كَانَ
مَعَهُ هَدْيٌ ثُمَّ يَخْلُقُ ثُمَّ يَأْتِي الْبَيْتَ فَيُقْبِضُ وَيَطُوفُ

بقدر حظ الرجال واجب بخبر بالدم
والمبيت بها مستحب (ثم يقف
معه) أي مع الامام ندبا بعد أن
يصلي الصبح بالمشعر الحرام الذي
كانت تشعربه الجاهلية هداياها
داعياً وذاكرا الى قرب الطلوع
(ويحرك دابته) أي على جهة
الاستعجاب ويسرع الماشي ان كان
رجلاً يطن محسر وهو واديين
المزدلفة ومنى قدر رمية الحجر أنزل
الله فيه العذاب على أصحاب القبل
الذين أتوا الهدم الكعبة (رمي جرة
العقبة) أصل الرمي واجب بخبر
بالدم وأما المبادرة فستحبة وكذا
يستحب التقاطها من المزدلفة وأما
غير جرة العقبة فله أخذها من
منزله عني ويكره الرمي بعمرى به

وبالنحس (مثل حصي الحذف) بخاء و زال معجمتين أي الرمي فان العرب
كانت ترمي بهما في الصغر على وجه اللعب وهي قدر القولة أو النواة فلا يجزى الصغير جداً وأما
الكبير فيجزى مع الكراهة (ويكبر الخ) أي ندبا ورمي جرة العقبة يحل له كل شيء ما عدا النساء
والصيد وأما هاهما فيتوقفان على طواف الافاضة (ثم يهجر) أي أو يذبح ان كان معه هدي
وهو وقف به في عرفات هو وأتباعه جزأ من ليلة النحر والافعل نحره مكة فلو أخر ما استوفيت فيه

الشروط ونحوه بمكة أجزاء (ثم يخلق) أي أو يقصر ومن لم يقصر رزق رأسه أهله
(فيفيض) أي يطوف طواف الافاضة فقوله (ويطوف سبعا ويركع) تفسيره ويستحب أن
يكون ذلك في يوم النحر فلو أخر عن (١٤١) أيام التشرية فلا شيء عليه واعلم أن تقديم
الركي على الخلق وعلى الافاضة

واجب فلو خلق أو طاف قبله لزمه
دم بخلاف تأخير الدج عن الرمي
أو تأخير الخلق عن الذبح فسدوب
كتأخير الافاضة عن الذبح والخلق (فاذا

زالت الخ) فالورمي قبل الزوال لم
يجزه كما أنه لورمي جرة العقبة يوم
النحر قبل الفجر لم يجزه وينتهي
الاداء الى غروب كل يوم والليل قضاء
وبصوت الرمي بغروب الرابع
ويلزمه دم واحد ترك حصة أو ترك
الجميع أو تأخير شيء منها لوقت
القضاء (ثم رمي الجمرتين) أي
الوسطى ثم الثالثة وهي جرة العقبة
فلولم يكن الرمي على هذا الترتيب
بطل رمي المقدمة عن محلها ولو

سهوا (وقد تم حجه) أي وأما طواف
الوداع فليس خاصا بالحاج بل
يستحب لكل خارج من مكة كما قال
(فاذا خرج) أي أراد الخروج
من مكة طاف للوداع بفتح الواو

وكسرها ولا رمل فيه ولا في طواف الافاضة الا اذا كان مرها قال يطوف طواف القدوم فإنه
يرمل في الافاضة (وركع) أي ركعتي الطواف وانصرف ولا يمشي في خروجه الى وراء فإنه
خلاف السنة (الى عنام السعي) أي فاركانها الاحرام والطواف والسعي وأما الخلق فواجب بخبر

سَبْعَاوِرْكَعٌ ثُمَّ يُقَسِّمُ بَيْنِي ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَاذْأَلَّتْ
الشَّمْسُ مِنْ كُلِّ يَوْمٍ مَنَارِيَّ الْجَمْرَةِ الَّتِي تَلِي مِثْنَى
بِسَبْعِ حَصَبَاتٍ يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ ثَمْ يَرْمِي الْجَمْرَتَيْنِ
كُلَّ جَمْرَةٍ مِثْلَ ذَلِكَ وَيُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَيَقِفُ
لِلدُّعَاءِ بِأَرْزَاقِي فِي الْجَمْرَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ وَلَا يَقِفُ
عِنْدَ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ وَلْيَنْصَرِفْ فَاذْأَرَمِي فِي الْيَوْمِ
الثَّالِثِ وَهُوَ رَابِعُ يَوْمِ النَّحْرِ أَنْصَرِفْ إِلَى مَكَّةَ وَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ
وَأِنْ شَاءَ تَجْعَلْ فِي يَوْمَيْنِ مِنْ أَيَّامِ مِثْنَى فَرَمِي وَأَنْصَرِفْ فَاذْأ
خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ طَافَ الْوُدَاعِ وَرَكَعَ وَأَنْصَرَفَ وَالْعُمْرَةُ
يَفْعَلُ فِيهَا كَمَا ذَكَرْنَا أَوَّلًا إِلَى عَنَامِ السَّعْيِ بَيْنَ الصَّفَا

بالدم ومقاتها الزمانى الوقت كله والمكانى الحل سواء كان آفاقيا أو مقبعا بمكة (ولابأس) بمعنى يجوز أن يقتل الحرم الفارة بالهمز على الألفصح ويلحق بها ابن عرس والتاء فيها وفى الحية للوحدة لا للتأنيث (وشبهها) أى من كل ما يؤذى كالزنبور بضم الزاى وهو ذكرا النحل (ونحوها) أى كالنمل والفهد وأما نحو القرد والخنزير فلا يدخل فى عادى السباع الا اذا حصل منه ضرر (والأحدية) صوابه الحدأ بكسر ففتح (١٤٣) فهمم جمع حدأه كعنبه وقد تسكن

والمرؤة ثم يخلق رأسه وقد نعت عمرته والحلاق أفضل فى الحج والعمره والتقصير يحزى وليقص من جميع شعره وسنة المرأة التقصير ولا بأس أن يقتل الحرم الفارة والحية والعقرب وشبهها والكلب العقور وما له دم ومن الذئب والسباع ونحوها ويقتل من الطير ما يتقى أذاه من الغراب والأحدية فقط ويحتمل فى حجه وعمرته النساء والطيب ومحيط الثياب والصيد وقتل الدواب والقاء التفت ولا يعطى رأسه فى الاحرام ولا يحلقه

الدال كسدره وسدر ومفهوم قوله فقط أن ما آذى من الطير غيرهما أو من غير الطير لا يقتل ولكن الراجح أنه يقتل حيث ابتدأ بالأيذاء (النساء) أى الاستمتاع بهن بالوطء ومقدماته فى الفرج وغيره فان وطئ ولو لم ينزل أو باشر وأزل قبل الوقوف أو فى يوم الحر قبل الرمي وطواف الافاضة أفسده ووجب عليه القضاء والهدى وإتمام القاسد حيث تمكن من الوقوف والاحتلل بعمره وأعمه فى قابل وقضاه فى ثالث عام (هذا تصحيح فى الطبعة الاولى والثانية) وأما القبلة والمباشرة بدون ازال فحرام ويلزمه هدى اذا كثر ذلك وكذلك يلزمه الهدى اذا

أمدى (والطبيب) أى سواء كان مذكرا أو مؤنثا غير أن المذكر كالورد والياسمين والريحان الا يكره شبهه ولا فدية فيه والمؤنث كالسك والعنبر والزعفران فيه الفدية أن استعمله لخرقة مسه (والصيد) أى ويحتمل الحرم ذكرا أو أنثى صيد البر وقتل الدواب من جسده فلو ألقى قلة أو قتلها الى عشرة فإن كان لازالة الأنثى أطم حفته من طعام وأما لازالة الفدية كما اذا زاد عن العشرة مطلقا أو أما البرغوث فيجوز القاءه بالأرض لانه يعيش بها ولا يجوز قتله (والقاء التفت) أى

يجتنب أن يقلم أظفاره أو يحلق عاتيه أو يقص شأوبه أو ينتف ابطه فإن التفث بالقاء والمثلثة
اسم لما تكررهما النفس فإن أزال شيئاً من ذلك بقصد إزالة الأذى فعليه القدية والأأطعم حفنة
إن كان شيئاً قليلاً كعشر شعرات (١٤٣) أو ظفر واحد (ولا يغطي رأسه) أى يحرم

تغطيته وكذا وجهه بأى ساتر كان
وأما باقى البدن فيحرم بنوع خاص
وهو المخطط من الثياب أو المحبط
بسج أو زينة يثقله عليه ويحرم عليه
ليس الخاتم دون المرأة (ثم يفقدى)
أى لأن الضرورة أعز من زينة الأثم
فقط (بصام الخ) تفسير للقدية
في حداثتها وهى على التخصير
(بشاة) أى أو غير هاء بشرط فيها
من السين والسلامة من العيوب
ما بشرط في الضحية ولا يكفي
إخراجها غير مذوحة (ماسوى
ذلك) أى كالجماع ومقدماته
والطيب والصد وقيل الدواب
والقاء التفث وأما نغطة الرأس
فلا تجتنبها القوله وإحرام المراتفى
وجهها وكفها أى يحب عليها
كيشف ذلك فقط ما لم يخش منها
الفتنة والاسدلت بشاة على وجهها
وجوباً بدون غرز فإن غرزت أو
ربطت نقاباً اقتست (في وجهه

الأمن ضرورة ثم يفقدى بصيام ثلاثة أيام أو إطعام ستة
مساكين مدين لكل مسكين عبد النبي صلى الله عليه وسلم
أو ينسل بشاة يذبحها حيث شاء من البلاد وتليس
المرأة الخففين والثياب في إحرامها وتجتنب ماسوى ذلك
مما يجتنبه الرجل وإحرام المراتفى وجهها وكفها
وإحرام الرجل في وجهه ورأسه ولا يلبس الرجل
المثقبين في الإحرام إلا أن لا يجذب بعين فليقطعهما
أسفل من الكعبين والإفراد بالبح أفضل عندنا
من التمتع ومن القران فن قرن أو تمتع من غير أهل
مكة فعليه هدي يذبحه أو يحرمه معنى أن أوقبه

ورأسه) أى يجب عليه كشفهما ليلاً ونهاراً فإن غطى شيئاً من ذلك وانتفع به من نحو حراً أو برد
افتدى ولو ناسياً أو أمان نزع مكانه فلا وله أن يتظلل بنحو خباء لشمسية (فليقطعهما) أى أو
ينتهي (والأفراد) وهو الإحرام بالبح فقط أفضل لأنه لا يحبر بالهدي بخلاف التمتع والقران (عنى)

أى نهارا وهي كلها محل للتحرام والذبح (وان لم يوقفه) أى أوفات أيام منى (بالمروءة) بيان
 للمحل الأفضل (بعد أن يدخل الح) أى لأن كل هدى لابد فيه من الجمع بين الحل والحرم (يعنى)
 أى الشارع والغاية في قوله الى يوم عرفة (١٤٤) داخلته والنهى عن صومه للحاج اذا

يَعْرِفُونَهُ وَأَنْ لَمْ يُوقِفْهُ يَعْرِفُهُ فَلْيَحْتَرِهْ بِحَكِّ الْبَرِّ وَبَعْدَ
 أَنْ يَدْخُلَ بِهِ مِنَ الْحِلِّ فَإِنْ لَمْ يَحْدِثْ هَذَا بِأَفْصَا مِ ثَلَاثَةِ
 أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ يَعْنِي مِنْ وَقْتِ يُحْرِمُ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ فَإِنْ
 فَاتَهُ ذَلِكَ صَامَ أَيَّامَ مَنًى وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ وَصِفَةُ
 التَّمَتُّعِ أَنْ يُحْرِمَ بِعُمْرَةٍ ثُمَّ يَحِلَّ مِنْهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ
 يُحْجُّ مِنْ عَامِهِ قَبْلَ الرَّجُوعِ إِلَى أَفْقِهِ أَوْ إِلَى مِثْلِ أَفْقِهِ
 فِي الْبُعْدِ وَلِهَذَا أَنْ يُحْرِمُ مِنْ مَكَّةَ إِنْ كَانَ بِهَا وَلَا يُحْرِمُ
 مِنْهَا مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَمِرَ حَتَّى يُخْرَجَ إِلَى الْحِلِّ وَصِفَةُ
 الْقِرَانِ أَنْ يُحْرِمَ بِحُجَّةٍ وَعُمْرَةٍ مَعًا وَيَبْدَأُ بِالْعُمْرَةِ فِي نِيَّتِهِ
 وَإِذَا أَرْدَفَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ وَيَرْكَعَ فَهُوَ

كَانَ تَطَوُّعًا وَأَمَّا هُنَا فَوَاجِبٌ
 وَالْحَاصِلُ أَنَّ النِّقْصَ الْمَوْجِبَ
 لِلْهُدْيِ إِنْ كَانَ سَابِقًا عَلَى الْوُقُوفِ
 كَتَعْدِي الْمَقَاتِ حَلَالًا وَالتَّمَتُّعِ
 وَالْقِرَانِ وَتَرْتُلُ طَوَافُ الْقُلُومِ
 يَدْخُلُ زَمَنُ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ الْيَوْمِ مِنْ
 أَحْرَامِهِ وَأَمَّا تَأَخُّرُ الْوُقُوفِ
 كَتَرْتُلُ التَّزُولِ بِالْمَزْدَلِفَةِ أَوْ رَمَى
 الْجِمَارِ وَالْحَلْقِ فَإِنَّهُ بِصَوْمِهَا مَعَ
 السَّبْعَةِ مَتَى شَاءَ وَكَذَلِكَ إِذَا أَحْرَمَ
 الثَّلَاثَةَ حَتَّى فَاتَتْ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ
 وَأَمَّا لَوْ صَامَ الْعَشْرَةَ بِتَمَامِهَا قَبْلَ
 الْوُقُوفِ فَلَهُ يَحْتَرِئُ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ
 فَقَطْ وَالتَّسَابُعُ فِي كُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ
 وَالْعَشْرَةِ لَيْسَ بِإِلْزَامٍ وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ
 فَإِنْ لَمْ يَحْدِثْ هَذَا بِأَعْدَمِ وَجْدَانِهِ
 حَقِيقَةً أَوْ مَبْشُرًا بِهِ (أَنْ يُحْرِمَ
 بِعُمْرَةٍ) أَيْ خِصْصًا فَلَوْ تَكَرَّرَتْ فِي
 أَشْهُرِ الْحَجِّ لَا يَتَكَرَّرُ الْهُدْيُ (ثُمَّ يَحْجُّ
 الْحَجَّ) وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَحْجِ فَلَا يَقَالُ لَهُ
 مَتَمَتُّعٌ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ مِنْ تَمَتُّعٍ بِالْعُمْرَةِ أَيْ

بِسَبْطِهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بِالْبَلِّسِ بَعْدَ التَّحْلِيلِ مِنْهَا وَقَرَّ بَانَ النِّسَاءُ وَاسْتَعْمَالَ الطَّبِيبِ قَارَنَ

(ولهذا) أى لمن أحرم بالعمرة في أشهر الحج (ان كان بها) أى مقبلا بها سواء كان من أهلها أو أفاقيا
 (ويبدأ بالعمرة) أى وجوباً باليرتداف الحج عليها (قبل أن يطوف) فلما أُرْدِفَ في حال الطواف صح

وكيله تطوعا وتندرج العمرة في الحج (وليس على أهل مكة هدى) أى لان الهدى واجب
لما كين مكة فلا يكون عليهم وسقوطه عن المتمتع بالنص في آية فمن تمتع بالعمرة والحج والقارن
مقبس عليه (ومن أصاب صيدا) أى قتله أو تفر يشبه بحب صار لا يقدر على الطيران ويجب
الجزاء على من فرغ منه الطير فأت (١٤٥) سواء كان ذلك وهو محرم بأحد التمسكين أو في
الحرم وهو وحل ولو صغيرا وبازم الجزء

وليه (مثل ما قتل الحج) ففي القيل
بده خراسانية وفي البقرة والحج
الوحشين بقرة نسيئة وفي الطيئة
وحمام مكة والحرم وبعامة ماشاة
وفي غير حمام وبعامة مكة والحرم
حكومة وانما شد في حمام مكة
والحرم أى الذي يصاد بهم مما لا
يتسارع الناس الى قتله لكونه
بألفهم وأذى ما يجزى في جزاء
الصيد الجذع من الضأن والثني مما
سواه لان الله تعالى سماه هدى بالحكم
به الحج) فلو أخرج من غير حكم لم
يجزئه ولو وافق حكم من مضى الا
حمام مكة والحرم وبعامة مافاته
لا يحتاج في لزوم الشاة الى حكم
(ومحله الحج) هذا التفصيل في الحاج
وأما العترة والحلال فمحله مكة (وله
أن يختار ذلك) أى مثل ما قتل (أو

قَارَنَ وَلَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ هَدْيٌ فِي تَمَتُّعٍ وَلَا قِرَانٍ وَمَنْ
حَلَّ مِنْ عُمْرَتِهِ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ فَلَيْسَ
بِمُتَمَتِّعٍ وَمَنْ أَصَابَ صَيْدًا فَلْيُجْزَئْهُ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ
يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْ فَقَهَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَمَحَلُّهُ مَنَى إِنْ وَقَفَ
بِهِ بِعَرَفَةَ وَالْأَفْكَةُ وَيَدْخُلُ بِهِ مِنَ الْحِلِّ وَلَهُ أَنْ يَخْتَارَ
ذَلِكَ أَوْ كَفَّارَةً طَعَامَ مَسَاكِينَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى قِيَمَةِ
الصَّيْدِ طَعَامًا فَيَتَصَدَّقَ بِهِ أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا أَنْ
يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَذْيُومٍ أَوْ لِكَسْرِ الْمَذْيُومِ كَامِلًا وَالْعُمْرَةُ
سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ وَيُسْتَحَبُّ أَنْ تُصْرَفَ

(١٠ - رسالة) كفارة) بالنصب عطف على اسم الإشارة وطعام بالنصب على
البدلية (أن ينظر) بيان لصفة الاطعام فعلم منه أن كفارة جزاء الصيد على التخيير ويعطى
لكل مسكين مد واحد لا يزيد (أو عدل) أى مثل ذلك أى الطعام (أن يصوم الحج) بيان
لكيفية الصيام ومحل التخيير بين هذه الثلاثة ان كان للصيد مثل والاخير بين الاطعام والصيام

فقط في كالارنب والعصفور (آيون) (١٤٦) خبر لمحدوف أى نحن راجعون الى الله

بالموت وتائبون اليه من الذنوب
(ونصر عبده) أى مجددا صلى الله عليه
وسلم وهزم الاحزاب أى المشركين
الذين تحزبوا عليه وفي قوله صدق الله
وعده اشارة لقوله تعالى لتدخلن
المسجد الحرام الخ (باب في الضحايا)

(باب في الضحايا والذبايح والعقيقة والصيد

والختان وما يحرم من الأطعمة والأشربة)

والأضحية سنة واجبة على من استطاعها وأقل

ما يجزئ فيها من الأسنان الجذع من الضأن وهو

ابن سنة وقيل ابن ثمانية أشهر وقيل ابن عشرة أشهر

والثني من المعز وهو ما وفى سنة ودخل في الثانية

ولا يجزئ في الضحايا من المعز والبقر والابل إلا

الثني والثني من البقر ما دخل في السنة الرابعة

والثني من الابل ابن ست سنين وقول الضأن في

جمع ضحية والذبايح جمع ذبيحة

والعقيقة ما يعق به عن المولود

والصيد معنى الاصطياد وقد ترجم

للاشربة ولم يذكرها وبدأ بمصادر

به فقال (والأضحية) بضم الهرة

وكسر هاء مع تشديد الياء فيهما

والجمع أضاحي واللغة الثالثة ضحية

وجمعها ضحايا والرابعة أضحية

وجمعها أضحي كأرطاة وأرطى

(سنة واجبة) أى مؤكدة على من

استطاعها وهو من لا يحتاج الى

ثمنها في عامه ولو صغيرا ويخاطب بها

الولي وتكنى الضحية الواحدة عن

الرجل وعن تلزمه نفقته (وهو ابن

سنة) أى ودخل في الثانية دخولا تاما

وهذا القول هو المشهور وأما ثني

المعز فلا بد أن يدخل في الثانية

دخولا بينا (ابن ست سنين) أى

ما دخل في السادسة (أفضل من

خصياتها) أى ما لم يكن الخصى أسمن والافهوا أفضل وهذا في الخصى المقطوع

الضحايا

الضحايا

الذ كرا قائم الاثنين وأما مقطوعهما مع الذ كرتكره التضحية به (وأما في الهدايا الخ) أي
فالمرأى فيها كثرة اللحم لا طيبه (ولا يجوز) أي لا يجوز في شيء من ذلك أي الضحايا والهدايا
عوراء أي الذاهب نور إحدى عينها (١٤٧) وأما إذا كان على الناظر بياض يسير

لا يمنعها أن تبصر فلا يمنع الأجزاء
(ولا مريضة) أي مرضايتها وأما
إذا كان خفيفا لا يمنع التصرف
بتصرف الغنم فلا يمنع الأجزاء وأما
سقوط الأسنان فإن كان لا تغار
أو كبر فلا ينظر ولو الجميع وأما غير
ذلك فإن زاد عن سن واحدة فلا
تجزئ (البن ضامها) بفتح الصاد
الحجة واللام وروى بالطاء المسألة
أي عرجها بأن لا تلحق الغنم في
السير والأفلا يمنع (ويتقى فيها) أي
في الضحايا والهدايا العيب كله
فيقاس غيره بهذه العيوب عليها
ومن ذلك الجنون البين أي فقد
الالهام والبكم وهو فقد الصوت
وصغر الأذن جدا والجزرالا
ما كان أصليا والحرب الكثير (ولا
المشقوقه) أي ولا تجزئ المشقوقه
الأذن والسير الثالث فادونه وكذلك
القطع أي قطع الأذن ما لم يكن
يسيرا قدر الثلث فأقل وأما ذهاب

الضحايا أفضل من خصياتها وخصياتها أفضل
من إناثها وإناثها أفضل من ذكور المعز ومن
إناثها وخول المعز أفضل من إناثها وإناث المعز
أفضل من الإبل والبقر في الضحايا وأما في الهدايا
فالإبل أفضل ثم البقر ثم الضأن ثم المعز ولا يجوز
في شيء من ذلك عوراء ولا مريضة ولا العرجاء البين
ضامها ولا الجفاء التي لا شحم فيها ويتقى فيها العيب
كله ولا المشقوقه الأذن إلا أن يكون يسيرا
وكذلك القطع ومكسورة القرن إن كان يدي فلا
يجوز وإن لم يدم فذلك جائز وليس الرجل ذبح

ثالث الذنب فكثير لأنه لحم وشحم وهذا في الغنم وأما نحو الثور والجل فالعبرة بما ينقص الجلال
(إن كان يدي) أي لم يبرأ لآلته على الضعف (وليل الرجل) أي نديا فإنه صلى الله عليه وسلم
ضحى بكيشين أقرنين أحلين أي بياضهما أكثر من سوادهما ذبحهما بيده الشريفة ومن لم

يقدر فانه يؤكل من شوب عنه (بعد ذبح (١٤٨) الامام) أي وأقدره ان لم يذبح وأما في

أُضْحِيَّتِهِ يَدُهُ بَعْدَ ذَبْحِ الْإِمَامِ أَوْ تَحْرِيهِ يَوْمَ النَّحْرِ
صَحْوَةً وَمَنْ ذَبَحَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ الْإِمَامُ أَوْ يَتَحَرَّأَعَادَ
أُضْحِيَّتَهُ وَمَنْ لَا إِمَامَ لَهُمْ فَلْيَتَحَرَّأَوْ صَلَاةَ أَقْرَبِ
الْأَعْتَةِ إِلَيْهِمْ وَذَبَحَهُ وَمَنْ صَحَّى بِلَيْلٍ أَوْ أَهْدَى لَمْ يَجْزِهِ
وَأَيَّامُ النَّحْرِ ثَلَاثَةٌ يَذْبَحُ فِيهَا أَوْ يَتَحَرَّى إِلَى غُرُوبِ
الشَّمْسِ مِنْ آخِرِهَا وَأَفْضَلُ أَيَّامِ النَّحْرِ أُولَٰهَا وَمَنْ
فَاتَهُ الذَّبْحُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الزَّوَالِ فَقَدْ قَالَ بَعْضُ
أَهْلِ الْعِلْمِ يُسَحِّبُهُ أَنْ يَصْبِرَ إِلَى صَحْيِ الْيَوْمِ الثَّانِي
وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ حُلْدٌ وَلَا غَيْرُهُ وَوُجْهُهُ
الَّذِي يَحْتَمِلُ الذَّبْحَ إِلَى الْقِبْلَةِ وَلْيَقْلُ الدَّامِ بِسْمِ اللَّهِ
وَاللَّهُ أَكْبَرُ وَإِنْ زَادَنِي الْأُضْحِيَّةُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا فَلَا
بَأْسَ بِذَلِكَ وَمَنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فِي ذَبْحِ أُضْحِيَّةٍ أَوْ

اليوم الثاني والثالث فالعبرة بكون
الذبح بعد طلوع الفجر (ثلاثة)
وعند الشافعي أربعة (قال بعض
أهل العلم) أي ابن حبيب ومأقوله
ضعيف والمعتد أن جميع اليوم
الأول أفضل مما بعده (ولا يباع
الح) أي يحرم ذلك على المضحى
ويفسخ إن وقع وكان المبيع قائما
فإن فات وجب التصديق بالعوض
ويجوز أن تصدق عليه بشئ من
ذلك بيعه (ويوجه الذبيحة الح) أي
ندبا وتضجع على جنبها الأيسر
ويكره وضع الرجل على عنقها وإن
ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعل
ذلك فهو من خصوصياته (وليقل
الذابح الح) أما التكبير فستحب
وأما التسمية فواجبة مع الذكر
والقدرة ساقطة مع العجز والنسيان
فلتذكرها في الانتشاء أي بها
تركها عمدا فإن أتى بها قبل انفاذ
المقاتل أكلت والأفلا (فلا بأس
بذلك) أي أنه مندوب (عند إرسال
الجوارح على الصد) أي أو عند
رميه بالسهم أو الرصاص ونحوه
وإن تعذر تركها لم تؤكل (ولا يباع

من الأضحية) كره له ذكر الحقيقة والنسل أي الهدى والوداء الدهن والعصب غيرها

العروق ويدخل في قوله ولا غير ذلك القرن والشعر والصوف (وأي كل الرجل) المراد به المضحى ذكرنا أو أتى ومضى صاحب المختصر على استحباب ثلاثة أمور ألا كل والتصدق والاهداء بلا حدة ويجوز اطعام الكافر منها إذا أتى منزل ربه وأما الإرسال له بعتله فمكره (أفضل) خبر محذوف أي وذلك أفضل له (وليس (١٤٩) بواجب عليه) تأكيده للرد على القائل بوجوب

غَيْرِهَا فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ وَإِنْ تَعَدَّ تَرَكَّ التَّسْمِيَةُ لَمْ يُؤْكَلْ

وَكَذَلِكَ عِنْدَ إِسْإِلِ الْجَوَارِحِ عَلَى الصَّيْدِ وَلَا يُبَاعُ

مِنَ الْأَضْحِيَّةِ وَالْعَقِيقَةِ وَالنُّسْلِ لَكُمْ وَلَا جِلْدٌ وَلَا

وَنَكْلٌ وَلَا عَصَبٌ وَلَا غَيْرُ ذَلِكَ وَإِذَا كُلُّ الرَّجُلِ مِنْ

أَضْحِيَّتِهِ وَتَصَدَّقَ مِنْهَا أَفْضَلُ لَهُ وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ

عَلَيْهِ وَلَا يَأْكُلُ مِنْ فِدْيَةِ الْأَذَى وَجَزَاءِ الصَّيْدِ وَنَذْرُ

الْمَسَاكِينِ وَمَا عَطِبَ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ قَبْلَ مُحَلِّهِ

وَيَأْكُلُ مِمَّا سَوَى ذَلِكَ إِنْ شَاءَ وَالَّذِي كَاهَنُ قَطْعُ الْخُلُقُومِ

وَالْأَوْدَاجِ وَلَا يُجْزَى أَقْلٌ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ رَفَعَ يَدَهُ بَعْدَ

التصدق منها (ولا يأكل من فدية الأذى) أي بعد بلوغ المحل إذا جعلها هدياً بأن قلدها أو أشعرها والأفلام مطلقاً والمحل هو منى إن وقف به بعرفة ليس له النحر وكان في أيامها الثلاثة والأفكة (وجزاء الصيد) أي إذا بلغ المحل ونذر المساكين كذلك إذا كان غير معين والأفلايأ كل منه مطلقاً (مما سوى ذلك) أي كفدية الأذى إذا جعلها هدياً وعطبت قبل بلوغ المحل وجزاء الصيد ونذر المساكين كذلك لأن عليه البذل وهدي التطوع بعد بلوغ المحل لأنه يتهم في حال عطسه قبل المحل لا بعده وهدي القران والتمتع والفساد مطلقاً وكل هدى لازم لنقص شعيرة (والذكاة الخ) هذا بيان قوله في الترتبة والذبايح والجمع في الأوادج لما فوق الواحد لأن

لكل حيوان وذبح فقط وهما العرفان في صفحتي العنق ولا يشترط قطع المري وهو العروق الذي يجري فيه الطعام والشراب للعدة المسمى بالبلعوم على المشهور ويشترط أن يكون الذابح عيماً ولو صغيراً أو امرأة وأما المجنون والسكران فلا تؤكل ذبيحتهما وإن أصابا وفهم من قوله قطع الخلقوم أن المغلصمة وهي ما حيزت بجوزتها ليدئها لا تؤكل وهو المعتمد وكذا الوبق لجهة

الرأس قدر نصف حلقة على الراجح (فلا تؤكل) أي إن رجع عن بعد وكان أنفذ شيأ من مقاتلتها
 لأن لم ينفذ مطلقا ولا إن رجع عن قرب ولو أنفذ ويحب مع البعد النية والتسمية ولو كان المتمم هو
 الأول وكذا مع القرب إذا كان المتمم غير الأول والبعد والقرب بالعرف (أساء) أي فعل مكرها
 (لم تؤكل) أي لأنه قطع التخاص الذي هو من (١٥٠) المقاتل قبل الوصول للذكاة الشرعية

ولو قطع الحلقوم وقلب السكين
 وادخلها من تحت الأوداج وقطعها
 لم تؤكل (والبقر تذبح) أي ندبا
 فيجوز فيها الأمر أن ولا يشترط في
 النحر قطع شيء من الحلقوم ولا غيره
 لأن محله الله متى وصلت آله
 منها القلب مات الحيوان بسرعة
 (وقد اختلف في أكلها) أي الأبل
 بالذبح والمعتد حرمة أكلها به أن
 وقع لغير ضرورة وأما ما لم يتمكن
 الأمن ذبحها فانها تؤكل وكذا
 يقال في الغنم بشرط أن يكون
 نحرها في اللبسة لا غيرها لأنه عقر
 والمعتد حرمة أكلها بالنحر لغير
 ضرورة ومن الضرورة عدم آله
 الذبح كأن من الضرورة هناك عدم
 أنه النحر (إذا تم خلقه) أي تناهى إلى
 الحد الذي ينزل عليه من بطن أمه
 ونبت شعره أي شعر جسده ولم

قَطَعَ بَعْضُ ذَلِكَ ثُمَّ أَعَادَ يَدَهُ فَأَجْهَزَ فَلَا تُؤْكَلُ وَإِنْ
 تَعَادَى حَتَّى قَطَعَ الرَّأْسَ أَسَاءَ وَلَسْتُؤْكَلُ وَمَنْ ذَبَحَ مِنْ
 الْقِفَالِ تَوَكَّلَ وَالْبَقَرُ تَذْبَحُ فَإِنْ نُحِرَتْ أُكِلَتْ
 وَالْأَبِلُ يُنْحَرُ فَإِنْ ذُبِحَتْ لَمْ تُؤْكَلْ وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِي
 أَكْلِهَا وَالْغَنَمُ تَذْبَحُ فَإِنْ نُحِرَتْ لَمْ تُؤْكَلْ وَقَدْ اِخْتَلَفَ
 أَيْضًا فِي ذَلِكَ وَذِكَاةُ الْبَطْنِ ذِكَاةُ أُمِّهِ إِذَا تَمَّ
 خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ وَالْمُخْتَفِقُ يُجْبَلُ وَنَحْوُهُ وَالْمَوْقُودَةُ
 بِعَصَاوِشِبِهَا وَالْمُرْدِيَّةُ وَالنَّطِيجَةُ وَأَكِلَةُ السَّبْعِ
 إِنْ بَلَغَ ذَلِكَ مِنْهَا فِي هَذِهِ الْوُجُوهِ مَبْلَغًا لَا تَعِيشُ مَعَهُ

يُحَقِّقُ مَوْتَهُ بِبَطْنِهَا قَبْلَ تَذْكِيَتِهَا فَاوْزَلَ بَعْدَ تَذْكِيَتِهَا حَيَاةَ مُحَقَّقَةٍ أَوْ مَشْكُوكَا فِيهَا لَمْ
 وَجِبَتْ ذِكَاةُهَا وَإِنْ كَانَتْ مَتَوَهَّمَةً نَذِبَتْ وَأَمَّا الْخَارِجُ مِنْ بَطْنِ الْحَيِّ أَوْ الْمَيِّتِ حَتَّى أَنْفَعَهُ فَا
 خَرَجَ حَيَاةَ مُحَقَّقَةٍ وَتَمَّ خَلْقُهُ وَنَبَتَ شَعْرُهُ فَالْهَذَا يَذْكِي وَيُؤْكَلُ وَمَا لَفَالَا (والموقودة) بالذال
 المجمعة أي المضروبة بعصاوشبها كجحر والتردية الساقطة من علو إلى سفلى والطليحة المنطوحة

وأكله السبع التي ضربهم السبع (مبلغا لا تعيش معه) ظاهرا أنه نفذت مقاتلتها ثم لا والمعتمد أن الذكاة تعمل في غير منفوذ المقاتل وإن أيس من حياته والمقاتل خمسة قطع النخاع وهو النخ الذي في عظم الرقبة والصلب وقطع الودج وثقب المصران وتفرق الامعاء الباطنة عن مقارها الاصلية ونزل الدماغ وهو ما تحويه الجمجمة وأما ثقب الكرش وشق القلب والكبد وكسر عظم الصدر ورض الاثنين فليس يقتل (ولا بأس) أي يجوز للضطر وهو من خاف الهلاك على نفسه أن يأكل الميتة من (١٥١) كل حيوان غير آدمي وأما هو فلا يجوز له

أكله ولومات جوعا وكذا يجوز له شرب ما رذ العطش من الماء النخسة غير الخمر فإنها تزيد العطش ولا يجوز التداءى بها (إذا دبح) أي بما رز ربحه ورطوبته ويتنفع به في الباسات والماء وحده من بين المائعات لأن الماء يدفع عن نفسه ولا يظهر الجلد عندنا بالذباغ وحديث أبا هاب دبح فقد طهر محمول على الطهارة اللغوية بمعنى النظافة ولذا قال المصنف ولا يصلي عليه أي ما لم يكن عليه شعر يستر الجلد لأن الشعر طاهر عندنا ولو من خنزير (ولا بأس) أي يجوز الصلاة على جلود الأسباع ونحوها

لَمْ تَوْكُلْ بِذِكَاةٍ وَلَا بِأَسَ لِّلضُّطَّرِّ أَنْ يَأْكُلَ الْمَيْتَةَ وَيَسْبَعُ وَيَتَرَوَّدُ فَإِنْ اسْتَعْتَقَ عَنْهَا طَرَحَهَا وَلَا بِأَسَ بِالْإِنْتِفَاعِ بِجِلْدِهَا إِذَا دُبِغَ وَلَا يَصَلِّيُ عَلَيْهِ وَلَا يَبَاعُ وَلَا بِأَسَ بِالسَّلَاةِ عَلَى جُلُودِ السِّبَاعِ إِذَا ذُكِّتْ وَيَبْعُهَا وَيَتَّقَعُ بِصُوفِ الْمَيْتَةِ وَشَعْرِهَا وَمَا يَزْعُ مِنْهَا فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَأَحَبُّ الْبِنَاءِ أَنْ يُغْسَلَ وَلَا يُتَّقَعُ بِرِيَشِهَا وَلَا بِقَرْنِهَا وَأَطْلَافُهَا وَأَنْبِيَاهُهَا وَكُرْهُ الْإِنْتِفَاعِ

من كل مكروه الاكل (وما يزرع منها) أي الميتة في حال الحياة كالوبر فإنه طاهر وأما اللبن فإنه نجس وإن كان مما يزرع منها في حال الحياة ولا يؤكلها (وأحب البناء) أي المالكية أن يغسل أي ما ذكر من الصوف وما بعده إذا لم تنقن طهارته وهذا إذا جاز وأما المنتوف فيجب جزم ما يتعلق به من أجزاء الميتة (ولا يتنفع بريشها) أي قصبتها لا فرق بين أعلاها وأسفلها وأما الرغب فطاهر (ولا بقرنها الخ) أي لأن الحياة تحل ذلك والتلف للبقر والشاة والظبي بمنزلة الظفر للآوز والبعير والنعامة (وقد اختلف في ذلك) أي في أنياب الغيل غير المذكي وكذلك في القرن

والظلف والمشهور نجاستها وأما باب الفيل المذكور ولو بالعرف فإنه مكروه وبعضهم قال إن سن
الفيل غير المذكي مكروه فقط لأنه مما يتنافس في اتخاذه (وما مات فيه فأرته) وكذا لو وقعت فيه
ميتة. وأما الووقيت فيه حية فإن كان على (١٥٣) جسدها نجاسة فكذلك والأفلا باس.

بأنساب الفيل وقد اختلف في ذلك وما مات فيه
فأرته من شئ أو زيت أو عسل ذائب طريح ولم
يؤكل ولا بأس أن يستصح بالزيت وشبهه في غير
المساجد وليتحفظ منه وإن كان جامداً طرحت
وما حولها وأكل ما بقي قال سحنون إلا أن يطول
مقامها فيه فإنه يطرح كله ولا بأس بطعام أهل
الكتاب وذبايحهم وكراهة كل شعوم اليهود منهم
من غير تحريم ولا يؤكل ما ذكاه المجوسي وما كان
مما ليس فيه ذكاه من طعامهم فليس بحرام
والصبيد للهو مكروه والصبيد لغير اللهو مباح وكل

به ولا يطرح بالشك ومثل الفأرة
غيرها من أنواع النجاسة ومثل
الطعام الماء المضاف وأما وقوع
مالات في سائلة فلا يضر وقوله
ذائب راجع للجميع وسيصرح
بمفهومه بقوله وإن كان جامداً
(ولا بأس) أي يجوز أن يستصح
بالزيت المتنجس وشبهه من الزيت
والسمن في غير المساجد لوجوب
صياستها عن كل متنجس حتى لو
بنيت بطوب أو خشب متنجس فإنه
يحجب تليسه بظاهر (وأكل ما بقي)
أي ويجوز له بيعه إن بين لأنه مما
تكرهه النفس (قال سحنون) يضم
السمن وقصها (مقامها) يضم الميع
أي أقامتها فإن طول الإقامة
مظنة السريان في الجميع فالقصور
طرح ما يغلب على الظن السريان
إليه (ولا بأس) أي يباح أكل طعام
أهل الكتاب وهم اليهود والنصارى
لقوله تعالى وطعام الدين أو تو الكتاب

حل لكم (وذبايحهم) عطف تفسير على طعام أي بشرط أن لا يذبح باسم نحو الصنم وأن ما
لا يذبح ما هو حرام عليه بشرعنا كذوات الطفر وأما كراهة الشحم فقط وإن كان حراماً عليه بشرعنا
لأنه جزء من الذكي والذي حل له ولا يشترط إتيانه بالتسمية عند الذكاة (ما ذكاه المجوسي) أي

الآن يذكر اسم الله عليه (من طعامهم) أي الجحوش وغيرهم بالاولى فيجوز أكل طعامهم مالم يغلب على الظن نجاسته ومشاكل فيه يحمل على التحريم وأما في صنائعهم فيحملون على الطهارة عند الشك (كلبك المعلم) هو أن (١٥٣) يكون بحيث إذا أرسل أطاق وإذا زجر

انزجر والباز من الطيور ومثله ما يقبل التعليم منها وكذلك غير الكلب مثله إذا قبل التعليم كالذئب والثعلب ويشترط أن يكون الجارح مرسلا معرفة الصائد على صيد وحشي غير مقصور عليه مرقى له أو في مكان محصور وأن يكون الارسال مصاحبا للنسبة والتسمية من مسلم عيلا لا يجنون وسكران وكافر فإن قوله تعالى تناله أيديكم ورماحكم يدل على اختصاصا بصيد البر نعم لو أدرل غير منفوذ المقاتل وذكي أكل لا فرق بين صيد الكافر والمجنون والسكران (أو ربحك) أي من كل ماله حدولو غير حديد ومثل ذلك الرصاص والرش (مالم يبت عنك) أي لكثرة الهوام في الليل فيحمل أنها التي قتلته لا السهم والراجح أنه يؤكل حيث وجدته منفوذ المقتل لا فرق بين السهم والجارح (ولا تؤكل

ما قتله كلبك المعلم أو بزل المعلم فائزاً كله إذا أرسلته عليه وكذلك ما أنفذت الجوارح مقاتله قبل قدرتك على ذكائه وما أدرته قبل انفاذها لمقاتله لم يؤكل الأبدكاة وكل ما صدته سهمك أو ربحك فكله فإن أدرت ذكائه فذكه وإن فات بنفسه فكله إذا قتله سهمك مالم يبت عنك وقيل إنما ذلك فيما بات عنك مما قتلته الجوارح وأما السهم يؤخذ في مقاتله فلا يأمن بأكله ولا تؤكل الأنسية بما يؤكل به الصيد والعقعة سنة مستحبة ويعق عن المولود يوم سابعه بشاة مثل

الانسية وكذلك الوحشية إذا تأنس (والعقعة) هي في الاصل اسم لشعر رأس المولود من العنق وهو القطع سميت بها الذبيحة التي تذبح يوم سابعه لأنها تذبح عند خلقه (سنة مستحبة) أي سنة غير مؤكدة والمعتد أنها مستحبة فقط سواء كان المولود ذكراً أو أنثى وقوله بشاة أي من

الضأن أو المعز (وصفتها) أى من كونها غير عوراء ولا مريضة إلى آخر ما تقدم وظاهره أنه لا يعق بغير الشاة والمشهور أنه يعق بغيرها من الابل والبقر وأما كونه صلى الله عليه وسلم عتق عن كل من الحسن والحسين بكبش فحمول على التخفيف لامته (ولا يحسب الخ) أى ما لم تكن الولادة قبل الفجر والاحسب ولا يعق قبل السابع وتغوث بغواته (وتذبح ضحوة) أى على جهة الاستحباب (ولا يمس الصبي الخ) أى (١٥٤) يكره ذلك (ويؤكل منها الخ) أى

مَادَ كَرْنَا مِنْ سِنِّ الْأُضْحِيَّةِ وَصَفْنَاهَا وَلَا يُحْسَبُ فِي السَّبْعَةِ الْأَيَّامِ الْيَوْمُ الَّذِي وَلَدَ فِيهِ وَتُذْبِحُ ضَحْوَةً وَلَا يَمَسُّ الصَّبِيُّ شَيْئًا مِنْ دَمِهَا وَيُؤْكَلُ مِنْهَا وَيُتَصَدَّقُ وَتُكْسَرُ عِظَامُهَا وَإِنْ خُلِقَ شَعْرُ رَأْسِ الْمَوْلُودِ وَتُتَصَدَّقُ يَوْمَ زَنَةِ مَنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ فَذَلِكَ مُسْتَحَبٌّ حَسَنٌ وَإِنْ خُلِقَ رَأْسُهُ يُخَلَّقُ بِدَلَامِنِ الدَّمِ الَّذِي كَانَتْ تَفْعَلُهُ الْجَاهِلِيَّةُ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَالْحَتَّانُ سُنَّةٌ فِي الذُّكُورِ وَاجِبَةٌ وَالْخِفَاضُ فِي النِّسَاءِ مَكْرُمَةٌ

ينبغي أن يجمع بين الأكل منها والصدقة والأطعام ويحرم بيع شيء منها كالنخلة لكونها خارجت مخرج القرب فلا يعطى الجزاء منها شأق أجرته ولا القابلة في مقابلة ولادة المرأة بل على وجه الصدقة (وتكسر عظامها) أى يباح ذلك لخالفها كانت تفعله الجاهلية من تنطعها من المفاصل فقط (وان خلق الخ) وينبغي لمن لم يخلق شعر مولود مسواه كان ذكرا أو أنثى أن يتحرى وزنه ويتصدق به وهو في الغالب درهم (حسن) تأكد لقوله مستحب ويندب أن يسبق إلى جوف المولود الخلاوة فإنه صلى الله عليه وسلم حلق عبد الله بن أبي طلحة بتمر صبيحة ولد ودعا له ونمأه

ويستحب تأخير التسمية لليوم السابع إن عرق عنه (وان خلق) يضم الخاء المعجمة وشد باب اللام أى لطنح رأسه بخلق يفتح المعجمة أى طيب (والحَتَّان) وهو قطع الحلدة السائرة العسفة لاجل أن تنكشف جميعها (واجبة) أى مؤكدة ويكره أن يحنن يوم ولادته أو يوم سابعه فإنه من فعل اليهود واختلف فيمن بلغ ولم يحنن والراجح أنه يحنن نفسه لأن نظره عورته محرم فلا يرتكب لفعل سنة ومثله المراهق (والخفاض) وهو قطع النائي بين الشفرين (مكرمة) أى

مستحب وينبغي عدم المبالغة في القطع لحديث أم عطية اخفضي ولا تنهكي فإنه أسرى الوجه
واخطى عند الزوج أي أشرق الوجه وألذ عند الجماع وإلى هنا انتهى النصف الأول من الرسالة
والنصف الثاني أوله (باب في الجهاد) (١٥٥) وبين حكمه بقوله والجهاد فريضة الخ فهو

(باب في الجهاد)

والجهاد فريضة يحتملها بعض الناس عن بعض
وأحب الناس أن لا يقتل العدو حتى يدعو إلى دين
الله الآن يعاجلون فاما أن يسئلوا أو يؤدوا الجزية
والأقوتلوا وانما تقبل منهم الجزية إذا كانوا حيث
تنالهم أحكامنا فاما إن بعدوا منا فلا تقبل منهم
الجزية إلا أن يرتحلوا إلى بلادنا والأقوتلوا
والفرار من العدو من الكبار إذا كانوا مثلي عدد
المسلمين فأقل فإن كانوا أكثر من ذلك فلا بأس
بذلك ويقا تل العدو مع كل بر وفاجر من الولاة ولا

فرض كفاية كل عام ويكون في أهم
جهة للعدو وقد يكون فرض عين
حتى على الصبيان والنساء إذا خاف
العدو وتحلة قوم (وأحب النساء) أي
المالكية بمعنى يستحب والمعتمد
الوجوب والعدو يطلق على الواحد
واجممع وهو المراد هنا دليل قوله
حتى يدعو باللفظ الجمع إلى دين الله
أي إلى ما يحصل به الاسلام ثلاثة
أيام متوالية إلا أن يعاجلون أي
يأدر ونا بالقتال فليس هنالك غيره
فقوله فاما أن يسئلوا الخ حكمه
التقديم على الاستثناء (إذا كانوا
حيث تنالهم الخ) هذا الشرط في
أهل العنوة وهم من فتح بلادهم
قهرا وأما أهل الصلح الذين صالحوا
على أنفسهم وبلادهم فتؤخذ منهم
بدون هذا الشرط (من الكبار) أي
لقوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره
الامتحر فالقتال أو تجنبه إلى فئة
فقدباء بغضب من الله والمتحرف

للقتال هو الذي يظهر للعدو والفرار والانهمزام ثم يتبعه فيكر عليه والمتحيز هو الذي ينضم إلى فئة
أي جماعة يستعين بهم على العدو ويحمل خربة الفرار إن كان للمسلمين سلاح وكان في ثباتهم نكابة
للعدو ولم تختلف كتبهم والاباز كما يجوز إن كان للعدو ومدد دون المسلمين (مع كل بر) بفتح

الموحدة أى عدل والفاجر ضده أما الاول فظاهر وأما الثانى فلا ترك القتال يؤدى الى وهن الاسلام (من الأعلاج) بفتح الهمزة جمع عالج وهو الرجل من كفار الجحيم وهذا فرض مثال والا فكذلك ان كان من العرب لان الامام يخبر فى الرجال الاسرى بين القتل والاسترقاق وضرب الجزية والمفاداة والمبنى بحسب ما رآه من النظر وأما الذرارى والنساء فليس الا الاسترقاق أو المفاداة أو المبنى أى العتق (بعد أمان) أى (١٥٦) ولو كان الامان من غير الامام ولا

بِأَسْرِ مِّنْ أَسْرِمِنِ الْأَعْلَاجِ وَلَا يُقْتَلُ أَحَدٌ بَعْدَ
أَمَانٍ وَلَا يُخْفَرُ لَهُمْ بَعْدُ وَلَا يُقْتَلُ النِّسَاءُ وَالصِّبْيَانُ
وَيُجْتَنَّبُ قَتْلُ الرَّهْبَانِ وَالْأَعْبَارِ الْأَنْ يُقَاتِلُوا
وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ تُقْتَلُ إِذَا قَاتَلَتْ وَيُجُوزُ أَمَانُ أَذَى
الْمُسْلِمِينَ عَلَى بَقِيَّتِهِمْ وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ وَالصَّبِيُّ إِذَا
عَقَلَ الْأَمَانَ وَقِيلَ إِنَّ أَجَازَ ذَلِكَ الْإِمَامُ جَازَ وَمَا غَنِمَ
الْمُسْلِمُونَ بِإِجْحَافٍ فَلْيَأْخُذْ الْإِمَامُ حُسَّهُ وَيَقْسِمُ
الْأَرْبَعَةَ الْأَنْحَامِ بَيْنَ أَهْلِ الْجَيْشِ وَقَسَمَ ذَلِكَ بَيْنَ

يخفف بلحاء المعجمة والفاء أى
لا ينقض لهم أى العدو بعد أعم مما
قبله (الرهبان) جمع راهب وهو
العباد والأجبار جمع جبر بفتح الجاء
وكسرها وهو العالم وهم أشد فى
الكفر من غيرهم وأعمال يقتلوا
لكونهم كالنساء فى الانقطاع عن
المقاتلين ولذلك جاز قتلهم ان قاتلوا
أو كان لهم رأى وتدير (و كذلك
المرأة الخ) ومثلها الصبي (ويجوز أمان
أذى المسلمين) أى لقوم مخصوصين
من الكفار وأما أهل ناحية أو بلد
فلا يعقد الأمان لهم الا الامام فان
عقده غيره كان له النظر (وقيل ان أجاز
ذلك) أى أمان المرأة والصبي ومثلهما
العبد (بإجحاف) أى تعب وحلات

فى الحرب ومثل ذلك ما اذا نزل الجيش بلد العدو فظهر بوا منه لانه يجحاف حكما فيأخذ الحرب
الامام خمس مالههم وأما اذا هربوا قبل نزول الجيش فما لهم فى وضع فى بيت المال للصحة
المسلمين من شراء سلاح وغيره (بين أهل الجيش) الاضافة للسان أى أهل هم الجيش والقسم
اتخاذها لغير الارض وأما هى فأنها تصير وقفا بغير دفع الفتح ان كانت صالحه للزراعة ويصرفه
خراجها فى مصالح المسلمين وأما الارض الموات فأنها تكون ملكا للمسلمين ومذهب مالئان

مكة فتجبت عنوة كصر (وانما الخمس (١٥٧) الخ) هذا فيه حصر فلا يغني عنه ما تقدم

(والركاب) أى الابل (الطعام
والعلف) بالرفع نائب فاعل يؤكل
ولا يحتاج في ذلك لاذن الامام (لن
حضر القتال) أى حضر انتشابه فلا
يسبهم لمن مات قبل انتشابه وبعد
المواجهة (في شغل المسلمين) أى
ككشف طريق أو جلب عدد
وكتائبهم لمن ضل عن الجيش في
بلاد العدو وكذا في بلاد الاسلام
على الراجح لان كلا على نية الغزو
(ويسبهم للمريض) أى اذا مرض
في حال القتال أو بعده وكذا يقال
في الفرس الرهيص أى الذى أصابه
الرهص وهو داء في الحافر ومثل
الرهص غيره من جميع الداءات
(ويسبهم للفرس سهران) وأما البعير
والبغل والحمافر فلا يسبهم لها (ولا
يسبهم لعبد) أى ولو قاتل ولا لاهراء
كذلك ولا للصبي إلا أن يطبق الخ
فالصبي غير المراهق لا يسبهم
كالعاجز عن القتال وأما الاعرج
الذى يقاتل راكباً أو راجلاً فإنه
يسبهم (ومن أسلم الخ) وكذا لو
دخل اليانبايمان واحتارز بقوله من
أموال المسلمين عن أحرار المسلمين
فإنها تخرج منه مجاناً ومثل ذلك الحبس فإنه لا يبطل تحييسه بغنم الكفار له (الابالثن) أى

الحرب أولى وانما الخمس ويقسم ما أوقف عليه
بالتخييل والركاب وما غنم بقتال ولا بأس أن
يؤكل من الغنمة قبل أن تقسم الطعام والعلف
لن احتاج الى ذلك وانما يسبهم لمن حضر القتال
أو تخلف عن القتال في شغل المسلمين من أمر
جهادهم ويسبهم للرخص والفرس الرهيص ويسبهم
للفرس سهران ويسبهم لراكبه ولا يسبهم لعبد ولا
لامرأة ولا لصبي إلا أن يطبق الصبي الذى لم يحتلم
القتال ويخيره الامام ويقا تل فيسبهم له ولا يسبهم
للاجير إلا أن يقاتل ومن أسلم من العدو على شيء
في يده من أموال المسلمين فهو له حلال ومن اشتري
شيئاً من العدو لم يأخذه ربه إلا بالثمن وما وقع في

فإنها تخرج منه مجاناً ومثل ذلك الحبس فإنه لا يبطل تحييسه بغنم الكفار له (الابالثن) أى

الذي اشتراه في دار الحرب وأما إن قدم به الكافر بلاد الاسلام بأمان واسترام منه أحد المسلمين
فليس له به أخذ مطلقا (ولا نقل) بفتح الفاء وسكونها أي لازيادة عن السهم للمجاهد الامن
الحسن لن رأى الامام شجاعته أو أراد (١٥٨) ترغيبه في الجهاد والسلب بفتح اللام

المَقَامِ مِنْهَا قَرْبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِالْثَنِّ وَمَا لَمْ يَقَعْ فِي الْمَقَامِ
قَرْبُهُ أَحَقُّ بِهِ بِالْعَيْنِ وَلَا نَقْلَ الْأَمْنِ الْحُسْنِ عَلَى
الاجتماع من الامام ولا يصح كون ذلك قبل القسم
والسلب من النقل والرباط فيه فضل كبير وذلك
يقدر كثرة خوف أهل ذلك الثغر وكثرة تحريضهم
من عدوهم ولا يغري بغير إذن الابوين الآن
يقبأ العدو مدينة قوم ويغيرون عليهم فقرض
عليهم دفعهم ولا يستأنن الابوان في مثل هذا

(باب في الأيمان والنذور)

وَمَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمِتَ وَيُؤَدِّبُ مَنْ

من النقل أي من جلته وهو أن
يقول الامام من قتل قتيلًا فله سلبه
أي فرسه وما عليه من الثياب
والسلاح فيحبس ذلك من الحس
(والرباط) بكسر الراء وهو الإقامة
في الثغور لحراسة أهلها من العدو
(فيه فضل كبير) فقد ورد رباط
يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما
فيها (ولا يغري بغير إذن الابوين)
وأذا اختلفا فلا يجوز الخروج الا
بإذنها معا إلا أن يغبأ أي ينزل
العدو مدينة قوم بغتة ويغيرون
بضم الساء من أغار إذا هجم (في مثل
هذا) أي في هذا ومثله من فرائض
الأعيان كالصلاة والحج وطلب العلم
العسني إذا لم يكن في موضعه من
يعلمه وأما فرض الكفاية فلهما
أولاً أحدهما المنع منه وبالأولى
النقل والمباح (باب في الأيمان)
بفتح الهمزة جمع عين وهي مؤنثة
لأنها مأخوذة من اليمين التي هي

الجارحة لكونهم كانوا إذا حلفوا وضع أحد يمينه في عين صاحبه والنذور
جمع نذر (فليحلف بالله) أي باسم من أسمائه أو صفة من صفاته ومن ذلك الحلف بالقرآن
والمصحف إذا نوى صفة الكلام القديمة (أو ليصمت) أي يسكت فالحلف بغير اسم الله أو صفاته

لا تعتقده اليمين ويكره ان كان بنحو النبي والكعبة مما هو معظم شرعا وكن صادقا واما ان كان كاذبا فانه يكون حراما بل ربما كان بالنبي كفرا لانه استهزأ به ويحرم ان كان بنحو الآباء لما في الحديث ان الله ينهاكم ان تحلفوا بائكم (ويؤدب الخ) أى ان اعتاد ذلك لان حصل منه قلة (ولانثيا) بضم المثناة أى (١٥٩) استثناء ولا لفارة أى لا يفيدان فى شى من

الآيمان الا فى اليمين بالله فلو قال

أنت طالق أو أنت حر إن شاء الله فلا يفيد الاستثناء شأ والاستثناء

ما خوذ من الشئ كأن المتكلم يرجع

الى كلامه تايها فأخرج بعضه (إذا

قصد الاستثناء) أى حل اليمين ولو

طرأت هذه اليمين بعد تمام اليمين

(وقال ان شاء الله) أى تلفظ بها ولو

سرا ولا ينفع ذلك اذا كانت اليمين

للتوثق فى حق (ووصلها بيمينه) أى

ولا يضر الفصل بنحو تنفس أو سعال

(وهو) أى ما يكفر أن يحلف بالله

ان فعلت كذا ومثله لأفعل كذا

وهذه صيغة بر لان الحالف على بر

حتى يفعل المحلوف عليه فيحنث أو

يحلف ليفعلن كذا ومثله ان لم

يفعل كذا وهذه صيغة حنث لان

الحالف على حنث حتى يفعل

المحلوف عليه الا اذا أجل فانه يكون

حَلَفَ بِطَلَقٍ أَوْ عِتَاقٍ وَيَزِمُهُ وَلَا ثَبَا وَلَا كَفَّارَةَ إِلَّا

فِي الْيَمِينِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَوْ بَشْيٍ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَائِهِ

وَمَنْ اسْتَتَى فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِذَا قَصَدَ الْأَسْتِثْنَاءَ وَقَالَ

إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَوَصَلَهَا بِيَمِينِهِ قَبْلَ أَنْ يَصْمُتَ وَالْأَلَمُ يَنْفَعُهُ

ذَلِكَ وَالْإِيمَانُ بِاللَّهِ أَرْبَعَةُ فَيَمِينَانِ تَكْفُرَانِ وَهُوَ أَنْ

يَحْلِفَ بِاللَّهِ إِنْ فَعَلْتُ أَوْ يَحْلِفَ لِيَفْعَلَنَّ وَيَمِينَانِ

لَا تَكْفُرَانِ إِحْدَاهُمَا لِقَوْلِ الْيَمِينِ وَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى شَيْءٍ

يُظَنُّ كَذْلِكَ فِي يَقِينِهِ ثُمَّ يَتَّبِعُ لَهُ خِلَافُهُ فَلَا كَفَّارَةَ

عَلَيْهِ وَلَا إِثْمَ وَالْآخَرَى الْحَالِفُ مُتَعَمِّدًا لِلْكَذِبِ أَوْ

عَلَى رَحْتِي يَأْتِي الْأَجَلَ كَأَنْ يَقُولَ إِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا بَعْدَ شَهْرٍ وَيَجُوزُ لَهُ طَوْدَةُ الْمَحْلُوفِ بِهَا فِي

الْأَجَلِ الَّذِي جَعَلَهُ ظَرْفًا لِابْعَدَ (وهو) أى لقول اليمين (يظنه) أى يعتقده فى يقينه لان المراد

حقيقة الظن فانه من أقسام الخموس ما لم يكن قويا أو كر قوله فلا كفارة عليه ليرتب عليه قوله

ولا اثم لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله بالغوفى آيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الآيمان ثم ان

على رحتى يأتى الاجل كأن يقول ان لم أفعل كذا بعد شهر ويجوز له طوء المحلوف به فى

الاجل الذى جعله ظرفا لبعده (وهو) أى لقول اليمين (يظنه) أى يعتقده فى يقينه لان المراد

حقيقة الظن فانه من أقسام الخموس ما لم يكن قويا أو كر قوله فلا كفارة عليه ليرتب عليه قوله

ولا اثم لقوله تعالى لا يؤاخذكم الله بالغوفى آيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الآيمان ثم ان

على رحتى يأتى الاجل كأن يقول ان لم أفعل كذا بعد شهر ويجوز له طوء المحلوف به فى

الغلو لا يفيد في الطلاق والعتق والتزوير المعين (أو شاكا) مثل أن يحلف أنه لقي فلانا وهو شاك هل لقاه أم لا ومثل السئل الظن غير القوى ومحل الائم ما لم يقل في ظني وعدم الكفارة في الغموس أن تعلقت بعاص وكذلك الغموس وأما أن تعلقت باستقبال ففهم ما الكفارة وإن تعلقت بحال كفرت الغموس دون الغلو كما قال الاجهوزي
كفر غموسا بلا ماض تكون كذا * (١٦٠) لغو بمستقبل لا غير فامتثلا

(والكفارة اطعام الخ) أي انها على التخيير في الاطعام والكسوة والعتق والترتيب بالنسبة للصوم فلا ينتقل اليه الا بعد العجز عن أحد هذه الثلاثة بأن لا يكون عنده ما يباع على المفلس وقد نظم بعضهم ما هو على الترتيب من الكفارات وما هو على التخيير وما هو على التخيير والتخيير فيه بقوله والرتب كما نحن فيه بقوله فلهما وأوقلا رتبوا وتعا * كما خير وفي الصوم والصيد والأذى وفي حلف بالله خير ورتب * فدونه سبعان حفظت هذا (عشرة) أي لأقل ولأكثر لقوله تعالى فكفارة اطعام عشرة مساكين الآية ويجوز اشباعهم مرتين ولولم يكونوا يجتنبون أو أعطوا وهم كل واحد طبلين من الخبز لادراهم (بقدر) أي بحسب (في غلاء) مرتب بقوله ثلث مد (أو رخص) ذلك مرتب بقوله أو نصف مد (وان كساهم) أي وان اختار كسوة العشرة مساكين كساهم (للرجل) المراد به الذكر وبالمراءه الاثنى فانه لا فرق بين الكبير والصغير في الكسوة والأمداد والارطال وان لم يستغن عن الرضاع وأما في الغداء والعشاء فلا بد أن يستغنى ويأخذ كسوة كبير ولا يشترط أن تكون الكسوة جديده ولا مخيطة (فان لم يجد ذلك) أي العتق والكسوة

شاكفهم أو آثم ولا تكفر ذلك الكفارة وليتب من ذلك إلى الله سبحانه وتعالى والكفارة إطعام عشرة مساكين من المسكين الأجر امدد الكل مسكين عبد النبي صلى الله عليه وسلم وأحب إلينا أن لو زاد على المد مثل ثلث مد أو نصف مد وذلك بقدر ما يكون من وسط عيشهم في غلاء أو رخص ومن أخرج مدًا على كل حال أجره وإن كساهم كساهم للرجل قص وللرأه قص وخار أو عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد

(يتابعهن) أى استجبا (أوبعد) كانت عين برأ وحنث ويصور ذلك فى صيغة الحنث مع أن إخراجها لكفارة عزم على (١٦١) الضد بأن يخرجها مع الرد فى عزمه على الضد ثم يحزم به بعد الإخراج (ولا

شئ عليه) أى لأن النذر انما يلزم به ما نذب (لم يلزمه شئ) أى ما لم يعلق على شرط كأن يقول الله على أن أعتق عبد فلان ان ملكته (ان فعلت كذا) أى ولو شأ محرما فالمدار على وقوع المعلق عليه ان كان المعلق قربة (لشئ يذكره) أى بلسانه أو بقلبه فيشمل ما اذا نواه فقط (من صلاة) أى تطوع وكذا الصوم والحج (أو صدقة شئ سماه) ظاهره أنه يلزمه ما سماه ولو كان كل ماله وهو كذلك (من غير عين) أى من غير يعلق كأن يقول لله على صلاة ركعتين أو صوم يوم أو صدقة بدينار (وان لم يسم) أى لافى اللفظ ولا فى النسبة لنذره يخرجها من الاعمال كأن يقول ان فعلت كذا فله على نذر أو لله على نذر ولم بين هل هو صلاة أو صوم أو حج فعليه كفارة عين لان النذر المهيمن كاليمين بالله فى الاستثناء والغور والغور والكفارة

ذلك ولا إطعاما فليصم ثلاثة أيام يتابعهن فان فرقهن أجزأه وله أن يكفر قبل الحنث أو بعده وبعد الحنث أحب إلىنا ومن نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ولا شئ عليه ومن نذر صدقة مال غيره أو عتق عبد غيره لم يلزمه شئ ومن قال إن فعلت كذا فعلى نذر كذا وكذا الشئ يذكره من فعل البر من صلاة أو صوم أو حج أو عمرة أو صدقة شئ سماه فذلك يلزمه إن حنث كما يلزمه لو نذره مجردا من غير عين وإن لم يسم لنذره يخرجها من الأعمال فعليه كفارة عين ومن نذر معصية من قتل نفس أو شرب خمر أو شبهه أو ماله طاعة ولا معصية فلا شئ عليه وليس يستغفر الله

(١١ - رسالة) (ومن نذر معصية الحج) كره ذلك المكروه والمباح فيما ليس بطاعة ولا معصية (ولا يفعل ذلك) أى المحلوف عليه (فى عين) احتراز به عن أن يقول ذلك فى غير

يمين كان يقول على عهد لافعلن كذا (١٦٢) فانه ليس بيمين (فعليه كفارتان) أى لان

عهد الله بيمين وميثاقه بيمين فاذا
جمعهما فقد حلف بيمين ولكن
المشهور أنه لا تعدد الكفارة
بتعدد الايمان الا ان نوى تعدد
الكفارات ولو كانت الايمان في
مجالس بخلاف ألفاظ الطلاق
فانه يتعدد بتعدد ما لم ينو
التأكد لان العصمة يشدد فيها
(فلا يلزمه الخ) أى اذا فعل المحلوف
عليه لان هذه الالفاظ لا تنعقد
بها يمين (الا في زوجته) أى اذا قال
هى على حرام فانها تطلق عليه ثلاثا
الا غير المدخول بها فانه ان نوى
أقل من الثلاث لزمه ما نواه فقط
(أو هديا) كما اذا قال لله على أن
اهدى جميع ما لى الى بيت الله
الحرام وأما اذا سمي شيئا فانه يلزمه
ولو كان كل ماله كما تقدم وقبل
يلزمه الثلث فقط (بخبر ولده) كما
اذا قال ان فعلت كذا فاعلى نحر
ولدى ومثل ولده غيره من قريب
أو أجنبي ومقام ابراهيم قصته مع
ولده وان لم يذكر المقام بل نوى قتله
فلا شيء عليه لانه نذر معصية (ومن
حلف بالمشى الى مكة) مثل أن
يقول ان فعلت كذا فاعلى المشى الى مكة والخير في قوله ان شاءمعلق بقوله

وإن حلف بالله ليفعلن معصية فليكفر عن يمينه ولا
يفعل ذلك وإن تجرأ وفعله آمم ولا كفارة عليه ليمينه
ومن قال على عهد الله وميثاقه في يمين خفت فعليه
كفارتان وليس على من وكّد اليمين فكررهما في شيء
واحد غير كفارة واحدة ومن قال أشركت بالله أو هو
يهودى أو نصرانى إن فعل كذا فلا يلزمه غير
الاستغفار ومن حرم على نفسه شيئا مما أحل الله فلا
شيء عليه الا في زوجته فانها تحرم عليه الا بعد زواج
ومن جعل ماله صدقة أو هديا بأجزائه ثلثه ومن حلف
يتجر ولده فان ذكر مقام ابراهيم أهدى هديا يذبح
بمكة ويحترق شاة وإن لم يذكر المقام فلا شيء عليه ومن
حلف بالمشى الى مكة خفت فعليه المشى من موضع

حلفه

في حج أو عمرة ولو قال فلبس في حج وان (١٦٣) شاء في عمرة لكان أوضح ومحل التخيير ان

لم تكن له نية في أي بعدهما (فان عجز عن المشي) أي بعد أن شرع فيه فلما ان القدرة عليه فالف ظنه وعجز ركب ثم يرجع ثانية ان قدر فمضى أما كن ركوبه فان هدى لتفرقة المشي (وقال عطاء الخ) ضعيف (واذا كان) أي الخالف بالمشي الى مكة (ضرورة)

بالصاد المهملة أي لم يسبق له حج جعل ذلك أي المشي في عمرة اذا لم تكن له نية لبأني بالجمع في عامه بعد تحلله من العمرة ويهدى ان تحلل منها في أشهر الحج ولو أحرمت حين أتى المقام بحجة الاسلام أجزأه ثم يأتي عن نذره بعرة أو حجة (الى المدينة الخ) كأن يقول الله على أن أمشي

الى المدينة النورة أو الى بيت المقدس فلا يلزمه المشي بل يلزمه الاتيان مطلقا ان نوى الصلاة فريضة أو نافلة أو الاعتكاف بمسجديهما والأي وان لم ينو صلاة ولا اعتكافا فلا شيء عليه لان مجرد المشي لغير مكة ليس بعبادة فلا يلزم نذره (عليه أن يأتيه) أي لان الرباط قربة ومن التزمها لزمته (باب في الشكاح) وأركانه أربعة الأولى

حلفه فلبس ان شاء في حج أو عمرة فان عجز عن المشي

ركب ثم يرجع ثانية ان قدر فمضى أما كن ركوبه فان

علم أنه لا يقدر فهدى وأهدى وقال عطاء لا يرجع ثانية

وان قدر ويحجزه الهدى واذا كان ضرورة جعل ذلك

في عمرة فاذا طاف وسعى وقصر أحرمت من مكة بغير رخصة

وكان متمتعاً والخالق في غير هذا أفضل وانما يستحب

له التقصير في هذا استبقاء للشعث في الحج ومن نذر مشياً

الى المدينة أو الى بيت المقدس أنها را كبا ان نوى

الصلاة بمسجديهما والأفلاشي عليه وأما غير هذه

الثلاثة مساجد فلا يأتيا ما شيا ولا را كبا لصلاة نذرهما

وليصل بموضعه ومن نذر رباطاً بموضع من الثغور

فذلك عليه أن يأتيه

والصداق والمحل والصيغة وأما الاشهاد فشرط في صحة الدخول لافي صحة العقد وقد أشار الى

بعض ذلك بقوله ولا نكاح الأبوي ويشتراط فيه الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والدكورة
 لا العدة على المشهور وانما هي شرط كمال فان وقع بغيره لم يقسم بطلاق قبل الدخول وبعده
 ولو ولدت الاولاد ولها بالدخول المسمى ان كان حلالا ولا اقصداق المثل (وصداق) أي ولو حكما
 ليدخل نكاح التفويض كما يأتي (وشاهدي عدل) وتشتراط العدة الله عند تحمل الشهادة وفي غير
 النكاح تشتراط عند الاداء وبقي من الاركان المحل وهو الزوج والزوجة الخاليان من الموانع
 الشرعية والصيغة وهي من الولي كل ما يدل على التأيد كما نكحتك أوز وحتكك ومن
 الزوج كل ما يدل على الرضا كقيلت أو (١٦٤) رضيت ولو قامت قرينة على ارادة الهزل

(باب في النكاح والطلاق والرجعة والتطهر

والايلاء واللعان والخلع والرضاع)

ولا نكاح الأبوي وصداق وشاهدي عدل فان لم يشهدا
 في العقد فلا يثبت بها حتى يشهدا وأقل الصداق ربع
 دينار وللاب انكاح ابنته البكر بغير اذنها وان بلغت
 وان شاء شاورها وأما غير الأب في البكر وصي أو غيره

من الجانبين لان النكاح يلزم
 بالهزل كالطلاق والرجعة والعق
 ويشترط الفور بين الايجاب
 والقبول ولا يضر التفريق البسيط
 ولا يشترط الترتيب فلو قال الزوج
 زوجتي وقال الولي زوجتكم أو
 رضيت كفي (فلا يثبت) أي لا يدخل
 بها الزوج حتى يشهدا أي الولي
 والزوج فان دخل بلاشهاد فسخ
 بطلقة لانه عقد صحيح وتكون بائنة
 لانه من طلاق القاضي (ربع
 دينار) أي أو ثلاثة دراهم من
 الفضة أو ما يقوم مقام ذلك من

العروض وهذا القدر حق الله فليس للمرأة اسقاطه فلو نقص عنه لزمه انعامه بعد
 الدخول أو قبله ان اراد البناء وأما ما زاد فلها اسقاطه ولا حدلا كثره وكره ما لك المغالة فيما لا
 في الحديث من عن المرأة تيسير أمرها وقلة صداقها (وللاب انكاح) أي جبر ابنته البكر على
 النكاح ولو كانت عانساً أي طال مكثها عنده بعد البلوغ عن شاء ولو أقل منها قدر احوال العايشاء
 ولو ربع دينار أو ما غير الاب فلا يجوز له أن يزوجه بغير مهر مثلها نعم لا يجبرها الاب على
 محبوس ولا برص ونحوهما مما يثبت فيه الخيار للزوجة بخلاف نحو قبح المنظر والاعمى
 والاشل فلا كلام لها (وان شاء شاورها) أي ندبان كانت بالغة (أو غيره) أي من أخ أو عم

أو قاض وهذا يصدق عن مات أبوها أو فقد أو أسراً أو غاب غيبة بعيدة كافر بيقية من المدينة وقد جرى العمل على أن اليتيمة تزوج إن خيف عليها الفساد وبلغت عشرين سنة وشوور القاضي وأذنت بالقول وكان الزوج كفأ والمهر مهر المثل (ولا يزوج الثيب) أي التي ثبت بنكاح وكانت بالغمة عاقلة حرة وأما من أزيلت بكارتها بعارض كوثبة أو بزنافانها في حكم البكر وكذلك غير البالغة فإن للاب (١٦٥) جبرها كالمجنونة ولا سيد جبر أمته (ولا

تتكح) أي يحرم أن تتكح المرأة ذات الحال غير المجبرة إلا بأذن وليها الخاص كآبائها وأخها فإن زوجت بالولاية العامة مع وجود الولي الخاص فسخ ما لم يدخل بها الزوج ويطل كثلاث سنين وللولي الخاص رد النكاح وأجازته في حالة عدم الطول وقد اختلف في الدنية وهي التي لا يرغب فيها والمعتد صحة العقد باجنبي مع وجود القريب مع الكراهة وأما المجبرة مطلقاً شريفة أو دنية مع وجود المجر فإن النكاح يفسخ أبداً وإن أجازته المجر (والابن) أي وإن سفل ومحل ذلك ما لم تكن في حجر أبيها أو وصيها والاقدم على الابن (وإن تزوجها البعيد) أي في المرتبة كالعم مع وجود الأخ مضي

فلا يزوجه حتى تبلغ وتأذن وإذنها صماها ولا يزوج الثيب أب ولا غيره الأبرضاها وتأذن بالقول ولا تتكح المرأة إلا بأذن ولها أذن الرأى من أهلها كل رجل من عشيرتها أو السلطان وقد اختلف في الدنية أن تولى أجنبيا والابن أولى من الأب والأب أولى من الأخ ومن قرب من العمة أحق وإن تزوجها البعيد مضي ذلك والوصي أن يزوج الطفل في ولأيته ولا يزوج الصغيرة إلا أن يأمره الأب بالنكاحها وليس ذوو الأرحام من

ذلك وإن كان لا يجوز ابتداء إن زوجه أبكف عوا فلا لخاص رده والكفافة على التحقيق هي الدين أي كونه غير فاسق بجارحة والحال أي كونه سالما من العيوب التي بها الرد وهي حق المرأة والولي معافلهما إسقاطها فإن تركها المرأة حتى الولي باق وبالعكس (أن يزوج الطفل) أي ويحيره كالابن إن أمر به وكان فيه غبطة كنز ويجه من موسرة أو شريفة (إلا أن يأمره الأب بالنكاحها) أي سواء عين له الزوج أم لافله جبرها على الرابع (وليس ذوو الأرحام من

الأولياء) لافرق بين من يرث كالأخ للأمام ومن لا يرث كالأخت لفرق بينهم مع عامة المسلمين بعد مرتبة القاضي ومراعاة بقوله والأولياء من العصبه أن غير العصبه من ذوى الأرحام لا يكون وليا فلا ينافي أنه قد يكون كافلا أو كما وكل منها غير عاصب (ولا يخطب الخ) أى يحرم وأن خطبة بكسر الخاء المعجمة طلب التزويج وأما بضمها فالكلام المسجع وليس مرادها أن يفسخ عقد الثاني قبل الدخول فقط بطلقة من غير مهر إن استمر ال كون للأول الى خطبة الثاني ولورضى الأول بتركها له فإن ادعت هى أو محبرها أنها كانت رجعت عن الركون للأول قبل خطبة الثاني وادعى الأول أن الرجوع بسبب خطبة الثاني ولا قرينة لاحدهما عمل بقولها وقول محبرها كما استظهره الامام العدوى (١٦٦) (إذا ركننا) أى الزوجان أو الزوج

والمحبر وإن لم يفرضا صداقا وكذلك البائعان وإن لم يفرضا ثمننا (نكاح الشغار) بكسر الشين وفتح الغين المعجمتين وهو البضع بالبيع بضم الموحد أى الفرج بالفرج كأن يزوج الرجل ابنته أو أخته لرجل على شرط أن يزوجه الآخر ابنته أو أخته ويوقف احدهما على الأخرى وليس بينهما صداق فيفسخ بطلاق قبل الدخول وبعده وإن طال والدخول بهما صداق

الأولياء والأولياء من العصبه ولا يخطب أحد على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه وذلك إذا ركننا وتقاربا ولا يجوز نكاح الشغار وهو البضع بالبيع ولا نكاح بغير صداق ولا نكاح المتعة وهو النكاح الى أجل ولا النكاح فى العدة ولا ما جرى إلى غير فى عقد أو صداق

المثل ولا نبي غير المدخول بها وهذا صريح الشغار وأما وجهه وهو أن يسمى لكل ولا منهما فانه يفسخ قبل البناء لا بعد على المشهور ولكل منهما الاكثر من المسمى ومهر المثل وأما المركب منهما وهو أن يسمى لواحدة دون الأخرى فحكمه الفسخ قبل البناء ويثبت نكاح المسمى لها بعد البناء ولها الاكثر من المسمى وصداق المثل ويفسخ نكاح التى لم يسم لها ولها صداق المثل (بغير صداق) أى إذا شرط اسقاطه وفي معنى شرط اسقاطه إرساله مالا على أن يدفعه لها صداقا فافى ففسخ قبل الدخول بطلاق ولا شئ عليه ويثبت بعده بصداق المثل (الى أجل) أى قريب أو بعيد أن أعلمها بذلك فيفسخ أبدا بغير طلاق لا إن قصد ذلك فى نفسه ولم يعلمها فلا يضر (ولا النكاح) أى العقد فى العدة ويفسخ بغير طلاق إذا كانت العدة من غيره لأنه مجمع

على فسادها ولها بال دخول المسي ويتأبد تحريمها ان وطئت في العدة أو بعدها وأما ان لم يحصل منه وطء مطلقا ولا مقدما في العدة فإنه يجوز له أن يتزوجها بعد العدة ان شاء وهذا في غير المعتدة من رجعي وأما هي فلا يتأبد تحريمها لانها ذات زوج ما دامت في العدة ولو زوجها رجعتها قبل فسخ الثاني وبعده وعلى الثاني الحدان وطئها مع علمه بأنها رجعية ومن أقسد امرأته على زوجها البتة زوجها فاتها تحريم عليه اذا (١٦٧) طلقها زوجها بسببه (ولا ما جرى غير في عقد) كالنكاح على خيار أحد

الزوجين أو غيرها أو على ان لم يأت بالصدق الى أجل كذا فلان نكاح (أو صدق) أي كالنكاح على عبد أبق أو بعير شارد ومن ذلك أن يتزوج امرأتين ويجعل لهما صداقا واحدا فإنه لا يدرى ما ينوب كل واحدة منهما وكذا لا يجوز بما لا يجوز بيعه كخمر وخنزير (فسخ قبل البناء) أي ولا شيء منه (لعقده) كالنكاح بغير ولي أو في العدة أو الاحرام أو لأجل فإنه يفسخ مطلقا وان فسخ قبل البناء فلا شيء فيه والفسخ بغير طلاق ان كان متفقا عليه كنكاح المعتدة ولو تلفظ فيه بالطلاق وبطلاق ان كان مختلفا فيه كنكاح المحرم والشغار (وتقع به

ولا بما لا يجوز بيعه وما فسد من النكاح لصدقه فسخ قبل البناء فان دخل بها مضى وكان فيه صداق المثل وما فسد من النكاح لعقده وفسخ بعد البناء ففيه المسي وتقع به الحرمة كأن تقع بالنكاح الصحيح ولكن لا تحل به المطلقة ثلاثا ولا يحسن به الزوجان وحرم الله سبحانه من النساء سبعا بالقربة وسبعا بالرضاع والصهر فقال عز وجل حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم ونجالنكم

الحرمة) أي بالنكاح الفاسد الذي يفسخ بعد البناء ان كان متفقا على فساده يعني أن من بقي بها تحريم عليه أصولها وفروعها وتحريم هي على أصوله وفروعها فان لم يحصل بناء فلا حرمة وأما اذا كان مختلفا فيه فان عقده يحرم الامهات ووطأه يحرم البنات (وسبعا بالرضاع والصهر) أي بعضهم بالرضاع وهن الامهات والاخوات وبعضهن بالصهر وهن أم الزوجات وبناتهن وحليلة الأب وحليلة الابن والجمع بين الاختين ملحق بذلك (أمهاتكم) يشمل الجدات (وبناتكم) أي

وان سفلن (وأخواتكم) جمع أخت وهي من شاركتك في رحم أو صلب أو فيهما والعمة من شاركت أمك كذلك وإنخاله من شاركت أمك كذلك وبنت الأخ من لا خيلك عليها ولادة وان سفلت وبنت الأخت من لا خيلك عليها ولادة كذلك (وأخواتكم من الرضاعة) سواء رضعن معه أو قبله أو بعده (وأمهات نسائكم) أي (١٦٨) ولومن الرضاع وان علون (وربائبكم)

جمع ربيبة وهي بنت الزوجة ولو من الرضاع ولا مفهوم لقوله في محوكم والمراد بالدخول في الآفة التلذذ بعد العقد ولو بالقبلة والمباشرة (وحلائل أبنائكم) جمع حليلة والمراد من عقد عليهن الأبناء أي الفروع وان سفلت ولو في حال صغرهم ولو وقع فاسدا حيث اختلف فيه وأما اذا كان متفقاً على فساده فلا يحرم الا اذا تلذذ بعد البلوغ لاقبله وكذلك تحرم حلائل الأبناء من الرضاع وحلائل أبناء البنات والمشهور أن أمة الابن لا تحرم على الاب حتى يطأها الابن أو يتلذذ بها بعد بلوغه وكذلك أمة الاب لا تحرم على الابن الا بعد تلذذ الاب بها بعد بلوغه (وأن تجمعوا بين الأخنتين) أي ولومن الرضاع يتكاح أو ملك اللوطاء وأما

وبنات الأخ وبنات الأخت فهؤلاء من القرابة والقوانين من الرضاع والصهر قوله تعالى وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في محوكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأخنتين إلا ما قد سلف وقال تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء وحرم النبي صلى الله عليه وسلم بالرضاع ما يحرم من النسب ونهى أن تنكح المرأة على عمتها وأخالها فمن

الجمع للاستخدام أو واحدة للوطء واحدة للخدمة فمأثر (الاما قد سلف) استثناء نكح منقطع أي لكن ما قد سلف من ذلك وأزاله الاسلام فإن الله يغفره (مانكح آبؤكم) والجد أب فحرم زواجه مجرد العقد عليها (بالرضاع) أي بسببه ما يحرم من النسب أي من أجله وقد تقدمت الامهات والاخوات من الرضاعة في الآية وأما البنات فكل من رضعت على زوجتك

بلسنك أو أرضعتها بنتك من نسب أو رضاع والمراد بالاخوات كل من ولادته من أرضعتك أو ولد
 لزوجها وأخوات الزوج عمت الرضيع وأخوات المرضعة حالاته وبنات الاخ من أرضعتهم
 امرأة أخيك بلسنه وبنات الاخت من أرضعتهم الاخوات (فن نكح امرأة) أي عقد عليها
 (دون أن تمس) أي توطأ أو يتلفذ بها (١٦٩) (على آبائه) أي أصوله وأبناؤه أي فروعه

(بنكاح) يشمل الفاسد المجمع على
 فساد ان در الحسد كما اذا تزوج
 خامسة أو معتدة أو ذات محرم غير
 عالم وتلفذ فانه يحرم عليه فرع كل
 وأصلها ومثال شبهة النكاح أن
 يطأ امرأة يظنها زوجته فانه يحرم
 عليه أصولها وفروعها ومثال شبهة
 الملك أن يطأ امرأة يظنها أمته أو
 يشتري أمة ويتلفذ بها ثم تسحق
 منه فانه يحرم عليه أصولها
 وفصولها (ولا يحرم بالزنا حلال)
 أي ان من زنى بامرأة ولو مرارا لا
 يحرم عليه أصولها ولا فروعها الا
 ما تخلفت من مائه ويجوز لاصله
 وفرعه نكاح تلك المرأة (الكوافر)
 جمع كافرة (ويحل وطء حرائره)
 أي الكتابيات من اليهود والنصارى
 مع الكراهة لان الزوج ليس له
 منعها من أكل الخنزير ولا من

نَكَحَ امْرَأَةً حَرَمَتْ بِالْعَقْدِ دُونَ أَنْ تُغَسَّ عَلَى آبَائِهِ
 وَأَبْنَائِهِ وَحَرَمَتْ عَلَيْهِ أُمَّهَاتُهَا وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ بَنَاتُهَا
 حَتَّى يَبْخُلَ بِالْأَمِّ أَوْ يَتَلَفَّذَ بِهَا بِنِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ يَمِينٍ
 أَوْ شِبْهِهِ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ مِلْكٍ وَلَا يَحْرُمُ بِالزَّنا حَلَالٌ وَحَرَّمَ
 اللَّهُ سُجْبَانَهُ وَطْءَ الْكُوفَرِيِّ عَنِ نَيْسٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ
 عَلَيْهِ أَنْ يَنْكَحَ وَيَحِلُّ وَطْءُ الْكِتَابِيَّاتِ بِالْمَلِكِ وَيَحِلُّ وَطْءُ
 حَرَائِرِهِنَّ بِالنِّكَاحِ وَلَا يَحِلُّ وَطْءُ إِمَائِهِنَّ بِالنِّكَاحِ الْحَرِّ
 وَلَا الْعَبْدَ وَلَا تَزْوُجُ الْمَرْأَةَ عَبْدَهَا وَلَا عَبْدَ وَلَدِهَا وَلَا
 الرَّجُلُ أُمَّتَهُ وَلَا أُمَّةَ وَلَدِهِ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّةً وَالدِّمُ وَأُمَّةً

الذهاب الى الكنيسة فرجارت ولدها على ذلك أو ماتت وهو في بطنها فقد نفى به في مقبرتهم
 مع أنه محكوم به بالإسلام لان الولد يتبع أباه في الدين والنسب وأمه في الرق والحرية (ولا يحل
 الخ) ويفسخ النكاح ولو ولدت الاولاد وكذلك الحرمة المجوسية (ولا عمد ولدها) أي لانه كعبد
 اذ لمات لورثته واذا وقع فسخ بغير طلاق (ولا الرجل أُمَّتَهُ) أي لان النكاح ملك الانتفاع

بالبيع وهو داخل في ملك الرقبة (ولأمة ولده) للشبهة التي له في مال ولده ولذا لا يقطع إذا سرق من ماله ولا يحد إذا وطئ أمته (وله أن يتزوج أمة والده) وإن علان لم يتلذذ بها وكذا يتزوج أمة أمه وإن علن لأنه لا شبهة له في مالهما إذ لو سرق منهما قطع أو زنى بأمة أحدهما حد فلو مات الوالد وترك أمة وورثها الابن فإن أخبره الأب قبل موته أنه قاربها فلا يطؤها والأفله وطؤها إن كانت وبخشا لا تراث للفراس (والعبد الخ) أي (١٧٠) من غير شرط لأن الاماء من نساء

والولد لا يكون أشرف من أبيه (والعبد ذلك) أي تزوج أربع إماء مسلمات لم يولد له منهن بشرطين أن خشي العنت أي الزنا ولم يحد للعرا طولا أي مهرأحت كان يولده خوفا من استرقاق ولده للغير ما لم تكن الأمة لاحد والديه فإن ولده يعتق عليهما (وليعدل بين نسائه) أي وجوب باقي الميت لافي الوطء وفي الحديث إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه ساقط (وعليه) أي الزوج حرا كان أو عبدا النفقة والسكنى للزوجة حرة كانت أو أمة بقدر وجهه بضم الواو وسكون الجيم أي وسعه ويراعى حالها أيضا فينق نفقة مثله على مثلها في

أُمُّ وَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتِ امْرَأَةِ أَبِيهِ مِنْ رَجُلٍ غَيْرِهِ وَتَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةُ ابْنَ زَوْجَةِ أَبِيهَا مِنْ رَجُلٍ غَيْرِهِ وَيَجُوزُ لِلْحُرِّ وَالْعَبْدِ نِكَاحُ أَرْبَعِ حُرٍّ أَوْ مُسْلِمَاتٍ أَوْ كِتَابِيَّاتٍ وَالْعَبْدُ نِكَاحُ أَرْبَعِ إِمَاءٍ مُسْلِمَاتٍ وَالْحُرُّ ذَلِكَ إِنْ خَشِيَ الْعَنْتَ وَلَمْ يَحْدِلْ الْعِرَارَ طَوْلًا وَلِيُعْدَلَ بَيْنَ نَسَائِهِ وَعَلَيْهِ النِّفْقَةُ وَالسَّكْنَى بِقَدْرِ وَجْهِهِ وَلَا قَسَمٌ فِي الْمَيْتِ لِأَمَتِهِ وَلَا لِأَمٍّ وَلَدَةٍ وَلَا نَفَقَةٌ لِلزَّوْجَةِ حَتَّى يَدْخُلَ بِهَا أَوْ يُدْعَى إِلَى الدَّخُولِ وَهِيَ مِمَّنْ يُوْطَأُ مِثْلُهَا وَنِكَاحُ الثَّقَوِيَّاتِ بِضِجَارٍ

عسره ويسره وكذلك الكسوة ولا يارزعه الدواء لمرضها ولا أجرة الطبيب ولا ثياب وهو المخرج ولو كانت من نساء الامصار وإذا عجز عن النفقة طلقت عليه (لأمة ولأمة ولده) أي مع زوجة أو أمة أخرى لأن القسم انما يجب بين الزوجات سواء كن حرائر أو إماء (حتى يدخل بها) أي الزوج البالغ الموسر وإن كانت صغيرة لا يوطأ مثلها أو ما قوله وهي ممن يوطأ مثلها فسرط فين دعه إلى الدخول وأما الصغير فلا نفقة عليه ولا على وليه ولو كانت بكر أو أفضها

لأنها التي سُلِّطَتْ عَلَى نَفْسِهَا كَانَتْ كَبِيرَةً أَوْ وَلَهَا أَنْ كَانَتْ صَغِيرَةً (أَنْ يَعْقِدَاهُ) أَيْ
الزَّوْجَ وَالْوَلَى (وَلَا يَذْكُرَانِ) (١٧١) بَيِّنَاتُ الشُّبُهَاتِ عَلَى أَنَّ الْوَالَ وَالْعَالِ لَا الْعَطْفَ (فَإِنْ

كَرِهَتْهُ) أَيْ الْإِثْلَ وَكَانَتْ رَشِيدَةً
وَالْإِثْلَ الْكَلَامُ وَلَهَا (فَرَقَ بَيْنَهُمَا)
أَيْ بَطْلَقَهُ بِأَنَّهُ لَا تَهَابُ قَبْلَ الدَّخُولِ
(بِطَّلَاقٍ) أَيْ بَاشَرَتْ عَلَى الْمَشْهُورِ
وَقِيلَ رَجَعِي وَقَدْ قِيلَ بَعْدَ طُلُوقِ
وَعَلَيْهِ فَلَوْ عَقِدَ عَلَيْهَا بَعْدَ إِسْلَامِهِ
تَكُونُ مَعَهُ ثَلَاثَ طُلُوقَاتٍ (ثِنْتًا)
عَلَى نِكَاحِهَا) أَيْ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ
يُصَحِّحُ أَتَكَتُّهُمُ الْفَاسِدَةَ مَا لَمْ يَكُنْ
هَذَا مُنَاعٍ مِنَ الْإِسْتِدَامَةِ مِثْلَ

أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا نِسَابٌ أَوْ رِضَاعٌ
(فَذَلِكَ) أَيْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَسُحِبَ بَعْدُ
طُلُوقُهَا وَتَصَوَّرَ هَذِهِ الْمَسْئَلَةُ عَمَّا إِذَا
أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَتَحْتَهُ مَجْبُوسَةٌ أَوْ نَحْوُهَا
مَنْ لَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَمْ تَسْلَمْ
بِالْقُرْبِ وَعَمَّا إِذَا أَسْلَمَتِ الزَّوْجَةُ وَبَقِيَ
الزَّوْجُ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَإِنْ
أَسْلَمَتْ هِيَ أَيْ الزَّوْجَةُ كِتَابِيَّةٌ أَوْ
غَيْرُهَا كَانَ أَحَقُّ بِهَا أَنْ تَسْلَمَ فِي
الْعِدَّةِ أَيْ مَدَّةِ اسْتِبْرَاضِهَا ثَلَاثَ
حُضْرٍ (وَإِذَا أَسْلَمَ مُشْرِكٌ) أَيْ كَافِرٌ
(فَلْيَخْرُ أَوْ رِجَالًا) أَيْ مِنْ مَجْزُورٍ
نِكَاحُهَا فِي الْإِسْلَامِ (وَمَنْ لَا عَيْنَ

وَهُوَ أَنْ يَعْقِدَاهُ وَلَا يَذْكُرَانِ صَدَاقًا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى
يَقْرَضَ لَهَا فَإِنْ قَرَضَ لَهَا صَدَاقَ الْمَثَلِ لَزِمَهَا وَإِنْ كَانَ
أَقْلَ فَهِيَ مُحْتَرَّةٌ فَإِنْ كَرِهَتْهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يُرْضِيَهَا أَوْ
يَقْرَضَ لَهَا صَدَاقَ مِثْلِهَا فَيَلْزِمَهَا وَإِذَا ارْتَدَّ أَحَدُ
الزَّوْجَيْنِ انْقَضَ النِّكَاحُ بِطُلُوقٍ وَقَدْ قِيلَ بَعْدَ طُلُوقِ
وَإِذَا أَسْلَمَ الْكَافِرَانِ نَبَتَا عَلَى نِكَاحِهَا وَإِنْ أَسْلَمَ
أَحَدُهُمَا فَذَلِكَ فَسُحِبَ بَعْدُ طُلُوقُهَا فَإِنْ أَسْلَمَتْ هِيَ كَانَ
أَحَقُّ بِهَا أَنْ تَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ أَسْلَمَ هُوَ وَكَانَتْ كِتَابِيَّةً نَبَتَ
عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَتْ مَجْبُوسَةً فَاسْلَبَتْ بَعْدَهُ مَكَانَهَا كَأَنَّهَا
زَوْجَتُهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ ذَلِكَ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ وَإِذَا أَسْلَمَ مُشْرِكٌ
وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ فَلْيَخْرُ أَوْ رِجَالًا وَبَعَاوُ يُفَارِقُ بِأَقْبَرِ
وَمَنْ لَا عَيْنَ زَوْجَتَهُ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أَبَدًا وَكَذَلِكَ الَّذِي يَتَزَوَّجُ

زَوْجَتَهُ) أَيْ وَلَا عَيْنَتَهُ وَأَمَّا أَنْ لَمْ تَلَا عَيْنَهُ فَلَا يَفْسُخُ وَلَا تَأْبِيدُ تَحْرِيمٍ وَقَدْ قُدِّمَ مَا يَتَرَبَّعُ عَلَى الْعِلَاقِ
اسْتَطْرَادًا وَالْأَفْسَاقِ الْكَلَامُ عَلَيْهِ (وَيَطُوهَا فِي عِدَّتِهَا) أَيْ أَوْ بَعْدَهَا وَعَقْدُهَا وَكَذَلِكَ تَحْرِمُ

يقدمان الوطء فيها كما تقدم (الآن يأذن السيد) فلوزوج العبد بدون اذنه خير في امضائه
وقبحه بطلقة ثانية وأما تزوجت الامة بغير اذنه فيجب رده سواء عقد لها رجل بتوكيلها
أو باشرت العقد بنفسها (ولا تعقد امرأه الخ) أي لان من شرط الولي الذكورة والحرية
والاسلام ومفهوم قوله نكاح امرأه أن لهم (١٧٣) قبول نكاح الرجل وهو كذلك على

المشهور (ولا يجوز الخ) أي لما
في الحديث ألا أخبركم بالثبوت
المستعار قالوا بلى يا رسول الله قال
هو المحلل ثم قال لعن الله المحلل
والمحله (ولا يحلها ذلك) أي
التزوج بقصد التحليل ويفسخ
قبل الدخول وبعده ويكون ذلك
الفسخ طلاقا ولها بالدخول المسمى
وقبل صدق المثل وأما اذا كان
التزوج لا بقصد التحليل من الثاني
وان قصد الأول والزوجة فانه
يجعلها ومحل فساد نكاح المحلل مالم
يحكم بعتسه من براه كالشافعي
والاحازل الكي وطء مبتوته بعد
ذلك (ولا يجوز نكاح المحرم)
ويستمر انتهى لتسام الخ والعصمة
فان وقع فسخ أبدا قبل الدخول
وبعده بطلاق لانه مختلف فيه ومثله
المحرمة (ولا يجوز نكاح المريض)

ومثله المريضة اذا كان مرضا يخوفه لان فيه ادخال وارث فان لم يعثر عليه الا بعد
الصحة مضى والافسخ قبل البناء وبعده بطلاق (في الثالث مبدا) أي تأخذه منه مقدما على
الوصايا ان مات وان صح بعد الفسخ والبناء فانها تأخذه من رأس المال (ولا ميراث لها) أي
فيعامل بنقيض مقصوده كما عومل بنقيض قصده في طلاق زوجته في حال مرضه حيث وزنته

ولو طلقها ثلاثا لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ادخال وارث واخراجها (حتى تنكح زوجا) أي يطأها البالغ في قبلها مع الانتشار ولو لم ينزل بعد عقد صحيح اذا علفت الخلوه بينهما ولو بامرأتين ولم يحصل تناكر في (١٧٣) الوطء من أحد الزوجين (بدعة) أي أمر كرهه الشارع (وطلاق السنة) أي

الذي أذنت فيه السنة وأخذت قيوده منها مباح وأشار المصنف الى أربعة قيود أحدها قوله في طهر وثانيها قوله لم يقر بها أي لم يجامعها فيه وثالثها قوله طلقه ورابعها قوله ثم لا ينبعها طلاقا فإذا اختلف فقدم يكن سنابل بدعا (وله الرجعة) وتكون بالقول الصريح كراجعتها أو بغيره مع النية كأمسكها ومثل ذلك الوطء ومقدماته مع النية (ومن لم تحض) أي لم يغبر أو بمن قد يشك من الحيض لكبر (والاقرء) أي المذكورة في قوله تعالى يترى من أنفسهن ثلاثة قروء جمع قروء بفتح القاف أفصح من ضمها (ويهي) أي ويهيئ حتى ينجس (ويحجر) على الرجعة أي وجودها في مسكها حتى تطهر ثم يطؤها ثم تحيض ثم تطهر ثم ان شاء طلقها قبل أن يغبرها وانما لم يطلقها في الطهر الذي عقبه

تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَطَلَّاقُ الثَّلَاثِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ بَدْعٌ وَبَازِمٌ أَنْ وَقَعَ وَطَلَّاقُ السَّنَةِ مَبَاحٌ وَهُوَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي طَهْرٍ لَمْ يَقْرَبْهَا فِيهِ طَلْقُهُ ثُمَّ لَا يَنْبَعُهَا طَلَّاقًا حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ وَلَهُ الرِّجْعَةُ فِي الَّتِي يَحِضُ مَا لَمْ يَدْخُلْ فِي الْحَيْضَةِ الثَّلَاثَةِ فِي الْحَرَمَةِ أَوِ الثَّانِيَةِ فِي الْأَمَةِ فَإِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَمْ يَحِضْ أَوْ مِمَّنْ قَدْ تَبَيَّنَتْ مِنَ الْحَيْضِ طَلَّقَهَا مَتَى شَاءَ وَكَذَلِكَ الْحَامِلُ وَتَرْجِعُ الْحَامِلُ مَا لَمْ تَضَعْ وَالْمُعْتَدَّةُ بِالشَّهْرِ مَا لَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ وَالْأَقْرَاءُ هِيَ الْأَطْهَارُ وَيَنْهَى أَنْ يُطَلَّقَ فِي الْحَيْضِ فَإِنْ طَلَّقَ لَزِمَهُ وَيُحْجَرُ عَلَى الرِّجْعَةِ مَا لَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ وَالَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا يُطَلِّقُهَا مَتَى

الحيض لانه جعل للاصلاح وهو لا يكون الا بالوطء وبالوطء يكرمه الطلاق فيه ولكن لا يحجر على الرجعة لو طلق فيه كالحيض (متى شاء) أي لانه لا عدة عليها (والخلع) قدمه استطرادا لمناسبة النسيئة والافعله ماسياتي وهو ازالة العضة بعوض من الزوجة أو غيرها كوكيلها أو

أجنبي وإذا كان الدافع غير رشيد سواء كان زوجة أو غيرها رد المال وبانت وإذا أتى بلفظ الخلع وقع بائنا وان لم يكن في مقابلة شيء (١٧٤) (وان لم يسم) أي الزوج طلاقا إذا أخذ

شأه الواحدة تبينها والثلاث تحريمها لا بعدد زوج
ومن قال لزوجه أنت طالق فهي واحدة حتى ينوي
أكثر من ذلك والخلع طلاق لا رجعة فيها وإن لم يسم
طلاقا إذا أعطته شيئا فخلعها به من نفسه ومن قال
لزوجته أنت طالق البتة فهي ثلاث دخل بها ولم
يدخل وإن قال برة أو خلية أو حرام أو حبلك على
غاربك فهي ثلاث في التي دخل بها وينوي في التي لم
يدخل بها والمطلقة قبل البناء لها نصف الصداق إلا أن
تعقونه هي إن كانت ثيبا وإن كانت بكراف ذلك إلى أبيها
وكذلك السيد في أمته ومن طلق فينبغي له أن يجتمع
ولا يجبر والتي لم يدخل بها وقد فرص لها فلا تمتعه

منها شيئا وقال ذابذالك (البتة)
يوصل الهمزة وقطعها والنصب على
المصدر به من البت وهو القطع ولا
يشترط لفظ الطلاق مع البت بل
يكفي أن يقول أنت بنة (برية) أي
أنت بريئة من الزوج وأخله منه
أو حرام عليه أو حبلك على غاربك
أي ظهر لك كتابته عن تحلته سبيلها
ومحل ذلك إذا كان العرف استعمالها
في الطلاق والافلاح حتى ينوي الطلاق
(وينوي) أي في عدد الطلاق
وكذلك ينوي في قوله خليت سبيلك
في المدخول بها وغيرها (قبل البناء)
لمراد به الوطء لا مجرد الاختلاص بها
فإن الصداق يقرر جميعه بوطء
الزوج البالغ للطقة لا الصبي فإذا
أزال بكارتها بأصبعه فلها مع
نصف الصداق أرض الجناية وإن
وطئ الزممه الصداق جمعه فقط
ويقرر أيضا للموت ولو كان صغيرا
وهي غير مطقة (لها نصف
الصداق) أي إذا كان النكاح صحيحا
وفرض لها مهر القوله تعالى وإن

حلقتوهن من قبل أن تمسوهن أي بالوطء وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم إلا أن لها
يعقون أي الرشيدات أو يعفوا الذي بيده عقدة النكاح وهو الاب أو السيد (ومن طلق) أي

طلاقاً باتناً أو رجعيًا فينبغي أي يستحب له أن يتبع أي يعطى المطلقة شيئاً تعطيها لخطرها والمتعة في البائن بآثره وفي الرجعي بعد العدة لأنها فيها زوجة (فلا متعة لها) أي لبقاء سلعتها مع أخذها نصف المهر وأما التي لم يفرض لها فإنها تمتع لعدم أخذها شيئاً منه (ولا للمتعة) أي لا تهادفت المال لأجل فراقها من زوجها كراهة فيه (فلها الميراث) أي لصحة التوارث بينهما بالعقد ولا صداق لها أي على المشهور وقيل لها (١٧٥) الصداق كأن لها الصداق اتفاقاً إن فرض

لها التقرر بالموت (إن لم تكن رضىت الخ) مردان لم ترض بدونه وكانت رشيده لأن الكلام في نكاح التفويض

لأن نكاح التسمية فليس كلامه على ظاهره (من الجنون الخ) أي

من أجل ذلك إن كان سابقاً على العقد مالم يتلذذ بها بعد العلم والا

سقط خياره ولو مع الجهل بأن له انخاراً أو بأن التلذذ يقطع انخار

ويغرم نصف الصداق إن فارق قبل الدخول (وداء الفرج) وهو

مانع الوطء وألذنه كالرتق يفتح الرأه والتاء الفوقية وهو التهام الفرج

بحيث لا يمكن سلوك الذك فيه وهذا لا يدرك إلا بالوطء فلا يدل على الرضا

الالوطء الحاصل بعد العلم وأما الشبهة فلا توجب الرضا مالم يشترط

الزوج البكارة (ودى) أي دفع صداقها ورجع به على أيها أو أخها ونحوه من كل قريب

لا يخفى عليه حالها وأما بعيد القرابة كابن العم الذي لا يعلم بالعيب فلا شيء عليه ويكون الرجوع على المرأة ويترك ربع دينار ثلاثا يعرى البضع عن شيء (ويؤخر المعترض) أي الذي لم ينتصب

مالم يسبق منه وطء لها والافهى مصيبة نزلت بها كما إذا حصل له بعد الوطء حب أو خصاء أو أدرة ومحل ذلك مالم تخش على نفسها الزنا والافها التطلق للضرورة وكذلك يؤجل المجنون

لها ولا للمتعة وإن مات عن التي لم يقصر لها ولم

يبن بها فلها الميراث ولا صداق لها ولو دخل بها

كان لها صداق المثل إن لم تكن رضىت بشيء معلوم

وترد المرأة من الجنون والجذام والبرص وداء

الفرج فإن دخل بها ولم يعلم ودى صداقها ورجع به

على أيها وكذلك إن زوجها أخوها وإن زوجها

ولي ليس يقرب القرابة فلا شيء عليه ولا يكون

لها إلا أربع دينار ويؤخر المعترض سنة فإن وطئ

الزوج البكارة (ودى) أي دفع صداقها ورجع به على أيها أو أخها ونحوه من كل قريب

لا يخفى عليه حالها وأما بعيد القرابة كابن العم الذي لا يعلم بالعيب فلا شيء عليه ويكون الرجوع على المرأة ويترك ربع دينار ثلاثا يعرى البضع عن شيء (ويؤخر المعترض) أي الذي لم ينتصب

مالم يسبق منه وطء لها والافهى مصيبة نزلت بها كما إذا حصل له بعد الوطء حب أو خصاء أو أدرة ومحل ذلك مالم تخش على نفسها الزنا والافها التطلق للضرورة وكذلك يؤجل المجنون

والمحذوم والارص سنة سواء كان ذلك قبل العقد أو بعده ثم يفرق بينهما ان شاءت بطلقة واحدة لان كل طلاق من الحاكم بائن الاطلاق المعسر بالنفقة والمولى (والمفقود) أى فى بلاد الاسلام وأما فى بلاد الشرك فلا نقضاء مدة التعمير لتعذر (١٧٦) الكشف عنه (يضرب له أجل) أى ان

وَالْأَقْرَبُ بَيْنَهُمَا أَنْ شَاءَتْ وَالْمَقْضِيُّ ضَرْبُهُ أَجَلٌ

أَرْبَعُ سِنِينَ مِنْ يَوْمِ رَفْعِ ذَلِكَ وَيَنْتَهِي الْكَشْفُ

عَنْهُ ثُمَّ تَعْتَدُ كَعِدَةِ الْمَيْتِ ثُمَّ تَتَرَوُجُ أَنْ شَاءَتْ وَلَا

يُورَثُ مَالُهُ حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ مِنَ الزَّمَانِ مَا لَا يَعْيشُ إِلَى

مِثْلِهِ وَلَا تَخْطُبُ الْمَرْأَةُ فِي عِدَّتِهَا وَلَا بَأْسَ بِالْتَّعْرِيزِ

بِالْقَوْلِ الْمَعْرُوفِ وَمَنْ نَكَحَ بَكْرًا فَلَهُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَهَا

سَبْعَ أَدْوَانٍ سَائِرِ نِسَائِهِ وَفِي الثَّبِثِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَا

يَجْمَعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ فِي مِلْكٍ الْيَمِينِ فِي الْوَطْءِ فَإِنْ شَاءَ

وَطْءَ الْأُخْرَى فَلْيَحْرِمْ عَلَيْهِ فَرَجَ الْأُولَى يَبِيعُ

أَوْ كِتَابَةً أَوْ عِتْقًا وَشِبْهَهُمَا تَحْرِمُهُ وَمَنْ وَطِئَ أُمَةً

دَامَتْ نَفَقَةُ زَوْجَتِهِ بِأَنْ يَكُونَ لَهُ

مَالٌ تَتَّقَى مِنْهُ وَلَوْ غَيْرُ مَدْخُولٍ

بِهَا وَالْإِطْلَاقُ عَلَيْهِ وَتَخْلَفُ مَعَ

الْبَيْتَةِ الشَّاعِدَةِ بِالْأَعْسَارِ أَنْهَا مِمَّا

تَقْبِضُ مِنْهُ نَفَقَةُ هَذَا الْمَدَّةِ وَلَا أَسْقَطَهَا

عَنْهُ وَكَذَلِكَ تَطْلُقُ إِنْ خَافَتْ عَلَى

نَفْسِهَا الزَّوَالَ دَامَتْ النِّفَقَةُ وَيَكُونُ

الرَّفْعُ لِلْقَاضِي إِنْ كَانَ مَالَكِيًّا وَالْأَ

فَلْحَاكِمُ أَوْ جَاعَةُ الْمُسْلِمِينَ (وَيَنْتَهِي)

أَيُّ وَحْتٍ يَنْتَهِي فَإِنْ رَاجَعَ أَنْ

الْأَجَلَ مِنْ بَعْدِ انْتِهَاءِ الْكَشْفِ عَنْهُ

فِي الْأَمَّا كُنَ الَّتِي يَظُنُّ وَجُودَ بِهَا

وَأَجْرَهُ الْكَشْفُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ لَهَا

مَالٌ لِأَنَّهَا الطَّالِبَةُ وَالْأَخِي بَيْتُ الْمَالِ

ثُمَّ لَمْ يَأْتِ الْمَقْضِيُّ وَتَبَيَّنَ أَنَّهُ حَيٌّ بَعْدَ

أَنْ دَخَلَ بِهَا الثَّانِي غَيْرَ عَالَمٍ بِذَلِكَ

فَاقْتَبَسَ عَلَى الْأَوَّلِ وَالْأَفْهَى لَهُ (مَا لَا)

الحسن كأن يقول إني قد راغب و لك محب وأما التعريض بالفعل كالإهداء فإنه حرام عليك (فله) وفي أكثر النسخ قلها أذهب حقه على المذهب (وفي الثب) أى والحكم في الثب أنه يقيم عندها ثلاثة أيام بلياليها ويخرج لمصالحه (عما تحرمه) أى كالهبة و تزويجها من غيره (ومن وطئ أمة) أى

من البالغين أو التذنبها (ولا طلاق لصبي) أى ولو مراهما قوا ناعما يطلق عليه ولية لمصلحة ويرفع طلاق المكاف ولو سكر حراما أو كل حشيشة حتى صار لا يميز الأرض من السماء وأما طلاق السكران بجلال فلا يقع لانه بعدم ادخاله على نفسه صار كالمجنون ولا يقع طلاق المكره فى غير حق آدمى (والمملكة) أى التى قال (١٧٧) لها زوجهاملكتك طلاقك والخيرة التى

خيرها فى ذلك (مادامتا فى المجلس)

فألو حصل تفرق بعد امكن القضاء

فلا شئ لهما فان قضت المملكة فيه

بواحدة فلا كلام له والا فله أن

ينكرها فى الزائد بان يقول انما

أردت بما جعلته لها طلاقة واحدة

(وليس لها فى التخير الخ) فاذا قالت

اخترت طلاقة أو طلقين فليس لها

ذلك وبطل التخير من أصله لانه انما

خيرها فى قطع العصمة وهى لا تنقطع

فى المدخول بها الا بالثلاث وأما غير

المدخول بها فلها أن تختار واحدة

أو اثنتين وله أن ينكرها فيما زاد

على الواحدة كالمملكة وليس له

عزل المملكة والخيرة بخلاف الموكلة

فى طلاقها فله عزلها قبل أن تطلق

نفسها (وكل حالف) أى من

المكلفين على ترك الوطء لزوجه

المطقة الغير المرضع أكثر من أربعة

بملك لم تحلل له أمها ولا ابنتها وتحرم على آباءه وأبنائه

كتحريم النكاح والطلاق بيد العبد دون السيد

ولا طلاق لصبي والمملكة والخيرة لهما أن يقضيا

مادامتا فى المجلس وله أن ينكر المملكة خاصة فيما

فسق الواحدة وليس لها فى التخير أن تقضى إلا

بالثلاث ثم لا تنكره فيها وكل حالف على ترك الوطء

أكثر من أربعة أشهر فهو مؤول ولا يقع عليه

الطلاق إلا بعد أجل الإيلاء وهو أربعة أشهر للحز

وشهران للعبد حتى يوقفه السلطان ومن تطاهر

(١٢ - رسالة) أشهر فهو مؤول ويؤجل أربعة أشهر من يوم اليمين لقوله تعالى

الذين يؤولون من نساءهم ربص أربعة أشهر فان قاءوا أى رجعوا الى الوطء بعد امتناعهم منه

فان الله غفور رحيم لما سبق من اضرار المراء بترك الوطء (حتى يوقفه السلطان) مراده أن

الحاكم يجبره بعد مرور الاجل بين أن يرجع أو يطلق عليه (ومن تطاهر الخ) وحكم الظهار

الحرمة بل هو من الكبار لان الله تعالى سماه منكر من القول وزورا ولا مفهوم لقوله من امراته فان مثلها الامة لان المدار فيه على أن يشبه من يجوز له وطؤها من يحرم عليه تحريم مؤبدا ينسب أو رضاع أو صهر كأن يقول (١٧٨) لها أنت على كظهر أُمي (فلا يطؤها)

أي يحرم عليه التلذذ بها حتى يكفر لقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا أي بالعزم على الوطء فحصر برقبة من قبل أن يتماسا (ليس فيها شرك) أي اشتراك مع الغير (متابعين) فان انقطع مع التابع ولو في آخر يوم استأنف (فان فعل ذلك) أي التلذذ بها قبل الشروع في الكفارة (فليتب) وليس عليه كفارة أخرى (فان كان وطؤه) أي أو تلذذه بعد ان فعل بعض الكفارة أي ولو كان الباقي يسرا واقتصر على قوله باطعام أو صوم لأن العتق فيها لا يتبعض (بين كل زوجين) أي وأما السيد مع أمته فابتنها منه لاحق به حيث اعترف بوطئها من غير دعوى استبراء ولا يصح نفيه فلم يعترف بالوطء أو استبرأها بحبضة وأنت بولد بعد ذلك فله نفيه من غير عيب (يدعي قبله الاستبراء) أي ولو

من امراته فلا يطؤها حتى يكفر بعتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب ليس فيها شرك ولا طرف من حرية فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع أطعم ستين مسكينا مدين لكل مسكين ولا يطؤها في ليل أو نهار حتى تنقضي الكفارة فان فعل ذلك فليتب إلى الله عز وجل فان كان وطؤه بعد أن فعل بعض الكفارة باطعام أو صوم فليتب عليها ولا بأس بعتق الأعور في الظهار وولد الزنا ويحزئ الصغير ومن صلى وصام أحب إلينا واللعان بين كل زوجين في ثقي حلل يدعي قبله الاستبراء

بحبضة ومثل الاستبراء عدم وطئها بعد وضعها الحمل الأول وبين الاثنين ما يقطع أو الثاني عن الأول وهو ستة أشهر فأكثر (أو رؤية) أي أو رؤية الزنا أي علها فانه لا يشترط الرؤية بالبصر فلا داعي أن يلاعن ان تيقن ذلك وقوله كالسرود بكسر الميم في المسئلة بضمها

وضم الحياء المهمة ليس بشرط لما علمت من أن المدار على التيقن بالعلم وانما ذلك شرط في الشهادة بالزنا ويشترط في اللعان لنفي (١٧٩) الحبل أن يقوم بفقوره وأما اذا علم به وسكت

فلا لعان كما أنه يشترط أن لا تاتى

به لاقل من ستة أشهر الا خمسة أيام من يوم العقد والانتفى عنه بلا لعان

ومثل ذلك ما اذا كان الزوج خصيا

ويشترط في اللعان بالرؤية أن

لا يطاءها بعد ها (واختلف في اللعان

في القذف) بأن رماها بالزنا ولم يقصد

برؤية ولا نفي حمل والا كذا على أنه

يحد ولا لعان (فيلتعن أربع

شهادات) بأن يقول في نفي الحبل

أشهد بالله ما هذا الحبل مني أربع

مرات وفي رؤية الزنا أشهد بالله

لأني هاترني ويذرا أي يدفع عنها

العذاب أي الحدان تقول أشهد

بالله إن هذا الحبل منه أربع مرات

أو مارأ في أزني ولا يضمن الانسان

بأشهد بالله فهما كالحب الاتيان

بلفظ اللعن في خامسة الرجل

والغضب في خامسة المرأة كذا كراهه

ذلك في قوله والذين يرمون أزواجهم

الآيات ويجب أن يكون اللعان

بحضرة جماعة من الناس وفي أشرف

أورؤية الزنا كالمرو وفي المكحلة واختلف في اللعان

في القذف واذا افترقا باللعان لم يتناحأ أبدا ويبدأ

الزوج فيلتعن أربع شهادات بالله ثم يحبس

باللعنة ثم تلتعن هي أربعاً أيضاً ويحس بالغضب

كأذ كراهه سبحانه وتعالى وان نكلت هي رجعت

ان كانت حرة متحصنة يوطئه تقدم من هذا الزوج

أو زوج غيره والأجلدت مائة جلدة وان نكل

الزوج جلدت القذف ثمانين ولحق به الولد والمرأة

أن تقتدي من زوجها بصدافها أو أقل أو أكثر اذا

لم يكن عن ضرر بها فان كان عن ضرر بها رجعت

عما أعطته ولزمه الخلع والخلع طلاق لا رجعة فيها

يتضمن كونها حرة مسلمة بالغة عاقلة وطئ وطأ ما باهنا كاح صحيح فهو يغني عما قبله وما بعده

وأما الامة فتحد بخسين جلدة من غير رجم وغير البالغة لاحد عليها ولو أقرت بالزنا (بصدافها) أي

ولو بالبراءة مع جهلها القدر المبرأ منه (رجعت بما أعطته) أى لانه غير مستحق له حيث أقامت
 بينة على الضرر ولو بينة سماع (الابشكا ح جديد) أى ولو في العدة حيث إنها منه (والعققة)
 أى الامة التي عقت وهي تحت العبد (١٨٠) لها الخيار ان لم تمكنه من نفسها بعد العلم

الابشكا ح جديد رضاها والمعتقة تحت العبد لها
 الخيار أن تُقيم معه أو تُفارقهُ ومن اشترى زوجته
 انسخ نكاحه وطلاق العبد طلقان وعدة الامة
 حِضَتَانِ وكفارات العبد كالحُرِّ بخلاف معاني
 الحدود والطلاق وكل ما وصل الى جوف الرضيع
 في الحولين من اللبن فانه يحرم ثم ان مصّة واحدة ولا
 يحرم ما أُرِضَ بعد الحولين الا ما قرب منها كالشهر
 ونحوه وقيل والشهرين ولو فصل قبل الحولين
 فصلاً استغنى فيه بالطعام لم يحرم ما أُرِضَ بعد
 ذلك ويحرم بالوجور والسعوط ومن أرضعت

بالعققة فان اختارت فراقه كان ذلك
 طلقاً ثابته (ومن اشترى زوجته)
 أى التي هي أمة لغيره أو ورثها أو
 وهبت له انسخ نكاحه ويطؤها
 بالملك بدون اسراء لانها نصير بالحل
 الذي اشترى اياه أم ولد (وطلاق
 العبد) أى ولو كانت زوجته حرة
 (وعدة الامة) أى ولو كان زوجها
 حراً الان الطلاق معتبر بالرجال
 والعدة بالنساء (حِضَتَانِ) صوابه
 طهران لأن الأقراء عندها هي
 الاطهار وأما اذا كانت عدة
 الامة بالشهر فانها كالطهارة كما يأتي
 (كالحر) أى لا تنصف فلا ينافي
 أنه لا يكفر بالعققة ولو أذن له السيد
 (معاني الحدود) اضافته البيان أى
 معاني هي الحدود فانها تشرط عليه
 فعله في حد الزنا والقذف والشرب
 نصف الحر (من اللبن) أى ولو خلط
 بغير غالب عليه (والشهرين) أى
 بدل قوله ونحوه فتكون الزيادة

ثلاثة أشهر وهو ضعيف والمعتمد أن الزيادة شهران فقط (استغنى فيه الخ) المراد أنه صار صبياً
 لا يغنيه اللبن لو عاد اليه عن الطعام والشراب لأنه اذا عاد الى اللبن بآبائه فان ذلك لا يشترط
 (ويحرم) أى اللبن اذا وصل الى الجوف بالوجور بفتح الواو أى الصب في وسط الفم والسعوط بفتح

السبين أى الصب من المخبر (ومن أرضعت) وفي نسخ ومن أرضع بنذ كبير الفعل مراعاة للفظ من (فبنات تلك المرأة) أى ولومن زوج غير زوجها اليوم وبنات فلها أى زوجها اليوم الذى وطئها وأزول قبل الارضاع بلبنه ولو كن من غير تلك المرأة المرزعة والاوى أن يقول فأولاد بدل قوله فبنات ليشمل الذكور (١٨١) أيضا وعبر بلفظ اخوة مراعاة للفظ

ما والالقال أخوات (ولأخيه) أى أخ الصبي نكاح بناتها وكذا نكاحها لان الذى يقدر ولد المرزعة خصوص الرضيع وفروعه مثله فحرم عليه المرزعة وأمها بناتها وبناتها وعماتها وخالاتها كما تحرم على فصوله ولا تحرم على أموله ولا على اخوته ويستمر كل من رضع ولد الصاحب اللبن لانقطاعه ولو بعد

سنتين (باب فى العدة والخ) وقد تبرع فى هذا الباب بذكر الاحداد والسكى والحضانة (الطلقت) أى بعد خلوة زوجها البالغ بها خلوة اهتداء وان تصادقا على نفي الوطء ودخول الصبي كالعدم فلا عدة عليها اذا طلق عليه بعد الدخول وكذلك زوجة أجبوب وعليها العدة فى موتها بالتعبد (والامة) أى وعدة الامة قرآن والعدة بالاقرءا لذات

صبيًا فبنات تلك المرأة وبنات فلها ما تقدم أو تأخر أخوته ولأخيه نكاح بناتها

(باب فى العدة والنفقة والاستبراء)

وعدة الحرة المطلقة ثلاثة فروع وكانت مسئلة أو كتابية والامة ومن فيها بقية رقيق قرآن كان الزوج فى جميعهن حراً أو عبداً والأقراء هى الأطهار التى بين الدمين فإن كانت ممن لم تحض أو ممن قد تبست من الحيض فثلاثة أشهر فى الحرة

الحيض ولو كان يأتها كل عشرين سنة مرة (هى الأطهار) وتحسب الطهر الذى طلقها فيه فحفل بمجرد رؤية الدم فى الحيضة الثالثة وان ارتكب الاثم وطلقها فى الحيض فحفل برؤيته فى الرابعة (بين الدمين) المناسب بين الدماء (ممن لم تحض) أى لصغر مع كونها ممن يوطأ مثلها والا فلا عدة طلاق عليها (فثلاثة أشهر) أى ما لم تر الحيض فى آخرها وكانت دون بنت سبعين

والا انتقلت للاقراء وأما بنت السبعين فان دمها غير حبض قطعوا ولا يسئل فيه النساء وتعتبر
الاشهر بالاهله لا بالعدد الا ان طلقت (١٨٣) في أثناء شهر فتكلمه من الرابع بالعدد

والأمة وعده الحرة المستحاضة والأمة في الطلاق
سنة وعده الحامل في وفاة أو طلاق وضع حملها
كانت حرة أو أمة أو كتيبة والمطلقة التي لم يدخل
بها لعدة عليها وعده الحرة من الوفاة أربعة أشهر
وعشر كانت صغيرة أو كبيرة دخل بها أو لم يدخل
مسئلة كانت أو كتيبة وفي الأمة ومن فيها بقية رقي
شهران وخمس ليل مالم ترتب الكبيرة ذات الحيض
بتأخير عن وقته فتعده حتى تذهب الرية وأما
التي لا تحيض لصغير أو كبير وقد بنى بها فلا تنكح في
الوفاة إلا بعد ثلاثة أشهر والاحد أن لا تقرب
المعدة من الوفاة شيئا من الزينة بحلي أو كحل أو غيره

ولا تحسب يوم الطلاق في العدد
إن طلقت بعد فقهه (المستحاضة)
أي التي لم تمز الدم ومثلها من تأخر
حبضها المرض أو طرية أو بلا سبب
لإرضاع فانها تعتد بالاقراء (سنة)
أي تسعة أشهر استبراء وثلاثة
عدة فان أتمها الحيضة في السنة
انتظرت الثانية أو سنة كاملة من
يوم الطهر فان أنت انتظرت الثالثة
أو سنة من يوم الطهر من الثانية
(وضع حملها) أي ولو تسببت في
نزوله ولو علقة بعد موت الرجل أو
طلاقه بلحظة لآية وأولات الاحمال
أجلهن أن يضعن حملهن فهي
محصنة لقوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا (مالم
ترتب الخ) أي سواء كانت حرة أو
أمة وذهب الرية يكون بحيضة
أو تمام تسعة أشهر فان أحست
بشيء في بطنها فانها تبقى أقصى أمد
الحمل وهو أربع سنين وخمس (وأما
التي) أي الأمة التي الخ وهذا قول

أشهب مخالف لقول ابن القاسم المتقدم الذي هو شهران وخمس ليل (والاحداد) وتجنب
هو لغة الامتناع وشرعاما أشاره بقوله أن لا تقرب الخ أي على جهة الوجوب ويتعلق الوجوب

بولها إن كانت صغيرة (بحلي) بضم الحاء وكسر اللام وشد الياء جمع حتى يفتح فسدون
كالسوار والقرط والخاتم من كل ما يترين به ولونحاسا وليس الجمع مرادا فالمراد الجنس (أو
كل) أي الامن ضرورة فلا بأس به (أو) (١٨٣) غيره) أي غير ما ذكر كزالة وسبح فلا تدخل

الحمام الامن ضرورة ولا تطلى
جسدها بالنورة ولا بأس أن تزيل
عانتها وتتغلب عليها وتعلم أطفالها
(الصباغ) أي المصبوغ كله الا
الاسود فانه لباس الحزن مالم يكن
زينة قوم أو تكون ناصعة البياض
والاجتنبه (عما يختصم في رأسها)
أي عما تنسج رائجته فان الجعر معناه
للطب كافي المحشى (واختلف
في الكتابة) والمشهور وجوب
الاحداد عليها (وعده أم الولد الخ)
هذا شروع في الكلام على الاستبراء
ومما عدة تسما لان الاستبراء
واجب كالعدة ويجب عليها ولو كان
استبرأها قبل الوفاة أو العتق وأما غير
أم الولد فلا يجب عليها ان استبرأها
قبل ذلك بحضة والفرق شبه
أم الولد بالحرية (فان قعدت) أي
أم الولد وكذا غيرها عن الحيض
أن يثبت منه فاستبرأوا ثلاثا
أشهر وأما الحامل فبوضع

وَيَحْتَنِبُ الصَّبَاغُ كُلَّهُ إِلَّا الْأَسْوَدَ وَيَحْتَنِبُ الطِّيبَ
كُلَّهُ وَلَا يَحْتَضِبُ بَحْنَاءٍ وَلَا تَقْرُبُ دُهْنًا مَطْبِئًا وَلَا
تَمْسُطُ بِمَا يَحْتَمِرُ فِي رَأْسِهَا وَعَلَى الْأَمَةِ وَالْحُرَّةِ
الصَّغِيرَةِ وَالْكَبِيرَةِ الْأَحْدَادُ وَاخْتَلَفَ فِي الْكِتَابِيَّةِ
وَلَيْسَ عَلَى الْمُطَلَّاقَةِ أَحْدَادٌ وَتُحْجَرُ الْحُرَّةُ الْكِتَابِيَّةُ
عَلَى الْعِدَّةِ مِنَ الْمُسْلِمِ فِي الْوَفَاةِ وَالطَّلَاقِ وَعِدَّةُ أُمِّ
الْوَلَدِ مِنْ وَفَاةِ سَيِّدِهَا حَيْضَةٌ وَكَذَلِكَ إِذَا أَعْتَقَهَا فَإِنْ
قَعَدَتْ عَنِ الْحَيْضِ فثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاسْتِبْرَاءُ الْأَمَةِ
فِي انْتِقَالِ الْمَلِكِ حَيْضَةٌ انْتَقَلَ الْمَلِكُ بَيْعَ أَوْ هِبَةً أَوْ
سَبْيٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَمَنْ هِيَ فِي حَيَازَتِهِ قَدْ حَاضَتْ عِنْدَهُ

حاملها (في انتقال الملك) أي ولو كانت لصبي أو امرأة أو محبوب أو غائب لا يمكنه الوصول
إليها (أو غير ذلك) أي كالارث والصدقة (ومن هي في حيازته) أي برهن أو ودعية مثلا
حال كونها قد حاضت عنده بأن علم ذلك بنفسه أو بإخبار امرأتين ولا يعتمد على إخبارها

(ثم انه اشتراها) الاولى ثم انه ملكها يشمل غير الشراء فلا استبراء عليها التحقق براءتها رجها ان لم تكن تخرج بحيث يغاب عليها (في البيع) اراد به الشراء ولو قال في انتقال الملك لكان أشمل (والبائسة الخ) وكذا من تأخر (١٨٤) حيضها بلا سبب أو لرضاع أو مرض

أو استحيضت ولم تغير (والتي لاوطأ)
أي لاوطأ مثلها ولو وطئت بالفعل
وهي بنت ست سنين أو سبع (ومن
إتباع) أي اشترى أمة حاملًا من
غيره ولو من زنا على المعروف من
المذهب وأما الحامل منه فلا يحرم
عليه الاستمتاع بها ولو زنى بها أو
انغصبت منه سواء كان زوجها لها أو
سيدا (والسكنى اكل) أي واجبة
لكل مطلقة مدخول بها ولو أمة
ولو كان الطلاق ثلاثا أو خلعًا أو ما
غير المدخول بها فلا عدة طلاق
عليها ولا سكنى لها في عدة الوفاة إلا
إذا كان أسكنها معه في حياته (دون
الثلاث) أي واحدة أو اثنتين إن
كان الطلاق رجعيًا لأن الرجعة
كالزوجة إلا في تحريم الاستمتاع
والدخول عليها (الإفي الحمل) أي
لقوله تعالى وإن كن أولات حمل
فأنفقوا عليهن حتى يرضعن جملهن
وان استلحق حمل الملائنة وجبت

نفقة (ولانفقة) أي ولا كسوة لكل معتدة من وفاة مدخول الكسوة في مفهوم أو قد
النفقة وجودا وعدما وذلك لأن المال صار للورثة بمجرد الموت وأما الدار فهي أحق بهما من
الورثة والغرماء مادامت في العدة (ولا تخرج) أي يحرم على المعتدة أن تخرج من بيتها خروج

نقله الاضرورة كخوف اللصوص أو سقوط النار وأما خروجهما في الاوقات المأمونة
للتصرف في حوائجها فإثر لكن لا تبين الا في بيتها (الآن يخرجها رب) أى صاحب الدار
التي انقضت مدة أكرائها ولم يقبل من الكراء ما يشبه أن يكون كرا المثل (في العصة)
فالرجعية يجب عليها ارضاع ولدها لها (١٨٥) زوجة مادامت في العدة (الآن يكون

مثلها الارضع) أى لعوقد رها ما لم
يتمتع الولد من غيرها أو كان الاب
فقيرا والارضاء (والمطلقة)
أى بانثا أو رجعا وخرجت من
العدة ويقضى لها باجرة المثل ولو
قال عندي من رضع مجانا (ولها)
أى لمن لا يلزمها الارضاء لعوقد رها
أن تأخذ اجرة رضاعها ولو كانت
في العصة ولو لم يقبل الولد غيرها على
المذهب وبهذا الحل لا تكرار
(والحضانة) بفتح الحاء أشهر من
كسرها مأخوذة من الحضن
بالكسر أى الحنب والمسراد أن
القيام بمصالح المحضون حق للام
حرة كانت أو أمة ولو سقمت مادامت
قادرة على القيام ولم تدخل زوج
(الى احتلام الذكر) أى بلوغه
ونكاح الانثى أى العقد عليها
ودخولها على الزوج وذلك أى

أو قد نفد كراءها ولا تخرج من بيتها في طلاق
أو وفاة حتى تسلم العدة الآن يخرجها رب الدار ولم
يقبل من الكراء ما يشبه فلتخرج وتقسيم بالموضع
الذي تنقل اليه حتى تنقضي العدة والمرأة ترضع
ولدها في العصة الآن يكون مثلها لا يرضع
وللطلق رضاء ولدها على أبيه ولها أن تأخذ اجرة
رضاعها إن شئت والحضانة للام بعد الطلاق إلى
احتلام الذكر ونكاح الانثى ودخولها وذلك بعد
الأم إن ماتت أو نكحت الجدة ثم للخالة فإن لم يكن

المذكور وهو الحضانة بعد الام للعدة من جهة وان بعدت وبشرط فحين استحق الحضانة
أن ينفرد بمسكن عن سقطت حضانتها وبشرط في المكان أن يكون حرزا لا يخشى فيه على
النبت الفساد (ثم للخالة) أى حالة الطفل أخت أمه الشقيقة ثم التي للام ثم التي للاب ثم الخالة
حالة الطفل وهي أخت جدة الطفل لأمه ثم لأمه ثم لجدة من جهة الاب ثم الاب يقدم على

الاخوات والشفقة تقدم على التي للام وهي على التي للاب وبعد الاخوات العمت على هذا الترتيب وسواء كانت العمة أخت الاب أو أخت أبي الاب ثم الخالة من جهة الاب أي أخت أم الاب أو أخت أم أبيه ثم بنت الاخ شقيقا (١٨٦) أولام وألاب ثم بنت الاخ كذلك

من ذوي رَحِمِ الْأُمِّ أَحَدُ فَاخَوَاتُ وَالْعَمَاتُ فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فَالْعَصْبَةُ وَلَا يَزِمُ الرَّجُلُ النِّفْقَةَ إِلَّا عَلَى رُوحَتِهِ كَانَتْ غَنِيَةً أَوْ فَقِيرَةً وَعَلَى أَبِيهِ الْفَقِيرِينَ وَعَلَى صِغَارِهِ وَلَدِهِ الَّذِينَ لَا مَالَ لَهُمْ عَلَى الذُّكُورِ حَتَّى يَحْتَلُوا وَلَا زِمَانَةَ بِهِمْ وَعَلَى الْإِنَاثِ حَتَّى يُنْكَحْنَ وَيَدْخُلَ بَيْنَ أَرْوَاجِهِنَّ وَلَا نِفْقَةَ لِمَنْ سِوَى هَؤُلَاءِ مِنَ الْأَقَارِبِ وَإِنْ اتَّسَعَ فَعَلَيْهِ إِخْدَامُ زَوْجَتِهِ وَعَلَيْهِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى عِيَالِهِ وَيُكْفِيَهُمْ إِذَا مَاؤُوا وَاخْتَلَفَ فِي كَفَنِ الزَّوْجَةِ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي مَالِهَا وَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي مَالِ الزَّوْجِ وَقَالَ سَحْنُونُ أَنَّ

(فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا) الْأَوَّلَى يَكُنْ وَالْمَعْتَدُ أَنْ الْوَصَى مُقَدَّمٌ عَلَى سَائِرِ الْعَصْبَةِ إِنْ كَانَ مُحَرَّمًا لِلْمَحْضُونَةِ وَبِلَيْهِ الْأَخْ ثُمَّ الْجَدُّ مِنْ جِهَةِ الْآبِ لَا مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ ثُمَّ الْعَمُّ ثُمَّ ابْنَةُ وَقَدَّمَ الشَّقِيقَ فِي الْجَمِيعِ ثُمَّ الذِّي لَلْآمِ ثُمَّ الذِّي لِلْآبِ فَإِذَا حَصَلَ اتِّحَادُ كَمَثَلِ مَنْ مَلَاقَدَّمَ الْأَكْثَرَ شَفَقَةً وَشَرَطَ حَضَانَةَ الْعَاصِبِ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ مَنْ يَقُومُ بِالْمَحْضُونِ مِنْ زَوْجَةٍ أَوْ سَرِيَةٍ وَيَقْبِضُ الْحَاضِنُ نِفْقَةَ الْمَحْضُونِ مِنَ الْآبِ وَالسَّكْنَى نَابِعَةٌ لِلنِّفْقَةِ وَلَا يَسْتَحِقُّ هَوْشِبًا لِأَجْلِ حَضَانَتِهِ لَا نِفْقَةَ وَلَا أَجْرَةَ (وَعَلَى أَبِيهِ) أَيُّ يَجِبُ عَلَى الشَّخْصِ أَنْ يَنْفِقَ عَلَى أَبِيهِ دُنْيَةً ذَكَرَ أَنَّ أَوْأَنَّى صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِنْ النِّفْقَةُ مِنْ بَابِ خُطَابِ الْوَضْعِ إِذَا كَانَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ وَلَوْ مِنْ صَنْعَةٍ تَرَى فَلَوْ تَزَوَّجَتْ الْآمُ أَوْ الْبَنَتُ رَجُلًا فَقِيرًا فَلَا يَسْقُطُ الْإِنْفَاقُ

عليهما فإن قدر الزوج على البعض وجب التكيل وعلى الابوين اثبات فقرهما لا كانت مختلفان مع ذلك لانه عقوق لهما وتوزع النفقة على الاولاد إن تعددوا على قدر يساهمهم (ولا زمانة) بقبح الزاى أى والحال أنه لا يجزمهم بمنعهم من الكسب من صنعة لا ترزى بهم بعد

البلوغ (من سوى هؤلاء) أى كالأخوات وأولاد الأولاد ولا تنفقه على الأم ولولدها الصغير اليتيم
الأجرة الرضاع إذا كان لابن لها (وعليه) أى المالك المفهوم من السياق أن ينفق على
عبيده فان عجز بيع القن وأعتقت أم (١٨٧) الولد (واختلف الخ) والمشهور قول ابن

القاسم وعليه فللزوج أن يرجع

في مالها إذا جهزها غير متبرع

(باب في البيوع) جمع البيع

باعتبار أنواعه ولا ينقذ بيع غير

المسرة لصبا أو جنون ولا شراؤه

وكذلك سائر عقود السكران بخلاف

جنائياته وعقده وطلاقه مد المدربعة

والتكليف شرط في لزومه وينقذ

بما يدل على الرضا ولو بإشارة من

الجانين (وما شا كل البيوع) أى

شابهها كالأجارة والشركة والقراض

والمساقاة (إما أن يقضيه) أى دينه

وإما أن يرى أى يربطه فيه ويؤخره

فان وقع ذلك لم يستحق رب الدين

الأرأس ماله فان قبض الزيادة ردّها

لربها ان علم والاتصدق بها (ومن

الرباني غير القسيثة) أى التاخير فهو

ربا فضل أى زيادة فقط وأما ما قبله

قربا فضل ونسيئة معا (وكذلك

الذهب بالذهب) أى متفاضلا

فيحرم وإن كان يدايد (الايديايد)

أى فيجوز ولو اختلفا في الوزن والعدد لاخلاف الجنس

وفي الحديث فاذا اختلفت هذه

الاجناس فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدايد (من الجبوب) أى القمح والشعير والسلت

(والقطنية) بتليث القاف أى العدس والبقول والحمص والترمس والجلبان والبسيلة واللوبيا

كانت مِلَّةً فِي مَالِهَا وَإِنْ كَانَتْ فَقِيرَةً فِي مَالِ الزَّوْجِ

(بَابُ فِي الْبُيُوعِ وَمَا شَأْنُ كُلِّ الْبُيُوعِ)

وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا وَكَانَ رِبَا الْجَاهِلِيَّةِ فِي

الدُّيُونِ إِمَّا أَنْ يَقْضِيَهُ وَإِمَّا أَنْ يُرْبِيَهُ فِيهِ وَمِنْ الرِّبَا

فِي غَيْرِ النَّسِئَةِ بَيْعُ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ يَدَايِدَ

مُتَفَاضِلًا وَكَذَلِكَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَلَا يَجُوزُ فِضَّةٌ

بِفِضَّةٍ وَلَا ذَهَبٌ بِذَهَبٍ إِلَّا عِثْلٌ يَدَايِدَ

وَالْفِضَّةُ بِالذَّهَبِ رِبَا الْيَدَايِدِ وَالطَّعَامُ مِنَ

الْجُبُوبِ وَالْقَطْنِيَّةِ وَشِبْهَاهَا يَدُورُ مِنْ قُوْتٍ أَوْ إِدَامٍ

أَيَّ فَيَجُوزُ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْوِزْنِ وَالْعَدَدِ لِاخْتِلَافِ الْجَنْسَيْنِ وَفِي الْحَدِيثِ فَإِذَا اخْتَلَفَتْ هَذِهِ

الْأَجْنَاسُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدَايِدَ (مِنْ الْجُبُوبِ) أَيَّ الْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ وَالسَّلْتِ

(وَالْقَطْنِيَّةِ) بِتَلْيِثِ الْقَافِ أَيَّ الْعَدَسِ وَالْبُقُولِ وَالْحَمَصِ وَالتَّرْمَسِ وَالْجُلْبَانَ وَالْبَسِيلَةَ وَاللُّوبِيَا

وبين شبيهها بقوله مما يدخر من قوت كبرأ وادام وهو ما يتبع القوت كالسمن والمخ والصل
(ولا يجوز طعام) أى بيعه بطعام الى أجل (١٨٨) ولو كان مما لا يدخر كالخيار والبطيخ

لان ربا النساء يدخل في سائر
المطعومات ولا يشترط فيه الاقتيات
والادخار فاي بفعله أهل البوادي
من شراء نحو الخيار والفجل من
على الباب ثم يدخلون ويأتون
بالطعام ليس بجائز (ولابأس) أى
يجوز بيع الفواكه كالفتحاح
والشمش والبقول كالخس واللفت
ولو كانت الفواكه يابسة كالجوز
واللوز خلافا لما مشى عليه المصنف
فان عليه حرمة بالفضل الاقتيات
والادخار معا على المشهور ونم
يستثنى من البقول ما يدخر غالبا
كالثوم والبصل فانه يتبع التفاضل
فيه نظر الكونه مصححا وتابعا
لتايقنات واتبائه بقوله ومالا
يدخر بعد الفواكه والبقول على
سبيل التفسير فكأنه قال وهي مالا
يدخر وأعاد ذكر الادام والطعام
لمناسبة الشراب مثل العسل والخل
(الا الماء وحده) أى فيجوز بيعه
بالطعام الى أجل والتفاضل فيه
ان كان يدايد والا فلا لان القليل

لا يجوز الجنس منه مجتسه الا مثلا بعثل يدايد ولا
يجوز فيه تأخير ولا يجوز طعام طعام الى أجل
كان من جنسه أو من خلافه كان مما يدخر أولا
يدخر ولا بأس بالقواكه والبقول وما لا يدخر
متفاضلا وان كان من جنس واحد يدايد ولا
يجوز التفاضل في الجنس الواحد فيما يدخر من
القواكه اليابسة وسائر الادام والطعام والشراب
الا الماء وحده وما اختلفت أجناسه من ذلك ومن
سائر الحبوب والثمار والطعام فلا بأس بالتفاضل
فيه يدايد ولا يجوز التفاضل في الجنس الواحد
منه الا في الحضر والقواكه والقمح والشعير

ان كان هو العسل ففيه سلف جر نفعوا وان كان الكثير هو العسل ففيه تهمة ضمان والسلت
يجعل وهكذا يقال في كل ما المحذو جنسه وهو غير ربوى (من ذلك) أى الشراب فان العسل

المختلف الأصل أجناس لاختلف الاغراض فيه وأما الخلول فهي جنس واحد (ولا يجوز
التفاضل الخ) مكرر مع سبق (والقمح) مبتدأ خيره كجنس واحد فيما يحل منه وهو بيع بعضها
بعض بدون تفاضل وما يحرم وهو التفاضل أو التأجيل وتقدم أن السلت بضم السين نوع
من الشعير لا قشر له ثم إن هذه الحبوب لا يخرجها الطعن عن أصولها فلا يجوز بيع الدقيق
بالقمح الا امتثالا ولا يبيع العجين بالدقيق (١٨٩) الا اذا تحرى ما في العجين من الدقيق

وانما يخرجها الجيز والطبخ والقلبي
(واختلف فيها قول مالك) أي فرة
قال انها أصناف وهو المشهور
ومرة قال انها صنف واحد وأما
الارز والدخن والذرة فانها أجناس
من غير خلاف (من الانعام) وهي
الابل والبقر والغنم (والوحش) أي
كالغزال وبقر الوحش صنف واحد
فلا يجوز التفاضل بينها بل التماثل
يدايد (فهو كلمه) فلا يباع شحم
بهيمة الانعام بلحمها الا مشلا عتل
يدايد ولا شحم الحوت بلحوت الا
كذلك ومحل كون العموم من كل
صنف جنسا واحدا ما لم يطبخ لحم
بشيء من الابراز زيادة عن الملح أو
يشوي كذلك ولا انتقل عن أصله
فيجوز التفاضل بينه وبين ما لم يطبخ

والسلت كجنس واحد فيما يحل منه ويحرم والزبيب
كله صنف والتمر كله صنف والقطنية أصناف في
اليُسوع واختلف فيها قول مالك ولم يختلف قوله
في الزكاة انها صنف واحد ولحوم ذوات الأربع
من الانعام والوحش صنف ولحوم الطير كله صنف
ولحوم دواب الماء كلها صنف وما تولد من لحوم
الجنس الواحد من شحم فهو كلمه وألبان ذلك
الصنف وجبنه وسمنه صنف ومن ابتاع طعاما

اذا كان يدايد (وألبان ذلك الصنف) المراد أن جميع الألبان صنف واحد فلا يجوز التفاضل
بينها والجبن صنف والسمن صنف فلا يجوز التفاضل بين الجبن وبعضه ولا بين السمن وبعضه
ومع كون هذه الثلاثة أصنافا فهي في حكم الصنف الواحد فلا يجوز بيع السمن باللبن الحليب
ولا بالجبن لماسفه من المزاينة وهي بيع معلوم بمجهول (ومن ابتاع) أي اشترى طعاما سواء
كان ربويا أو غيره كالغواكه ونحوها مما لا يدخله ربا الفضل وأما غير الطعام فيجوز وكذلك الطعام

ان كان جزافا بتلث الجيم أى مبيعاً على غير كيل ولا وزن ولا عدد لانه يدخل فى ضمان
المشتري بمجرد العقد بعد نظره فكأنه استوفاه وأعاد ذكر الطعام بأداة العموم للرد على من يقول
إن ذلك فى الربوى فقط والمراد بالادام ما يؤتد به مائعا كان أو جامدا فيشمل اللحم والشراب
نحو العسل والخل فلا يجوز بيع شئ منها (١٩٠) قبل قبضه ومثل ذلك مصحح الطعام

فلا يجوز بيعه قبل أن يستوفيه اذا كان شراؤه ذلك
على وزن أو كيل أو عدد بخلاف الجراف وكذلك
كل طعام أو أدام أو شراب إلا الماء وحده وما يكون
من الأدوية والزرايع التى لا يعتمر منها زيت
فلا يدخل ذلك فيما يحرم من بيع الطعام قبل
قبضه أو التفاضل فى الجنس الواحد منه ولا بأس
ببيع الطعام القرض قبل أن يستوفيه ولا
بأس بالشركة والتولية والإقالة فى الطعام المكبل
قبل قبضه وكل عقد بيع أو إجارة أو كراء يحظر

كالفلفل والكزبرة والكمون
والبصل والثوم والحبة السوداء
(وما يكون) أى والا ما يكون من
الأدوية كالخلبة على القول بانها
دواء (والزرايع) صوابه الزرائع
لأن الواحد زريعة مخففة الرائحة
والشديد من لبن العوام وذلك
كزريعة السلق وحب البصل
واحتراز بقوله التى لا يعتمر منها
زيت من حب القرطم وحب
الفجل الأحمر فلا يجوز بيعها قبل
قبضها (ولا بأس الخ) أى يجوز لمن
افترض طعاما أن يبيعه للقرض
أولغيره قبل أن يستوفيه بشرط
أن لا يبيعه بطعام والا كان من
بيع طعام بطعام غير يديده وأن
لا يكون الثمن مؤجلا والازم عليه
فسخ الدين فى الدين ان باعه للقرض
وبيع الدين بالدين ان باعه لاجنبى

(ولا بأس بالشركة) أى أن يشرك غيره فى الطعام الذى اشتراه قبل قبضه اذا لم يشترط أو
عليه أن يتقدمه والتولية هى أن يولى ما اشتراه لآخر بالثمن والإقالة هى أن يقبل البائع المشتري
أو العكس لأن هذه المذكورات أشبهت القرض فى المعروف ثم تكلم على السبوع الفاسدة بقوله
(وكل عقد بيع) وهو تعليق الذات أو إجارته وهى العقد على منافع الحيوان العاقل غالبا أو كراءه وهو

العقد على منفعة ما لا يعقل من حيوان أو غيره (يخطر) بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة مرادف للغرر وهو ما شاك في حصول أحد عوضيه كبيع الثمرة قبل بدو صلاحها (في ثمن) كأن يجعل العبد الآتي ثمنًا (أو ثمنون) كأن يبيع الآتي بعشرة دراهم (أو أجل) كأن يشتري سلعة إلى قدر مديد ولا يدري متى يقدم ومثال الغرر في الأجرة في الثمن أن يستأجره على خياطة ثوب بغير شارد ومثاله في الثمنون أن يستأجره لشيء لم يعينه له بعشرة دراهم ويقاس على ذلك الكراء ثم أكد ذلك بقوله (ولا يجوز بيع الغرر) كبيع السلعة بغير ثمن أو بما يحكم به فلان ولا يبيع شيء مجهول كبيع ما في صندوقه مما لا يعلمه المشتري (ولا إلى أجل مجهول) كما يعل هذه السلعة والثمن من أولادها وحتى يحصل يسار (١٩١) وحكم ما فيه الغرر الفسخ قبل الفوات

فإن فات بتغير الذات في البيع أو باستيفاء المنافع في الأجرة والكراء غرم قيمة السلعة في البيع حيث اتفق على فسادها أو الثمن حيث اختلف فيه وفي المنافع أجرة أو كراء المشل وتغضر الغرر اليسير الذي لم يقصد كمشواجبة وأساس الدار وأما ما يقصد كبيع الحيوان بشرط الحل فإنه يفسخ لأن جملة بز ينفى عنه (التدليس) هو كتمان العيوب الذي سيذكره كالتفسير له ومن

أَوْ غَرَّرَ فِي ثَمَنِ أَوْ ثَمْنُونٍ أَوْ أَجَلٍ فَلَا يَجُوزُ وَلَا يَجُوزُ
بَيْعُ الْغَرَرِ وَلَا بَيْعُ شَيْءٍ مَجْهُولٍ وَلَا إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ
وَلَا يَجُوزُ فِي الْيُسُوعِ التَّدْلِيْسِ وَلَا الْغَشِّ وَلَا الْخِلَافَةِ
وَلَا الْخَدِيعَةِ وَلَا كِتْمَانِ الْعُيُوبِ وَلَا خَلْطُ دَنِيٍّ بِعَجِيدٍ
وَلَا أَنْ يَكْتُمَ مِنْ أَمْرِ سَلَعَتِهِ مَا أَذْكَرُهُ كَرِهَهُ الْمُبْتَاعُ

أفراد الغش خلط دني عجيد كما سيذكره كالتفسير له أيضا ومنها خلط اللبن والعسل بالماء وسقي الحيوان عند بيعه ليظهر أنه سمين وزرك لبنة في ضرعه ليوهم أن لبنة كثير ويعاقب الغاش بسجن أو ضرب أو إخراج من السوق حتى يتوب (ولا الخلالة) بكسر الخاء المعجمة وتخفيف اللام أي الخديعة بالكذب في الثمن ليوهم بز ياد ثمنها أنها جيدة (ولا الخديعة) أي بالكلام الدني أو باحضار شيء من المأكول أو المشروب حتى يوقعه في المبيع فيخسر المشتري عند قيام السلعة بين التماسك بالثمن أو الرد وإن فاتت فلا يلزمه إلا الأقل من الثمن والقيمة وثمان ما يكرهه المبتاع من الغش (كرهه المبتاع) أي المشتري كثوب الميت أو المجذوم

(أجنس) أى أنقص له فى الثمن كالثوب الجديد إذا كان نجسا (ومن ابتاع) أى اشترى عبدا أو غيره فوجده عيبا ولو كان حادثا من خياراته وى فله أن يحبسها أى يتمسك به ويحل الخيار ما لم يطلع عليه ويرضى أو يفعل ما يدل على الرضا كركوب الدابة واستخدام العبد والافلارد ومحله أيضا ما لم يفت والافله أرض العيب فقط (الآن يدخله) أى المبيع عنده أى المبتاع عيب مفسد أى منقص من الثمن كثيرا كذهاب (١٩٢) أصبع وأما المخرج عن المقصود

كهزم الدابة وقطع الشقة قطعاً غير معتاد فلم يشترى الرجوع بأرض القديم فقط (وان رد) أى المشتري عبداً أو غيره وقد استغله قبل الاطلاع على العيب أوفى زمن الخصام كاستخدام العبد وسكنى الدار وركوب الدابة أو كانت الفلة غير ناشئة عن تحريك كلن ووصف فله غلته الى حين الفسخ فان الغلة بالضمان (على الخيار) أى لشترى أو البائع أو لهما أو لأحبي إذا ضرب بالذلك أجلا والا فالبيع صحيح ويضرب للسلعة أجل الخيار فى مثلها إلا أكثر وهو فى الثوب والسفينة وباقي العروض ومنها الكتب والمثلثات كثلاثة أيام كالدابة لاختباراً كلها ونحوه وأما للركوب فقط فى البلد فكيوم

أو كان ذلك كره أجنس له فى الثمن ومن ابتاع عبداً فوجده عيباً فله أن يحبسها ولا شيء له أو يردده ويأخذ ثمنه إلا أن يدخله عنده عيب مفسد فله أن يرجع بقيمة العيب القديم من الثمن أو يردده أو يرد ما نقصه العيب عنده وإن رد عبداً بعيب وقد استغله فله غلته والبيع على الخيار جائز إذا ضرب بالذلك أجلاً قريباً الى ما تختبر فيه تلك السلعة أو ما تكون فيه المشورة ولا يجوز النقص فى الخيار ولا فى عهدة الثلاث

وفى خارج البلد كبرى يدوفى الرقيق كالجمعة وفى الدار والارض كالشهر وفى مثل ولا الطيور والقوا كقدر ما لا تغير فيه (المشورة) أى لشخص فى زمن لا يزيد عن أمد الخيار والا ففسد البيع (ولا فى عهدة الثلاث) وهى بيع الرقيق فقط على أن يكون الضمان على البائع مدة ثلاثة أيام بعد يوم الشراء وإن المشتري رده على البائع بكل ما حدث فيه حتى الموت

(ولا في الموضة) أي جعل الجارية التي سئد كرها عند موطن حتى تستبرأ وانما شرط التقد في هذه الثلاثة لترده بين السلفية والتمنية فان كانت الجارية وخشالم يقر البائع بوطئها فانها تستبرأ عند المشتري ولا يضر اشتراط التقد فيها (والنفقة في ذلك) أي الخيار وما بعده وكذلك الضمان في العهدة والموضة وأما الخيار فكذلك ان كان المبيع بيد البائع مطلقا أو بيد المشتري وكان مما لا يغاب عليه (١٩٣) كحيوان ادعى هلاكا بغير سببه ولم يظهر كذبه

فانه يصدق بيمين وأما ما يغاب عليه فضمانه من المشتري الآن تقوم بينه على هلاكه بدون سببه (من الخلل) أي حل الأمه العلنة لان ذلك يحط من ثمنها فلو تبرأ فسخ البيع الا جلا ظاهرا من غير سببها فيجوز التبري منه لدخول المشتري عليه بدون غرر واما الوخش فيجوز التبري من جملها الخفي اذا لم يظاهر السئد أو وطئها واسترأ ولا فلا يجوز التبري مطلقا (في الرقيق) أي لا في غيره فمن باع جلا مشلا وشرط البراءة من عيوبه فان العقد صحيح والشرط باطل ومتى وجد به عيب خسر المشتري بين الرد والتامك كما اذا قال به جميع العيوب ولم يمين (ولا يفرق) أي تحرم

ولا في الموضة بشرط والنفقة في ذلك والضمان على البائع وانما يتوابع للاستبراء الجارية التي للفراش في الأغلب أو التي أقر البائع بوطئها وإن كانت وخشا ولا يجوز البراءة من الخلل الا جلا ظاهرا والبراءة في الرقيق جائزة مما لم يعلم البائع ولا يفرق بين الأم ولدها في البيع حتى يشتر وكل بيع فاسد فضمانه من البائع فان قبضه المبتاع فضمانه من المبتاع من يوم قبضه فان حال سوقه أو تغير في بدنه

(١٣ - رسالة) التفرقة بين الأم من النسب فقط لا الابوين ولدها في البيع ونحوه لا العتق حتى يشترأ يثبت بدل أسنانه الرواضع (وكل بيع فاسد) أي لعقد أم وثمنه أو ثمنونه أو أجله من كل ما فقد فيه شرط أو وجد مانع كرافضل أو نساء فضمانه من البائع لانه لم ينتقل عن ملكه ما يقبضه المشتري فيكون ضمانه منه فان رده قبل أن حال سوقه أي تغير ثمنه بنقص أو زيادة فاز بالغلة في تطير النفقة ان كان له غلة تفي والارجع بالنفقة

(فعليه قيمته) أى فى المقوم اذا كان البيع متفقا على فسادِهِ والامضى بالتمن ولو كان الخلاف خارج المذهب (ولا يردّه) أى ما لم يتراضا على ذلك (أو يكال) أى أو يعد ولا تقوت المثليات بحواله الاسواق كالرباع وسائر العقارات وتقوت بتغير الذات (بجر منفعة) أى للقرض كأن يسلّف حنطة ردّية ليأخذ بدلها جيدة وأولى الدخول على أخذ أكثر فى الكمية وحكم القرض الممنوع الرد (١٩٤) الآن يقوت بمقوت البيع الفاسد

فعليه قيمته يوم قبضه ولا يردّه وإن كان مما يؤزّن
أو يكال فليرد مثله ولا يغترب الرباع حواله الاسواق
ولا يجوز سلف بجر منفعة ولا يجوز بيع وسلف
وكذلك ما قارن السلف من إجارة أو كراء والسلف
جائز فى كل شيء إلا فى الجوارى وكذلك تراب الفضّة
ولا يجوز الوضّعة من الدين على تعجيله ولا التأخير
به على الزيادة فيه ولا تعجيل عرض على الزيادة فيه

ففيه القيمة فى المقوم والمثل فى
المثلى ويجوز اقراض المجهول
كبلا كقرارة مملوكة ليرد مثله
وأجلا كالى وقت اليسار (بيع
وسلف) أى اذا كان ذلك بشرط
ولم يسقطاه قبل فوات السلعة لانه
يحل بالتمن إيا من حيث كثرته
أن كان الشرط من المشتري أو
نقصه ان كان من البائع (من
إجارة الخ) أى من كل عقد
معاوضة فيشمل النكاح والشركة
والقرض والمساقاة والصرف
وكذا لا يجوز جمع البيع مع الجعل
أو الصرف أو المساقاة أو الشركة
أو النكاح أو القراض ولا
جمع واحد منهما مع الآخر (جائز)
أى مندوب فى كل شيء يحل تملكه

للانتفاع به ثم ردّ مثله أو عينه ما لم تتغير ذاته بنقص أو افلا يقضى
بقبوله وتلزمه القيمة (الافى الجوارى) أى لمن يحل له على تقدير ملكها لانه يؤدى
الى اعادة الفروج وكذلك تراب الفضّة لا يجوز قرضه لعدم خصر صفته (الوضّعة)
أى وضع شيء من الدين المؤجل على أى لاجل تعجيله لان من يحل شيئا قبل وجوبه عد
مسلفا فيؤدى الى سلف جر نفعاً وكذلك التأخير به أى الدين على الزيادة فيه سلف بزيادة

(إذا كان من بيع) أي لأن فيه حظ الضمان وأزيدك فإن الاجل حق لهم معا
وأما إذا كان من قرض فلا بأس لأن الاجل فيه حق لمن هو عليه فقط وقضاء القرض بأجل
صفة جائز قبل الاجل وبعده (١٩٥) وبأقل صفة أو قدرا ان حل والالزم

ضلع وتجل وأما بأكثر عددا
فالمعتمد قول ابن القاسم بعدم
جوازها وكذلك لا يجوز الزيادة في
الوزن ان كان التعامل به والمراد
بجلس القضاء الوقت الذي يقضيه
فيه (ولا وأى) أي وعد بالزيادة
ولاعادتها (فله أن يجمله)
أي ما علمه من العين معنى أن
الحق في التجمل له لأن أجل
العين حق لمن هي عليه فقط
فلمن من له الدين قبولها ولو في غير
بلد البيع والقرض وكذلك
يجعل البعض إذا كان معسرا
بالباقى لا موسرا وأما العرض
والطعام من قرض فلا يلزمه
القبول الا في بلد القرض (لا من
بيع) إلا أن يترافعا على
ذلك (ويجوز بيعه) أي المبر
إذا بدا أي ظهر صلاح بعضه
ومثله في ذلك المقاتي وأما الزرع
فلا بد من ظهور صلاح جميعه

إذا كان من بيع ولا بأس بتجمله ذلك من قرض
إذا كانت الزيادة في الصفة ومن رد في القرض أكثر
عددا في مجلس القضاء فقد اختلف في ذلك إذا
لم يكن فيه شرط ولا وأى ولا عاده فأجازه أنهب
وكرهه ابن القاسم ولم يجزه ومن عليه نأيرا ودرهم
من بيع أو قرض مؤجل فله أن يجمله قبل أجله
وكذلك أنه يجعل العروض والطعام من قرض
لا من بيع ولا يجوز بيع غيرا وحسب يبدل صلاحه
ويجوز بيعه إذا بدا صلاح بعضه وإن تحل من

وهذا إذا اشترى ما ذكر على التبقية وأما على شرط الحنابلة فيجوز ولو لم يبد صلاحه
والصلاح يظهر الحلاوة في مثل العنب والتين والجرمة أو الصفرة في البلج واليبس في
الخبث والوضوء إلى الحد الذي به الاتفاخ على الوجه الكامل في القول ونحوها

(ما في بطون الخ) مكررمع ما قبله الآن يحمل الجنين على ما في بطن الامه (ولا بيع نتاج ما نتج) بالبناء للفعل مراد به المبنى للفاعل (١٩٦) لا من الافعال التي لم تسمع الا

كذلك يجوز هي علينا تكبر والغرر في هذا أشد لانه جئنا الجنين (ولا بيع ما في ظهور الابل) أى من الماء والمراد الفحول مطلقا (واختلف الخ) والمشهور المنع سواء أذن في اتخاذ الحراسة أو للصيد (وأما من قتله) أى المأذون في اتخاذ فعله قيمته على تقدير جواز بيعه ويجوز قتل الكلاب الغير المأذون في اتخاذها بل قال بعض أنه يندب (العم بالحيوان) أى السلك في التماثل وهو كتحقق التفاضل وقد علمت أن ذوات الاربع جنس واحد وأما لحم الغنم مثلا بالطير أو السمك مناصرة فيجوز (ولا بيعتان) أى باعتبار الثمين في صورة المصنف في بيعة أى عقد على الزوم بأحد الثمين وأما على اختيار فيجوز ولو عكس بأن قال بعشرة نقد أو خمسة الى أجل لحاز لانه لا غرر حينئذ فانه يختار البيع الى أجل بالثمن القليل ومثل صورة المصنف ما اذا باع احدهما سعتين مختلفتين

نَحِيلُ كَثِيرَةً وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ مَا فِي الْأَنْهَارِ وَالْبُرُكِ
مِنَ الْحَيْتَانِ وَلَا يَبِيعُ الْجَنِينَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَلَا يَبِيعُ
مَا فِي بُطُونِ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ وَلَا يَبِيعُ نَتَاجَ مَا نَتَجَّ
النَّاقَةُ وَلَا يَبِيعُ مَا فِي ظُهُورِ الْإِبِلِ وَلَا يَبِيعُ الْآبِقِ
وَالْبَعِيرِ الشَّارِدِ وَنَهَى عَنِ بَيْعِ الْكِلَابِ وَاخْتَلَفَ
فِي بَيْعِ مَا أُذِنَ فِي اتِّخَاذِهِ مِنْهَا وَأَمَّا مَنْ قَتَلَهُ فَعَلَيْهِ
قِيمَتُهُ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَمِّ بِالْحَيَوَانِ مِنْ جَنْسِهِ وَلَا
بِيعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ وَذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِيَ سَلْعَةً إِمَّا بِجَمْعَةٍ
نَقْدًا أَوْ عَشْرَةً إِلَى أَجَلٍ قَدْ لَزِمَتْهُ بِأَحَدِ الثَّمَنِ وَلَا
يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالرُّطْبِ وَلَا الزَّرِيِّ بِالْعَنْبِ لَا مُتَفَاضِلًا

كثوب وشاة على الزوم للجهل بالثمن والتمن ان اختلف الثمن أو بالثمن ولا
ان احدى (بيع التمر بالرطب) اى لعدم امكان تحقق المماثلة وهما جنس واحد وكذا الزبيب

بالعنب (من سائر الثمار والقواكه) لو حذفه لكان أولى ليشمل الجيوب (وهو) أى بيع
الربط باليابس (من المزابنة) أى من أجلها وهى بيع معلوم مجهول كوسق تمر بئر نخلة على
رأسها أو مجهول مجهول كبيع تمر نخلة لم يجذب بئر نخلة لم يجذب أيضا وأشار المصنف الى ذلك
بقوله ولا يباع جزاف الخ لما فى (١٩٧) ذلك من الفرور والمغالبة التى هى معنى المزابنة

الا أن يتبين الفضل بينهما فى غير
الربوى وأما المزابنة فى الحسنين
فمقصود بشرط المناجرة وكذا فى
الحسن الواحد ان دخلته صفة
(على الصفة) أى ولو على الزرم ولو
حاضر بالبلد حيث لم يكن حاضرا
محلى العقد والافلا بد من رؤيته
إذا كان على الزرم ما لم يره قبل ذلك
أو يكن فى رؤيته عسرا أو يزرع عليها
فساد (ولا ينقد فيه بشرط) أى
تردده بين التمسك ان سلم المبيع
والسلفية ان لم يسلم (الآن يقرب
مكانه) كالومين فى الحيوان (أو
يكون مما يؤمن تغيره) ولو بعدا
بعدا غير متقاحش فيجوز التقديفه
أى فيما ذكر من الفرعين اذا كان
الوصف من غير البائع والافلا يجوز
ولو تطوعا كما أنه لا يجوز مطلقا اذا
كان البيع على الخيار وضمن

ولامثل لا يملك ولا رطب بيايس من جنسه من سائر
الثمار والقواكه وهو مما نهى عنه من المزابنة ولا يباع
جزاف بمكيل من صنفه ولا جزاف بجزاف من صنفه
الا أن يتبين الفضل بينهما ان كان مما يجوز التفاضل فى
الحسن الواحد منه ولا بأمن يبيع التمسك الغائب على
الصفة ولا ينقد فيه بشرط الا أن يقرب مكانه أو يكون
مما يؤمن تغيره من دار أو أرض أو شجر فيجوز التقديفه
والعهدة جائزة فى الرقيق ان اشترطت أو كانت جارية

الغائب على البائع ما لم يكن عقارا صادفته البصفة سالما والافعلى المشتري من حين العقد ما لم
يشترط خلاف ذلك واحضار الغائب على المشتري وبشرطه على البائع مع كون ضمانه منه يفسد
بيعه وأما ان كان الضمان من المبتاع فيجوز وهو بيع وإجارة (ولا بأمن بالسلم) أى يجوز وهو
اسم لنوع من البيوع يقدم فيه الثمن ويؤخر الثمن والمراد بالعروض هنا ما عدا ما ذكره من كل

ما ينقل غير الدراهم والدنانير (بصفة الخ) وأما المعين فلا يجوز السلم فيه فان اتفق الوصف أو
الاجل فهو فاسد (ويجعل رأس المال) أي جميعه ان كان عيننا ويجوز تأخيره فوق الثلاث ان
كان طعاما كليل أو عرضا حضر ويكره اذ لم يكل الطعام ولم يحضر العرض (أو على أن يقبض)
بالبناء للمفعول أي المسلم فيه يبلد آخر لان (١٩٨) الغالب في اختلاف المواضع اختلاف

بالبِلْدِ فَعَهْدَةُ الثَّلَاثِ الضَّمَانُ فِيهِمَا مِنَ الْبَائِعِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ
وَعَهْدَةُ السَّنَةِ مِنَ الْجَنُونِ وَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ وَلَا بَأْسَ
بِالسَّلَمِ فِي الْعُرُوضِ وَالرَّقِيقِ وَالْحَيَوَانِ وَالطَّعَامِ وَالْأَدَامِ
بِصِفَةِ مَعْلُومَةٍ وَأَجَلٍ مَعْلُومٍ وَيُجْعَلُ رَأْسُ الْمَالِ أَوْ
يُؤَخَّرُ إِلَى مِثْلِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَإِنْ كَانَ بَشْرًا وَأَجَلَ
السَّلَمِ أَحَبُّ الْبَيْعَانِ أَنْ يَكُونَ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا وَعَلَى أَنْ
يُقَبَّضَ بِلَدٍ آخَرَ وَإِنْ كَانَتْ مَسَافَتُهُ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ وَمِنْ
أَسْلَمَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ يَقْبِضُهُ بِلَدٍ أَسْلَمَ فِيهِ فَقَدْ أَجَازَ غَيْرُ
وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَكَرِهَهُ آخَرُونَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
رَأْسُ الْمَالِ مِنْ جَنْسٍ مَا أَسْلَمَ فِيهِ وَلَا يَسْلَمُ شَيْءٌ فِي
جَنْسِهِ أَوْ فِيمَا يَقْرُبُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يُقَرَّضَهُ شَيْءٌ فِي مِثْلِهِ

الأسعار التي ضرب الاجل في السلم
لاجلها (فقد أجاز غير واحد) أي
أكثر من واحد من العلماء
وكرهه أي فسخته آخرون وهو
المعتمد فلا راجح ما قدمه من
اختيار التحديد لاقبل الاجل
بنصف شهر فيما اذا دخل على أن
القبض ببلد السلم وأما انتهاء
فلاحدة ما لم يبلغ مدة لا يعين
البائع بها غالبا وكما يجوز التأجيل
بالزمان يجوز بغيره كالخصاد (من
جنس ما أسلم فيه) أي اذ لم يحصل
اختلاف في المنفعة والاجاز كسلم
صغيرين من الحيوان في كبير وعكسه
أو صغير في كبير وعكسه ما لم يطل
الاجل المضروب إلى أن يصرفه
الصغير كبيرا والاختلاف في الحجر
بسرعة التثبي وفي الخيل بالسبق
وفي الجمال بكثرة الحمل وفي البقر
والجواميس بقوة العمل وكذا بكثرة

اللين كما يختلف بذلك المعز والضأن (ولا يسلم شيء في جنسه) كرهه ليرتب عليه قوله
أو فِيمَا يَقْرُبُ مِنْهُ أي من جنس المسلم فيه في المنفعة كرقيق ثياب الكتان في رقيق ثياب القطن
لان منافعهما متقاربة وهذا ضعيف والمعتمد الجواز لانهما صنفان (الآن يقرضه شيئا)

وفي نسخ الآن يقرضه قرضاً شياً على أن شيئاً يبدل من قرضه وذلك لأن الشيء في مثله قرض ولو وقع بلفظ البيع إلا في الطعامين والتقدين فلا يجوز إلا إذا وقع بلفظ القرض (ولا يجوز دين) أي يبيعه دين لما (١٩٩) في ذلك من كثرة المنازعة كأن يكون

لرجل دين على رجل فيبيعه لثالث دين وأما قوله وتأخير رأس المال الخ فمن ابتداء الدين بالدين وقد تساهل في الأخبار عنه بقوله من ذلك والمراد بتأخيره إلى محل السلم تأخيره إلى أجله أو ما بعد من العقدة بأن زاد عن ثلاثة أيام فيفسخ (فسخ دين الخ) هو أشد الثلاثة وبليه بيع الدين بالدين وأخفها ابتداء الدين بالدين (فتفسخه في شيء آخر) أي يخالف لما في ذمته كالمالك الدين عنا فتفسخه في عرض أو حيوان إلى أجل فإنه حرام ولو كانت قيمة العرض أقل من الدين أو كان الدين عرضاً فتفسخه في عين (ما ليس عند الخ) أراد السلم الحال وهو أن يبيع شيئاً في ذمته على الوصف وليس عنده بل على أن يعضي للسوق فيشتريه ويدفعه للمشترى حالاً فإن هذا غرر (فلا تشتريها بأجل الخ) أي لأن

صفة ومقداراً والنفع للسلف ولا يجوز دين دين وتأخير رأس المال بشرط إلى محل السلم أو ما بعد من العقدة من ذلك ولا يجوز قسح دين في دين وهو أن يكون لك شيء في ذمته فتقسطه في شيء آخر لا تتجمله ولا يجوز بيع ما ليس عندك على أن يكون عليك حالاً وإذا بيعت سلعة بثمن مؤجل فلا تشتريها بأقل منه نقداً أو إلى أجل دون الأجل الأول ولا بأكثر منه إلى أبعد من أجله وأما إلى الأجل نفسه

فيه سلفاً بزيادة وأما لو اشتراها بعثله أو بأكثر نقداً أو للأجل أو لادونه جاز (ولا بأكثر الخ) كأن يبيع سلعة بمائة لشهر ثم يأخذها بمائة وخمسين إلى شهرين لأن المشتري يدفع مائة يأخذها بعد الشهرين بمائة وخمسين ففيه أيضاً جلف بزيادة وأما لو اشتراها بعثل الثمن أو بأقل جاز

(فذلك كله) أى الشراء بأقل أو بأكثر أو بالمثل جائز للمقاصة فإن كلا يجعل عند الاجل ما عليه فى مقابلة ماله ان عتقنا أو يدفع المشتري الزائد لافى مقابلة شئ ان اشترى باكثر أو يأخذ الباقي ان اشترى بأقل فلو اشترطت المقاصة فى الصور الممنوعة صيرتها جائزة كما أنه لو اشترط عند مهافى الصور بالجائز صارت ممنوعة واعلم أنه لو اشترى ما بابه أو لا بعد تغيره كثيرا جاز مطلقا لانه بمنزلة ما اذا اشترى غير المبيع (ولابأس بشراء الجراف) أى يجوز وهو ما جهل كله كالخطة أو وزنه كالسمن والعسل (٣٠٠) أو عده كالبطيخ (ما كان

مسكوكا) أى مادامت مسكوكا (وأما نقار) بكسر النون جمع نقرة بضمها أى القطعة المذابة من الذهب والفضة فذلك أى شراء ما ذكر جرافا جائز ويشترط فى بيع الجراف أن لا يكثر جدا بحيث لا يمكن خزنه وأن يكون مرثيا بالصرف فلا يجوز اذا كان أحد المتعاقدين أعمى وأن يكونا جاهلين عقداره لان علمه أحدهما دون الآخر والأثبت الخمار للجاهل وأن يكون فى أرض مستوية والأثبت الخمار لمن عليه الضرر منها وأن يصادف كونه جرافا لان دخلا عليه كأن يعطيه شيامن الغفل أو البين

فذلك كله جائز وتكون مقاصصة ولا بأس بشراء الجراف فيما يكال أو يوزن سوى الدنانير والدرهم ما كان مسكوكا وأما نقار الذهب والفضة فذلك فيهما جائز ولا يجوز شراء الرقيق والشيء جرافا ولا ما يمكن عده بلامسقة جرافا ومن باع نخلا قد أرت قمرها للبائع الآن أن يشترطه المبتاع وكذلك غيره من الثمار

جرافا ولا يجوز شراء الرقيق (الح) وكذا كل مقوم تتفاوت أفراده (بلامسقة) أى والابار وأما المسكيل والموزون فالشأن فيهما المسقة فلذا جاز بدون هذا الشرط (قد أرت) أى كلها أو أكثرها ولو أرت النصف فكل على حكمه لأقل فالمشتري ما لم يشترطه البائع بناء على أنه مبيع لا مبيع والنخل اسم جمع يجوز فى الضمير العائد اليه التذكير والتأنيث ولذا قال وكذلك غيرها أى غير النخل من الاثمار ذات الثمار كالعنب والزيتون والتأثير فيها أن تبرز الثمرة عن موضعها فلا تدخل الثمار فى المبيع الا بشرط ثم فسر الابار فى النخل بقوله والابار التذكير بان يجعل على

الثمرة من طلع الفعل (خروجهم من الارض) فن اشترى أرضاً مبذورة فإنها تناول بذرها
 ما لم يبرز والا كان للبائع ما لم يشترطه المشتري (ما في العدل) أي الشيء المشدود على الربانج
 بفتح الموحدة وكسر الميم وفتحها (٢٠١) أي الدقة الذي فيه صفقة وإن وحده

المشتري على الوصف لزمه والا
 فله الخيار (لا يشتر ولا يوصف)
 أي اذا اشترط البائع ذلك وكان
 البيع على الزوم واما على الخيار
 فيجوز ولزم بذكر حسنه
 (لا يتأملانه) أي لا يتأمل المشتري
 اذا كان البائع بعله والا فالثمن على
 ظاهرها (ولا يسوم أحد الخ)
 أي تحرم الزيادة بعد الدار كون ويحرم
 على البائع قبولها ولا يجوز لاحد
 أن يعرض للمشتري سلعة أخرى
 ليرغبه فيها حتى يرجع عن الاول
 (بالكلام) ومثله المعاطاة (والاجارة
 حائرة) وتنعقد من المميز والتكليف
 شرط في لزومها وما صح أن يكون
 ثمنا يصح أن يكون عوضا وما
 جاز شراؤه حازت اجارته احترازا
 من الغناء وآله الطرنية المحرمة (اذا
 ضرب بالها أجلا) ليس جاريا في كل
 اجارة فان منها ما لا يحتاج لضرب
 أجل كالخياطة والنسيج فانها بالفراغ

وَالْإِبَارَةُ كَبِيرٌ وَإِبَارُ الزَّرْعِ خُرُوجُهُ مِنَ الْأَرْضِ
 وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَهَلَّ مَالُ قَائِلِهِ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ
 الْمُبْتَاعُ وَلَا بَأْسَ بِشِرَاءِ مَا فِي الْعَدْلِ عَلَى الْبَرَّانِجِ بِصَفَةٍ
 مَعْلُومَةٍ وَلَا يَجُوزُ شِرَاءُ ثَوْبٍ لَا يَنْشُرُ وَلَا يُوصَفُ أَوْ فِي لَيْلٍ
 مُظْلِمٍ لَا يَتَأَمَّلَانِهِ وَلَا يَعْرِفَانِ مَا فِيهِ وَكَذَلِكَ الدَّابَّةُ فِي
 لَيْلٍ مُظْلِمٍ وَلَا يَسُومُ أَحَدٌ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ وَذَلِكَ إِذَا رَكْنَا
 وَتَقَارَبْنَا فِي أَوَّلِ النَّسَاطِ وَالْبَيْعُ يَنْعَقِدُ بِالْكَلَامِ وَإِنْ
 لَمْ يَفْتَرِقِ الْمُتَبَايعَانِ وَالْأَجَارَةُ حَائِرَةٌ إِذَا ضَرَبَ بِهَا أَجَلًا
 وَسَمَّى الثَّنَ وَلَا يَضْرِبُ فِي الْجُعْلِ أَجَلٌ فِي رَدِّ آتِيٍّ أَوْ بَعِيرٍ

وكذا قوله وسمي الثمن فان منها ما لا يحتاج لتسمية كما يعطى للحمام والحماشي والخياطة الذي لا يكاد
 يخالف مستعمله لبناء الامر في ذلك على التسهيل واذا كان الذي يأتي الصانع في حافته ليصنع له شيا
 فلا بأس وأما التوجه الى بيته فخرام لما فيه من ذل النفس له (ولا يضرب في الجعل) أي الجعالة أجل

لانه قد ينقض قبل تمام العمل الذي لا يستحق الجعل الابه فيذهب عمله باطلا ولا تلزم
الجعالة بالعقد بل بالشروع من جهة الجاعل دون العامل وأما الاجارة فتلزم بالعقد
من جهتهما كالكراء (أوحقر (٣٠٣) بشر) أى فى أرض موات

والافهتي اجارة لاتنفع المالك
بالخفروان لم يتم العمل (والاجير
على البيع) أى على السمسرة
فقط كان يستأجره على أن ينادى
على سلعة أربعة أيام بدينار فانه
يستحق كل يوم بعده وان لم يحصل
بيع (فيما يجمل) يعنى من
الاجل المعلوم والاجرة المعلومه
ويحرم يعنى من جهل الاجل ونحوه
(فيما يبق) أى وله بحساب ماسار
وفي الاجير بحساب ما عمل وفي الدار
بحساب ما سكن (القرآن) أى
أو بعضه على الخذاق أى الحفظ
وكذا على القراءة في المصحف
ويجوز أيضا مشاهرة بغير جمع بينها
وبين الخذاق وينقض للمعلم
بالاصرافه أيضا ان اشترطت أو
نجزت بها العادة (على البرء) أى
فاذا رى أخذ ما اشترط عليه والالم
ياخذ شيئا ومحل الجواز ان كان
الدوام عند العليل والافلا

لا اجتماع بيع وجعل (بعوت الراكب أو الساكن) ويلزم الوارث الخلف فماتت
أو دنف جميع الكراء (كراء مضمونا) هو ما قابل المعين بالاشارة ولا بد من بيان الجنس والنوع
والذكورة والانوثة في المضمون فلا يكفي قوله أكرلى دابة لاجل عليها كذا الى موضع كذا

(وان مات الراكب الخ) مكر مع ماسبق (ومن اكرى ما عونا) هو اسم جامع لما نفع البيت تقدر وفأس ومخل وقفة ومخوذك (أو غيره) كالشوب والدابة (وهو مصدق) أى فى تلفه أو ضياعه من غير تفرط لانه أمين ويحلف ان كان متهما (إلا أن يتبين كذبه) كأن يقول هلكت أول الشهر ثم تشهد بینه برؤيتها (٢٠٣) عنده بعد ذلك (والصناع) أى الذين

نصبوا أنفسهم للصنعة كالخياطين والصباغين ضامنون لما بأيديهم مالم تقم يئنه على هلاكه أو يتركه به بعد التمام ودفع الاجرة عند صناعه على سبيل الأمانة (على صاحب الحمام) أى مالم يفرط كأن يقول رأيت رجلا يلبس الشاب فظننت أنه صاحبها (على صاحب السفينة) أى اذا غرقت برمح أو موج أو علاج سائغ والبلاغ النهاية (اذا عملا فى موضع واحد) ليس بشرط بل المدار على الاتحاد فى الصنعة كخيارين أو التقارب فيها كغزال ونساج وتلزم بالعقد وقيل بالشروع فى العمل ويدخل فى العمل الطب والصدوع والاجر وتعليم الاطفال ويبلغ مرض واحد ما أو غيبته كيومين لأ كدوا يأخذ كل واحد من الحاصل بقدر عمله (بالاموال)

فانت الدابة فليات بغيرها وإن مات الراكب لم ينسخ الكراء وليكثر وامكانه غيره ومن اكرى ما عونا أو غيره فلا ضمان عليه فى هلاكه بيده وهو مصدق إلا أن يتبين كذبه والصناع ضامنون لما غابوا عليه عمالوا باجر أو بغير اجر ولا ضمان على صاحب الحمام ولا ضمان على صاحب السفينة ولا كراهه إلا على البلاغ ولا بأس بالشركة بالأبدان إذا عملا فى موضع واحد عملا واحدا أو متقاربا وتجوز الشركة بالاموال على أن يكون الربح بينهما بقدر ما أخرج

أى الدنانير من كل أو الدراهم من كل ولا تجوز بذهب من أحدهما وفضة من الآخر لاجتماع الصرف والشركة وتصح اذا أخرج أحدهما عرضا والآخر ذهابا أو فية أو أخرج كل عرضا (بقدر ما أخرج الخ) فإذا أخرج أحدهما مائة والآخر مائتين فالربح والخسر بينهما أثلاثا وكذا العمل ويضرب اشتراط خلاف ذلك وأما لو تبرع أحدهما بالآخر بشئ من الربح أو العمل بعد

العقد حاز فقول المصنف ولا يجوز الخ بمحله ان كان بشرط (والقراض) من القرض وهو القطع لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها بحزم من الربح ولكل فسخه قبل العمل (بنقار) أى قطع الذهب والفضة اذا لم يوجد مسكوك ولا منع ذلك ابتداء وبغضى بالعمل (ولا يجوز بالعروض) والمراد بهما اعدا العين فتشمل المكيلات والموزونات والمعدونات (ويكون) أى العامل ان نزل أى وقع (٣٠٤) القراض بها أجيرا فى بيعها فله

كل واحد منهما والعمل عليهما بقدر ما شرط من الربح لكل واحد ولا يجوز أن يختلف رأس المال ويستويا في الربح والقراض جائز بالدنانير والدرهم وقد أخص فيه بنقار الذهب والفضة ولا يجوز بالعروض ويكون إن نزل أجيرا فى بيعها وعلى قراض مثله في الثمن وللعامل كسوته وطعامه اذا سافر وأما اذا كان في البلد فلا (في السفر البعيد) أى وكذا في القريب ان طالت اقامته بحيث يحتاج لكسوته وكان السفر لخصوص المال وكان له بالخمسين دينارا فما كثر (حتى ينض) بكسر التون أى بصير رأس المال ذهبا أو فضة ولو تراضى على القسمة ويقبل قول

كل واحد منهما والعمل عليهما بقدر ما شرط من الربح لكل واحد ولا يجوز أن يختلف رأس المال ويستويا في الربح والقراض جائز بالدنانير والدرهم وقد أخص فيه بنقار الذهب والفضة ولا يجوز بالعروض ويكون إن نزل أجيرا فى بيعها وعلى قراض مثله في الثمن وللعامل كسوته وطعامه اذا سافر وأما اذا كان في البلد فلا (في السفر البعيد) أى وكذا في القريب ان طالت اقامته بحيث يحتاج لكسوته وكان السفر لخصوص المال وكان له بالخمسين دينارا فما كثر (حتى ينض) بكسر التون أى بصير رأس المال ذهبا أو فضة ولو تراضى على القسمة ويقبل قول

العامل في تلف المال وخسره ورده ربه بيمين وإن لم يكن متهما الآن ما تراضى يقضه بينة مقصودة للتوثق واذا حصل خسر جبر بالربح ولو اشترط العامل على ربه خلافه (في الأصول) أى الاصل فيها أن تكون في ماله أصل ثابت بحجتي عمه كالنخل والعنب وتحوز في الزرع كالقصب والبصل والمغاث بشرط أن يجره ربه عن القيام به وان يخاف عليه التلف بتركه السقي وأن يبرز من الارض وأن لا يبدو صلاحه ويشترط أن تكون المساقاة قبل طيب الثمر

لأنها انما جازت كالفراض للضرورة والافضل اجارة بمجهول (على المساق) بفتح
القاف وهو العامل (ولا يشترط) أى رب الحائط عليه عملا ولولم يكن له بال لان الرخصة
يقصر فيها على ماورد واعتقرمالا (٢٠٥) بال له اذا كان متعلقا بالحائط أى البستان

والخطيرة بالطاء المشالة الزرب
الحيط به من الخطر وهو المنع لأنه
يمنع المنسور على الحائط والمراد بشدها
ربطها بالحبال ونحوها (بجمع
الماء) أى محل اجتماعه كالصهرج
(وتنقية) أى كس منافع جمع منفع
بفتح القاف أى المواضع التى يستنفع
فيها الماء حول الشجر (واصلاح
مسقط الماء) أى موضع سقوطه
من الغرب أى الدلو الكبير وتنقية
العين التى فيها الماء مما يقع فيها
وشبه ذلك من الجذاذ والوضع فى
الجرب وهو الموضع الذى يحفف فيه
الثر وجعه جرن كبريدورذ (حائز)
خبر عن قوله وتنقية وما بعده باعتبار
تاويله بالذكور وأن يشترط فى
تاويل مصدر فاعل حائز أى حائز
اشترط على العامل وأن كان ذلك
عليه بالاصالة (على اخراج الخ)
أى لا يجوز لرب الحائط أن يساقبه
على أن يزع شيئا مما فى الحائط من

مَارَاضِيَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَجْرَاءِ وَالْعَمَلُ كُلُّهُ عَلَى الْمَسَاقِ
وَلَا يَشْتَرُطُ عَلَيْهِ عَمَلًا غَيْرَ عَمَلِ الْمَسَاقَةِ وَلَا عَمَلٍ شَيْءٍ
يُنْشِئُهُ فِي الْحَائِطِ إِلَّا مَا لَا بَالَ لَهُ مِنْ شِدِّ الْخَطِيرَةِ
وَأَصْلُاحِ الضَّفِيرَةِ وَهِيَ تَجْتَمِعُ الْمَاءُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْشِئَ
بِنَاءَهَا وَالتَّذْكِيرُ عَلَى الْعَامِلِ وَتَنْقِيَةُ الْمَنَافِعِ الشَّجَرِ
وَأَصْلُاحُ مَسْقَطِ الْمَاءِ مِنَ الْغَرْبِ وَتَنْقِيَةُ الْعَيْنِ وَشِبْهُ
ذَلِكَ حَائِزٌ أَنْ يَشْتَرُطَ عَلَى الْعَامِلِ وَلَا يَجُوزُ الْمَسَاقَةُ عَلَى
إِخْرَاجِ مَا فِي الْحَائِطِ مِنَ الدُّوَابِّ وَمَا مَاتَ مِنْهَا قَلْبًا رِيَّةً
خَلْفَهُ وَنَفَقَهُ الدُّوَابِّ وَالْأَجْرَاءُ عَلَى الْعَامِلِ وَعَلَيْهِ
زَرْبَةُ الْبَيَاضِ الْبَسِيرِ وَلَا بَأْسَ أَنْ يُلْقَى ذَلِكَ لِلْعَامِلِ

الدواب والريق (والاجراء) جمع أجير أى اطعامهم وكسوتهم وأما أجرتهم فعلى رب
الحائط ولا يلزمه إلا أجره ما استأجره هو وعليه خلف ما ربح من الدلاء والحبال ونحوها (وعليه
زريرة) أى بذر البياض البسير أى الارض الخالية من الشجر سواء كانت منفردة أو فى خلاله

(وهو أحله) أى أحل له أى لرب الخاطئ أو العامل من اشتراط ادخاله في المساقاة لانه يسلم من كراء الارض بحزء ما يخرج منها الذي اغتفر في المساقاة للضرورة - وأما الكثير فلا يلقي للعامل ولا يدخل في المساقاة أن زاد عن ثلث قيمة الثمرة بل يبقى لربه (جائزة) وانما تنزيم بالبذر ولو في بعض الارض وأما قبله ولو بعد الحث فلكل من الشريكين الفسخ ومن له عمل يرجع به وانما لم تنزيم بالعقد كشركة الاموال لانه قيل (٢٠٦) بالمنع فيها مطلقا فضعف أمرها عن

ويشترط أن تسلم من كراء الارض عبات تنبته وان لم يكن طعاما كقطن وتكتان أو طعام وان لم تنبته كعسل (والربح بينهما) أى على حسب المال كل من الزريعة (أو كانت بينهما) أى ملكا لذات أو منفعة والمسئلة بحالهما من كون الزريعة منهما والربح بينهما (والعمل عليه) أى وعلى صاحب البذر أو عليهما والمسئلة بحالهما من كون أخذهما أخرج البذر لم يحجز (أو كثر بالارض) أى أو كانت بينهما أو لا أخذهما أو يعطيه الآخر كراء نصفه - (إذا تقاربت قيمة ذلك) أى البذر والعمل بأن كان أحدهما يساوي عشرة والآخر أحد عشر وبالأولى إذا تساوا وأما إذا لم يتقاربا فلا يجوز لان البذر

وهو أحله وإن كان البياض كثيرا لم يحجز أن يدخل في مساقاة النخل إلا أن يكون قد رُث الثلث من الجميع فأقل والشركة في الزرع جائزة إذا كانت الزريعة منهما جميعا والربح بينهما كانت الأرض لأحدهما والعمل على الآخر والعمل بينهما أو كثر بالارض أو كانت بينهما أما ان كان البذر من عند أحدهما ومن عند الآخر الأرض والعمل عليه أو عليهما والربح بينهما لم يحجز ولو كانا كثر بالارض والبذر من عند واحد وعلى الآخر العمل جازا إذا تقاربت قيمة ذلك ولا ينقد في كراء

حينئذ يقابل جزأ من الارض فيكون فيه كراء الارض بما يخرج منها - وأما مسئلة الخماس لجائزة ان وقعت بلفظ الشر كدلا لا الجارة وهي أن تكون الارض والبذر والبقر لواحد وعلى الآخر عمل يده فقط وله من الزرع جزء كربع أو خمس ولا يشترط عمله لجو الحصاد مما هو مجهول - وأما ان تبرع بذلك بعد العقد فلا بأس كما يجوز لاحد الشريكين أن يبرع للآخر بعد العقد بشئ من العمل أو غيره (ولا ينقد) أى بشرط في كراء أرض غير مأمونة

أرض

كأرض المطر وأرض العين القليلة الماء لتردد مدين السلفية والثنية وأما العقد عليهما من غير نقد أو به من غير شرط فأنثر كما يجوز في المأمونة مطلقاً ولو طال المدة كثلثين سنة (ومن ابتاع) أى اشترى ثمرة دون أصلها بعد بدو الصلاح وقبل تكامل الطيب وذكر الفعل في قوله فأجيج باعتبار المعنى أى الشئ المشتري (٣٠٧) أى أصابته جائحة وهي ما لا يستطاع دفعه والبرد

يقع الراماي نزل من السماء كالبحر والجراد جمع جرادة تقع على الذكر والآنثى والجليد الماء النازل من السماء في زمن البرد ثم يحمد (أو غيره) أى غير ما ذكر كالنجم والريح والجيش الذى لا يستطاع دفعه (ولاجئحة في الزرع) أى لانه لا يباع الا بعد البس فتأخيره محض تقرب من المشتري (ووضع جائحة القول) وهي ما لا تطول مدته في الأرض كالنجم واليصل والخس والجزر والكربرة وان قلت على المعتمد وما بعده ضعيف وتوضع الجائحة في جمع ما ذكر ولو شرط اسقاطها لانه اسقاط حق قبل وجوبه (ومن أعزى الخ) العربية بتشديد الياء مع من عمر نخلة أو نخلات العجم والعامين والمعنى هنا ومن أعطى بلفظ العربية لا بلفظ

أرض غير مأمونة قبل أن تروى ومن ابتاع ثمرة في رؤس الشجر فأجيج يبرد أو جراد أو جليد أو غيره فان أجيج قدر الثلث فأكثر وضع عن المشتري قدر ذلك من الثمن وما نقص عن الثلث في المبتاع ولا جائحة في الزرع ولا فيما اشترى بعد أن ييس من الثمار ووضع جائحة القول وان قلت وقيل لا يوضع الا قدر الثلث ومن أعزى ثمرة نخلات رجل من جثائه فلا بأس أن يشتريها اذا أزهت بخير صاتها ثم يعطيه ذلك عند الجذاذ

الهبة فلا يجوز الشراء قصر الرخصة على مورد هافا فانه مستثناة من رجوع الانسان في هبته ومن ربا الفضل والنساء لانه يشتريها بملكها من بنفسها منع الشئ في الثمائل وتأخير العوض الجذاذ (الرجل) لا مفهوم له (اذا أزهت) أى بدأ اضلاعها لا قبله (بخرصها) بكسر الحاء أى بقدر كليلها على تقدير خفافها وهذا فيما يجب لا كبيع مصر وأما هو فبالعين

أو العرض وكذا يجوز شراء ما يحف بالعين أو العرض من غير شرط فحمل الرخصة قوله
بخرصها تمرا (ان كان فيها) أي الثمرة المشتراة وان كانت العريّة أكثر (خمس أو سق)
جمع وسق وهو ستون صاعا (الأبالعين والعرض) أي نقد أو إلى أجل (باب في
الوصايا) جمع وصية وهي مندوبة (٢٠٨) وقد تجب اذا كان عليه حق

إن كان فيها خمسة أو سق فأقل ولا يجوز شراء أكثر من
خمس أو سق الأبالعين والعرض

(باب في الوصايا والمدبر والمكاتب والعق)

وأم الولد والولاء

ويحق على من له ما يوصى فيه أن يعّد وصيته ولا
وصية لو آرت والوصايا خارجة من الثلث ويرث ما زاد
عليه إلا أن يجيزه الورثة والعق بعينه مبدأ عليها والمدبر

واجب مخشى ضياعه بتركها
ويحتملها قول المصنف ويحق
على من له ما يوصى فيه أن
يعّد أي يهيئ وصيته والمدار على
الاشهاد علموا ما أن لم يشهد فلا
تصح ولو كتبها بسده لاحتمال
رجوعه عنها لم يقل ما وجدتم
بخطي فانقذه وتصح من السفه
والسبي اذا عقل القربة ولا يجوز من
عليه دين لان قضاءها مقدم
وتصح بالمجهول كالحمل والثرمة التي
لم يسد صلاحها كما أنها تصح للحمل
ويستحقها ان استعمل والابطلت
(ولا وصية) أي لا تصح لو آرت
وان أحازها باقي الورثة فهي ابتداء
عطية منهم والا كانت ميراثا
فاذا أحاز البعض ومنع البعض
مضت حصة المجزور بدت حصة
المتنوع ويشترط أن يكونوا

في الصحة

بالعين رشدا لادين عليهم (ما زاد عليه) أي ويمضي الثلث

ولو قصد الضرر بذلك والمعتبر ثلث المال يوم تنفيذ الوصية (والعق بعينه) كأن
يقول أعتقوا عبدي فلان بعد موتي ومثله أن يقول اشتروا عبد فلان وأعتقوه (مبدأ
عليها) أي على الوصية بالمال وليس المراد على جميع الوصايا فان قل الأسير هو المقدم

(من عتق) أى منجز في المرض وغير العتق كالصدقة والعطية (فان ذلك) أى ما فرط فيه من الزكاة وأما زكاة عام موته فانها تخرج من رأس المال ان اعترف بحلولها وأوصى بها في العين أو اعترف بحلولها في الحرث والمساكنة ولولم يوص (٢٠٩) (والرجل) وكذلك غيره الرجوع عن وصيته

مادام حيا لانها عقد غير لازم ويكون الرجوع بالقول كأنبطلت وصيتي أو بالفعل كالبيع والهبة (من عتق وغيره) أى موصى به وأما ما منجزه من العتق في مرضه أو تصدق به أو حبسه أو وهبه فانه لازم لارجوعه فيه وكذا لارجوع له فيما وجب عليه كالزكاة والديون التي أوصى بها ولم تعلم الابا عتقها واعلم أنه لو قال أعتقوا عبدا ولم يعنه فانه يكون في مرتبة الوصايا بالمال التي فيها المحاسة عند الضيق (أن يقول الرجل) لا مفهوما (عن دير) أى بعد إيدار كل منى أى بعد انتهاء حياتي (وله خدمته) أى ولو بتأجير غيره لانه على ملكه الى أن يموت (مالم يمرض) أى السيد لانه حينئذ ينتزع له الغير (وله وطؤها الخ) فان حلت كانت أم ولد تعتق من رأس المال (المعتقة الى أجل) كأن يقول اخدمني سنة وأنت

فِي الصَّحَةِ مُبْدَأُ عَلَى مَا فِي الْمَرَضِ مِنْ عِتْقٍ وَغَيْرِهِ وَعَلَى مَا فَرَطَ فِيهِ مِنَ الزَّكَاةِ فَأَوْصَى بِهِ فَإِنَّ ذَلِكَ فِي ثَلَاثَةِ مُبْدَأٍ عَلَى الْوَصَايَا وَمُدْبَرُ الصَّحَةِ مُبْدَأُ عَلَيْهِ وَإِذَا ضَاقَ الثَّلَاثُ تَخَاصَّ أَهْلُ الْوَصَايَا الَّتِي لَا تَبْدَأُ فِيهَا وَالرَّجُلُ الرَّجُوعُ عَنْ وَصِيَّتِهِ مِنْ عِتْقٍ وَغَيْرِهِ وَالتَّدْبِيرُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ عَبْدُهُ أَنْتَ مُدْبَرُ أَوْ أَنْتَ حَرٌّ مِنْ دِينِي ثُمَّ لَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُهُ وَهُوَ خِدْمَتُهُ وَهُوَ انْتِزَاعُ مَالِهِ مَالِ مِعْرَضٍ لَهُ وَطَوُّهَا إِنْ كَانَتْ أَمَةً وَلَا يَطْلُ الْمَعْتَقَةُ إِلَى أَجَلٍ وَلَا يَبِيعُهَا وَلَهُ أَنْ يَسْتَعْدِمَهَا وَلَهُ أَنْ يَنْتَزِعَ مَالَهَا مَالِ يَقْرُبُ الْأَجَلَ وَإِذَا مَاتَ فَلَا دَبْرَ مِنْ ثَلَاثِهِ وَالْمَعْتَقُ إِلَى أَجَلٍ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ وَالْمُكَاتَّبُ عَبْدٌ مَاتَ بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ وَالْكِتَابَةُ جَائِزَةٌ عَلَى

(١٤ - رسالة) حرة وانما لم يجر وطؤها لانه يشبه نكاح المتعة ويؤدى بان وقع ويجعل عنقها ويطبق به الولد (من رأس ماله) أى لان العتق الى أجل لازم وأما التدبير فخارج مخرج الوصية (جائزة) أراد بالجواز الاذن فلا ينافي أنها مندوبة لقوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم

خيرا أى قدرة على الكسب (منجما) أى مقصدرا كأن يقول تعطينى كل شهر كذا فان
اشترط التجبيل كانت قطاعة لا كتابة وهى جائزة (رجع رقيقا) الاول يرجع لما كان عليه
فانه لو كان قبل الكتابة مديرا مثلا لا يرجع رقيقا (الاسلطان) أى الخا كم بعد التلوم أى
التأخير لمن يرجى تنسيه (اننا امتنع من التمجيز) أى مع سيده (وكل ذات رحم) أى صاحبة
ولدفولدها بمنزلة لها ان كان فى بطنها حين (٢١٠) الكتابة أو التدبير أو العتق أو الرهن

مَا رَضِيَ الْعَبْدُ وَالسَّيِّدُ مِنَ الْمَالِ مُجْمَعًا قَلَّتِ الْجُحُومُ أَوْ
كَثُرَتْ فَإِنْ عَجَزَ رَجَعَ رَقِيقًا وَحُلَّ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهُ وَلَا يُعْجَرُ
إِلَّا السُّلْطَانُ بَعْدَ التَّلَومِ إِذَا مَتَّعَ مِنَ التَّجْمِيزِ وَكُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ
فُولَدُهَا عِنزَلَتْهَا مِنْ مَكَاتِبَةٍ أَوْ مَدِيرَةٍ أَوْ مَعْتَقَةٍ إِلَى أَجَلٍ أَوْ
مَرُوءَةٍ وَوَلَدَ أُمُّ الْوَالِدَيْنِ غَيْرَ السَّيِّدِ عِنزَلَتْهَا وَمَالُ الْعَبْدِ لَهُ
إِلَّا أَنْ يَنْتَرِعَهُ السَّيِّدُ فَإِنْ أَعْتَقَهُ أَوْ كَاتَبَهُ وَلَمْ يَسْتَنْ
مَالَهُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْتَرِعَهُ وَلَيْسَ لَهُ وَطْعُ مَكَاتِبَتِهِ وَمَا حَدَّثَ
لِلْكَاتِبِ وَالْمَكَاتِبَةِ مِنْ وَلَدٍ دَخَلَ مَعَهُمَا فِي الْكِتَابَةِ وَعَتَقَ

وأولى ان حدث بعد ذلك وأمان
انفصل قبل ذلك فليس بمنزلة وهذا
ان كان من غير السيد والافهوح
بلا كلام (وولد أم الولد) أى بعد
صبر ورنها أم ولد أو أم ولد هاقبل
ذلك فرفيق (من غير السيد) أى
بأن كان من زوج أو زنا فانه يكون
عسز لها فى العتق من رأس المال
وعدم جواز بيعه أو ما فى الخدمة
فعلية كثيرا بخلاف أمه فعلها
ينسب الخدمة أى فوق ما يلزم
الزوجة ودون ما يلزم القن (ومال
العبد له) أى فله وطعما ربه
(وليس له) أى لا يجوز للسيد وطع
مكاتبة لانها أحرزت نفسها ومالها
فان وقع أدب ولا حذ عليه وان
جلب خبرت بين التمجيز وتكون أم

ولدا والسعي وينجز عتقها عند التكميل (وما حدث للمكاتب) أى من بعثهما
أمته وأمان حره فهو حر أو من أمة السيد فهو السيد أو أمة غيره فهو لغير (وعتق) بفتح
أوله يقال عتق العبد عتقا من باب ضرب وعتقا وعتاقه بفتح الاوائل والعتق بالكسر اسم
منه ويتعدى بالهمز لا بنفسه فيقال أعتقه فهو معتق ولا يقال عتقه ولذا لا يقال عتق العبد
بالبناء للمفعول ولا أعتق هو مبنيا للفاعل بل الثلاثى لازم والرباعى متعد ولا يجوز عتد

معتوق كافي المصباح (كتابه الجماعة) أى لئلا واحد وتوزع على قدر قوتهم على الاداء يوم عقد الكتابة ولا يعتقون الا بأداء الجميع (٢١١) فيؤخذ من المتي عن غيره لانهم جلاء

ولومن غير شرط لتشوف الشارع للحرية (وليس للمكاتب عتق) أى لرقبته ولا اتلاف ماله ان كان له مال وأما ما جرت العادة باعطائه ككسرة فانه جائز كما يجوز للمقارض

والزوجه والسريل ونحوهم (غير اذن سيده) راجع للتزوج وما بعده (وله ولد) أى سواء كان داخل معه في الكتابة بشرط أو حدث بعدها

(فان ولده) المراد بهم من كانوا معه في عقد الكتابة كانوا أولاده وغيرهم (يسعون) أى يعملون فيه أى المال أو يسعون بانفسهم ان لم يكن مال

ويؤدون نجومه على تخيم الميت لان محل حلوله ان ترل ما فيه وفاة (ورثه سيده) فيه تجوز لانه رقيق ما بقى عليه درهم (فله أن يستمتع منها) أى بالوطء

وغیره فانه صلى الله عليه وسلم تسرى بمارية القبطية بعد أن ولدت منه ابراهيم وكانت بيضاء جميلة أهداها له المقوقس من مصر (وتعتق من رأس ماله) أى وتقدم على الكفن والدين ولو سابقا فلا يجوز بيعها فيه

فان وقع فسخ ومثل البيع الهبة والرهن ونحوهما فان ظهر رجل الامه بعدموته ولم يكن أقر بوطئها في حياته فانه لا تعتق به لاحتمال أنه من زنا (ولاله عليها خدمة) أى الا اليسيرة ولا غلة

يَعْتَقُهُمَا وَيَجُوزُ كِتَابُهُمَا لِلْجَمَاعَةِ وَلَا يُعْتَقُونَ إِلَّا بِأَدَاءِ

الْجَمِيعِ وَلَيْسَ لِلْمَكَاتِبِ عِتْقٌ وَلَا إِتْلَافٌ مَالِهِ حَتَّى يُعْتَقَ

وَلَا يَتَرَوُّجٌ وَلَا يُسَافَرُ السَّفَرُ الْبَعِيدَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَإِذَا

مَاتَ وَلَهُ وَلَدٌ قَامَ مَقَامُهُ وَوَدَّيْ مِنْ مَالِهِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ حَالًا

وَوَرِثَ مَنْ مَعَهُ مِنْ وَلَدِهِ مَا بَقِيَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ وَقَاءٌ

فَإِنْ وَلَدَهُ يَسْعُونَ فِيهِ وَيُؤَدُّونَ نُجُومًا إِنْ كَانُوا كِبَارًا وَإِنْ

كَانُوا صِغَارًا وَلَيْسَ فِي الْمَالِ قَدْرُ النُّجُومِ إِلَى بُلُوغِهِمُ السَّعْيَ

رَقُّوْا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ وَرَثَتُهُ سَيِّدُهُ وَمَنْ

أَوْلَدَ أُمَةً فَلَهُ أَنْ يَسْتَمَعَ مِنْهَا فِي حَيَاتِهِ وَيُعْتَقَ مِنْ رَأْسِ

مَالِهِ بَعْدَ عَمَاتِهِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا لَهُ عَلَيْهَا خِدْمَةٌ وَلَا غَلَّةٌ

وَلَهُ ذَلِكَ فِي وَلَدِهَا مِنْ غَيْرِهِ وَهُوَ بِمِثْلِ أُمَةٍ فِي الْعِتْقِ يُعْتَقُ

أى ولو بسيرة كأن يوجبها لغيره يوم أمثاله ذلك أى الخدمة والغلة فى ولدها من غيره وأمانته.
 فخر (ولا ينفعه العزل) أى لا ينفعه ادعاء العزل أى الأزال خارج الفرج لان المأه قد يغلبه أو
 يسرى ان وطئ بين الفخذين وأما اذا قال (٢١٣) كنت أطامن غير انزال فلا يلحقه (ولا

يجوز الخ) أى ولو كان الدين مؤجلا
 لأنه تصرف فى مال الغير فلا يبرم رده
 ما لم يطل الزمن بحيث يشتهر بالحرية
 أو يطلع ويرضى (استتم) بالبناء
 للمفعول أى أعتق عليه جميعه ولو
 كان معسرا حيث كان بالغار شدا
 لادين عليه (قوم عليه) أى ان كان
 موسرا بدليل قوله فان لم يوجد له
 مال الخ (ومن مثل) بتسديد المثلثة
 أى أوقع بعبدته مثله بضم الميم أى
 عقوبه بينة أى ظاهرة تشينه من
 قطع جرحه كيد أو أعملة أو خصاء
 عبدا أو جبه ونحوه أى القطع كوسم
 وجهه بالنار والراجح أنه لا بد من
 الحكم فى العتق بالمشقة فاذا لم يحكم
 بعنقه كما يصح فلا يعتق ويصح
 بيعه (ومن ملك أبو به الخ) أى
 نسبا احترازا من أبوى الرضاع
 أو أولاد الرضاع فلا عتق (أو
 جده) أى أو ملك جده أو جدته
 من أى جهة كانا (عتق) أى من

بعثها وكل ما أسقطته مما يعلم أنه ولد ففى به أم ولد
 ولا ينفعه العزل اذا أنكر ولدها وأقر بالوطء فان
 ادعى استبراء لم يطأ بعده لم يلحق به ما جاء من ولده ولا
 يجوز عتق من أحاط الدين به له ومن أعتق بعض
 عبده استتم عليه وإن كان لغيره معه فيه شريكه قوم
 عليه نصيب بشر يكه بغيرته يوم يقام عليه وعتق
 فان لم يوجد له مال بقى سهم الشر يك رقيقا ومن
 مثل بعبدته مثله بينة من قطع جرحه ونحوه عتق
 عليه ومن ملك أبويه أو أحدا من ولده أو ولده
 أو ولد بناته أو جدته أو أخاه لأم أو لأب أو
 لهما جميعا عتق عليه ومن أعتق حاملا كان جنينها

حرا

ذكرا فالأفراد باعتبار المذكور ولا يحتاج العتق فى هذا الحكم

نعم اذا كان عليه دين يستغرق قيمته فإنه لا يعتق ولا يستقر ملكه عليه بل يباع عليه
 للدين (ومن أعتق حاملا) أى من تزويج أو زنا لان الولد تابع لأمه فى الحرية والعبودية

(في الرقاب الواجبة) أى ككفارة القتل والطهار وفطر رمضان وأما ان كانت غير واجبة فتعزى ومع كونها لا تجزى في الواجبة لا يراد العتق (من عتق) بيان لعنى فان المراد به شأبة الحرية والباقى بتدبير للسببية أى عتق بسبب تدبير أو كتابة أو غيرهما كالعتق لاجل (وشبهه) أى شبه الاقطع كالاشل ومن فيه عيب (٣١٣) غير خفيف لنقصان الرقبة به (ولامن على

حرامها ولا يُعتَقُ في الرقابِ الواجبةِ من فيه
مَعْنَى مِنْ عِتْقٍ تَسْدِيرًا وَكِتَابَةً أَوْ غَيْرِهِمَا وَلَا أُعْتِيَ
وَلَا أَقْطَعَ السِّدَّ وَشِبْهَهُ وَلَا مَنْ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ وَلَا
يُجَوِّزُ عِتْقُ الصَّبِيِّ وَلَا الْمَوْلَى عَلَيْهِ وَالْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِيَ وَلَا
يُجَوِّزُ بَيْعُهُ وَلَا هَبُّهُ وَمَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا عَنْ رَجُلٍ فَالْوَلَاءُ
لِلرَّجُلِ وَلَا يَكُونُ الْوَلَاءُ لِمَنْ أَسْلَمَ عَلَى يَدَيْهِ وَهُوَ لِمُسْلِمٍ
وَوَلَاءُ مَا أَعْتَقَتْ الْمَرْأَةُ لَهَا وَلَا مَنْ يُجْرِمُ وَلَدًا وَعَبْدٌ
أَعْتَقَهُ وَلَا تَرْتُمْمَا أَعْتَقَ غَيْرُهُمَا مِنْ أَبِي أَوْ ابْنِ أَوْ زَوْجٍ

غير الاسلام) أى لا يذفع بر رقبة مؤمنة فانها مقيدة للآية الأخرى المطلقة (ولا يجوز عتق الصبي) أى ولا يصح بعد الوقوع كالجنون لفقد شرط العتق وهو التكليف والرشد (ولا المولى عليه) أى من علمه ولا به وهو السفیه الذى لا يحسن التصرف فلا يصح عتقه لو وقع الا فى أم ولده لانه ليس له فهم الا الاستمتاع وقيل الخدمه (والولا لمن أعتق) وهو وصفة حكيمه توجب لوصفها حكم العصبية عند عدمها وفي الحديث الولا لعمة كلحمة النسب لايباع ولا يوهب فهو من الولي وهو القرب ولو كان العتق ناشئا عن كتابة أو استيلاء (عن رجل) أى مثلاً فالولا للرجل المعتق عنه ولو كان بغرضه (لمن أسلم على يديه) أى لانه لم يعتقه (وولا عما) أى

من أعتقه المرأة لها وعبر بما لانها تقع على العاقل قليلا ويجزى البناء للفعول أى وكذا لها ولا من يجزى ولاؤه لها (من ولد أو عبد) بيان لمن وادخال التاعلى من أعتقه يقتضى أنها باشرت عتق ذلك الولد أو العبد مع أنها ما باشرت الاعتق والده أو معتقه فالولاء أو عبد أعتقه لكان أظهر لكن لما كانت هي المتسببة في العتق الاول نسب الثاني لها وظاهره أن كل من يلد من أعتقه لها ولا يؤمع أنه مقيد بما اذا لم يكن له نسب من حرك في خليل وغيره (ولا ترث الخ) لان الميراث بالولا مخصوص بالعصبة

(وميراث السائبة الخ) وهو الذي قال له سيده سييتك فاصدا بذلك العتق لاعتن واحدا بعينه وقيل ان ميراثه لمن اعتقه ولا يجوز العتق بهذا اللفظ لاستعمال الجاهلية في الأنعام (والولاء للاقعد) أي الاقرب من عصابة الميت الاول (٣١٤) وهو المعتق (ولا مولى) أي معتق لابيها

يعني أنهما ورثاه بسبب الولاء ثم مات أحدهما أي أحدا لابنين وهذا هو الميت الثاني (رجع الولاء الى أخيه) لأنه أقرب لميت الاول من بني الميت الثاني (وان مات واحد) أي من ابني الميت الاول

(باب في الشفعة) مأخوذة من الشفع ضد الورد لأن الشفع يضم الحصة التي باعها الشريك الى حصته بالثمن جبرا وهي مستثناة من بيع الرجل ملكه بغير رضاه وانما رخص في ذلك لضرر القسمة اذا طلبها البعض ولذا لم تكن فيما قد قسم واختصت بالمشاع لكثرة الضرر فيه والمراد به الأرض وما اتصل بهامن بناء ونحوه غير فيما يأتي توضيح له ويشترط أن يكون قابلا للقسمة فلا شفعة في محو طاحون ومعصرة وحمام على المعتمد ومن قال بالشفعة فيها قال ان المقصود دفع ضرر الشركة ولا شفعة

أو غيره وميراث السائبة لجماعة المسلمين والولاء للاقعد من عصابة الميت الاول فان ترك ابنين فورا ولولاء مولى لأبيهما ثم مات أحدهما وترك ابنين رجع الولاء الى أخيه دون بنيه وان مات واحدا وترك ولدا ومات أخوه وترك ولدين فالولاء بين الثلاثة أثلاثا

(باب في الشفعة والهبة والصدقة والحبس والرهن والعارية والوديعة واللقطة والغصب)

وانما الشفعة في المشاع ولا شفعة فيما قد قسم ولا الجار ولا في طريق ولا عرصه دار قد قسمت بيوتها ولا في حقل

في الزرع والحيوان والياب وسائر الامتعة (ولا في طريق) أي خاص بين الشركاء الى الدار التي قسمت وبقيت الطريق بدون قسم (ولا عرصه دار) أي ساحتها التي تركت بدون قسم سميت بذلك لان الصبيان يتعرضون فيها سواء مع حصته في كل من الطريق والعرصة وحدها ومع ما نابيه من البيوت لانها تابعة لما الاشعة فيه بعد القسم (ولا في حقل) أي ذكر نخيل

(أوبئر) أى ولا فى بئر لان كلامهم باء بعد قسمة الخيل الاثا والارض لا ينقسم (بعد السنة) أى ولا تسقط شفعتة قبل ذلك ولو كتب شهادته على البيع فى الوثيقة ما لم يسقطها بالقول بعد وقوع الشراء لاقبله أو يحصل منه ما يدل على التركة كطلب مقاسمة المشتري أو ورويته له بدم أو ببنى أو بفارس وهو ساكن وأما بعد مضميها فتسقط ان كان عالما بالبيع عاقلا بالغار شيدا لا عذر له والا استمر على شفعتة حتى يحصل له العلم ويزول المانع (وعهدة الشفع) أى ضمان الشقص من العيب والاستحقاق على المشتري (٣١٥) المأخوذ منه بالشفعة فيشمل ما اذا تعدد

لانه بخير فى الاخذ بأى بيع شاعا لم يعلم بالتعدد والافلا لاخير فقط لان سكونه دليل على أنه رضى بشركة غير الاخير (ويوقف الشفع) أى يطلبه المشتري عند الحاكما لم يلحقه من الضرر بعدم تصرفه فى الحصة التى اشتراها فاذا اختار الاخذ بالشفعة

وكان المشتري وهب الشقص أو حبسه فانه نقض ما ذكر ولو مسجد أو يكون الثمن الذى وقع به البيع الموهوب له حيث علم المشتري أنه له شفعا لانه كانه دخل على هبة الثمن ويجعل أنقاض المسجد فى حبس آخر (ولا توهب الخ) يعنى لا يجوز للشفع هبة ما وجب له من الشفعة ولا يبعه لان الشارع

يَحْلُ أَوْ بَرِإً أَقْسَمَتِ التَّحْلُ أَوِ الْارْضُ وَلَا تُشْفَعَةُ الْاَرْضِ وَمَا يَتَّصِلُ بِهِمَا مِنَ الْبِنَاءِ وَالشَّجَرِ وَلَا تُشْفَعَةُ الْحَاضِرِ بَعْدَ السَّنَةِ وَالْغَائِبُ عَلَى شُفْعَتِهِ وَإِنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ وَعَهْدُهُ الشَّفِيعِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَيُوقَفُ الشَّفِيعُ فَأَمَّا اخْذُ وَتَرَكَهُ لَا تَوْهَبُ الشَّفْعَةَ وَلَا تُبَاعُ وَتُقَسَّمُ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ بِقَدْرِ الْأَنْصَاءِ وَلَا تَتِمُّ هِبَةٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا حَبْسُ الْأَبْلِ حَيَاةً فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ تُحَازَرَ عَنْهُ فَهِيَ مِيرَاثُ

انما خير مابين الاخذ أو التركة لدفع الضرر عنه (بقدر الانصاء) كمالو كانت الدارين ثلاثة لاحدهم النصف والثانى الثلث والثالث السدس فباع صاحب النصف نصيبه فان صاحب الثلث يأخذ ثلثي البيع وصاحب السدس ثلثه (ولا تتم هبة) وهى غليل ذى منفعة لوجه المعطى بفتح الطاء والصدقة غليل ذلك لوجه الله وحكمهما التذب كالحبس أى الوقف (فان مات) أى المتبرع بواحد من الثلاثة ومثل الموت احاطة الدين بما له أو جنونه أو مرضه المتصل بموته ومحل فوات الهبة بالموت وما معه اذ لم يجد الموهوب له فى طلبها ويتنع الواهب والا فلا تبطل

(الآن يكون ذلك) أي المذكور من التبرعات الثلاثة ماصلا في المرض فذلك نافذ من الثالث لأنه خرج مخرج الوصية (والهبة لصلصلة الرحم) أي الأقارب ولو أعتساء ولا مفهوم لما ذكره فإنه لا يجوز الرجوع إذا كانت لاجنبي غنى (٣١٦) لزومها بالقول وقد ورد لا يحمل لاحد أن

يهب هبة ثم يعود فيها إلا الولد (وله) أي للاب دنية لا للجد إذا وهب لولد ولده والاعتصار ارجاع العطية بدون عوض لا بطوع المعطي ومحل حوازا اعتصار الاب اذا لم يكن الولد فقيرا أو لم يقصد صلة الرحم أو ثواب الآخرة والا فلا يجوز الرجوع وهذه القسود تجري في اعتصار الام (مالم ينكح) بالبناء للجهول أي بزوج الولد الكبير لذلك أي لاجل ما وهبه أو يدين لاجله أو يحدث في الهبة حدا مثل أن يهبه حديدا فيضعه آنية أو يتغير بزادة أو تنقص لاجوال سوق (مادام الاب حيا) أي والحال أن الموهوب له صغير أو مالمو كان كبيرا فإنها تعتصر كان حيا وميتا فإنه لا يتم بعد البلوغ (ولا يعتصر من يتيم) كالتعليل لما قبله (واليتيم من قبل) بكسر الفاق أي جهة الاب في الآدمي وأما في الحيوان فمن قبل الام وأما الطير

الآن يكون ذلك في المرض فذلك نافذ من الثالث أن كان لغير وارث والهبة لصلصلة الرحم أو لفقير كالصدقة لا رجوع فيها ومن تصدق على ولده فلا رجوع له وله أن يعتصر ما وهب لولده الصغير أو الكبير مالم ينكح لذلك أو يدين أو يحدث في الهبة حدا والأُم تعتصر مادام الأب حيا فإذا مات لم تعتصر ولا يعتصر من يتيم واليتيم من قبل الأب وما وهبه لابنه الصغير في حياته له جائزة اذا لم يسكن ذلك أو يلبسه ان كان ثوبا وانما يجوز له ما يعرف بعينه

فمن قبلهما (في حياته) أي ولو بلا اشهاد على الحياة جائزة ولا بد من الاشهاد به وأما وهبه ولا يصرف الاب الغلة في مصالح نفسه وانما اشترط أن لا يسكن الدار أو يلبس الثوب والابطلت هبته مالم لا يرجع مالم تكن دار سكنه وسكن الاقل وأكرى الاكثر (ما يعرف بعينه) أي لا كدرهم أو دينار مالم يطبع عليها ويضعها عند غيره إلى موته أو فلسه والابطلت

(وأما الكبير الخ) أي إن كان رشداً ولا حازه وكذلك لا نفي حتى يدخل بها الزوج ويؤنس منها الرشد ولا تصح حيازة الاخ ما وهبه لاختيه الصغير ولا الام ما وهبه لولدها الصغير ولو أشهدت على ذلك ما لم تكن وصية (ولا يرجع الرجل) وكذا غيره والنهي للكرهية وأخذ منه أن من أخرج كسرة لسائل فوجده قلن ذهب يلزمه التصديق بها على غيره ويكرهه أكلها ما لم يكن معيناً وردها ولم يجده والا فلا (٣١٧) أكلها (ولا بأس الخ) بمعنى خلاف الاولى

وأما الكبير فلا تجوز حيازته ولا يرجع الرجل في صدقته ولا يرجع اليه الا بالميراث ولا بأس أن يشرب من لبن ما تصدق به ولا يشترى ما تصدق به والموهوب للعوض إما أناب القيمة أو رد الهبة فان فات فعليه قيمتها وذلك اذا كان يرى أنه أراد الثواب من الموهوب له ويكره أن يهب لبعض ولده ماله كله وأما الشيء منه فذلك سائغ ولا بأس أن تصدق على الفقراء بماله كله لله ومن وهب هبة فلم يجزها الموهوب له حتى

(والموهوب للعوض) شروع في هبة الثواب الدينوي والواهب بهذا القصد طلب العوض ولو لم يجز ولا يلزمه الصبر الى أن يتجدد له عرس مثلاً الا لعادة (وذلك) أي محل التخيير بين دفع القيمة أو رد الهبة اذا كان يرى بالنساء المتفعول أي يظن أنه أراد الثواب وبالاولى اذا صرح بذلك ولا يلزم الواهب قبول أقل من القيمة كما لا يلزم الموهوب له دفع أكثر منها ولو جرت بذلك عادة ويحرم الزائد ان لم يلزم عليه ربا الفضل ولا يجوز أن يثاب عن الطعام بطعام مع التأخير ولو من غير جنسه لما فيه من ربا النساء ولا عن الذهب بفضة ولا عكسه لما فيه من الصرف المؤخر ولا عن الذهب بالذهب ولا عن الفضة

بالفضة لما يلزم عليه من البدل المؤخر بل عما يقضى عنه يبيع فعن العرض طعام أو دراهم أو عرض وعن الذهب أو الفضة عرض أو طعام أو حيوان فما يقع في الارياق من ائابة الطعام بالطعام أو الفضة بالفضة أو الذهب بالذهب أو الفضة حرام (ويكره أن يهب) أي الشخص ذكراً أو أنثى لبعض ولده أي أو لادماله كله أو حله وأما الشيء أي اليسير منه فذلك سائغ أي جائز ولا تتم الا بالحيازة قبل حصول مانع كمرض متصل بالموت والابطلت كما اذا وقعت في المرض فانها وصية توارث ما لم يجزها الورثة (ولا بأس الخ) أي ما لم يترتب على ذلك ضياع عياله والا حرم

(ولومات الموهوب له) أى الذى لم تقصد عينه وأما إذا قال هبة لفلان بعينه فانهما تبطل بعونه واحتراز الصحيح عن الواهب المريض مرضا اتصل بعوته فان الهبة تبطل (ومن حبس) أى وقف دارا ولا يشترط فيه التأيد بل يجوز أن يقيد (٣١٨) بحد ثم يرجع ملكا ويجوز وقف الحيوان ولورقيقا والعروض والطعام الذى

حَرَضَ الْوَاهِبُ وَأَفْلَسَ فَلَيْسَ لَهُ حِينَئِذٍ قَبْضُهَا وَلُومَاتُ
 الْمَوْهوبِ لَهُ كَانَ لَوَرَّثَتْهُ الْقِيَامُ فِيهَا عَلَى الْوَاهِبِ الصَّحِيحِ
 وَمَنْ حَبَسَ دَارًا فَهِيَ عَلَى مَا جَعَلَهَا عَلَيْهِ أَنْ حَبِرَتْ
 قَبْلَ مَوْتِهِ وَلَوْ كَانَتْ حُبْسًا عَلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ جازت
 حَبَاثَتُهُ لَهُ أَنْ يَبْلُغَ وَيَكْرِهَ اللَّهُ وَلَا يَسْكُنُهَا فَإِنْ لَمْ
 يَدْعُ سُكْنَاهَا حَتَّى مَاتَ بَطَلَتْ وَإِنْ انْقَرَضَ مَنْ
 حَبَسَتْ عَلَيْهِ رَجَعَتْ حُبْسًا عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ بِالْحُبْسِ
 يَوْمَ الْمَرْجِعِ وَمَنْ أَعْمَرَ رَجُلًا حَيَاتَهُ دَارًا رَجَعَتْ بَعْدَ
 مَوْتِ السَّاكِنِ مِلْكًا لِبَنَاتِهِ وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْمَرَ عَقِبَهُ
 فَانْقَرَضُوا بِخِلَافِ الْحُبْسِ فَإِنْ مَاتَ الْمُعْمَرُ يَوْمَئِذٍ كَانَتْ

تطول مدته والدنانير والدراهم لن يتسلف ذلك لتزيل وذال المثل منزلة دوام العين (على ولده الصغير) أى أو لنفسه ومثل ولده من هوى حجره بشرط الأشهاد وصرف الغلة فى مصالح المحجور عليه (بطلت) الأولى بطل أى الحبس أو مراده بطلت الحياة (من حبست عليه) أى إن كان كان جهة معينة كزيد وذريته (رجعت حبسا الخ) أى ويستوى فيه الذكرو الأنثى فإذا لم يوجد له قريب يوم المرجع صرفت للفقراء (ومن أعمر رجلا) أى مثلا حقيقة للعمري تلك المنفعة مدة عمر من أعطيت له أو عمر معطيا ولا يشترط أن تكون بلفظ أعمرت هذه الدار أو هذا العبد أو هذا الثوب مثلا بل لو قال وهبت لك منفعتي مدة عمرك لكفى وهى عامتق كل شئ وحكمها التدب وانما تكون من له التبرع

كالهبة وما معها وحوزها كالهبة من كل وجه (بخلاف الحبس) أى فانه لا يرجع للحبس بل لأقرب الناس إليه لانه تمليك الرقاب والعمرى عليك المنافع (فإن مات المعمر) بكسر الميم يومئذ أى يوم موت المعمر بالفتح كانت لورثته أى المعمر بالكلية

(من أهل الحبس) أى المعينين الغير المرتين بأن قال على أولاد فلان وأولاد فلانة فانه يقسم على الجميع عند وجودهم ويستوى فيه الذكر والانثى والغنى والفقر ولا يمنع ولدا الولد بوجود أصله وأما لورثوا بأن قال على أولاد (٢١٩) فلان ثم على أولاد أولادهم فان من

مات ينتقل نصيبه لولده (ويؤثر)
أى يقدم فى الحبس على غير المعينين
(وان خرب) أى ولو كان فى بقائه
ضرر ولا يرحى عود منفعته ولا
يحوز بيع أنقاضه وقبل ان كان
كذلك حاز وهذا ما لم يجعل الواقف
للموقوف عليه بيعه والا حاز
(يكلب) بفتح التخمبة واللام
مضارع كلب بكسر اللام كلبا بفتحها
وهو داء يعترى الخيل كالجنون ومثله
غيره (أو يعان به) أى ان كان
هناك شئ أخر يجعل مع عن هذا
فى فرس والا تصدق بمنتهى الجهة
الموقوف عليها (واختلف الخ)
والعتمد المنع (والرهن جائز)
ويكون ممن يصح منه البيع وأنا
كان غير مقوم بأن كان مثلامنه
الذهب والفضة فلا يحوز الا اذا
طبع عليه لاحتمال أن يكون
اعطاؤه على جهة السلف باسم

لورثته يوم موته ملكا ومن مات من أهل الحبس فنصيبه
على من بقى ويؤثر فى الحبس أهل الحاجة بالسكنى
والعالة ومن سكن فلا يخرج لغيره إلا أن يكون فى أصل
الحبس شرط قمضى ولا يباع الحبس وان خرب ويباع
الفرس الحبس يكلب ويجعل عنه فى مثله أو يعان به فيه
واختلف فى المعاوضة بالربح والخرب بربح غير خرب
والرهن جائز ولا يتم الا بالحيازة ولا تنفع الشهادة فى
حيازته الا بعناية البيعة وضمان الرهن من المرتين
فما يغاب عليه ولا يضمن ما لا يغاب عليه وعمرة النخل

الرهن واشترط السلف فى المداينة ممنوع والتطوع به مديان بخلاف غير المالى
ومنه الحلى (ولا يتم) أى لا يختص المرتين به عن باقى الغرماء الا بالحيازة ولو عند أمين
وأما قبلها فهم فيه سواء (فما يغاب عليه) أى كالحلى والياب الا أن تقوم بينة
على ضياعه أو تلفه بدون سببه (ولا يضمن ما لا يغاب عليه) كالحيوان الا ان ظهر كنبه

(الراهن) أى ما لم يشترط المرتهن دخوله فى الرهن فانها تسخر على أى حال كانت وكذلك غلة الدور أى كراؤها (مع الامه) ومثلها سائر الحيوانات المرهونة ومثل الولد الصوف التام (بيد أمين) أى انفاقا على وضع الرهن عنده (والعارية) وهى تملك منفعة مؤقتة لا بعوض وحكمها النذب والمراد هنا الشيء المعارف مأخوذة من التعاور وهو التداول والمستهير أن يعير لانهما يصح من مالك المنفعة ما لم يحجر عليه المعير ولو بلسان الحال (٣٢٠) (ما يغاب عليه) أى كالكتاب والحلى

الا اذا قامت على هلاكه بينه ولو شرط المستعير عدم الضمان فقبل الشرط باطل وقبل ماض لأن العارية معروف واسقاط الضمان معروف آخر (الآن يتعدى) أى بأن يفعل غير المأذون فيه فتلف وأما ان تلفت في المأذون فيه فلا ضمان (والمودع الخ) ولا يتوقف الايداع على ايجاب وقبول بل المدار على قرآن الاحوال فالوضع شخص متاعه عند جالس رشيد بصير ساكت وذهب الحاجة وجب على الجالس حفظه ويضمن اذا ضاع حيث فرط لان سكوته رضامنه بالايداع عنده وأما الأعمى فلا بد من وضع يده عليه حتى يضمن

(بإشهاد) أى مقصوده التوثيق فلا بد من الشئ عند الرد (وان قال ذهب) أى تلفت ضمنها الوديعة أوضاع فهو مصدق بكل حال أى قبضها بإشهاد أو لا كانت مما يغاب عليه أو لا ويختلف مدعى الرد والذهب متبهما كان أو لا فان نكل حلف المودع بالكسرى في دعوى التحقيق واستحق القيمة في دعوى الإهم يستحق بمجرد نكول المودع بالفتح (والعارية الخ) كرره لينبه على الفرق بين العارية والوديعة (ومن تعدى على وديعة) أى ولو بايدها عند غيره لغرر وأما لو كان لغرر كأن انهدمت الدار التى هو بها وخاف عليها أو كان الغير ممن اعتاد الايداع

عنده كزوجته أو أمته ثم ضاعت فلا يضمن (وان كانت) أي الوديعة دنانير أي أودراهم فردها أي ادعى رد مثلها بعد أن أخذها أو بعضها على سبيل السلف فقد اختلف في تضمينه لتعديه بحلها وعدمه لردها أخذها وهو المشهور (والرجح له) أي والخسارة عليه لأنه ضامن بتحريكها (فربها مخير الخ) أي ان فاتت (٣٢١) وأما عند القيام فيخير بين أخذ الثمن أو رد

البيع ومثل هذا يقال في كل متعد بالبيع على سلع غيره ولو غاصبا (فليعرفها) أي وجوباً فلو تراخى حتى ضاعت ضمنها فان لم يكن مثله يعترف فليست أجرة منها من يعرفها سنة كاملة ان كانت كثيرة وأما مثل الدلو والدرهمات فتعترف أياها هي مظنة طلبها ولا يعرف الشيء التافه كالعصا وما يفسد بالتأخير كاللحم والفاكهة فله أكله ولا ضمان عليه ما لم يكن له عن والاباعه وحفظ غنمه واذا دفع القطعة لغيره فضاعت فلا ضمان عليه بخلاف الوديعة (رجوالتعريف بها) أي رجوئ عمرته ولا يذكر جنسها بل يقول بامن ضاع له شيء (فان شاء حبسها) أي لربها أو باعها وحبس عنها وان شاء تصدق بها أي عن نفسه أو عن ربها

ضمنها وان كانت دنانير فردّها في ضربها ثم هلكّت فقد اختلف في تضمينه ومن أجاز الوديعة فذلك مكروه والرجح له ان كانت عينا وان باع الوديعة وهي عرض فربها مخير في الثمن أو القيمة يوم التعدي ومن وجد لقطعة فليعرفها سنة بموضع رجوالتعريف بها فان تمت سنة ولم يأت لها أحد فان شاء حبسها وان شاء تصدق بها وضمنها لربها ان جاء وان اتفق بها ضمنها وان هلكّت قبل السنة أو بعدّها بغير تحريك لم

وضمنها ولو كان تصدق بها عن ربها أي يضمن قيمتها ان فاتت وبأخذها ربها ان وجدها ولو لم يكن يدا المسكين (بغير تحريك) أي بغير تعد ولا ضمن كما يضمن باعجرا الاستيلاء عليها ان أخذها ليطمئنها ولو تلفت بسماوى لشبهه بالغاصب وغلة اللقطة لو أخذها الا الصوف والنسل وما زاد من كرائها على علفها فان لم يكن لها غلة فربها مخير بين أخذها ودفع نفقتها أو تسليمها للملقة في ذلك

(العقاص) بكسر العين المهملة أى الشئ الذى تكون فيه النفقة والوكاء الخيط الذى يربط به (من الصعراء) أى ما لم يخف عليها من الخائن والاوجب التقاطها وتعريفها كما اذا كانت بغير الصعراء والخيل والحير تلتقط وتعريف مطلقا (ان كانت بضيفاء) بغاين أى صغراء لاعماره فيها وان جاء صاحبها الاضمان عليه نعم لو دخل (٢٢٣) بها العمران لزمه تعريفها ومثل الشاة

البقر ان كانت فى الصعراء وخاف عليها الهلاك ولم يتيسر سوقها للحاضرة (ومن استهلك عرضا الخ) هذه المسئلة من تبرعته على ما ترجم له أى من ألتف عرضا والمراد به ما قابل المثلئ سواء كان ذلك عبدا أو خفلا ولو بالنسب كما اذا ضرب دابة فألتفت شيئا بسببه وضمن الصبي والسفينة ذلك فى مالهما ما لم يؤمنا على ما ألتفنا والا فلا ضمان عليهما الا أن يصونابه مالهما (أو يكال) أى أو يعد فعلية مثله ان علم وزنه أو مكيلته أو عدده والارزमे القيمة بعد تحريمه ووصفه (والغاصب) أى أخذ المال قهرا تعديا (فان رد ذلك) أى المغمصوب بحاله ولو تغير سوقه فلا شئ أى لا قيمة عليه وانما عليه الادب (وان تغير) أى المغمصوب

يضمها واذا عرّف طالبها العقاص والوكاء أخذها ولا يأخذ الرجل ضالة الابل من الصعراء وله أخذ الشاة وأكلهما ان كانت بضيفاء لاعماره فيها ومن استهلك عرضا فعليه قيمته وكل ما يوزن أو يكال فعليه مثله والغاصب ضامن للغاصب فان رد ذلك بحاله فلا شئ عليه وان تغير فى يده فربه تحريم أخذته بنقصه أو تضمينه القيمة ولو كان النقص بتعديته خيرا يضافي أخذه وأخذ ما نقصه وقد اختلف فى ذلك ولا غلة للغاصب ويرد ما كل من غلة أو انتفع

المقوم بسماوى وأما المثلئ فعليه مثله (بتعديته) أى بفعله ولو خطأ خيرا يضافي وعلمه أخذه وأخذ أى مع أخذ ما نقصه أو تضمينه القيمة يوم الغصب وقيل انما له أخذ القيمة أو أخذ ما نقصه ناقضا بدون أرش كالسماوى والى هذا الاشارة بقوله وقد اختلف فى ذلك ولكن المعتمد الاول (ويرد ما كل) أى برديمة أو مثل ما كل (أو انتفع) أى قيمة المنفعة التى انتفع بها وليس للغاصب الرجوع بشئ مما أنفقته على المغمصوب لا على ربه ولا فى غلته كالسمن والابن

وكراه الرابح مثلاً بل تضع عليه النفقة لان الظالم أحق بالحل عليه وعليه الحدان وطى الأمة وأقرب بذلك وأقامت عليه بينة لانه لا شبهة له (ولا يطيب الخ) يعنى أن من غصب مالاً واتجر فيه فالربح له كأن الخسر عليه لانه ضامن لكنهم حرام لكونه نشأ عن مال لم يطب قلب صاحبه بتقلبه فيه فاذا رد رأس المال طاب قلبه (٣٣٣) وطابه الربح (من هذا المعنى) أى الغصب

للمناسة وهناتم الكلام على ثلاثة أرباع الرسالة ثم شرع فى الربع الرابع بقوله (باب فى أحكام الدماء)

أى من قصاص ودية ونحو ذلك (والحدود) أى بيان أسبأها ومقاديرها وغير ذلك (الآيئة) أى رجلين فى موجب القصاص ويكفى رجل وامرأتان فى موجب الدية (أو باعتراف)

أى أقرار من المكلف بدون كراه (أو بالقسامة) أى الأيمان اذا وجبت

أى القسامة كاذبا كان المقتول حرام مسلماً (يقسم) أى يخلف الولاء جمع ولّى ويشترط أن يكون عاصباً للمقتول وإن لم يرته لوجود من يحججه فيخلف بالله الذى لا اله الا هو أن فلا ناقتله أو لئن ضربه مات (ولا يخلف فى العمد الخ) أى لان الايمان مع اللوث نزلت منزلة الآيئة (أو كثر من رجل واحد) يعنى أن من ضربه جماعة

وعليه الحدان وطى ولده رقيقاً رب الأمة ولا يطيب لغاصب المال ربحه حتى يرد رأس المال على ربه ولو تصدق بالربح كان أحب الى بعض أصحاب مال وفى باب الأقضية شئ من هذا المعنى

(باب فى أحكام الدماء والحدود)

ولا تقتل نفس بنفس الآيئة عادلة أو باعتراف أو بالقسامة اذا وجبت يقسم الولاء حسيين يميناً ويستحقون الدم ولا يخلف فى العمد أقل من رجلين ولا يقتل بالقسامة أكثر من رجل واحد وانما يجب القسامة بقول الميت دعى عند فلان أو بشاهد

من غير ما لو على قتله ولم تميز جناية كل ومات فإن أولياءه يختارون واحداً يقسمون عليه ويقتل ويضرب كل واحد من بقى مائة ويسجن عاماً (بقول الميت) أى فى مرضه اذا لم يتغير مقله حتى مات والمشهور أنه لا يقبل كلامه الا اذا كان به جرح أو نحوه ولا بد أن يكون بالقاعاقل حرام مسلماً واذا لم يبين كون القتل عمداً أو خطأ فإن الورثة يمينونه فى القسامة ويستحقون موجباً (أو بشاهد

على القتل) ومثله المراءان في هذا وفي سائر ما يقال ان شهادة الشاهد فيه لوث (أو بشاهدين) وكذا الشاهد الواحد على الجرح بفتح (٢٣٤) الجيم لان المراد الفعل ومثله الجرح

على القتل أو بشاهدين على الجرح ثم يعش بعد ذلك ويأكل ويشرب وإذا نكل مدعو الدم حلف المدعي عليهم جميعين عينا فان لم يجتمعا يحلف من ولاته معه غير المدعي عليه وحده حلف التحسين ولو ادعى القتل على جماعة حلف كل واحد تحسين عينا ويحلف من الولاء في طلب الدم تحسون رجلا تحسين عينا وان كانوا أقل قسمت عليهم الأيمان ولا تحلف امرأه في العمد وتحلف الوثمة في الخطأ بقدر ما يرثون من الديمة من رجل أو امرأه وان أنكسرت عين عليهم حلفها أكثرهم نصيبا منها وإذا حضر بعض ورثة دية الخطأ لم يكن له بد أن يحلف جميع الأيمان ثم يحلف من باقي بعده بقدر

الضرب (ثم يعش بعد ذلك) أي وأما الوثمة بفور فانه يقتل بلا قسامة بعدم عناية البينة للجرح أو الضرب (ويأكل ويشرب) ليس بشرط بل المقصود تأخير الموت (وإذا نكل) أي رجع مدعو الدم كلهم أو بعضهم عن الأيمان حلف المدعي عليهم أي المدعي عليه وعصبته وفي قوله غير المدعي عليه أظهر في موضع الاضمار أي غيره (وحده) تأكيد ولو قال فان لم يجتمع من يحلف معه حلف التحسين وحده لكان أظهر (ولو ادعى القتل على جماعة) أي وقد نكل مدعو الدم حلف كل واحد أي من المدعي عليهم تحسون عينا لبراءته (تحسون رجلا) أي يحلف كل واحد عينا وكفي قيام اثنين بالتحسين عينا مع وجود الباقي إذا لم يكن منهم امتناع (من رجل أو امرأة) فإنا نفرد الرجل أو المرأة فلا بد من حلفها كلها ولا تأخذ المرأة إلا فرضها (حلفها) أي اليمين المنكسرة أكثرهم نصيبا منها أي اليمين فلو تركه

ابنا وبناتا للمستلقة من ثلاثة لانه لا ثلاثون وثلاثون وثلث وثلث ستة عشر وثلثان نصيبه فتحلف سبعة عشر عينا (وإذا حضر بعض) أي وغاب البعض أو كان صيبا أو مجنونا لم يكن له بد

بضم الموحدة وتشديد المهملة أى مهرب من أن يحلف الحاضر جميع الأيمان الخمسين حتى يستحق نصيبه لأن الدية لا تستحق إلا بعد ثبوت القتل وهو لا يثبت إلا بذلك وإنما حلف من بأنى بقدر نصيبه لأن الدم لا يثبت فى حق كل أحد إلا بعد حلفه (قياماً إلخ) أى لأجل الزجر والتغليظ (أهل أعمالها) أى أهل طاعة هذه الأماكن الذين يؤدون لها الزكاة والكفارة ولو كان بينهم وبينها عشرة أميال (ولا يحلف فى) أى إلى غيرهما من الأماكن المعظمة عند الخلف الأمن الأميال اليسيرة كالثلثة (فى جرح) أى (٢٢٥) لأن القسامة خاصة بالنفس (ولا فى عبد) أى لعدم المكافأة ففيه القيمة بالغة

ما بلغت إذا ثبت القتل (ولابن أهل الكتاب) أى وبين المدعى عليه المسلم لعدم المكافأة وتلزم الدية بعد ثبوت القتل (ولا فى قتل بين الصنفين) أى المسلمين المتأولين فإن دم كل من مات هدر وكذا البغاة إذا لم يعلم القاتل بعينه والاقتص منه بقى ما إذا كان أحد الصنفين متأولاً والحكم أن من مات من المتأولين فيه القصاص ومن مات من غيرهم هدر (فى محلة قوم) أى بين بيوتهم وكان ذلك المحل الذى وجد فيه مبطل وقامر الناس غير أهله والا فهو لو (وقتل الغيلة) بكسر المعجمة أى قتل الإنسان لأخذ ماله لا عفو

نصيبه من الميراث ويحلفون فى القسامة قياماً ويحبب إلى مكة والمدينة ويثبت المقدس أهل أعمالها القسامة ولا يحبب فى غيرها الأمن الأميال اليسيرة ولا قسامة فى جرح ولا فى عبد ولا بين أهل الكتاب ولا فى قتل بين الصنفين أو وجد فى محلة قوم وقتل الغيلة لا عفو فيه وللرجل العفو عن دمه العمد أن لم يكن قتل غيلة وعقوه عن الخطأ فى نلته وإن عفا أحد البنين فلا قتل ولين بقى

(١٥ - رسالة) فيه ولو كان المقتول كافراً أو عبداً لأنه فى معنى المحارب الذى يقتل بالعبد والكافر فقتله حد لا قود (وللرجل العضو) ومثله المرأة والصغير (عن دمه) أى دم نفسه العمد إذا عفا بعد انفاذ مقتله لا قبله ومن قال لرجل أقطع يدي أو أحرق نوبي ففعل فإنه لا شئ على الفاعل بخلاف ما لو قال اقتلنى فقتله فإن الكلام لا لبس فيه لأنه إسقاط حق قبل وجوبه (فى نلته) أى لأن الدية مال من ماله فالورثتمتع من الرائد على الثلث (وإن عفا أحد البنين) أى أو من فى حكمهم من كل منساوين فى الاستحقاق كأحد الأعمام والأخوة فإن لم تحصل مساواة فعفو البعيد لعفو

ويشترط فبين عفاً أن يكون بالغا عاقلاً (ولا عقول البنات مع البنين) أي ولا لالاخوات مع الاخوة
فإن الكلام للعاصب وأما أن لم يكن معهن عاصب فلهن الكلام فإن عفا بعضهن وطلب
بعضهن القتل نظر الحاكم فإن كان معهن عاصب ليس في درجاتهن فلا عفو الا باجتماع الجميع
أو بعض كل من الصنفين وإن تنازعت بنت (٢٣٦) وأخت فالبنت أحق في عفو وضده

نصيمهم من الدية ولا عقول البنات مع البنين ومن عفي عنه
في العمد ضرب مائة وحبس عاماً والدية على أهل
الابل مائة من الابل وعلى أهل الذهب ألف دينار
وعلى أهل الورق اثنا عشر ألف درهم ودية العمد اذا
قُلت خمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة
وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون بنت
مخاض ودية الخطأ خمسة عشر من كل ما ذكرنا
وعشرون بنت لبون ذكورا وإنا نعلق الدية في الابل برمي
ابنه بحديدة فيقتله فلا يقتل به ويكون عليه ثلاثون

(ومن عفي عنه) أي أو تعذر منه
القصاص لعدم التكافؤ كالمسلم
يقتل الكافر والحري يقتل العبد (على
أهل الابل) أي ولو كان المقتول
من أهل الذهب أو الفضة (وعلى أهل
الذهب) كاهل مصر والشام والمغرب
ألف دينار ووزن الدينار اثنتان
وسبعون حبة من متوسط الشعير
(وعلى أهل الورق) بكسر الراء أي
الفضة كاهل العراق اثنا عشر ألف
درهم ووزن الدرهم خمسون وخمسا
حبة من متوسط الشعير فصرف
دينار الدية اثنا عشر درهما كدينار
النكاح والسرقة بخلاف دينار
الزكاة والجزية فعشرة ولو حصل
التراضي على شيء من العروض أو
غيرها في الدية أجزأ واعلم أن

أهل البوادي في كل اقليم من أهل الابل فإن لم تكن عندهم
كلها وما يجب على حاضرهم من ذهب أو فضة (إذا قبلت) أي إذا عرضها القاتل على أولياء
المقتول وقبلوها فانه تاربع تغليظا عليه ولا تغلط عليه ان كان من أهل العين على المعتد
(وإنما تغلط الخ) أي بالتثليث لانه لا يقتل به ما لم يقصد قتله والمراد بالابن الفرع وإن سفل ومثل
الاب الام والجد وإن عليا ومثل الحديدة غيرها كالجر والحسبة فالو كان القتل خطأ نجست

(وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً) أَي حَوَامِل فَقَوْلُهُ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا تَوْضِيحُ لَهَا (عَلَى عَاقِلَتِهِ) أَي عَصَبَتِهِ وَهُوَ كَوَاحِدِهِمْ وَالرَّاحِجُ أَنَّهُا عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ لَانَ الْعَاقِلَةُ لِاتِّحَمَلِ الْعَمَدِ (وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ) أَي الْحُرَّةُ الْمُسَلَّمَةُ (وَكَذَلِكَ دِيَّةُ الْكُتَّابِينَ) أَي الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ رِجَالِ الْمُسْلِمِينَ (وَنِسَاؤُهُمْ) أَي نِسَاءُ الْكُتَّابِينَ عَلَى النِّصْفِ (٢٢٧) مِنْ ذَلِكَ أَي مِنْ دِيَّةِ رِجَالِهِمْ (وَالْمُجُوسِيُّ) وَهُوَ الْمَيْمَنُ بِكُتَابِي وَمِثْلُهُ الْمَرْتَدِّيَّةُ

ثَمَانِيَّةٌ دِرْهَمٌ وَهِيَ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ سِتَّةٌ وَسِتُّونَ دِينَارًا وَثَلَاثِينَ نَارًا وَعَلَى أَهْلِ الْإِبِلِ سِتَّةٌ أَبْعَرَةٌ ثَلَاثِينَ (وَنِسَاؤُهُمْ) أَي نِسَاءُ الْمُجُوسِيِّ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ أَنْ مِنْ دِيَّةِ رِجَالِهِمْ (وَدِيَّةُ جِرَاحِهِمْ) الْأُولَى جِرَاحُهُنَّ أَي النِّسَاءُ كَذَلِكَ أَي عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ جِرَاحِ الرِّجَالِ غَيْرِ أَنَّ الْمَرْأَةَ تَعَاوِلُ الرَّجُلَ أَي تَسَاوَاهُ إِلَى ثُلُثِ دِيَّتِهِ فَإِذَا بَلَغَتْهُ رَجَعَتْ إِلَى عَقْلِهَا فَيَقْدِرُ الْمُنْصَفُ بِذَلِكَ (وَفِي الْبَيْدِينَ الْخُ) أَي إِنْ كَانَ ذَلِكَ خَطَأً أَوْ عَمْدًا وَسَقَطَ الْقَصَاصُ بِمَا يَسْقُطُهُ وَسِوَاهُ كَانَ الْقَطْعُ مِنَ الْكُوعِ أَوِ الْمَنْكَبِ وَكَذَلِكَ فِي الرِّجْلَيْنِ كَانَ الْقَطْعُ مِنَ الْكَعْبِ أَوْ مِنَ الْفَخْذِ وَلَوْ كَانَ الْعَضْوُ ضَعِيفًا

جَذَعُهُ وَثَلَاثُونَ خِفَّةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا وَقِيلَ ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَقِيلَ ذَلِكَ فِي مَالِهِ وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ عَلَى النِّصْفِ مِنْ دِيَّةِ الرَّجُلِ وَكَذَلِكَ دِيَّةُ الْكُتَّابِينَ وَنِسَاؤُهُمْ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ وَالْمُجُوسِيُّ دِيَّتُهُ ثَمَانِيَّةٌ دِرْهَمٌ وَنِسَاؤُهُمْ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ وَدِيَّةُ جِرَاحِهِمْ كَذَلِكَ وَفِي الْبَيْدِينَ الدِّيَّةُ وَكَذَلِكَ فِي الرِّجْلَيْنِ أَوِ الْعَيْنَيْنِ وَفِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا نِصْفُهَا وَفِي الْأَنْفِ يُقَطَّعُ مَارِيهِ الدِّيَّةُ وَفِي السَّمْعِ الدِّيَّةُ وَفِي الْعَقْلِ الدِّيَّةُ وَفِي الصُّلْبِ يَنْكَسِرُ الدِّيَّةُ وَفِي الْأُتُنَيْنِ الدِّيَّةُ وَفِي

وَمِثْلُ الْقَطْعِ إِزَالَةُ الْمَنْفَعَةِ (مِنْهَا) أَي الْبَيْدَيْنِ أَوِ الرِّجْلَيْنِ أَوِ الْعَيْنَيْنِ (يَقَطَّعُ مَارِيَهُ) وَهُوَ مَا لَانَ مِنْهُ وَيُسَمَّى بِالْأَرْنَبَةِ فَإِذَا قَطَّعَ بَعْضُ الْمَارِ لَزِمَهُ بِحِسَابِهِ (وَفِي السَّمْعِ) أَي إِبْطَالُهُ مِنَ الْأُذُنَيْنِ الدِّيَّةُ وَأَمَّا مَنْ أَنْزَلَ وَاحِدَةً فَنِصْفُهَا وَلَوْ كَانَ لَا يَسْمَعُ إِلَّا بِهَا فَلَيْسَتْ كَعَيْنِ الْأَعْوَرِ (وَفِي الْعَقْلِ) أَي إِزْوَالُهُ بِضَرْبٍ مِثْلًا الدِّيَّةُ فَلَوْ رَجَعَ الْعَقْلُ أَوِ السَّمْعُ أَوْ غَيْرُهُمَا مِنَ الْمَنَافِعِ الَّتِي زَالَتْ وَأُخْذَتْ فَهِيَ الدِّيَّةُ فَانْهَارْدَ (وَفِي الصُّلْبِ) أَي الظَّهْرِ يَنْكَسِرُ بِحَيْثُ يَمْنَعُهُ الْقِيَامُ (وَفِي الْأُتُنَيْنِ الدِّيَّةُ) وَفِي الْوَاحِدَةِ

نصفها وفي قطعها مع الذكرك ديتان وفي الحشفة وهي رأس الذكرو حدها ومعه الدية فان قطع بعضها فحسابه (وفيما منع الخ) وأما ان لم يمنعه ففيه حكمة لان الدية للنطق ولذا كان في لسان الاخرس حكومة ومعنى الحكومة أن يقوم المجنى عليه عبداسا لعشرة مثلاثم يقوم بالجناية بتسعة فالتفاوت عشر (٢٣٨) فيجب عشر الدية (وفي ثدي المرأة) أي

قطعها من أصلها وكذا في حلمها الدية إن أبطل اللبن (وفي الموضحة) سبأ في تفسيرها (وفي السن) أي قطعها أو تصيرها مضطربة جدا (وفي كل اصبع) أي من أصابع اليدين والرجلين وفي الأظفار أي العقدة من أصابع اليدين والرجلين غير الأبهام (عشر) أي عشر الدية ونصف عشرها ان كانت في الرأس أو اللحي الأعلى النابت عليه الأسنان العليا والافقها حكومة (ما أوضح) أي أظهر العظم ولا تكون اصطلاحا الا في الرأس والجهة والخصن وإذا كانت في غير ذلك ففيها حكومة (ما طار فراسها) أي عظمها الصغير فقبوله من العظم تفسير لفراسها (وما وصل اليه) أي الى الدماغ بحيث

الحشفة الدية وفي اللسان الدية وفيما منع منه الكلام الدية وفي ثدي المرأة الدية وفي عين الأعور الدية وفي الموضحة خمس من الأبل وفي السن خمس وفي كل اصبع عشر وفي الأظفار ثلاث وثلاث وفي كل أظفار من الأبهام خمس من الأبل وفي المنقعة عشر ونصف عشر والموضحة ما أوضح العظم والمنقعة ما طار فراسها من العظم ولم تصل الى الدماغ وما وصل اليه فهي المأمومة ففيها ثلث الدية وكذلك الجائفة وليس فيما دون الموضحة إلا الاجتهاد وكذلك في جراح الجسد ولا

لم يبق عليه الاجلدة رقيقة فهي المأمومة ولا تكون الا في الرأس والجهة (وكذلك الجائفة) وهي ما أفضت الى الجوف ولو قدر ابرة ولا تكون الا في الظهر أو البطن ففيها ثلث الدية (وليس فيما دون الموضحة) أي أقل منها من الجراح ان برئت على حين الا الاجتهاد أي الحكومة في الخطأ وفي العمد القصاص وكذلك في جراح الجسد ما عدا الجائفة الاجتهاد ان برئت على حين وكانت خطأ والافقها القصاص (ولا يعقل جرح) أي لا تؤخذ دية وكذا

لا يقتصر منه إلا بعد البرء لاحتمال أن يأتى على النفس كل فيه شئ مقدر من الشارع كالجائفة والموضحة أولا (مما دون الموضحة) وكذا مما دون الجائفة من كل ما لا عقل فيه مسمى فلا شئ فيه على الجاني من عقل أو أجرة طيب (٢٢٩) أو أدب لان الكلام فى الخطأ وأما ما فيه شئ

مقدر فيلزم ولو برئ على غير شين

(الا فى المتالف) أى التى يؤدى

القصاص فيها الى ذهاب النفس

ومفهوم قوله وفى الجراح القصاص

أن المظنة والضربة بآلة لا تخرج

لأقصاص فيها وانما فيها الأدب

بما يراه الامام وفى تنف العينة أو

الشارب أو شعر الحاجب حكومة

ما لم يرجع لهيتها والافقها الادب

فقط فى العمد والقصاص فى الجراح

بالمساحة طولاً وعرضاً وعمقاً

(والفخذ) أى كسره والاثنيين أى

رضهما بخلاف قطعهما فى عده

القصاص (ونحوه) كعظم الصدر

والعنق (فى كل ذلك الدية) أى فى

كل واحد عقله المقدر فيه فيشمل

ما فيه الدية كاملة وما فيه بعضها وما

فيه حكومة (ولا تحمل العاقلة) أى

عصاة القاتل البالغون العقلاء

الذين فهم يسار وقت ضرب الدية

قتل عمد سقط فيه القصاص بسقط من المسقطات وكذا لا تحمل اعترافا بالقتل بل يغرم الدية

الجاني (قدر الثلث) أى ثلث دية الجاني عليه على المعتمد (فقال ما لك ذلك) أى الواجب فى ذلك

على العاقلة وهذا القول هو المعتمد فيستثنى ذلك من العمد الذى لا تحمله العاقلة (لانهما) أى

المأمومة والجائفة ويحمل قوله وكذلك ما بلغ الخ على نحو عظم الصدر مما قد يبلغ بالحكومة ثلث

يَعْقُلُ جُرْحَ الْأَبْعَدِ الْبَرِّ وَمَا بَرَّ عَلَى غَيْرِ شَيْنٍ مِمَّا دُونَ

الْمُوضِحَةِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ وَفِي الْجِرَاحِ الْقَصَاصُ فِي الْعَمْدِ إِلَّا

فِي الْمُتَالِفِ مِثْلُ الْمَأْمُومَةِ وَالْجَائِفَةِ وَالْمُتَغَنِّطَةِ وَالْفَخْذِ

وَالْإِثْنَيْنِ وَالصُّلْبِ وَنَحْوِهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ الدِّيَةُ وَلَا تَحْمِلُ

الْعَاقِلَةُ قَتْلَ عِدْوٍ وَلَا اعْتِرَافَهُ وَتَحْمِلُ مِنْ جِرَاحِ الْخَطَا

مَا كَانَ قَدْرَ الثَّلْثِ فَأَكْثَرَ وَمَا كَانَ دُونَ الثَّلْثِ فِي

مَالِ الْجَانِيِ وَأَمَّا الْمَأْمُومَةُ وَالْجَائِفَةُ عَمْدًا فَقَالَ مَا لَكَ ذَلِكَ

عَلَى الْعَاقِلَةِ وَقَالَ أَيْضًا إِنَّ ذَلِكَ فِي مَالِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ

عَدِيًّا فَتَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ لِأَنَّهُمَا لَا يَقْدُمُ مِنْ عَمْدِهِمَا وَكَذَلِكَ

الدية (ولا تعقل الخ) أى لان دمه هدر (وتعاقل) أى تساوى المرأة الرجل من أهل دينها فى دية جراحها الى ثلث دية الرجل (فاذا بلغت) (٢٣٠) صوابه بلغت أى الثلث رجعت أى ردت الى

عقلها أى الى قياس ديتها فتكون على النصف منه فى قطع ثلاثة أصابع من الحرة المسجلة ثلاثون من الابل وفى أربعة عشرون (والنفر) أى الجماعة يقتلون رجلا أى أو امرأه (والسكران) أى مجرم ولو طافا لا يعرف الارض من السماء (فى ماله) أى ان كان له مال والا اتبع به فى ذمته (ولا يقتل خر) أى مسلم يعبد بل يلزمه قيمته وأما الحر غير المسلم فإنه يقتل بالعبد المسلم لعو الاسلام على الحرية (فى جرح) أى لعدم التكافى فان جنى العبد فهو فيما جنى وان جنى الحر وكانت الحناية فيها شئ مقدر لزمه ذلك منسوب القيمة العبد فى جائفته مثلا ثلث قيمته والالزमे ما نقص قيمته (ولا بين مسلم وكافر) فان جنى أحدهما على عضول لا حرقه شئ مقدر لزمه والافقيه حكومة فلا يقاس الجرح على النفس التى يقتص فيها اللا على من الأدنى (والسائق) أى الدابة والقائد الذى

ما بلغ ثلث الدية مما لا يقاد منه لأنه مثلف ولا تعقل العاقلة من قتل نفسه عمداً وخطأً وتعاقل المرأة الرجل الى ثلث دية الرجل فاذا بلغت رجعته الى عقلها والنفر يقتلون رجلاً فانهم يقتلون به والسكران إن قتل قتل وإن قتل مجنون رجلاً فالدية على عاقلة وعمد الصبي كالخطأ وذلك على عاقلة إن كان ثلث الدية فأكثر ولا فى ماله وتقتل المرأة بالرجل والرجل بها ويقتص لبعضهم من بعض فى الجراح ولا يقتل حرٌ بعبدٍ ويقتل به العبد ولا يقتل مسلمٌ بكافرٍ ويقتل به الكافر ولا قصاص بين حرٍّ وعبدٍ فى جرح ولا بين مسلمٍ وكافرٍ والسائق والقائد والراكب ضامنون لما وطئت الدابة وما كان

يجرها والراكب على ظهرها ضامنون أى يضمن كل واحد لو انفرد وأما لو اجتمعوا فالضمان على السائق والقائد لقد رتبهم على ضبطها دون الراكب لكونه كالمتاع لا

أن يحصل منه عون والاشراكهم ومثل ما وطئت الدابة ما وطارت حصاة من حافرها فكسرت
 أنتم مثلا وأما لو أثلف ولد الدابة الذي يجري وراءها شيئا فلا ضمان على واحد منهم (من غير
 فعلهم) بأن أثلف شيئا بذنبها أو كعنته بضمها أو رأسها ولم تكن معروفة بذلك ولم يتمكن السائق
 أو القائد أو الراكب من منعها والافلا ضمان (أو وهي واقفة) أي في محلها المعدلها والمأذون
 فيه شرعا كباب المسجد أو السوق (٢٣١) ولم تكن معروفة بالعداء والضمن لانه يلزمه

وضع شيء على ففها مثلا (فذلك هذر)
 أي لما في الحديث فعل الجمع عجار
 والبر حجار والمعدن حجار أي هذر
 (ومأما في بئر الخ) معناها إذا انهار
 البئر أو المعدن على من يعمل فيه
 فهلاك فلا ضمان على المستأجر
 (وتعجم) أي تقسط الدية الكاملة
 على العاقلة والجاني كواحد منهم في
 ثلاث سنين وثلاثا كدية المأومة في
 سنة ونصفها كدية قطع البدخا
 في سنتين على القول بأنها تعجم في
 أربع سنين فيكون مشهورا مبنا
 على ضعف (مورثة) أي تورث
 على حكم الفرائض كأنها مال مخلف
 عن الميت (وفي جنين الحرة) أي ولو
 من زنا ولو كان علقته وانفصل عنها
 ميتا بسبب ضرب أو تخويف أو

منها من غير فعلهم أو وهي واقفة لغير شيء فعل بها فذلك
 هذر ومأما في بئر أو معدن من غير فعل أحد فهو
 هذر وتعجم الدية على العاقلة في ثلاث سنين وثلاثا
 في سنة ونصفها في سنتين والدية مورثة على الفرائض
 وفي جنين الحرة غرة عبد أو وليده تقوم بخمسين دينارا
 أو سمانه درهم وتورث على كتاب الله ولا يرث قاتل
 العبد من مال ولاديه وقاتل الخطأ يرث من المال دون
 الدية وفي جنين الأمة من سيدها ما في جنين الحرة وإن

فحون ذلك وأما لو ماتت به أو انفصل عنها بعد موتها غير مستهل فانه يندرج فيها فلا يستهل
 فالقصاص بقسامة إن تعمد الجنين والافقه الدية بقسامة (غرة) بالتونين على الأشهر وعبد بدل
 منه أو وليده عطف عليه وهي الأمة الصغيرة ويجوز دفع عشر واجب الام عينا حاله (وتورث)
 أي الغرة على كتاب الله المبين فيه ميراث الميت وقولهم إن الجنين لا يورث حتى يستهل محمول
 على المال الذي يملكه لا ما كان في مقابلة ذاته (ولا يرث قاتل العمد الخ) ومتى امتنع من الميراث

لا يحجب وارثا والوارث من المال في الخطأ يحجب فيه (من غيره) أي السيد سواء كان من زوج أو زنا وإذا انفصل حيا مات فغيبه قيمته (ومن قتل عبدا) أي ولو فيه شائبة حرية فعليه قيمته على أنه قتل (وتقتل الجماعة) أي المكلفون بالواحد ولو كان عبدا أو ذميا كما صرح بذلك فيما يأتي والحراية هي قطع الطريق لمنع السلول أو (٢٣٢) أخذ المال على وجه تعذر معه الاستغاثة

ومن ذلك من يغيب عقل غيره
لأخذ ماله والغيلة هي القتل لأخذ
المال (وان ولي القتل بعضهم)
مسالعة أي ولولم يكن منهم عال قبل
ذلك بخلاف غير الحراية والغيلة
فانه لا يقتل الجماعة بالواحد إلا إذا
تعالوا على قتله ابتداء وبأشر جمعهم
القتل ولم يتميز ضرباتهم (عق) خبر
مبتدأ محذوف أي وهي عتق
(متتابعين) فلا وفطر يوما لغير عذر
ابتداء والأبني بعد زوال العذر ولا
يجزئنه الاطعام هنا (ويؤمر) أي
القاتل بذلك أي التكفير على جهة
الاستحباب وانما لم يجب لان العمد
كالهين الغموس التي لا كفارة لها
(ولا تقبل توبته) أي بعد الظهور
عليه وأما لو ما جاء تأنيبا قبل ذلك فانه
تقبل ومثله في ذلك الساحر وهو من

كان من غيره فغيبه عشر قيمتها ومن قتل عبدا فعليه قيمته
وتقتل الجماعة بالواحد في الحراية والغيلة وان ولي القتل
بعضهم وكفارة القتل في الخطأ واجبة عتق رقبة
مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ويؤمر
بذلك ان عني عنه في العمد فهو خير له ويقتل الزاني
ولا تقبل توبته وهو الذي يسر الكفر ويظهر الاسلام
وكذلك الساحر ولا تقبل توبته ويقتل من ارتد إلا أن
يتوب ويؤخر للتوبة تسلانا وكذلك المرأة ومن لم يرتد

غير بفعلة الاجسام أو المعاني كأن يغير الجسم من صورة الانسان الى صورة الحيوان وأقر
ويدخل فيه ربط الزوج من زوجته والتفريق بينهما سواء كان ذلك بكلام مكفر أو لا واستصوب
بعض المتأخرين أنه اذا كان بغير مكفر كما اذا فرق بين الزوجين بنحو آية وألقينا بينهم العداوة
والغضا لا يكون من السحر المكفر (ويقتل من ارتد) أي أتى بكفر اذا كان بالغاً (ثلاثة) أي
ثلاثة أيام من ثبوت الكفر بعد الرفع للحاكم وانما قال وكذلك المرأة وان كانت داخلة في عموم

من الرد على من يقول ان النساء لا تقتل (وأقر بالصلاة) أي بوجوبها وقال لأصلي كسلا آخر
حتى يمضي أي حتى يكاد يمضي فان الفاتنة لا يقتل بها وحكم من قال لا أتوضأ ولا أستعورق
في الصلاة كسلا حكم تاركها فيقتل حدا لا كفرا ويؤخر تارك الصوم كسلا إلى أن يبقى للفجر
ما يسع النية فان لم ينو قتل بالسيف حدا (٢٣٣) فيصلي عليه ويورث (ومن امتنع من الزكاة)

أي عنادا أو تأويلا لا محدا والاقول
كفرا (كرها) بفتح الكاف أي قهرا.
وأما كرها بمعنى التعب والمشقة
فبالضم والفتح وتجزئ نية الامام
الآخذ لها عن نفسه فان أدى
الاكراه الى قتله كان دمه هدر
لانه من البغاة (فان الله حسبه) أي
لا تعرض له لاحتمال أن يكون في
الباطن غير مستطع (ومن ترك
الصلاة محدا) وكنا جاحدا كل جمع
عليه من الدين بالضرورة فانه يقتل
بعد الاستتابة كافر الاحدا فلا يصلي
عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا
يورث (ومن سب رسول الله) أي أو
ألحق به نقصا من المكلفين وينتظر
الصبي لباوغه (قتل) أي حدا بلا
توان ان تاب أو أنكر ما شهد به
البينة والاقول كفرا وكذلك سب

وأقر بالصلاة وقال لأصلي آخر حتى يمضي وقت صلاة
واحدة فان لم يصلها قتل ومن امتنع من الزكاة أخذت
منه كرها ومن ترك الحج فالله حسبه ومن ترك الصلاة
جحد الها فهو كالمترد يستتاب ثلاثا فان لم يتب قتل ومن
سب رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل ولا تقبل توبته
ومن سبه من أهل الذمة بغير ما به كفر أو سب الله عز
وجل بغير ما به كفر قتل الآن يسلم وميراث المترد للجماعة
المسلمين والمحارب لأعقوبه اذا طفر به فان قتل احدا فلا

كل نبي جمع على نبوته أو ملك مجمع على ملكيته وانما قبل بعد التوبة دون الزندق الذي أتى
تائبا لان حق غير الله يشاح فيه (من أهل الذمة) أي اليهود والنصارى بغير ما به كفر أي بغير
ما أقرناهم عليه في حال كفرهم كأن يقول ان محمدا ليس نبي أصلا أو ان الله غير حليم وأما اذا
قال ان محمدا رسول العرب ولم يرسل لنا أو ان الله ثالث ثلاثة فلا قتل لان هذا ما أقرناهم عليه
(للجماعة المسلمين) أي لبيت مالهم ولو كانت ورثته كفارا (فلا بمن قتله) أي ولو عفا وليه

المقتول لبقا حق الله (فيسع) أي يسذل (بقدر جرمه) بضم الجيم أي ذنبه وكونه مقامه أي أقامته في فساد ففعل به ما يراه مآخيره الله (٣٣٤) فيه بقوله أتعجزاء الذين يحاربون الله

ورسوله الآية ويثبت السنة أن المحارب يصاب على خشبة يربط جميعه بها ثم يقتل بالسيف أو الرمح والقطع من خلاف أن تقطع يده اليمنى من الكوع ورجله اليسرى من الكعب والنبي يكون في بلد على مسافة القصر فاكثر (ضامن الخ) أي سواء أخذ في حال تلصصه أو جاء نائبا ولو أخذ المال غيره وهو حاضر لان المعين شريك في غرم ثم يرجع على أصحابه اذا اتعاقوا ومثل اللصوص البغاة والغصاب (وتقتل الجماعة الخ) مكر مع ما سبق (بقتل الذي) أي أو العبد (ومن زنى) أي غيب خشيته ولو بدون انتشار في فرج أجنبية مطبقة ولو مبينة من غير شبه (رجم) أي الذكر والانثى أن كانا مكلفين بحجارة معتدلة واعلم أن الزنا بالقصر عند أهل الحجاز وبالمد عند أهل نجد فن قال لرجل يا ابن المقصور والمدود وأراد الزنا عند القذف (والاحصان أن يتزوج) أي الرجل العاقل البالغ امرأة

بدم من قتله وإن لم يقتل فيسع الإمام فيه اجتهاده بقدر جرمه وكونه مقامه في فساد فاما قتله أو صلبه ثم قتله أو يقطع من خلاف أو ينفيه إلى بلد يسجن بها حتى يتوب فإن لم يقدر عليه حتى جاء نائبا وضع عنه كل حق هو لله من ذلك وأخذ بحقوق الناس من مال أو دم وكل واحد من اللصوص ضامن لجميع ما سلبوه من الاموال وتقتل الجماعة بالواحد في الحراية والغيلة وإن ولي القتل واحد منهم ويقتل المسلم بقتل الذي قتل غيلة أو حراية ومن زنى من حر محصن رجم حتى يموت والاحصان أن يتزوج امرأة نكاحا صحيحا وبطأها وطأ صحيحا فإن لم يحصن جلد مائة جلدة وعزبه الإمام إلى بلد آخر وحبس فيه عاما وعلى العبد الزنا تسون جلدة

مطبقة ولو أمة غير بالغة وبطأها بانتشار وطأ صحيحا لا في زمن الحيض والنفسا وكذلك وتعصن المرأة اذا بلغت وتزوجت بالغاولوعبد أو مجنون أو وطئها كذلك (وعلى العبد) أي القن

أو من فيه شائبة حرة وكان الأولى أن يقدم الامة لآية فإن أتى بفاحشة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب والعبد مقيس عليها (وان كانا متزوجين) مبالغة في عدم زيادة الحد عن ذلك ولا تغريب علم مالان فيه ضررا على السيد (ولا على امرأه) أي حرمة ما فيه من التعريض لهتكها فتقع في مثل (٢٣٥) ما غربت لاجله (الاباعتراف) أي من البالغ الغافل المختار (أو بحمل يظهر)

وكذلك الامة وان كانا متزوجين ولا تغريب علم مالا
على امرأه ولا يحد الزاني إلا باعتراف أو بحمل يظهر أو
بشهادة أربعة رجال أحرار بالغين عدول يرويه كالمرود
في المسكلة ويشهدون في وقت واحد وان لم يتم أحدهم
الصفة حد الثلاثة الذين أعتوها ولا حد على من لم يحتمل
ويحد وأطى أمة والده ولا يحد وأطى أمة ولده وتقوم
عليه وان لم يحتمل ويؤدب الشريك في الامة يطؤها
وتضمن قيمتها ان كان له مال فان لم يحتمل فالشريك
بالتحاربين أن يتأسك أو تقوم عليه وان قالت امرأه

أي من غير نكاح أو وسداً وكان
كل منهما لم يولد له كصبي أو محبوب
أو أخته بدون أقل الحمل من يوم
دخولها الزوجها (برونه) أي ذكر
الزاني في فرجها ولا يبدأ أنهم يشهدون
في وقت واحد مع اتحاد وقت الرؤية
(وان لم يتم الخ) بأن يقول رأيتهم
نكحها ولا أدري ما وراء ذلك حد
الثلاثة الذين أعتوها حد القذف
ويعاقب الرابع وانما جاز للشهود
نفسر العورة لعلوا كيف تؤدي
الشهادة (ولا حد على من لم يحتمل)
أي لم يبلغ فاعلا كان أو مفعولا لانه
غير مكلف وانما عليه الادب فان
كان الفاعل بالغاً والمفعول مطبقاً
فقط حد الفاعل وأدب المفعول وان
كان المفعول بالغاً دون الفاعل غرر

المفعول وأدب الفاعل (ويحد الخ) أي ولا تقوم عليه ولا تحرم على الاب بل يطؤها بعد الاستبراء
من الزنا (وتقوم الخ) ويجوز للاب وطؤها بعد الاستبراء من وطأ الشبهة ان لم يسبق الابن وطء
لها والاحرمت عليها ويغرم الأب القيمة (وتضمن قيمتها) أي قيمة حصته اذا جلت وكان له مال والا
فلشريكه أن يتأسك أي يبيعها للشركة أو يتبع نتمته أو يبيع نصيبه منها بعد وضعها فان
الوالد لا يبيع بكل حال (وان قالت امرأه بها) أي ظهرها جمل وهي خالية من الازواج استكرهت

أى أكرهت على الزنا (احتملت) أى احتملها المكروه لها بعنى أخذها فقهرها (عند النازلة) أى عند وقوع الزنا بها (تدعى) أى يسيل دمه ان كانت بكرا (والنصرانى) أى أواله يهودى أو من نزل عندنا بأمان ان ثبت الزنا باربعة شهداء أو مالوطا وعنه فلا يقتل وانما يعاقب المعاقبة الشديدة وعليها الحد والولد المختلق من مائه على دين (٣٣٦) أمه (وان رجع الخ) سواء كان رجوعه

بها حمل استكرهت لم تصدق وحدث الا ان تعرف بينة
انها احملت حتى غاب عليها أو جاءت مستغيثة عند
النازلة أو جاءت تدعى والنصرانى اذا عصب المسلم فى الزنا
قتل وإن رجع المقر بالزنا قبل وزله ويقيم الرجل على
عبدته وأمه حدة الزنا اذا ظهر حمل أو قامت بينة غيره
أربعة شهداء أو كان إقرارا ولكن ان كان للامة زوج
حر أو عبد لغیره فلا يقيم الحد عليها الا السلطان ومن
عمل عمل قوم لوط بدكر بالغ أطاعه رجلا حصنا ولم
يحصنا وعلى القاذف الحر الحد ثمانون وعلى العبد

لشبهة كأن يقول وطئت امرأتى
فى الخيض فظننت أنه زنا ولا كأن
يكذب نفسه (وترد) عطف تفسير
على أقبل ومثل الرجوع ما اذا
شهدت بينة على اقراره بالزنا وهو
منكر لملك (حد الزنا) وكذا
القذف والشرب لا السرقة ثلثا
يحمل الناس بعينهم بدعوى
السرقة منهم والمرأ فى ذلك كالرجل
(عمل قوم لوط) وهوا تيان الذكر
فى دبره ولو عملوا كه ويستوى فى
الرجم به الحر والعبد والمحسن وغيره
ويرجم الفاعل البالغ ان كان المفعول
به مطبقا وان لم يبلغ وكذلك يرجم
المفعول به البالغ ان كان الفاعل بالغا
والاعز وأدب الصبي (أطاعه) شرط
فى رجم المفعول به ومفهوم قوله
بدكر أنه لو غيب حشفته بدبر

أجنبية حدد الزنا ويؤدب ان فعل ذلك بمن يحل له وطؤها ويثبت حد اللواط أربعون
بما يثبت به حد الزنا من شهادة أربع عدول برونه كالمرء فى المحكمة أو اعتراف مستمر ومقتضى
كونه أشد من الزنا أنه يحد ولورجع (وعلى القاذف الحر) أى البالغ العاقل ذكر أو أنثى ولو
سكران لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة
والمراد بالاحصان هنا العفة وأما الصبي والمجنون فلا حد عليهما (وعلى العبد) ومثله الامة وأعاد

قوله وخسرون في الزنا لجمع النظائر في التشهير (ولا حد على قاذف عبد أو كافر) أي لانه لا حرمه
لعرضهما وإنما في ذلك الادب (ولا يحد قاذف الصبي) أي لانه لا تلحقه معرفة كالآتي إلا أن
يكون قذفه بأنه مغفول به وهو مطلق (في قذف) أي لغيره ولا وطء ولا نواحي لا يسمى زنا وإنما في
ذلك الادب (ومن نفى رجلا) أي مثلامن (٢٣٧) نسب أبيه وان غلابان قال لست ابن فلان

فهو ككاري الزنا (وفي التعريض)
وهو التواضع بالقذف بغير تصريح
كأن يقول له ما أتابران يريد أنت
زان (ومن قال لرجل بالوطي)
ومثله باعلى أو ياخث إذا كان
المقول له عفيفاً وأما من رمى رجلاً
بزنا أو لواط وكان قد ثبت عليه
حصول شيء من ذلك فلا حد على
قاذفه ويثبت حد القذف بشهادة
عديدين أو اعترافه (فحد واحد)
أي ولو تعدد نوع ما قذف به (ومن
كرر شرب الخمر) أي قبل حده وكذا
يقال فيما بعده وكذا يفعل وقذف
وشرب أو سرق وقطع بين آخر لقول
خليل وتداخلت أن التحمل الموجب
كقذف وشرب والإلتزام
(وكذلك من قذف جماعة) مكرر
الآن يحمل السابق على قذفهم

أَرْبَعُونَ فِي الْقَذْفِ وَخَسْرُونَ فِي الزَّانِ وَالْكَافِرُ يُحْدَقُ
الْقَذْفَ عَمَانِينَ وَلَا حَدَّ عَلَى قَازِفِ عَبْدٍ أَوْ كَافِرٍ وَيُحْدَقُ
قَازِفُ الصَّبِيِّ بِالزَّانِ كَانَ مِثْلَهَا يَوْطًا وَلَا يَحْدَقُ قَازِفُ
الصَّبِيِّ وَلَا حَدَّ عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ فِي قَذْفٍ وَلَا وَطءٍ وَمَنْ نَفَى
رَجُلًا مِنْ نَسَبِهِ فَعَلَيْهِ الْحَدُّ وَفِي التَّعْرِيزِ الْحَدُّ وَمَنْ
قَالَ لِرَجُلٍ يَا لَوْطِي حَدَّ وَمَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً حَدٌّ وَاحِدٌ
يَلْزِمُ لِمَنْ قَامَ بِهِ مِنْهُمْ ثُمَّ لَأَشَى عَلَيْهِ وَمَنْ كَرَّرَ شَرْبَ الْخَمْرِ
أَوْ الزَّانَ حَدٌّ وَاحِدٌ ذَلِكَ كُلُّهُ وَكَذَلِكَ مَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً
وَمَنْ كَرَّمَ حَدَّ وَدُقِّقَ فَالْقَتْلُ يُجْزَى عَنِ ذَلِكَ إِلَّا فِي
الْقَذْفِ فَلْيُحْدَقْ قَبْلَ أَنْ يُقْتَلَ وَمَنْ شَرِبَ خَمْرًا وَتَبَيَّنَا

مرة واحدة وهذا على ما إذا تعدد (حدود وقتل) مثل أن يزني ويشرب ويقذف ويقتل مسلماً
(فليحد) أي لنفي المعرفة عن المقتول (ومن شرب الخمر) أي من المسلمين المكلفين بختمار من غير
ضرورة ولو مصه وينشطر الحد على الرق والخمر ما عسر من العنب ودخلته الشدة المطربة
والنبيذ نحو ماء التمر والزبيب مما نبذ أي طرح ذلك فيه حتى بلغ حد الاسكار فقول المصنف
مسكراً أي شأنه ذلك بدليل قوله مسكراً ولم يسكر وقال أبو حنيفة لا يحد في النبيذ إلا إذا أسكر

بالفعل ويثبت الحبلا لقراره لأن يرجع أو يشاهد في الشرب أو على راحة فقه من يعرفها
 وأما الحشيشة والدائرة ففهمها الأدب وما ألفت قول بعضهم
 قل لمن يشرب الحشيشة جهلا * يا خبيثا قد عشت شر معيشه
 دية العقل بدورة فلماذا * يا خبيثا قد بعثت يا خبيثه
 (ويجرد المحدث) أي من كل شيء إلا ما يستر (٣٣٨) عورته (ويجلدان) أي بسوط من

مُسْكِرًا حُلَيْنَيْنِ سَكِرًا وَلَمْ يَسْكِرْ وَلَا سَجِنَ عَلَيْهِ وَيَجْرُدُ
 الْحُدُودُ وَلَا تَجْرُدُ الْمَرْأَةُ إِلَّا مَا يَبْقَاهَا الضَّرْبُ وَيَجْلِدَانِ
 قَاعِدَيْنِ وَلَا تَجْلِدُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ وَلَا مَرِيضٌ مُنْقَلٌ حَتَّى
 يَبْرَأَ وَلَا يُقْتَلُ وَالْهَيْمَةُ وَلِيُعَاقَبَ وَمَنْ سَرَقَ رُبْعَ
 دِينَارٍ ذَهَبًا أَوْ مِائَتَةَ يَوْمَ السَّرِقَةِ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ مِنْ
 الْعُرُوضِ أَوْ وَزَنَ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمَ فَضَةً قُطِعَ إِذَا سَرَقَ مِنْ
 حَرْزٍ وَلَا قُطِعَ فِي الْخُلْسَةِ وَيُقَطَّعُ فِي ذَلِكَ يَدُ الرَّجُلِ
 وَالْمَرْأَةُ الْعَبْدُ ثُمَّ انْ سَرَقَ قُطِعَتْ رِجْلُهُ مِنْ خِلَافِ ثُمَّ
 انْ سَرَقَ قِيدَهُ ثُمَّ انْ سَرَقَ قِرْجُلَهُ ثُمَّ انْ سَرَقَ جِلْدَ وَسَجِنَ

جلد على الظهر والكفين حال
 كونهما قاعدین غیر موطین (ولا
 تجرد حامل الخ) أي ثلاثی سری
 إلى ما في بطنها ولو من زنا (ولا مريض
 منقل) يفتح القاف المشددة أي
 اشتد مرضه حتى يبرأ ثلاثيؤدي إلى
 تلف نفسه ما لم يكن حده الرجم
 فلا ينتظر (ومن سرق) أي من
 المكلفين ذكورا أو إناثا أحرارا أو
 أرقاء بشرط أن لا يكون له ولادة
 على المسروق منه ولا مكرها ولا
 مضطرا للسرقة لجوع أصابه
 والسارق هو من يدخل خفية
 ويخرج كذلك والمختلس من
 يدخل خفية ويخرج جهرة
 والخائن من يدخل ويخرج جهرة
 باذن كالصيف والخدام ولا قطع
 فيهما كما يأتي (من حرز) وهو مالا

بعد الواضع فقه مضغاوه في كل شيء بحسبه فيختلف باختلاف
 الأشخاص والأموال (ولا قطع في الخلسة) بضم الخاء المعجمة وهي أخذ المال طاهرا غفلة
 (ويقطع في ذلك) أي في سرقة ما ذكر يد الرجل توضيح لقوله ومن سرق الخ والمراد البدن البني
 من الكوع ثم ان سرق بعد قطعها قطع رجليه اليسرى من الكعب وهو معنى قوله من خلاف

(ومن أقر بسرقة) أى من غيرا كراهه وأمانا لا كراهه فلا يعتبر إقراره (وان رجع) أى عن الإقرار بالسرقه أقبل أى ترك بدون قطع وغرم السرقة أى قيمتها ان كانت القيمة معه والا اتبع بها فى ذمته لان حق الادعى لا يسقط بالرجوع بل هو لازم ولو فى حال القطع وتؤخذ بعينها ان كانت موجودة (حتى يخرج السرقة) أى (٢٣٩) ولو برميها خارج ولم يخرج غرم من الحرز

(وكذلك الكفن) أى لا يقطع سارقته حتى يخرجها من القبر اذا كان يساوى ربع دينار لان القبر حرزه وكذا البحر حرز للبت المرمى به لا للغير بئى ولا قطع فى سرقة ما على القبر من رخام ونحوه (لم يقطع) أى لانه حائز لاسارق ومثل البيت الحائز الذى اذن صاحبه لمن يدخله لتقليب شئ فيخون وفى الحديث ليس على منتهب ولا حائز ولا محتلس قطع وكره قوله ولا يقطع المحتلس لجمع النظائر (من حذ أو قطع) بيان لما يلزم فى بدنه كإقراره بقذف أو سرقة مال فى يده لانه لا يتهم فى هذا وأما ما كان فى رقبته أى فيما يوجب أخذه فيه كإقراره بقطع يد حرق فلا إقرار له لاتهامه بحب انتقاله لمن أقره (ولا قطع فى

وَمَنْ أَقْرَبَ سَرِقَةٍ قُطِعَ وَإِنْ رَجَعَ أَقْبِلَ وَغَرِمَ السَّرِقَةُ أَنْ كَانَتْ مَعَهُ وَالْآتِ بَعَثَ بِهَا وَمَنْ أُخِذَ فِي الْحِرْزِ لَمْ يُقَطَّعْ حَتَّى يُخْرِجَ السَّرِقَةَ مِنَ الْحِرْزِ وَكَذَلِكَ الْكَفَنُ مِنَ الْقَبْرِ وَمَنْ سَرَقَ مِنْ بَيْتٍ أُذِنَ لَهُ فِي دُخُولِهِ لَمْ يُقَطَّعْ وَلَا يُقَطَّعُ الْمُخْتَلِسُ وَإِقْرَارُ الْعَبْدِ فِيمَا يَلْزَمُهُ فِي بَدْنِهِ مِنْ حَذٍّ وَقَطْعٍ يَلْزَمُهُ وَمَا كَانَ فِي رَقَبَتِهِ فَلَا إقْرَارَ لَهُ وَلَا قَطْعَ فِي غَرْمِ مَعْلَقٍ وَلَا فِي الْجُمَارِ فِي النَّخْلِ وَلَا فِي الْغَنَمِ الرَّاعِيَةِ حَتَّى تُسَرَقَ مِنْ مُرَاحِيهَا وَكَذَلِكَ التَّمْرُ مِنَ الْأَثَرِ وَلَا يُشْفَعُ لِمَنْ بَلَغَ الْإِمَامُ فِي السَّرِقَةِ وَالزَّانَا وَخُفِّلَ فِي ذَلِكَ فِي الْقَذْفِ وَمَنْ

غمر) بفتح المثلثة معلق على رؤس الشجر ولا فى الجمار وهو قلب النخل ولا فى الغنم الراعية ولو كان معها راع لتشتتها بخلاف المال المأخوذ بحضرة صاحبه فى الصحراء خفية فانه من حرزه (من مرأحها) بضم الميم وفصحها أى موضع مقبلها لانه حرزها ولو لم يكن معها راع (من الأثر) بوزن الاجر أى الجرين ولو كان بعيدا من البلدة من غير حارس لانه حرز لما فيه من الحب والتمر (فى السرقة والزنا) أى والشرب والمعتمد الجواز فى القذف ان طلب المقدوف الاسترعى نفسه

وتجاوز الشفاعة فيمن وجب تعزيره ولو بعد بلوغ الامام (ومن سرق من الكم) ومثله الحبيب
والعمامة والحزام لان الانسان حرز لما عليه ولو كان نائما وعنده شعور ولو سرق الشئ وصاحبه
لا يقطع كما لو سرق الدابة مع راكبها (ومن (٣٤٠) سرق من الهري) أى الشون الذى يجعله

السلطان للمتاع والطعام ويثبت
المال ما يجعله للذهب والفضة
(والمغتم) أى بعد حوزة فليقطع في
جميع ذلك على المعتمد لضعف
الشبهة (في ملأه) أى يساره ولا
يتبع في عسره ثلاثا مجتمع عليه
عقوبتان (بما لا يقطع فيه) أى
لعدم كمال النصاب أو لرجوعه عن
الافرار

﴿باب فى الاقضية﴾

بفتح الهمزة جمع قضاء أى فصل
الخصومات وقد تبرع بذكر أشياء
في هذا الباب لم يترجم لها كالصلح
والفلس والقسمة (والبنسة على
المسدى) وهو الذى يقول كان
والمسدى عليه هو الذى يقول لم
يكن وانما طلبت البنسة من الاول
لضعف جانبه واليمين من الثانى لقوة
جانبه لتمسكها بالاصل اذا اصر براءة
الذمة ولا تتوجه اليمن بمجرد الدعوى

سَرَقَ مِنَ الْكُمِ قُطِعَ وَمَنْ سَرَقَ مِنَ الْهَرِيِّ وَيَتَبِ الْمَالِ
وَالْمَغْتَمِ فَلْيَقُطَعْ وَقِيلَ اِنْ سَرَقَ فَوْقَ حَقِّهِ مِنَ الْمَغْتَمِ ثَلَاثَةَ
دَرَاهِمٍ قُطِعَ وَيَتَّبِعُ السَّارِقُ اِذَا قُطِعَ بِقِيَمَةِ مَافَاتٍ مِنْ
السَّرِقَةِ فِي مَلَأَةٍ وَلَا يُتَّبَعُ فِي عُدْمِهِ وَيَتَّبَعُ فِي عُدْمِهِ بِمَالَا
يُقَطَّعُ فِيهِ مِنَ السَّرِقَةِ

﴿باب فى الاقضية والشهادات﴾

وَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِيِ وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ وَلَا يَمِينُ حَتَّى
تَثْبُتَ الْخَلْطَةُ أَوَ الظَّنُّ كَذَلِكَ قَضَى حُكَّامُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
وَقَدْ قَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ تَحَدَّثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَةُ بَقْدَرٍ

فمما لا يثبت الا بعدلين كالطلاق والعتق والنكاح نعم لو شهد شاهد ما أحدثوا
بذلك لزمه اليمين لرشد شهادة الشاهد فان نكل جيس وان طال حبسه أطلق ودين (ولا يمين)
أى لا يقضى بها حتى تثبت الخلطة بينهما ولو بالتدين مرة (أو الظن) بكسر الطاء المشالة
أى التهمة ولكن صار العمل الآن على أنها تتوجه مطلقا ولا يستل عن خلطة ولا تهمة

(من الفجور) أي الكذب فيستنبط لهم القاضي التحليف على المصنف ونحوه مما فيه ردع لهم (وإذ انكل الخ) بأن قال لأحلف (فما يدعي فيه معرفة) أي علما بالشيء وصفته في دعوى التحقيق وأما إذا كانت دعوى اتهام كأن يتهم شخصاً بسرقة مال فإن المدعى عليه يغرم بمجرد تكوله ولا يرتد البين على المدعى (٢٤١) (والبين) أي التي تطلب في الحقوق كلها

تكون بالله الذي لا اله الا هو) ويحلف قائما الخ) أي وجوبا تغليظا عليه فان امتنع عدنا كلا والتغليظ انما هو في ربع دينار فأكثر وأما توجع البين فعلى مطلق شيء ولا يحلف الا البالغ العاقل (في الجامع) أي الذي تصلى فيه الجمعة وموضع يعظم منه أي الجامع وهو المحراب (حيث يعظم) بكسر الظاء المشالة قاله هودي يحلف في البيعة والنصراني في الكنيسة والمجوسي في بيت النار (لم يكن علم بها) أي أصلاً ونسباً ثم تذكرها (قضى له بها) أي بعد حلفه أنه ما علمها فان اشترط المدعى عليه على المدعى عدم قيامه بالبيعة التي نسبها وما أشبهه عمل بشرطه وليس للقاضي أن يحلف من توجهت عليه البين بغير حضور خصمه وله سماع شهادة

ما أحد ثومان الفجور وإذ انكل المدعى عليه لم يقض للطالب حتى يحلف فيما يدعي فيه معرفة والبين بالله الذي لا اله الا هو ويحلف قائما وعند منبر الرسول صلى الله عليه وسلم في ربع دينار فأكثر وفي غير المدينة يحلف في ذلك في الجامع وموضع يعظم منه ويحلف الكافر بالله حيث يعظم وإذا وجد الطالب بيعة بعدتين المطالب لم يكن علمها قضى له بها وإن كان علم بها فلا تقبل منه وقد قيل تقبل منه ويقضى بشاهد

(١٦ - رسالة) البيعة قبل الخصومة وعند غيبة المدعى عليه ويكتب أسماء الشهود فإن حضر الخصم قرأها عليه فان ادعى مطعناً أبداه ولا يجاب لإعادة الشهادة بحضرته وله ذلك في البين (وقد قيل الخ) خلاف المشهور ومحل القولين إن كان تاركا لها بالنصر يحج والأعراض عنها وأما إذا كان ظن أنها لا تشهد له فله القيام بها

(في الأموال) أي أو ما يؤل إليها كالاجل والخيار والشفعة والاجارة وجراحات الخطأ (ولا في دم
عمد) أي جراح عمد ونفس أي قتلها الامع القسامة (٢٤٢) في النفس مع الشاهد الواحد

وَيَمِينُ فِي الْأَمْوَالِ وَلَا يُقْضَىٰ بِذَلِكَ فِي نِكَاحٍ أَوْ طَلَاقٍ
أَوْ حَذٍ وَلَا فِي دَمٍ عَمْدٍ أَوْ نَفْسٍ الْأَمْعِ الْقِسَامَةِ فِي النَّفْسِ
وَقَدْ قِيلَ يُقْضَىٰ بِذَلِكَ فِي الْجِرَاحِ وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ النِّسَاءِ
إِلَّا فِي الْأَمْوَالِ وَمِائَةُ امْرَأَةٍ كَامِرَاتَيْنِ وَذَلِكَ كَرَجُلٍ
وَاحِدٍ يُقْضَىٰ بِذَلِكَ مَعَ رَجُلٍ أَوْ مَعَ الْبَيْنِ فِيمَا يَجُوزُ فِيهِ
شَاهِدٌ وَبَيْنٌ وَشَهَادَةُ امْرَأَتَيْنِ فَقَطْ فِيمَا لَا يَطْلُعُ عَلَيْهِ
الرِّجَالُ مِنَ الْوِلَادَةِ وَالْإِسْتِهْلَالِ وَشِبْهِ جَائِزَةٍ وَلَا تَجُوزُ
شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَنِّينِ وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا الْعَدُوُّ وَلَا
تَجُوزُ شَهَادَةُ الْمُحْدُودِ وَلَا شَهَادَةُ عَبْدٍ وَلَا صَبِيٍّ وَلَا
كَافِرٍ وَإِذَا تَابَ الْمُحْدُودُ فِي الرِّثَا قُبِلَتْ شَهَادَتُهُ إِلَّا فِي الرِّثَا
وَلَا تَجُوزُ شَهَادَةُ ابْنِ اللَّابُونِ وَلَا هُمَا لَهُ وَلَا الزَّوْجُ لِلزَّوْجَةِ

وليس المراد ما يعطيه ظاهراً من
الشاهد واليمين (وقد قيل الخ) هو
المعتمد فكان الأولى تقديمه (ومائة
امرأة كأمراأتين) يعني أن الأربع
من النساء لا يقعن مقام الرجلين ولا
تكفي المرأة الواحدة مع البين (وشهادة
امراأتين الخ) ولا تكفي امرأة وبين
والاستهلال أن يستهل الحبي صارحاً
ويترتب عليه أمور منها الارث منه
وله (وشبهه) كعيب الفرج والحيض
(ولا تجوز شهادة خصم) أي على
خصمه ولا على أبيه وأمه وابنه وكذا
ابن العدو ولا يشهد على عدو وأصله
ولومات لان العداوة تورث (ولا ظنين)
بالطاء المشالة أي متهم في دينه ولو
أقصر على قوله ولا يقبل إلا العدو
لأنه عن هذا وما بعده لان العدل
هو الحر المسلم العاقل البالغ السالم
من فسق وانحاطة هذه الشروط
حال الإنداء لاجل الحمل لان الحمل
يضح من كل مسير ولو عبداً أو صبياً أو
كافراً إلا في مسألتيهما وهما الشهادة

على عتبه النكاح والشهادة على الخط فلا بد من هذه الشروط عند الحمل أيضاً المجدود ولا
في الرثا) وكذا في غيره فلو قال وإذا تاب المحذور قبلت شهادته في كل شيء إلا فيما حذ فيه لكان أولى
(ولا تجوز شهادة الابن الخ) المراد لا تجوز شهادة الفرع لاصله ولا الاصل لفرعه (ولا الزوج للزوجة)

أى ولا لا بها وأمهأ ولدها وكذا يقال فى شهادتها (الاخ العدل) أى المبرز فى العدالة
 كما يشترط التبريز أى الفوقان فيها على أقرانه فى شهادة من سئل عن شهادته فشكل فيها ثم
 تذكرها والاحير لمستاجر والصدق الملاطف لصدقه والمولى الاسفل لعنقه والشريك
 لشريكه فى غير مال الشركة ويشترط أن لا يكون الشاهد فى معيشة مع المشهود له ويزاد فى
 الاخ أن تكون شهادته فى الاموال لا ما تأخذه فيه العصبية (عجرب فى كذب) وهو الذى يتكذب
 فى السنة زيادة عن مرة ومثل مظهر الكبيرة من شهدت عليه بینه بأنه شرب الخمر أو أكل الربا مثلا
 وقد فعل ذلك خفية ما لم تطهر بعد (٣٤٣) ذلك توثيقه ويقدر فى الشهادة للعب بالتردد
 ونحوه وبمباشرة صغيرة الخمسة

كسرة لقمة وتطيف بحبة وأما
 صغار غير الخمسة كنظرة لأجنبية
 فانها تقدر بشرط الادمان (ولا
 جار لنفسه) أى نفعا فلا تجوز شهادة
 الشريك لشريكه فى شئ من مال
 الشركة (ولا دافع عنها) أى ضرا
 كما اذا كان لرجل دين على رجل وادعى
 آخر على المدعى بدن فلا تجوز شهادة
 رب الدين أن الدين قضاء له لأنه يدفع
 بها ضرر مقامته فى مال المدعى
 (وتجوز شهادته عليه) وكذا كل
 من لا تجوز شهادته لشخص فان

ولاهى له وتجوز شهادته الاخ العدل لآخيه ولا تجوز
 شهادة عجرب فى كذب أو مظهر لكبيره ولا جار لنفسه
 ولا دافع عنها ولا وصي لتيمة وتجوز شهادته عليه ولا
 تجوز تعديل النساء ولا تجز يحهن ولا يقبل فى التركة
 الأمن يقول عدل رضا ولا يقبل فى ذلك ولا فى التجريح
 واحد يقبل شهادة الصبيان فى الجراح قبل أن يفتروا

شهادته عليه جائزة (تعديل النساء ولا تجز يحهن) أى لا الرجال ولا النساء فيما تجوز شهادتهن
 فيه ولا فى غيره بل ذلك خاص بالرجال (ولا يقبل فى التركة الأمن يقول) فى حق الشاهد أشهد
 أنه عدل رضا بالجمع بين الاقطين أى أنه عدل فيما بينه وبين ربه رضا أى مرضى فيما بينه وبين الناس
 (ولا يقبل فى ذلك) أى المذكور من التركة ولا فى التجريح أى تجريح الشهود واحد بل اثنان
 لا بد فى التجريح من ذكر سبب الجرح لاختلاف العلماء فى ذلك ولا يشترط فى التركة ذكر سبب
 لعدله لان اسبابها كثيرة وتقدم شهادة التجريح عند التعارض لانهما تجبى عن الباطن (فى
 الجراح) أى التى تقع بينهم وكذا فى القتل على المشهور لا فى الاموال بشرط التمييز والد كورية

والحرية وأن لا يكون الشاهد قرياللمشهود له ولا عدوا للمشهود عليه وفائدة شهادتهم الدية لانه لا يقتص الامن مكلف (المتبايعان) تثنية متبايع بالياء من غير همز لان فعله تبايع والمراد المتعاقدان ليشمل المتكاريين سواء اختلفا في جنس العقود عليه أو قدره أو قدر غنه أو أجله فانهما يتحالفان ويتماخضان ويقضى للخالف على التا كل ويبدأ البائع بالخلف وجوبا وحكم تنا كلهما حكم خلفهما فيخلف كل على (٢٤٤) تحقيق دعواه ونفي دعوى صاحبه

وردا للمشتري السلعة وأما ان كان الاختلاف في الصفة والقول البائع يمينه ان انتقد والا فللمشتري يمينه وأن اختلفا في أصل العقد والقول لمكروه يمينه (في شئ بأيديهما) وكذا اذا لم يكن تحت يد واحد منهما أو كان بيد ثالث لم يعدمه لنفسه والا حلف وأخذه ولم يقر به لواحد منهما والا فهو للقر له بلا يمين (خلفا وقسم) فلو نكل أحدهما عن اليمين سقط حقه (قضى بأعدلهما) أي مع عين من شهد له وكما يقضى بالأعدل يقضى بالمورخة وبالأسبق نار يخا على غيرهما وبالناقلة على المستحقة كأن تشهد بيته لعمرو بأنه أنشأ هذه الدار والاخرى بأن زيد اشتراها منه وبالمثبتة على النافية وببيته واضع اليد

أَوْ يَدْخُلُ بَيْنَهُمْ كَبِيرٌ وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَبَايعَانِ اسْتَخْلَفَ الْبَائِعُ ثُمَّ يَأْخُذُ الْبَتَّاعُ أَوْ يَخْلَفُ وَيَبْرَأُ وَإِذَا اخْتَلَفَ الْمُتَدَايِعَانِ فِي شَيْءٍ بِأَيْدِيهِمَا حَلْفًا وَقُسْمَ بَيْنَهُمَا وَإِنْ أَهَامَا بَيْنَتَيْنِ قُضِيَ بِأَعْدِلِهِمَا فَإِنْ اسْتَوَىا حَلْفًا وَكَانَ يَدُهُمَا وَإِذَا رَجَعَ الشَّاهِدُ بَعْدَ الْحُكْمِ أُغْرِمَ مَا تَلَفَ بِشَهَادَتِهِمَا إِنْ اعْتَرَفَ أَنَّهُ شَهِدَ بِرُورِقَالِهِ أَحْصَابُ مَا لِي وَمَنْ قَالَ رَدَدْتُ إِلَيْكَ مَا وَكَلْتَنِي عَلَيْهِ أَوْ عَلَيَّ يَبْعُهُ أَوْ دَفَعْتُ إِلَيْكَ عَنْهُ أَوْ وَدَّعْتَهُ أَوْ قَرَأْتَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَمَنْ قَالَ دَفَعْتُ إِلَى

على يمينه غيره وبالعينة لسبب المالك على غيرها (استويا) الاولى استويا أي البيتين في فلان العدة ولم يوجد مخرج مما قسمنا (أغرم) أي نصف الحق ولا ينقض الحكم لاحتمال كذبه في رجوعه (ان اعترف الخ) ليس بقيد وأما اذا رجع قبل الحكم فلا يغرم وان رجع الشاهدان غرما جميع الحق (ما وكلتني عليه) كأن يوكله على دفع دين لزيد فلم يجده فردة (أو على يبعه) أي ولم يبع وادعى رده (فالقول قوله) أي قول كل من الوكيل والمودع بفتح الهمزة والمقارض بفتح الراء لا ينهم

أمناء لكن يمين نعم لو قبض أحدهم شيئاً يمينته مقصودة للتوثيق فلا يقبل قوله إلا بيمينته (والأضمن)
أي بتغيريطه بعدم الأشهاد (أنه (٢٤٥) أتفق عليهم) أي إذا لم يكونوا في حضاتته

(أو دفع اليهم) أي أموالهم بعد
بلوغهم وزشدهم وأمالودفعها اليهم
قبل ذلك فلا يسراً ولو باليمينه حيث
أنظروها لانه لا يجوز له تمكينهم من
شيء قبل تلك سوى الثقة بالمعروف
(صدق الخ) أي يمين لان المشقة
تلحقه في الأشهاد وهم في حضاتته
ومثل كونهم في حضاتته ما إذا كانوا
في حضاتته أمهم وهي فقيرة وظهر أثر
الانفاق عليهم (والصلح جائز) أي
مندوب اليه وهو انتقال عن حق أو
دعوى بعوض لرفع نزاع أو خوف
وقوعه (الاماجر الى حرام) كالصلح
عن الذهب المؤجل بالورق ولو على
الحلول لمافيه من الصرف المؤخر
(ويجوز على الاقرار والانكار) فلن
توجهت عليه اليمين عند انكاره أن
يفتدى منها بالمال ولو عظم براءة
نفسه ويكون الماخوذ منه حينئذ
حراماً ولا اخلال ولا يجوز نقض
الصلح ولو ظهر المصالح عنه وملكه
المدعى عليه إلا أن يكون منهما
بسرقة أو يقر الظالم بطلان

فَلَانِ كَأَمْرَتِي فَاتَكَرُ فَلَانُ فَعَلَى الدَّافِعِ الْيَمِينَةُ وَالْأُ
ضْمِنُ وَكَذَلِكَ عَلَى وَلِيِّ الْإِبْتِامِ الْيَمِينَةُ أَنَّهُ اتَّفَقَ عَلَيْهِمْ أَوْ
دَفَعَ إِلَيْهِمْ وَإِنْ كَانُوا فِي حَضَاتِهِ صُدِّقَ فِي الثَّقَةِ فِيمَا
يُشَبُّهُ وَالصَّلْحُ جَائِزٌ أَلَا مَا جَرَى إِلَى حَرَامٍ وَيَجُوزُ عَلَى الْإِقْرَارِ
وَالْإِنْكَارِ وَالْأَمَةُ الْغَارَةُ تَرْجَعُ عَلَى أَنْهَا حُرَّةٌ فَلْيَسِّدْهَا
أَخْذُهَا وَأَخْذُ قِيَمَةِ الْوَلَدِ يَوْمَ الْحُكْمِ لَهُ وَمَنْ اسْتَحَقَّ أَمَةً
قَدَّ وَلَدَتْ فَلَهُ قِيَمَتُهَا وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ يَوْمَ الْحُكْمِ وَقِيلَ بِأَخْذِهَا
وَقِيَمَةِ الْوَلَدِ وَقِيلَ لَهُ قِيَمَتُهَا فَقَطُّ الْأَنْ يَخْتَارَ الثَّنِي فَيَأْخُذْهُ
مِنَ الْعَاصِبِ الَّذِي بَاعَهَا وَلَوْ كَانَتْ يَسِيدًا غَاصِبًا فَعَلَيْهِ
الْخُدُوعُ وَلَهُ رَقِيقٌ مَعَهَا رَجَبُهَا وَمُسْتَحَقُّ الْأَرْضِ بَعْدَ أَنْ
عَمَرَتْ يَدْفَعُ قِيَمَةَ الْعِمَارَةِ قَائِمًا فَإِنْ أَبَى دَفَعَ إِلَيْهِ الْمَشْتَرَى

دعواه أو تشهد بيمينته لانه مظلوم لم يكن يعلم بها أو وجد وثيقة بعده والا فله نقضه (قيمة الولد) أي لتخلقه
على الحرية (فله قيمتها وقيمة الولد) هذا أرجح الأقوال (بعد أن عمرت) أي بعد أن عمرها المشتري

ونحوه بالبناء أو الغرس فإن المستحق يدفع قيمة العمارة أي البناء حال كونه قائلاً لانه وضعه بوجه شبهة ومثل ذلك من اشترى سفينة خربة وأصلحها أو ثوباً أو صبغته ثم استحق وأما لو استحق الأرض المحبسة فليس للباني أو الغارس إلا (٢٤٦) نقضه أو شجره (قيمة ذلك النقض)

قيمة البقعة برأحافان أبي كائش يركن بقيمة مال لكل واحد والغاصب يؤمر بقطع بنائه وزرع شجره وإن شاء أعطاه ربحاً قيمة ذلك النقض والشجر ملق بعد قيمة أجر من يقطع ذلك ولا شيء عليه فيما لا قيمة بعد القطع والهدم ويرد الغاصب الغلة ولا يردها غير الغاصب والولد في الحيوان وفي الأمة إذا كان الولد من غير السيد يأخذ المستحق للأمة من يد ممتاع أو غيره ومن عصب أمه ثم وطئها فولد رقيق وعليه الحد وإصلاح السفلى على صاحب السفلى والخشب للسقف عليه وتعليق العرف عليه إذا وهى السفلى وهدم حتى يصح

أي البناء على أنه منقوض (ملق) أي مقولوعاً ولما كان الغاصب ظالماً والمستحق مظلوماً كان له الخيار ويلزم الغاصب أجره الأرض التي بناها وأغرسها فتحسب للمستحق من قيمة الانقراض والمستحق من الغاصب مع علمه بالغصب كالغاصب (ورب الغاصب) ومثله السارق والخائن والمختلس ونحوهم من كل من لا شبهة له فيما اغتسله من صوف وسمن وغيره ونحو ذلك ومحل رده الغلة إن ردت الذات المغصوبة وأما لو فانت ولزمه قيمتها فلا يتبع بغيرها لأن قيمتها تعتبر يوم الاستيلاء عليها فكانه استغل ملكه (من غير السيد) أي الذي استحققت منه أن كان من زوج أو زناً أو أمانة فليس للمستحق الا قيمته مع قيمة أمه (أو غيره) أي كالموهوب له أو المتصدق عليه (ومن غصب أمة الخ) تكرار (إذا وهى السفلى) أي ضعف والواقى وهدم

بمعنى أو وإذا كان السفلى موقوفاً لم ينظر الوقف إصلاحه لحفظ الأعلى إذا كان مملوكاً ويجبر والمراد بالسفل ما نزل عن غيره فيشمل الأوسط بالنسبة لما فوقه ثم أسد دل على هذا وما يأتي بحديث لا ضرر ولا ضرار واللفظان مترادفان بمعنى واحد على جهة التأكيد فكانه قال لا تضر ولا تضر

وقيل معنى الاول لا تضر من لم يضرك ومعنى الثاني لا تضر من ضررك لقوله تعالى فمن عفا وأصلح فأجره على الله (من قتح كوة) يفتح الكاف وضمها أى طاقه ويقضى عليه بسدها ما لم تكن من تقعه جدا لا يمكن الاطلاع منها وأما الكوة السابقة على بيت الجار فلا يقضى بسدها ولكن يمنع من التطلع منها على الجار ولأصحاب (٢٤٧) البيوت القريبة من المنارة أن تمنع صعود غير

الاعشى علمها ما لم يكن لها حاجر يمنع النظر لما حولها (قبالة بابها) أى ان كانت السكة غير نافذة والا حاز فتحه بخلاف الحائض فلا يجوز إحداثه قبالة الباب مطلقا (أو حفر ما يضر الخ) كحفر بئر ملتصقة بجداره أو حاضل لمراحضه (ويقضى بالحائط) أى المتنازع فيه بين الجارين عند عدم اليقينة لمن إليه أى إلى جهته القمط بضم القاف والميم جمع قماط وهو الخشب الذى يجعل فى الحائط والعقود تناكح الأجر أو الاجار فى بعضهما مع البين من هما فى جهته فان كانا فى جهتهما ولم يكن فى الحائط شئ منهما فهو مشترك (ولا يمنع فضل الماء) أى الزائد منه على الحاجة ان كان فى أرض غير مملوكة لمنعه به الكلا أى العشب وطبا أو باساقاته اذا كان بازاء الماء عشب

وَيُجْبَرُ عَلَى أَنْ يُصْلِحَ أَوْ يَبْنِيَ مَنْ يَصْلِحُ وَلَا ضَرَرَ وَلَا ضَرَارَ
فَلَا يَفْعَلُ مَا يَضُرُّ جَارَهُ مِنْ قَبْحِ كَوَّةٍ قَرِيبَةٍ يَكْشِفُ جَارَهُ
مِنْهَا أَوْ فَيْحِ بَابٍ قِبَالَةَ بَابِهِ أَوْ حَقَرِ مَا يَضُرُّ جَارَهُ فِي
حَقَرِهِ وَإِنْ كَانَ فِي مَلِكِهِ وَيُقْضَى بِالْحَائِطِ لِمَنْ إِلَيْهِ
الْقُمُطُ وَالْعُقُودُ وَلَا يَمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِمَنْعِهِ بِهِ الْكَلَّا
وَأَهْلُ آبَارِ الْمَائِسَةِ أَحَقُّ بِهَا حَتَّى يَسْقُوا ثَمَّ النَّاسُ
فِيهَا سَوَاءٌ وَمَنْ كَانَ فِي أَرْضِهِ عَيْنٌ أَوْ بَيْرٌ فَلَهُ مَنَعُهَا
الْآنَ تَنْهَدِمُ بَيْرُ جَارِهِ وَلَهُ زَرْعٌ يَخَافُ عَلَيْهِ فَلَا يَمْنَعُهُ
فَضْلُهُ وَاخْتَلَفَ هَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ عَيْنٌ أَمْ لَا وَيَنْبَغِي

مباح لعموم الناس ونزل به قوم يريدون رعيه فنعهم أهل المامن الشرب فانهم يرتحلون عنه ويركونه لهم وفى الحديث لا تمنعوا فضل الماء لئلا تمنعوا فضل الكلا (ثم الناس فيها) أى الأبار أى فى فضل ماؤها سواء لم يقصد حافرها بحفرها الملكية والا فله بيع ماؤها كما يبر الدار لا للضرر الذى لا تمنع معه (فلا يمنع فضله) أى الفاضل عنه من الماء بشرط أن يأخذ فى اصلاح بئرهم (أم لا) هو المعتمد

(أن لا يمنع الرجل) ومثله المرأة (خشبه) بالجمع وروى خشبة بالافراد واذا أعار جاره موضعاً لغرض خشبه ثم أراد المنع فليس له الرجوع إلا بعد المدة المعينة أو المعتادة (الماشية) أى الممكنة الحراسة وأما نحو الحمام والتحل فلا ضمان على أربابه وعلى أصحاب الزرع حفظه (من الزرع والحوائط) أى البساتين للاختراز عمالو (٢٤٨) وطئت شخصاً نائماً فقتلته ولا سائق لها ولا قائد ولا راكب فلا ضمان

أن لا يمنع الرجل جاره أن يعرض خشبه في جداره ولا يقضى عليه وما أفسدت الماشية من الزرع والحوائط بالليل فذلك على أرباب الماشية ولا شيء عليهم في فساد النهار ومن وجد سلعة في التفليس فأما خاص والأخذ سلعته أن كانت تعرف بعينها وهو في الموت أسوة الغرماء والضامن غارم وجعل الوجه أن لم يأت به غرم حتى يشترط أن لا يغرم ومن أجيل بدین فرضی فلا رجوع له على الأول وأن

ومحل لزوم قيمة ما أنلفته ليلان لم تربط ربطاً وثيقاً أو يعلق عليها الباب ولا تنفي الضمان (ولا شيء) عليهم في فساد النهار) أى إذا كانت بالهد عن مزارع الناس بحيث يغلب على الظن أنها لا تؤذى شيئاً وإذا كان معماراً ولم يمنعها كان الضمان منه والماشية المعروفة بالعداء يضمن صاحبها جميع ما أنلفته ليلاً ونهاراً (ومن وجد سلعته) أى التي باعها ولم يأخذ منها حتى فليس المشتري فالبائع في التفليس الخاص وهو حكم الحاكم بنزع مال المدون للغرماء مختار فأما خاص بها أى دخل مع الغرماء في جلة المال وأخذ نصيباً بنسبة ماله منه والآخرى وإن لم يختار الخاصة أخذ

سلعته التي شهدت له بها البينة ما لم يدفع الغرماء له الثمن وقوله في الموت أى موت من أفلس اشتري السلعة ولم يدفع ثمنها (والضامن غارم) أى إن شرط عليه صاحب الدين الغرم ولو مع حضور الغريم ملياً ولا فلا يغرم إلا في عدم الغريم أو غيبته كما يأتي ما لم يشترط رب الدين أن يأخذ بحقه من شاء منهما والأفله ذلك (وجعل الوجه) أى الذي ضمن حضور المدين عند الاجل أن لم يأت به عند حلوله غرم المال الذي عليه حتى أى إلا أن يشترط أن لا يغرم فيكون كضمان الطلب

لا يلزمه شيء ما لم يمكنه الاتيان به ويقرط (الآن يغره) أي يغرم المحمل المحال منه أي فيه كأن يعلم أنه عديم أو مماطل ويحمله عليه فإنه لا يبرأ بل يرجع عليه المحال ويعلم ذلك بأقرار أو بينة ويختلف ان اتهم (على أصل دين) اضافته للبيان أي أصل هودين والأهني جمالة أي ضمان فلا بد من رضا المحال عليه ولا يطالب الا في عدم الغريم أو غيبته وأما الحوالة فلا يشترط فيها رضا المحال عليه الا ان كان بينه وبين المحال (٣٤٩) عداوة دينوية (أو تقليس) وإذا قلنا لو اُخذ من

الغرماء دخل الجميع (ما كان له على غيره) أي لأن ذمة الغير لم تخرب بخلاف ذمة الميت والمفلس (المأذون) أي العبد المأذون له في التجارة فتتبع ذمته بما عليه من الديون ولا يتبع بذلك سيده الا ان قال لارباب الديون عاملوه وعلى (ويحبس المديان) أي من عليه الدين يستبرأ أي لم يدين أمره اذا كان مجهول الحال ما لم يسأل التأخير الى اثبات عسره والاخر بحميل ولو بالوجه فان لم يثبت عسره وطال حبسه أطلق بعد حلفه أنه لا مال له وأما الموصرا اذا أئذفاته يسجن ويضرب بالسوط مرة بعد أخرى حتى يؤدي ما عليه أو يموت (قسم) أي أجبر على قسمته من أباه ولو طلب ما صاحب الاقل (الى النيسع) أي الى بيعه أجبر

أَفَلَسَ هَذَا الْآنَ يُغْرَمُ مِنْهُ وَأَمَّا الْحَوَالَةُ عَلَى أَصْلِ دَيْنٍ وَالْأَهْنَى جَمَالَةٌ وَلَا يُغْرَمُ الْحِمْلُ إِلَّا فِي عُدْمِ الْغَرِيمِ أَوْ غَيْبَتِهِ وَبِحِمْلِ عَوْتِ الْمَطْلُوبِ أَوْ تَقْلِيصِهِ كُلِّ دَيْنٍ عَلَيْهِ وَلَا يَحْمِلُ مَا كَانَ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ وَلَا تَبَاعُ رَقَبَةُ الْمَأْذُونِ فِيمَا عَلَيْهِ وَلَا يَتَّبَعُ بِهِ سَيِّدُهُ وَيَحْبَسُ الْمَسْذِيانِ لِيَسْتَبْرَأَ وَلَا حَبْسَ عَلَى مُعْدِمٍ وَمَا انْقَسَمَ بِلا ضَرَرٍ قِسْمٍ مِنْ رَبْعٍ وَعَقَارٍ وَمَا يَنْقَسِمُ بِغَيْرِ ضَرَرٍ نَقَالِ الْبَيْعِ أَجْبَرُ عَلَيْهِ مِنْ أَبَاهُ وَقِسْمُ الْقُرْعَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي صَنْفٍ وَاحِدٍ لَا يُؤْدَى أَحَدُ الشَّرَكَائِمَا وَإِنْ كَانَ فِي

عليه من أباه لأن في بيع أحدهم حصته وحدها ضرر ما لم يلزم له الآتي النقص وهذا اذا كان مشترى اللقينة صفقة واحدة والا فلا جبر (الافى صنف) أي جنس واحد لا في جنسين أو نوعين متباعدين لأن ذلك غرر ولا يجمع فيها بين حظ اثنين بخلاف المراضاة فيجمع فيها وتكون فيما تعامل أو اختلف جنسا ولا تحتاج لتعديل وتقويم (ولا يؤدي أحد الشركا ئمنا) أي زيادة غنينا أو غير هالان كلامهم ما لا يدري هل يرجع أو يرجع عليه فيحصل الفرر (وان كان في

ذلك تراجع الخ) بمعنى ما قبله ولعل ذلك كرم عقبه لكونه أَوْضَحَ ومثال ذلك أن يكون ثوبان مثلا
 ثمن أحدهما ديناران وثمن الآخر دينار فيقرع عليهما فن صار في سهمه الذي عنده ديناران رد على
 صاحبه بنسبة دراهم ليعتدلا بذلك لا يجوز الأمر بأضاعة بدون قرعة كأن يجعل أحدهما لآخر
 الخيار في الأخذ أو العطاء وكيفية القرعة أن يعادل المقسوم ويجزأ على حسب أدقهم نصيبا
 فإذا كانت دارين ثلاثة لأحدهم نصفها والآخر ثلثها ولا آخر سدسها فإنها تعمل ستة أجزاء
 ثم تكتب أسماء الشركاء في ثلاثة أوراق وتوضع (٢٥٠) في شمع أو طين ثم ترمى واحدة
 على سهم متطرف فإن ظهر أن فيها

اسم صاحب السدس اقتصر
 عاينه والاأخذ وما يليه حتى
 يكمل حصته ثم ترمى الثانية
 وهكذا (ووصى الوصى) مقتضاه
 أن للوصى أن يوصى وإن لم يجعل
 له الموصى ذلك وهو كذلك والمراد
 هنا الوصية في النظر وشرط الوصى
 أن يكون مسلما مكلفا عدلا
 فيما ولي فيه (أن يتجر الخ) أى
 يعطيها لمن يعمل فيها قراضا
 على أن يكون الرجح لا يتام
 (ويزوج إماءهم) أى أو عبيدهم
 حيث كان نظرا (الى غير ما مون)
 أى فى أمانته أو طرأ عليه الفسق

ذلك تراجع لم يجز القسم الابتراض ووصى الوصى
 كالوصى والوصى أن يتجر بأموال يتامى ويزوج
 إماءهم ومن أوصى الى غير ما مون فإنه يعزل ويبدأ
 بالكفن ثم الدين ثم الوصية ثم الميراث ومن حاز دارا
 على حاضر عشرين سنين تنسب اليه وصاحبها حاضر عالم
 لا يدعى شيئا فلا قيام له ولا حيازة بين الأقارب والأصهار

أو العجز فإنه يعزل بعد الرفع للقاضى (ويبدأ بالكفن) أى ومؤن التجهيز
 بعد المعينات مثل أم الوالد والمعتق لاجل ونحو ذلك وكان الأولى ذكر هذه المسئلة فى الموارث
 (ومن حاز دارا الخ) ومثلها باقى العقار وأما الحيوانات وأمة الخدمة فستتان والعبد والعروض
 ثلاث سنين وأما فى حق القريب فلا تفتقر الدار من غيرها (على حاضر) أى مع وجود حاضر
 رشيد قادر على القيام والأقارب من عشرين سنين بعد الرشد ووزوال المانع (عالم) فلو قال لم
 أعلم بأنهما ملكى وما وجدت الوثيقة إلا عند فلان فإنه يقبل قوله مع عيینه ولو طال الزمن

(في مثل هذه المدة) أي العشر سنين بل لا بد أن تزيد على أربعين سنة على المراجع ما لم يكن بينهم تشاجر ولا كانوا كالأجانب (٢٥١) (ولا يجوز) أي لا يصح إقرار المريض مرضنا

مخوف الوارثه بدني ان كان هناك تهمة

كإقراره لزوجة يعلم ميله لها لا بغضه وأما في حال الصحة فيصح مع وجود

التهمة (أنفذ) أي وحووا وان كان ذلك مكر وهالان ثواب الحج لا يصل

للبت والله أجاز النفقة والدعاء ولذا كان الأولى الوصية بالصدقة (أجير

الحج) أي الذي استؤجر لآل الحج عن أوصى (وما هلك) أي ضاع من

المال حال كونه بيده فهو أي فضله منه لانه تقرر عليه وتحمل عونه

وهو العمل وهذا في اجارة الضمان وهي العقد على قدر معين على وجه

الزوم وأما اذا كانت اجارة بلاغ وهي اعطاء ما ينفقه الاجير بدأ

وعودا بالعرف فانه لا يضمن وان ضاع منه المال قبل الاحرام رجوع ولا شيء

عليه وبعد استمر على الاتفاق من نفسه ثم رجع عما اتفق (واجروه)

الاولى آجروه وانما كان الضمان عليهم لتفريطهم بعدم اجارة

الضمان التي هي أحوط

في مثل هذه المدة ولا يجوز إقرار المريض لوارثه بدني

أو بقبضه ومن أوصى بحج أنفذ والوصية بالصدقة

أحب إلينا وإذا مات أجيرا الحج قبل أن يصل فله

بحسب ما سار ويرث ما بقي وما هلك بيده فهو منه

الآن يأخذ المال على أن يتفق على البلاغ

فالضمان من الذين واجروه ويرث ما فضل أن فضل شيء

(باب في الفرائض)

ولا يرث من الرجال الأعشرة الابن وابن الابن وإن

سفل والاب والجد للاب وإن علوا والاخ وابن الاخ

وإن بعدد السلم وابن العم وإن بعدد الزوج ومولى

(باب في الفرائض) جمع فريضة بمعنى مفروضة أي مقدرة في كتاب الله (وان سفل)

بفتح الفاء وضمها أي نزل (والجد للاب) أي وأما أبو الأم فمن ذوى الارحام (والاخ) أي الشقيق أولاب وألام وابن الاخ الشقيق أولاب والعم الشقيق أولاب وابن العم كذلك (ومولى

النعمة (أى المعتق الذى أتم على العبد بالعق فهم (٢٥٣) بالبسط خمسة عشر (والجدة)

النعمة ولا يرث من النساء غير سبع البنت وبنت
الابن والأُم والجدة والأخت والزوجة ومولاة
النعمة فإِذَا الرُّوْحُ مِنَ الرُّوْحَةِ إِنْ لَمْ تَرَكَ وَلَدًا
وَلَا وَلَدًا مِنَ النِّصْفِ فَإِنْ تَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا مِنْهُ
أَوْ مِنْ غَيْرِهِ فَلَهُ الرُّبْعُ وَرِثَتْ هِيَ مِنْهُ الرُّبْعُ إِنْ لَمْ يَكُنْ
لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدًا فَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ أَوْ وَلَدًا مِنْهَا أَوْ مِنْ
غَيْرِهَا فَلِهَا الثُّمْنُ وَمِيرَاثُ الْأُمِّ مِنْ ابْنِهَا الثُّلُثُ إِنْ لَمْ
يَتَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدًا أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الْأَخَوَةِ مَا كَانُوا
فَصَاعِدًا إِلَّا فِي فَرِضَتَيْنِ فِي زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ فَلِلزَّوْجَةِ
الرُّبْعُ وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ مَبْقَى وَمَبْقَى لِلْأَبِ وَفِي زَوْجٍ
وَأَبَوَيْنِ فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ مَبْقَى وَمَبْقَى
لِلْأَبِ وَلِهَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ الثُّلُثُ إِلَّا مَنْقَصَهَا الْعَوْلُ إِلَّا

أى من الجهتين والأخت الشقيقة
أولاد أولاد ومولاة النعمة أى المعتقة
فهي بالبسط عشر (فان تركت ولدا)
أى ذكرا أو أنثى ولو من زنا فإنه
لا يثبت عنها حال ودليل الفريضتين
قوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم
ان لم يكن لهن ولد الآية ومثل
الولد ولد الولد ذكر كان أو أنثى (منه)
راجع للولد (فلهما الثمن) أى ان كانت
وحداهما ويقسم بينهما وبين غيرهما من
الزوجات ان تعددن قال تعالى ولهن
الرَّبْعُ الْآيَةُ (من ابنا) الاولى من
ولدها الشمل الذكور والانثى (ولدا)
أى ذكرا أو أنثى أو ولدان كذلك وان
سفل ومراده بقوله ما كانوا التعميم
أى سواء كانوا أشقاء أولاد أولاد
ذكورا أو أنثانا (فصاعدا) أى فأكثر
وأما الواحد فلا يحجبهما من الثلث الى
السدس (الا فى فريضتين) أى
مستثنتين (فى زوجة الخ) بدل مفصل
من مجمل وفى الحقيقة لها فى هذه
الرَّيْعُ لان المسئلة من أربعة (وفى
زوج وأبوين) المسئلة تصح من
سنة وتأخذ الام منها فى الحقيقة

السدس وان سمي ثلثا باعتبار مابقي (ولها فى غير ذلك) أى فى غير هاتين المسألتين أن
والعول زيادة فى القروض ونقص فى الانصاء كزوج وأخت لغير أم وأم أصلها من ستة لان

فهما نصفان وثلاثا وتعمل الى ثمانية الزوج ثلاثة وللأخت ثلاثة وللأم اثنان فصارت لهما ربعا
لما خلفهما من النقص بالعول ومن ذلك المسئلة المنبرية التي سئل عنها الامام علي وهو على المنبر
فقال ما رغبني المرأة تسعا وهي زوجة وأبوان وابنتان أصلهما من أربعة وعشرين وتعمل الى تسعة
وعشرين للزوج ثلاثة وللأبوين ثمانية وللبنتين ستة عشر فقد زيد على القرينة سهمان حتى يتوزع
النقص على الجميع الحاقا بالأصحاب الفروض بأصحاب الأبوين وسمى ذلك عولا (أو اثنان من
الأخوة) أي فالجمع في آية فإن كان له أخوة فلا ماله السدس لما فوق الواحد (ما كانا) أي ولولا م
ولو محجوبين بالشخص كآب وأم (٢٥٣) وإخوة فانهم يحجبونها من الثلث الى السدس

وان كانوا محجوبين بالأب وأما الحجب
بالوصف كالزقي والكافر والقاتل
فصاحبه كالعدم (وميراث الأب
من ولده) أي ذكرنا كائنا وأثنى إذا
انفرد أي يقال في شأنه أنه إذا انفرد
ورث المال كله بالتعصيب ويخبر
أحدى حالاته الثلاثة والثالثة أنه
يقرض له مع الوالد الذكر أو ولدا لابن
الذكر السدس والثالثة أنه يأخذ
السدس فرضا وما بقي بعد أصحاب
السهام أي الفروض وهم البنات أو
بنات الابن أو الأثنان من ذلك فصاغده
تعصيا قال خنيسل ويرث بقرض

أَنْ يَكُونَ لَتَيْ وَلَدًا أَوْ ابْنًا أَوْ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ
مَا كَانَ فَلَهَا السُّدُسُ حَيْثُ ذِي مِيرَاثِ الْآبِ مِنْ وَلَدِهِ
إِذَا انفرد وَرِثَ الْمَالَ كُلُّهُ يُقْرَضُ لَهُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ
أَوْ وَلَدِ ابْنِ السُّدُسِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَلَا وَلَدُ ابْنِ
فِرْضَ لِلآبِ السُّدُسُ وَأُعْطِيَ مِنْ شَرِكِهِ مِنْ أَهْلِ
السَّهَامِ سَهَامُهُمْ ثُمَّ كَانَ لَهُ مَا بَقِيَ وَمِيرَاثُ الْوَلَدِ الذَّكَرِ

وعصوبة الأب ثم الخدم بنت وان سقطت كان عم أخ لام أو كزوج هو معتق أو ابن عم (من شركة)
بفتح الشين المجهدة وكسر الراء أي وورث معه قال في المصباح شركته في الأمر أشركه من باب تعب
شركا وشركة وزان كلم وكلما بفتح الاول وكسر الثاني إذا صرت له شركا (وميراث الوالد الذكر) أي
من أبيه أو أمه جيع المال لو انفرد ولم يكن معه صاحب فرض فإن كان معه زوجة ليمت
فالمسئلة من ثمانية لأن أصل المسئلة أقل عدد يخرج منه فرضها وهو هنا خرج الثمن فتأخذ الزوجة
منها ثمانية والأب ما بقي وإن كان معه زوج فالمسئلة من أربعة وإن كان معه أبوان فمن ستة للأبوين
ثلثها وله ما بقي وإن كان معه زوجة وأبوان فالمسئلة من أربعة وعشرين لأن فيها سدسا وخزجة

من ستة وثمناوخرجه من ثمانية وبينهما توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين فالزوجة ثلاثة والابوين ثمانية وله الباقي وان كان معه جدا أو جدة فالمسئلة من ستة الجدة أو الجدة السدس وله الباقي وانما قدم أصحاب الفروض لانهم أقوى بسبب تعيين منهاهم في الكتاب والسنة بخلاف العاصب (٢٥٤) ولذلك يسقط اذا كان غير ابن متى

جميع المال ان كان وحده أو يأخذ ما بقي بعد سهام من معه من زوجة وأبوين أو جدا أو جدة وابن الابن بمثله الابن اذالم يكن ابن فان كان ابن وابنة فلذلك كرمثل حظ الأنثيين وكذلك في كثرة البنين والبنات وقلمهم يرون كذلك جميع المال أو ما فضل منه بعد من شرهم من أهل السهام وابن الابن كالابن في عديمه في ميراث ويحجب وميراث البنت الواحدة النصف والا ثنتين الثلثان فان كثرن لم يردن على الثلثين شيئا وابنة الابن كالبنات كثرن لم يردن على الثلثين شيئا

استغرقت الفروض التركة وفي الحديث ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر (عزلة الابن) أى في غالب أحواله فيأخذ جميع المال عند انفراده وما بقي من ذوى السهام وقلنا في غالب أحواله لانه لا ميراث له في فرضه وحظها مع ابنتين وأبوين ولو كان بدله ابن لم يسقط (فان كان) أى وجد للميت أن الميراث للميراث له الابن مع البنت أو البنات قال خليل وما لا فرض فيها فأصلها عدد عصمتها وضعف لذلك على الاتي اه وان كان معهم صاحب فرض كزوج أو زوجة فالباقي بعد فرضه يقسم لذلك كرمثل حظ الأنثيين لان القاعدة أن كل ذكر أو أنثى في مرتبة واحدة يحب أن يفضل الذكور على الانثى إلا الاخوة للام فان ذكرهم كانوا هم وأعاد قوله

وابن الابن كالابن لاجل قوله ويحجب فيحب الاخوة والاخوات كما يحجبهم الابن ولا يحجب بنت الابن التي كان يحجبها الابن بل يعصها فهو مشله في الجملة (والانثيين) أى وميراث الانثيين فأكثر الثلثان لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك لان المراد اثنتان ففوق لما صح أنه صلى الله عليه وسلم ورثه ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف

(فإن كانت) أي وجدت ابنة والمراد (٣٥٥) بآنة الابن جنسها ولذا قال بعد ذلك وإن

كثرت بنات الابن لم يردن الخ فإن
كان معهن ذكر في درجتهن عصبن
في النصف للذكر مثل حظ الأنثيين

(وما بقى) أي بعد نصف البنت
وسدس بنت أو بنات الابن للعصبة

أي عصبة الميت (لم يكن لبنات الابن
شيء) أي لاستغراق الثلثين (فيكون

ما بقى) أي أن بقى شيء كاهو شان
الميراث بالنصف وأما لو كانت

الورثة اثنتين وأبو بن وابنة ابن
منعاه ذكر فلا شيء لهما لاستغراق

الفروض الزكية (تحتهن) أي
أنزل منهن فانه يعصبن وهو معنى

قوله كان ذلك أي الباقي بينه وبينهن
كذلك أي للذكر مثل حظ الأنثيين

لان ابن الابن يعصب من فوقه من
بنات الابن حيث لم يكن لهن شيء

من الثلثين وأما من تحتها فلا
يعصبن بيل يحجبن فإذا كانت

بنت الابن وارثة للسدس مع
البنت فلكل الثلثين فإن ابن الابن

الاستقل منها يأخذ الثلث الباقي
ولا يرد عليها شيئاً ثم ذكر في

يعصيب ابن الابن في درجته ولن
فوقه من بنات الابن مستلزمين زيادته في الايضاح بقوله وكذلك لو ورث الخ (كان ذلك) أي الثلث

الباقي بينه وبين أخواته راجع لقوله معهن (أو من فوقه من عماته) راجع لقوله أو تحتهن

إذا لم تكن بنتٌ وكذلك بناته كالبَنَاتِ فِي عَدَمِ

البنَاتِ فَإِنْ كَانَتْ ابْنَةٌ وَابْنَةُ ابْنٍ فَلِلْابْنَةِ النِّصْفُ

وَلِلْابْنَةِ ابْنِ السُّدُسِ عَاشُ الثَّلَاثِينَ وَإِنْ كَثُرَتْ بَنَاتُ

الابْنِ لَمْ يَرُدَّنَّ عَلَى ذَلِكَ السُّدُسِ شَيْءٌ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُنَّ

ذَكَرٌ وَمَا بَقِيَ لِلْعَصْبَةِ وَإِنْ كَانَتِ الْبَنَاتُ اثْنَتَيْنِ لَمْ

يَكُنْ لِبَنَاتِ ابْنٍ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ

فَيَكُونُ مَا بَقِيَ بَيْنَهُنَّ وَبَيْنَهُ لَكَ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ

وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الذَّكَرُ تَحْتَهُنَّ كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُ

وَبَيْنَهُنَّ كَذَلِكَ وَكَذَلِكَ لَوُورِثَ بَنَاتُ ابْنٍ مَعَ الْابْنَةِ

السُّدُسِ وَتَحْتَهُنَّ بَنَاتُ ابْنٍ مَعَهُنَّ أَوْ تَحْتَهُنَّ ذَكَرٌ

كَانَ ذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخَوَاتِهِ أَوْ مِنْ فَوْقَهُ مِنْ عَمَاتِهِ

فَوْقَهُ مِنْ بَنَاتِ ابْنٍ مِسْثَلَيْنِ زِيَادَةً فِي الْإِيضَاحِ بِقَوْلِهِ وَكَذَلِكَ لَوُورِثَ الخ (كان ذلك) أي الثلث

الباقي بينه وبين أخواته راجع لقوله معهن (أو من فوقه من عماته) راجع لقوله أو تحتهن

(ولا يدخل في ذلك) أى الثالث الباقي (وميراث الاخت الشقيقة) أى من أختها وأختها النصف حيث انفردت ولم يكن معها أصل ولا فرع وارث ولا من يعصب من أخ أو جد بقرينة قوله فان كانوا أى الورثة أخوة وأخوات الخ وأما الاخ للام فصاحب فرض كما يأتى ثم شرع فى ارث الاخوات مع البنات بقوله (والاخوات (٢٥٦) مع البنات) أى وألبنات الواحدة أو

بنت الابن أو بنات الابن كالعصبة
لهن من حيث لهن ياخذن ما فضل
عنهن فهن عصبة مع الغير وأما
الاخت مع الاخ فانها عصبة بالغير
كالبنات مع الابن وانما لم يقل عصبة
لهن لئلا يتبادر الى الذهن العاصب
بنفسه الذى يجوز المال اذا انفرد
والمراد بقوله ولا يرى أنه لا يفرض
لهن أى الاخوات معهن أى
البنات بل ان فضل شئ أخذته والا
فلا تم شرع فى شئ من مسائل الحجب
بقوله (ولاميراث للاخوة والاخوات)
أى من أخهم أو أختهم مع الاب
لانهم انما يدلون به وكل من أدنى
لهمت بواسطة حجتهم تلك الوسطة
الالاخوة للام فانهم يرثون أخاهم
مع وجودها (ولامع الولد الخ) أى
لان جهة البنوة مقدمة على جهة
الاخوة وانما قيد الولد بالذكور لان

ولا يدخل فى ذلك من دخل فى الثلثين من بنات
الابن وميراث الأخت الشقيقة النصف والاثنتين
فصاعد الثلثان فان كانوا أخوة وأخوات شقائق
أولاب فالمال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين قلوا
أو أكثروا والاخوات مع البنات كالعصبة لهن يرثن
ما فضل عنهن ولا يرى لهن معهن ولا ميراث
للاخوة والاخوات مع الاب ولا مع الولد الذكور ومع
ولد الولد والاخوة للاب في عدم الشقائق كالشقائق
ذكورهم واناثهم فان كانت أخت شقيقة وأخت أو

البنات لا تحجب الا الاخوة للام (كالشقائق) أى الا فى المشتركة فان
الاشقاء يرثون مع الاخوة للام وليس كذلك الاخوة للاب (ذكورهم واناثهم) بدل من المشبه
به الذى هو الاخوة الشقائق لقربه ويفهم منه التعميم فى جانب المشبه الذى هو الاخوة للاب
ولما كانت الاخوات للاب مع الاخوات الاشقاء بمنزلة بنات الابن مع البنات فرع على ذلك قوله فان

كانت أى وجدت أخت شقيقة (٢٥٧) الخ (ولن يبق من الاخوات) أى جنسهن

لتدخل الواحدة (الآن يكون معهن

ذكر) أى مساولهن وأما ابن الأخ
فانه اذا لم يعصب أخته فبن فوقه
وهى عمته بطريق الاولى كما قال في
الرحمة

وليس ابن الاخ بالمعصب

من مثله أو فوقه في النسب

وحينئذ فالباقي بعد الاشقاء اذا لم
يكن أخ لاب يأخذه ابن الاخ
الشقيق دون أخته وعمته التي فوقه
(سواء) حال من الاخت والاخ أى

حال كونهم مامستويين (السدس)
خبر والاصل في هذا قوله تعالى وان
كانت رجل يورث كلاله أو امرأه

أخ أو أخت فلكل واحد منهما
السدس الآية فان المراد الاخوة للام

والكلاله هي الفريضة التي لا ولد فيها
ولا والد (ويحجبهم) أى الاخوة للام

عن الميراث الولد ولو أبى وبنوه أى بنو
الولد الذي كروا وسفلوا ذكورا كانوا

أو إناثا (والجد للاب) أى للام فانه
لا يرث فضلا عن كونه يحجب) كان

شقيقا الخ) وأما الاخ للام فليس له
الا السدس الآن يكون ابن عم كما

تقدم (وان كان) أى وجد أخ الخ
كره هذه المسئلة ليرتب عليها قوله وان كان مع الاخ ذواى صاحب سهم

أَخَوَاتُ لَأَبٍ فَالْتَصِفُ الشَّقِيقَةَ وَلَنْ يَبْقَى مِنَ الْأَخَوَاتِ

لِلأَبِ السُّدُسُ وَلَوْ كَانَتْ شَقِيقَتَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِلأَخَوَاتِ لِلأَبِ

شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ ذَكَرٌ فَيَأْخُذُونَ مَا بَقِيَ لِلذَّكَرِ

مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ وَمِيرَاثُ الْأُخْتِ لِلأُمِّ وَالْأَخِ لِلأُمِّ

سِوَاءِ السُّدُسِ لِكُلِّ وَاحِدٍ وَكَثُرُ وَفَالثُلُثُ بَيْنَهُمُ الَّذِي ذَكَرُ

وَالْأُنثَى فِيهِ سِوَاءٌ وَيَحْجُبُهُمْ عَنِ الْمِيرَاثِ الْوَلَدُ وَبَنُوهُ وَالْأَبُ

وَالْجَدُّ لِلأَبِ وَالْأَخُ يَرِثُ الْمَالَ إِذَا انفردَ كَانَ شَقِيقًا وَلِأَبِ

وَالشَّقِيقُ يَحْجُبُ الْأَخَ لِلأَبِ وَإِنْ كَانَ أَخٌ رَأُخْتُ ذَا ذَكَرٍ

شَعَائِقُ أُولَئِكَ فَالْمَالُ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ

وَإِنْ كَانَ مَعَ الْأَخِ ذُوسُهُمْ يَدِي بِأَهْلِ السَّهَامِ وَكَانَ

لَهُ مَا بَقِيَ وَكَذَلِكَ يَكُونُ مَا بَقِيَ لِالأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لِلذَّكَرِ

مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ

أى فرض بدئى الخ (قدوروا الثلث) أى نورث بقية أهل السهام الثلاثين كزوج وأم أو جدة مع اثنين فأكثر من الأخوة للام والمسلطة من (٢٥٨) ستة للزوج النصف وللأم والجدة

السدس والثلث الباقي للأخوة للام فقد استغرقت الفروض التركة وقد وقعت هذه المسئلة في زمن عمر أول عام من خلافه فأسقط الاشقاء نظرا لاستحقاق الفروض التركة فلما وقع له نظيره انانى عام وأراد أن يحكم فيها مثل ما حكم أولا قاله بعض الاشقاء هب أن ابانا كان حارا أو محرما لمق في اليم أليست أمنا واحدة فاستحسن كلامه وشركهم في الثلث فقيل له لم تنقض في العام الماضي هكذا فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما نقضى ولا ينتقض أحدا الاجتهادين بالآخر ثم انه لو كان في المشتركة جد لسقطت الاخوة للام ويلزم من ذلك سقوط الاخوة الاشقاء لانهم انما ورثوا بالتبعية لهم وبأخذ الجد الثالث الباقي (أعيل لهم) أى لانهم أصحاب فروض فلا يسقطن بحال فيعال للاخت الواحدة بمثل نصفها فتبلغ تسعة ولا اثنين فأكثر بالثلثين أربعة فتبلغ عشرة (وكان

فِي أَهْلِ السَّهَامِ أَخُوهُ لَأُمِّ قَدُورٍ وَالْثَلَاثُ وَقَدْ بَقِيَ أَخٌ شَقِيقٌ أَوْ أَخُوهُ ذُكُورًا أَوْ ذُكُورًا وَنَاثُ شَقَائِقُ مَعَهُمْ فَيُشَارِكُونَ كُلَّهُمُ الْاِخْوَةَ لِلْأُمِّ فِي ثُلُثِهِمْ فَيَكُونُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوَاءِ وَهِيَ الْفَرِضَةُ الَّتِي تُسَمَّى الْمَشْرَكَةِ وَلَوْ كَانَ مِنْ بَقِي أَخُوهُ لَأَبٍ لَمْ يُشَارِكُوا الْاِخْوَةَ لِلْأُمِّ وَلَخَرُوجُهُمْ عَنْ وَلَادَةِ الْأُمِّ وَإِنْ كَانَ مِنْ بَقِي أُخْتًا أَوْ أَخَوَاتٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أُعِيلَ لَهُنَّ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَبْلِ لَأُمِّ أَخٍ وَاحِدًا أَوْ أُخْتًا لَمْ تَكُنْ مَشْرَكَةً وَكَانَ مَبْقَى الْاِخْوَةِ إِنْ كَانُوا ذُكُورًا أَوْ ذُكُورًا وَأَنَا وَأَنْ كُنَّا نَاثًا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أُعِيلَ لَهُنَّ وَالْأَخُ لِلْأَبِ كَالشَّقِيقِ فِي عَدَمِ الشَّقِيقِ الْآفِي

باقى) وهو السدس (أوذ كورا وانا) أى فيكون بينهم للذكور مثل حظ الانثيين المشتركة (وان كن انا الخ) مكرروكذاقوله والاخ الاب الخ لكته نر هذا لاجل قوله الا في المشتركة

(كالأخ) أي مثله في التعصيب لامن كل وجه لان بنى الاخوة يخالفون آباءهم في خمسة مواضع
 الاول أن ابن الاخ لا يعصب أخيه والاخ يعصبها الثاني أن الاخوة لا يحجبهم الجد ويحجب
 أبناءهم الثالث أن الاثنين من بنى الاخوة لا يحجبون الام بخلاف آباءهم الرابع أن ابن الاخ
 اذا كان مكان الاخ في المشتركة لم تكن مشتركة بل يسقط الخامس ما ذكره المصنف بقوله
 (ولا يرث ابن الاخ للام) بخلاف أبيه (يحجب الاخ للاب) أي لكونه أقوى منه لانه جمع رجلا
 وتعصيا والذي للاب ليس في (٢٥٩) جهته الا التعصيب (أولى من ابن أخ شقيق) أي

لكونه أقرب منه بدرجة (يحجب
 عما) أي لأدلائه بولادة الاب والفم
 انما يدل بولادة الجد (يكون الاقرب
 أولى) أي في الاخوة بينهم والاعمام
 بينهم ثم شرع في حكم ذرى الارحام
 وهم كل قريب ليس بذى
 سهم ولا عصبة فقال (ولا يرث بنو
 الاخوات) وأولى بناتهن ما كن
 أي شقائق أولاد أولاد لان
 ابن الاخت لا يرث خاله وكذا لا يرث
 أنصابتها والنسب ولا بناتهن من
 باب أولى ولا بنات الاخ ما كان
 الاخ شقيقاً وأولاد أولاد وكذا
 لا يرث الخالة ولا النحال ولا العمة قال
 خليل ثم بيت المال ولا يرث ولا

المُشْتَرَكَةُ وَابْنُ الْأَخِ كَالْأَخِ فِي عَدَمِ الْأَخِ كَانَ شَقِيقًا
 لِأَوَّلِيٍّ وَلَا يَرِثُ ابْنُ الْأَخِ لِلْأُمِّ وَالْأَخُ لِلْأَبِ يَحْجُبُ
 الْأَخُ لِلْأَبِ وَالْأَخُ لِلْأَبِ أَوْلَى مِنْ ابْنِ أَخٍ شَقِيقٍ وَابْنُ أَخٍ
 شَقِيقٍ أَوْلَى مِنْ ابْنِ أَخٍ لِأَبٍ وَابْنُ أَخٍ لِأَبٍ يَحْجُبُ عَمَّا
 لِأَبَوَيْنِ وَعَمَّ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُ عَمَّا لِأَبٍ وَعَمَّ لِأَبٍ يَحْجُبُ ابْنَ
 عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ وَابْنُ عَمٍّ لِأَبَوَيْنِ يَحْجُبُ ابْنَ عَمٍّ وَهَكَذَا
 يَكُونُ الْأَقْرَبُ أَوْلَى وَلَا يَرِثُ بَنُو الْأَخَوَاتِ مَا كُنَّ وَلَا

يدفع لذرى الارحام اه وظاهره كان منتظما للعدالة الامام أم لا وقال أبو بكر الطرطوشي اذا
 كان الامام غير عدل فان المال الزائد يرد على ذوى السهام ويدفع لذوى الارحام والمراد بعدالة
 الامام أن يكون يعطى كل ذى حق حقه وقول صاحب الرحبية

أسباب ميراث الورى ثلاثة * كل يفيد ربه الوراثه

وهي نكاح وولاء ونسب * ما بعدهن للموارث سبب

مبنى على أن بيت المال لا يرث حيث لم يكن منتظما ثم انتقل بتكامل على وانه الميراث فقال

(ولا يرث عبد) أى قن ولا من فيه بقية ريق كالمدير وأم الولد (ولا يرث المسلم الكافر الخ) لما ورد لا يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر وسيأتى المانع الثالث فى قوله ولا يرث قاتل العمد الخ وقد جمعها صاحب الرحمة فى قوله ويمنع الشخص (٣٦٠) من الميراث * واحدة من علل ثلاث ريق وقتل واختلاف دين

بَنُو الْبَنَاتِ وَلَا بَنَاتُ الْأَخِ مَا كَانَ وَلَا بَنَاتُ الْأَعْمِ وَلَا جَدُّ
لَأُمِّ وَلَا عَمُّ أَخُو أَيْكَ لَأُمِّهِ وَلَا يَرِثُ عَبْدٌ وَلَا مَنْ فِيهِ بَقِيَّةُ
رِيقٍ وَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَلَا ابْنُ أَخٍ
لَأُمِّ وَلَا جَدًّا لَأُمِّ وَلَا أُمُّ ابْنِ الْأُمِّ وَلَا يَرِثُ أُمُّ ابْنِ الْأَبِ مَعَ
وَلَدِهَا إِلَى الْمَيِّتِ وَلَا يَرِثُ أَخُوهُ لَأُمِّ مَعَ الْجَدِّ لِلْأَبِ وَلَا مَعَ
الْوَلَدِ وَلَدِ الْوَلَدِ كَرَأْسِ الْوَلَدِ وَأُنْتَى وَلَا مِيرَاثَ لِلْأَخَوَةِ
مَعَ الْأَبِ مَا كَانُوا وَلَا يَرِثُ عَمُّ مَعَ الْجَدِّ وَلَا ابْنُ أَخٍ مَعَ
الْجَدِّ وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ الْعَمْدِ مَالًا وَلَا دِيَّةً وَلَا يَرِثُ قَاتِلُ
الْخَطَا مِنَ الدِّيَّةِ وَيَرِثُ مِنَ الْمَالِ وَكُلُّ مَنْ لَا يَرِثُ يَحْتَالُ

فافهم فليس الشك كاليقين
واعلم أن شروط الميراث أيضا ثلاثة
تقدم موت المورث وتاخر حياة
الوارث بعده والعلم بالجهة
المقتضية للارث فلو حصل شك
فى شئ من ذلك فلا ميراث (ولا
ابن أخ لأم) أى لان ههنا ولا من
ذوى الارحام والمقصود من قوله
ولا يترث أم أبى الاب مع ولدها أبى
الميت أن الاب يحجب الجدة من
جهته وان علت فقه قوله أى الميت
بدل من ولدها ولو قال ولا يترث الجدة
مع ولدها السلم من الاشكال الواقع
فى كلامه لان أوله يدل على أنها أم
الجدة وآخره يدل على أنها أم الاب
وان أعجب عنه بأن الجد وان علا
يطلق عليه أب (ذكرنا كان الولد الخ)
فالاخوة للام يسقطون بواحد من
سنة الابن وابنه والبنت وبنت الابن
وان سفلت والاب والجدة قد تقدم

ذلك ففيه تكرار وكذلك قوله ولا ميراث للاخوة الخ (ولا يرث عم الخ) داخل فلا
فى الضابط المتقدم وانما يرث ابن الاخ مع الجد لان دية الجد فى رتبة الاخ والاخ يحجب ابنة
فسكرنا من هو بمنزلة (قاتل العمد) أى العدو وانما لو قتل الامام واحدا من يرثه فى حد وجب

عليه فانه يرثه (فلا يحجب وارثا) أى الا فى خمس مسائل الاولى أم وجد واخوة لا فانهم يرثون
 الأم الى السادس ولا يرثون لحجبهم بالجد الثانية أبوان واخوة فانهم يحجبون الأم الى السادس
 ولا يرثون لحجبهم بالأب الثالثة المشتركة انا كان فيها جد الرابعة زوج وأم وأخوان لام وأخ لأب
 وجد فان الاخوين للام يحجبانها ولا يرثان الخامسة المعادة كاخ شقيق وأخ لأب وجد فان
 الشقيق يعد على الجد الاخ (٣٦١) للأب ويقسمون المال أثلاثا ثم يرجع الشقيق على

الاخ للأب فأخذ ما بسده لحجبه

(فى الرض) أى الخوف المتصل

بالموت فان الزوج يتهم بكونه قصد

حرمانها من الميراث فلذلك ورثته

ان مات فى مرضه ذلك ولو كانت

تزوجت غيره مما ماله به بنقيض

مقصوده ولا يرثها ان ماتت قبله

ليثبت لها مثل الطلاق فى المرض

المذكور ما لو كان طلاقها معلقا فى

صحته على دخول دار مثلا ثم فعلت

المعلق عليه فى حال مرضه فانها ترثه

ولو قصدت تحنيشه كما قال خليل

ونفذ خلع المريض وورثته دونها

كخبره ومملكه فيه ومولى منها وما لاعة

أو أوحشته فيه (بعد العدة) أى فانها

ترثه ولو اتصلت بازواج ولا يرثها لو ماتت

قبله ليثبت لها وأما لو ماتت قبل

فلا يحجب وارثا وأطلقنا فى المرض ترث

زوجها ان ماتت من مرضه ذلك ولا يرثها وكذلك ان كان

الطلاق واحداً وقدمت من مرضه ذلك بعد العدة

وان طلق الصحيح امرأته طلقاً واحداً فانها ميراثاً وان

ما كانت فى العدة وان انقضت فلا ميراث بينهما بعدها

ومن تزوج امرأته فى مرضه لم ترثه ولا يرثها وترث الجد

للأم السادس وكذلك الأب فان اجتمعوا السادس

انقضاء العدة فانه يرثها ومفهوم مات أنه لو صح من ذلك المرض ثم مرض ومات بعد أن

خرجت من العدة فانها لا ترثه (ما كانت فى العدة) أى ما ماتت فيها لان الرجعية كالزوجة

فى التوارث ولو حرق الطلاق لمحو ذلك (لم ترثه الخ) أى لحرمة ذلك النكاح وفساده ولو كان محتاجاً

اليه ولو أذن له فيه الوارث على المشهور ولا يقال النكاح الفاسد المختلف فيه اذا مات أحد

الزوجين قبل فسخه فيه الارث لانا نقول قد استثنى أهل المذهب نكاح المريض لانفساده

انقضاء العدة فانه يرثها ومفهوم مات أنه لو صح من ذلك المرض ثم مرض ومات بعد أن
 خرجت من العدة فانها لا ترثه (ما كانت فى العدة) أى ما ماتت فيها لان الرجعية كالزوجة
 فى التوارث ولو حرق الطلاق لمحو ذلك (لم ترثه الخ) أى لحرمة ذلك النكاح وفساده ولو كان محتاجاً
 اليه ولو أذن له فيه الوارث على المشهور ولا يقال النكاح الفاسد المختلف فيه اذا مات أحد
 الزوجين قبل فسخه فيه الارث لانا نقول قد استثنى أهل المذهب نكاح المريض لانفساده

من جهة أن فيه ادخال وارث وهو منهي عنه كالخراجة وهذا لا ينافي أنه يصح ولا يفسخ إذا صح الميراث منها (فيها النص) أي هي التي ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطاهما السدس وأما التي من جهة الأب فبالقياس (٣٦٣) عليهما من سيدنا عمر بن الخطاب

واستعضر هنا قول صاحب الرعية وتسقط الجدات من كل جهة

بالأم فافهمه وقس ما أشبهه

(وأما هما) أي لقيامهما مقامهما

عند عدمهما (من قبل) بكسر ففتح

أي جهة ثم استشهد لما قاله الامام

بقوله (ولم يحفظ الخ) وقد ورد عليكم

بستى وسنة الخلفاء الراشدين

المهدين من بعدى عضوا عليهما

بالنواخذ (إذا انفرد) بأن لم يكن معه

أن للميت ولا ابن ابن ولا أخوة فله

المال جميعه كأب عند عدمه وقد

أشار الى حاله أنه بالفرض بقوله وله

مع الولد الخ وأشار الى الحالة التي

يجمع فيها بين الفرض والتعصيب

بقوله فان شرکه أحد من أهل

السهم أي أصحاب الفروض والمراد

بهم البنت أو بنت الابن أو انتتان

من ذلك فصاعدا اذ لا يفرض له

السدس مع ذي فرض غيرهن فلو

كان معه أحد الزوجين أو الام أو

بينهما إلا أن تكون التي للأم أقرب بدرجة فتكون أولى

به لأنها التي فيها النص وإن كانت التي للأب أقربهما

فالسدس بينهما نصفين ولا يرث عند مال أكثر من

جدتين أم الأب وأم الأم وأمهاتهما ويذكر عن

زيد بن ثابت أنه ورث ثلاث جدات واحدة من قبل الأم

واثنتين من قبل الأب أم الأب وأم أبي الأب ولم يحفظ

عن الخلفاء تورث أكثر من جدتين وميراث الجدات

انفرد فله المال وله مع الولد الذكرا ومع والد الولد الذكرا

السدس فان شرکه أحد من أهل السهم غير الأخوة

والأخوات فليقتض له بالسدس فان بقي شيء من المال

كان

الجدة لاخذ الباقي تعصيا وفي قوله غير الأخوة والأخوات مسامحة لأن الأخوة

ليسوا من أهل السهام والأخوات انما يرثن مع الجد بالتعصيب إلا أن يقال إنه استثناء منقطع

أي فان شرکه أحد من أهل السهم من غير مشاركة الأخوة الخ بدليل قوله في الحالة التي يخير فيها

كان

الجدة لاخذ الباقي تعصيا وفي قوله غير الأخوة والأخوات مسامحة لأن الأخوة

ليسوا من أهل السهام والأخوات انما يرثن مع الجد بالتعصيب إلا أن يقال إنه استثناء منقطع

أي فان شرکه أحد من أهل السهم من غير مشاركة الأخوة الخ بدليل قوله في الحالة التي يخير فيها

كان

الجدة لاخذ الباقي تعصيا وفي قوله غير الأخوة والأخوات مسامحة لأن الأخوة

ليسوا من أهل السهام والأخوات انما يرثن مع الجد بالتعصيب إلا أن يقال إنه استثناء منقطع

أي فان شرکه أحد من أهل السهم من غير مشاركة الأخوة الخ بدليل قوله في الحالة التي يخير فيها

(فان كان مع أهل السهام اخوة الخ) أى أشقاء أو ألاب ذكر أو أأنات أو جمع منها والمراد بالتعريف أنه يأخذها هو خير له فالمقاسمة أفضل له في جد وجدة وأخ فان المسئلة من ستة الجدة واحد والباقي بين الجد والاخ خمسة وذلك أفضل له من سدس المال ومن ثلث الباقي والسدس أفضل له في زوجة (٣٦٣) وابنتين وجد وأخ فان المسئلة من أربعة وعشرين

للبنين ستة عشر ولا زوجة ثلاثة يبقى خمسة فيأخذ السدس أربعة أولى

من غيره وثلث الباقي أفضل له في

أم وجد وخمسة اخوة فالمسئلة من ستة للام واحد والباقي خمسة يأخذ

ثلثها أولى من غيره فلو استغرقت

الفروض التركة فانه يفرض للجد

ويسقط الاخ واذ لم يبق الا السدس

أخذه الجد ولا شيء للاخ (قال لم يكن معه) أى الجد غير الاخوة أى

جنس الاخوة فصدق بالواحد

بدليل قوله فهو يقاسم أنا والمقاسمة

في هذا أفضل وأما قوله وأخوين أى

ويقاسم أخوين أو عدلها ما ينفع

العين أى مثلها أر بع أخوات

فمستوى فيه المقاسمة وثلث جمع

المال فان زادوا عن مثله فالأفضل

له ثلث المال فرضا وأعلم أن ميراث

الجد باجاء العجاجة فن بعدهم وليس

بالكتاب والسنة (عاده) أى خاصه الشقائق وعدوا علمه الذين للاب معنى أدخلوهم في

عدادهم كأن يترك الميت جـدا وأخا شقيقا وأخالا بن فان الشقيق يعد على الجد والاخ للاب

فتمسوى له المقاسمة وثلث المال ثم يرجع الشقيق على الذى للاب لانه محبوب به وان كان

مع الاخ الشقيق أخت لـب فان القسمة تكون من خمسة للجد سهمان وللأخ سهمان وللأخت

كان له فان كان مع أهل السهام اخوة فالجد بخير في

ثلاثة أو جـه يأخذ أى ذلك أفضل له إمام مقاسمة الاخوة

أو السدس من رأس المال أو ثلث ما بقي فان لم يكن

معه غير الاخوة فهو يقاسم أخا وأخوين أو عدلها

أربع أخوات فان زادوا فله الثلث فهو يرث الثلث مع

الاخوة الا أن تكون المقاسمة أفضل له والاخوة

للأب معه في عدم الشقائق كالشقائق فان اجتمعوا

عاده الشقائق بالذين للاب فنعدوهم بهم كثرة الميراث ثم كانوا

أحق منهم بذلك الآن يكون مع الجد أخت شقيقة

بالكتاب والسنة (عاده) أى خاصه الشقائق وعدوا علمه الذين للاب معنى أدخلوهم في

عدادهم كأن يترك الميت جـدا وأخا شقيقا وأخالا بن فان الشقيق يعد على الجد والاخ للاب

فتمسوى له المقاسمة وثلث المال ثم يرجع الشقيق على الذى للاب لانه محبوب به وان كان

مع الاخ الشقيق أخت لـب فان القسمة تكون من خمسة للجد سهمان وللأخ سهمان وللأخت

بالكتاب والسنة (عاده) أى خاصه الشقائق وعدوا علمه الذين للاب معنى أدخلوهم في

عدادهم كأن يترك الميت جـدا وأخا شقيقا وأخالا بن فان الشقيق يعد على الجد والاخ للاب

فتمسوى له المقاسمة وثلث المال ثم يرجع الشقيق على الذى للاب لانه محبوب به وان كان

مع الاخ الشقيق أخت لـب فان القسمة تكون من خمسة للجد سهمان وللأخ سهمان وللأخت

بالكتاب والسنة (عاده) أى خاصه الشقائق وعدوا علمه الذين للاب معنى أدخلوهم في

عدادهم كأن يترك الميت جـدا وأخا شقيقا وأخالا بن فان الشقيق يعد على الجد والاخ للاب

فتمسوى له المقاسمة وثلث المال ثم يرجع الشقيق على الذى للاب لانه محبوب به وان كان

سهم ثم يرجع الاخ على الاخت (فتأخذ) أى الشقيقة نصفها مما حصل كما كانت تأخذه منفردة لكن تعصيا بالجد لا فرضا وان كانتا اثنتين أخذتا الثلثين (وتسلم ما بقى اليهم) أى الى من ذكر ان بقى شئ فمسئلة الاخت الشقيقة (٢٦٤) والاخ لآب مع الجدمن خمسة

عبدالرؤس حيث لا فرض فيها فالجد سهمان والاخ مثله وللأخت ولجد ثم يرجع الشقيقة على الاخ تمام نصفها ومسئلة الشقيقة والاخت للآب مع الجدمن أربعة عددا للرؤس للجد سهمان ولكل من الاختين سهم ثم يرجع الشقيقة على التي للآب فتأخذ ما يبدى التميم نصفها ولا شئ لها لعدم بقاء شئ والمسئلة الثالثة التي هي شقيقة وأخ واخت للآب مع الجدمن ستة للجد سهمان وللأخ كذلك ولكل أخت سهم ثم يرجع الشقيقة عليهما بتمام نصفها فلم يبق لهما الاسهم واحدة تسمانه للذكر مثل حظ الانثيين (ولا يرى الخ) أى لا يفرض لهن وانما يرثن معه بالتعصيب (بعدهذا) أى فى آخر الباب (المولى ا. على) أى المعتق بكسر الفوقية وأما المولى الاسفل وهو المعتق بالفتح فإنه لا يرث سيده

ولها أخ لآب أو أخت لآب أو أخ وأخت لآب فتأخذ نصفها مما حصل وتسلم ما بقى اليهم ولا يرثي للاخوات مع الجد الا فى الغراء وحدها وسند كرها بعد هذا ويرث المولى الأعلى اذا انفرد بجميع المال كان رجلا وامراة فان كان معه أهل سهم كان للمولى ما بقى بعد أهل السهام ولا يرث المولى مع العصبية وهو أخق من ذوى الأرحام الذين لاسهم لهم فى كتاب الله عز وجل ولا يرث من ذوى الأرحام الأمن له سهم فى كتاب الله ولا يرث النساء من الولاء الا ما أعتنن أو جره من أعتنن اليهن

(ما بقى) فلورث العتيق بنتا فانها تأخذ النصف وتأخذ هو ما بقى (الامن له) ولادة سهم) وهم الاخوة للام (الا ما أعتنن) عبر بما لانها واقعة على الرقيق وهو ناقص بالنسبة لغيره فكانه لا يعقل (أو جره من أعتنن الخ) كأن تعتن المرأة رقبة ثم تلد ولدا ويعت عن مال وأنعتن تلك الرقبة رقبة أخرى وتعت السفلى عن مال ولا عاصب للرقبة الميتة من النسب فيرثها من

أعنت معتقها ثم شرع في الكلام على العول وهو الزيادة في السهام والنقص في الانصاف فقال
(واذا اجتمع من له سهم معلوم في كتاب الله) أي أو ثبت بالنسبة أو بالاجماع وكان ذلك أي المجتمع
أكثر من المال أي الفريضة أدخل عليهم كلهم الضرر بالنقص في أنصابتهم مع زيادة عدد
السهام بأن تجعل الستة مثلاً (٢٦٥) سبعة كافي زوج وأختين وإن أردت

أن تعرف ما عالت به المسئلة
فانسبه اليها بغير عولها وإن أردت
أن تعرف ما نقص لكل واحد بسبب
العول فانسب ما عالت به اليها مع
عولها والقراض التي تعول ثلاثة
الستة والاثنا عشر والاربعة
والعشرون فالستة تعول أربع
مرات على توالي الاعداد الى عشرة
والاثنا عشر تعول ثلاث عولات
الى ثلاثة عشر والى خمسة عشر والى
سبعة عشر والاربعة والعشرون
تعول مرة واحدة الى سبعة وعشرين
وهي المسئلة المنبرية السابقة وأما
القراض الباقية وهي اثنان وثلاثة
وأربعة وعثمانة فلا يدخل عليها العول
ثم شرع في بيان ما وعده بقوله
(ولا يعال للاخت) أي لا يفرض لها
مع الجد الا في الغراء سميت بذلك لان
الجد غرضها للاخت بقرض الثلاثة

بولاية أو عتيق وإذا اجتمع من له سهم معلوم في كتاب
الله وكان ذلك أكثر من المال أدخل عليهم كلهم الضرر
وقسمت الفريضة على مبلغ مغانيمهم ولا يعال للاخت مع
الجد الا في الغراء وحدها وهي امرأة تركت زوجها وأماً
وأختاً لا يوين أولاً بوجدها فللزوج النصف وللأم
الثلث وللجد السدس فافترغ المال أعيال للاخت بالنصف
ثلاثة ثم جمع اليها سهم الجد فيقسم جميع ذلك بين ما على
الثلث لها والثلثين له قبل سبعة وعشرين سهماً

لها ثم رجع وقاسمها وأصلها من ستة لان فيها نصفاً وثلثاً فالزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث
اثنان وللجد السدس واحد وانما وجب أن يعال للاخت لانه اذا لم يعمل لها لم حرمانها مع
عدم من يحجبها أو مقامتها للجد في سدسه وهو لا ينقص عنه بحال (سبعة وعشرين سهماً)
أي لان الاربعة لثلاث لها صحيح فيض بغير الرؤس المنكسرة علم السهام في أصل المسئلة

بعضها (باب جل الخ) اعلم أن هذا الباب كالتذكير لما سبق ومعلوم أن المكرر أحلى وقوله الواجبة أي المؤكدة والרגائب جمع رغبة وليس لنا إلا رغبة واحدة وهي ركعتا الفجر (مستحق من الوضوء) وهي الحسن (منه) أي (٣٦٦) الوضوء (فإن ذلك) أي كل واحد من

(باب جل من الفرائض السنن الواجبة والركائب)

الوضوء للصلاة فريضة وهو مستحق من الوضوء إلا المضمضة والاستنشاق ومصحح الأذنين منه فإن ذلك سنة والسؤال مستحب مرغب فيه والمستحب على الخفي رخصة وتحقير والغسل من الجنابة ودم الحيض والتفاس فريضة وغسل الجمعة سنة وغسل العيدين مستحب والغسل على من أسلم فريضة لأنه جنب وغسل الميت سنة والصلوات الخمس فريضة وتكبيره الأحرار فريضة وباقي التكبير سنة والدخول في الصلاة بنية الفرض فريضة ورفع اليدين سنة والقراءة بأتم القرآن في الصلاة فريضة وما زاد عليها سنة واجبة والقيام

المذكور سنة وكذلك الاستنار ورده مسح الرأس وغسل اليدين للمكروبين وترتيب فرائضه (وتخفيف) تفسير لقوله رخصة (وغسل الجمعة سنة) وصفته كغسل الجنابة وهو للصلاة لا اليوم بخلاف غسل العيدين فإنه اليوم لا للصلاة فلنا طلب ولو من غير متصل (وغسل الميت) أي تغسله سنة والمعتمد أنه فرض كفاية (والصلوات الخمس) أي كل واحدة منها فريضة على كل مكلف (وباقي التكبير) ظاهره أن جميع الباقي سنة واحدة وهو أحد قولين والمشهور أن كل تكبير سنة وهذا الخلاف جار في التسميع (بنية الفرض) ومحل النية القلب فلو نوى بقلبه شأ وتلفظ بخلافه غلطاً فالعبارة عما نواه لا عما تلفظ به (ورفع اليدين سنة) المشهور أنه مستحب (فريضة) أي ولو في النافلة فلا تمنع الصلاة بدونها للقادر عليها

وتسقط عن العاجز كما تسقط عن الآخر من يندب فصله بين تكبيره وركوعه وينبغي والركوع عاجز أن يأتيه من يحفظها واستظهر الاجتهاد وجوب قراءتها على من يلحن فيها العجز عن معرفة الصواب بناء على المشهور من عدم بطلان الصلاة بالحن فيها عند العجز ولو غير المعنى كأن تعبت بالضم (سنة واجبة) أي مؤكدة في الفرض في كل ركعة من الثانية وفي الأولين من غيرها (والقيام)

أى فى صلاة الفرض للقادر عليه (والركوع والسجود) وكذلك الرفع منهما والجلوس بين السجدين كل واحد من ذلك فريضة (والثانية فريضة) الفرض منها طرف السلام فقط وأما طرف التشهد فسنه كهو وطرف الدعاء مندوب كهو (والسلام) أى العرف بالانف واللائم عند الخروج من الصلاة فريضة (٣٦٧) والتيا من به عند النطق بالكاف والياء منه قليلا بحيث ترى صفحة وجهه ويتدته

قبالة وجهه ان كان غير مأموم وأما المأموم فانه يتدته فى جهة يمينه لاقبالته على المعتقد والراجح أن التيا من بالسلام مندوب وأما سنة التساوة فلا يطلب لها سلام (وزل الكلام) وكذا كل فعل كثير فان تكلم عدلغيراصلاحها وجهلا بطلت لاسهوا فلا تبطل الا بكثرة ويسجد السهوى فى غير الكثير (والتشهدان) أى كل واحد منهما سنة بأى لفظ كان وأما اللفظ المخصوص فمستحب وقيل سنة (حسن) أى مستحب فلا يرجع له من ركع ولا يسجد لتركه سهوا فلو سجد له قبل السلام عدلا وجهلا بطلت (فريضة) راجع لكل من الصلاة والسعى (سنة واجبة) أى مؤكدة (صلاة العيدين) أى كل

والركوع والسجود فريضة والجلوس الأولى سنة والثانية فريضة والسلام فريضة والتيا من به قليلا سنة وركل الكلام فى الصلاة فريضة والتشهدان سنة والعنوت فى الصبح حسن وليس سنة واستقبال القبلة فريضة وصلاة الجمعة والسعى إليها فريضة والورثة واجبة وكذلك صلاة العيدين والخسوف والاستسقاء وصلاة الخوف واجبة أمر الله سبحانه بها وهو فعل يستدركون به فضل الجماعة والغسل لدخول مكة مستحب والجمع ليلة المطر تخفيف وقد فعله الخلفاء الراشدون

واحد منهما سنة (والخسوف) أى خسوف الشمس وأما صلاة خسوف القمر فندوبة (واجبة) أى وجوب السنن أمر الله سبحانه بها فى قوله وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة فلتقم طائفة منهم معك الآية (وهو) أى فعلها على تلك الحالة المختصة بحال الخوف من قسم الجماعة قسمين (فعل يستدركون) أى يحصلون به فضل الجماعة (والجمع ليلة المطر) أى جمع تقديم العشاء

تخفف أي ترخيص وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم كما فعله الخلفاء الراشدون بعده وإنما استدلل بفعلهم دون فعله عليه السلام إشارة إلى أن العمل استمر عليه ولم ينسخ (والجمع يعرفه) أي جمع تقديم العصر مع الظهر وكذلك الجمع بين المغرب والعشاء جمع تأخير بالمزدلفة سنة واجبة أي مؤكدة (وجمع المسافرين) أي سفرهما باقيا البر ولو لم يكن سفر قصر في جده أي في حال جده السير أي الاحتياط فيه لأدراك أمرهم ولو لم يكن راكبا رخصة مرجوح فعلها إذا لا ولي تركها فإذا زالت عليه الشمس وهو نازل ونوى النزول (٢٦٨) بعد الغروب فله أن يجمع بين

والجمع يعرفه والمزدلفة سنة واجبة وجمع المسافرين في جده السير رخصة وجمع المريض يخاف أن يغلب على عقله تخفيف وكذلك جعته لعله به فيكون ذلك أرفق به والفطر في السفر رخصة والاقصافيه واجب وركعتا الفجر من الرغائب وقيل من السنن وصلاة الضحى نافلة وكذلك قيام رمضان نافلة وفيه

الظهرين جمع تقديم وإذا نوى النزول قبل الاصفرار أخر العصر وجوبا وفي الاصفرار خريفها وإذا زالت عليه وهو سائر آخرهما ان نوى النزول في الاصفرار وقبله فان نوى النزول بعد الغروب ففي وقتها وهذه الاحوال تجري في العشاءين بتزليل طلوع الفجر منزلة الغروب والثالث الاول منزلة ما قبل الاصفرار وما بعده للفجر منزلة الاصفرار سواء غربت نازلا أو سائرا (أن يغلب على عقله) أي في وقت الثانية بنحو أنما (تخفف) أي مرخص فيه على سبيل الندب وإذا قدم وسلم في وقت الثانية استحبابه أعادتها (وكذلك

جمع) أي المريض لعله غير ماسبق كحصول مشقة تلحقه بإيقاع كل صلاة في فضل أول وقتها فإنه يجمع جعاصوريا بأن يصلي الظهر مشلا في آخر وقتها والعصر في أول وقتها ولا تفوته فضيلة أول الوقت للضرورة (والفطر في السفر) أي سفر القصر إن شرع فيه قبل الفجر وبنت الفطر (رخصة) مرجوحة لقوله تعالى وأن تصوموا خير لكم (والاقصار) أي قصر الصلاة الرباعية فيه واجب وجوب السنن واللغة الفصحى قصرت الصلاة ومن الصلاة من باب قتل وأما أقصرتها وقصرتها باللغة غير فصيحة وقد جرى عليها المصنف (من الرغائب) هو المعتمد

(إيماناً) أى تصديقاً بعبادة الله عليه من الاجر واحتساباً أى محتسباً أجره على الله غفر له
الحج أى الصغائر (والقيام من (٢٦٩) الليل) أى الصلاة فى جزء منه (وغسلهم الحج)

مكرر مع ما سبق وقد علبت المعتمد

(عامة) أى على كل مكلف يأثم بعدم

القيام بها ان لم يقيمها غيره وكان فيه

أهلية لذلك (الاماي لم الرجل) أى

الشخص المكلف فشمى المرأة

وذلك كحرفة عقائد التوحيد ولو

بالدليل الاجامى وأحكام العبادات

الواجبة على الأيمان وأحكام

المعاملات من تحريم وشراء لمن

يتعاطى ذلك اذا لا يجوز لاخذ ان

يقدم على امر حتى يعلم حكم الله فيه

والمراد بالعلم الفقه وما يتوقف

عليه من تفسير وحديث وأصول

وكلام ونحو ولغة باقراء وتاليف أو

غيرهما مما يتوقف عليه الانتفاع

والدليل على ذلك قوله تعالى فاولا نفر

من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا

فى الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا

اليهم (وفريضة الجهاد) أى فريضة

هى الجهاد عامة أى فرض كفاية

على كل مكلف ذكر حرقا قدر الآن

بغشى أن يفتأ العدو أى الاعداء

الكفار محلة قوم أى منزلهم فيجب

عنا عليهم ذكروراءنا احرارا وعبدا قتالهم اذا كانوا أى الكفار مثلى عذدهم أى

المسلمين فلن زادوا عن ذلك جاز للمسلمين الفرار (والرباط) أى الإقامة فى ثغور المسلمين

فصل كبير ومن قامه إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم

من ذنبه والقيام من الليل فى رمضان وغيره من النوافل

المُرغِب فيها والصلاة على موتى المسلمين فريضة يحملها

من قام بها وكذلك مواضعهم بالدفن وغسلهم سنة واجبة

وكذلك طلب العلم فريضة عامة يحملها من قام بها إلا

ما يلزم الرجل فى خاصة نفسه وفريضة الجهاد عامة

يحملها من قام بها إلا أن يغشى العدو محلة قوم

فيجب فريضة عليهم قتالهم اذا كانوا مثلى عذدهم

والرباط فى ثغور المسلمين وسدّها وحياطتها واجب

يحمله من قام به وصوم شهر رمضان فريضة

عنا عليهم ذكروراءنا احرارا وعبدا قتالهم اذا كانوا أى الكفار مثلى عذدهم أى

المسلمين فلن زادوا عن ذلك جاز للمسلمين الفرار (والرباط) أى الإقامة فى ثغور المسلمين

أى الفرج التى تكون بينهم وبين الكفار (٢٧٠) ويتوقع منها الخوف والمراد بسدها

والاعتكاف نافلة والتَّغْلُّ بِالصَّوْمِ مُرَغَّبٌ فِيهِ

وكذلك صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَرَجَبٍ وَشَعْبَانَ وَيَوْمِ عَرَفَةَ

وَالْتَرْتِيبُ وَصَوْمُ يَوْمِ عَرَفَةَ لِغَيْرِ الْحَاجِّ أَفْضَلُ مِنْهُ

لِلْحَاجِّ وَزَكَاةُ الْعَيْنِ وَالْحَرْثِ وَالْمَاشِيَةِ فَرِيضَةٌ وَزَكَاةُ

الْفَطْرِ سُنَّةٌ فَرَضَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحُجَّ

الْبَيْتِ فَرِيضَةٌ وَالْعُمْرَةُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ وَالْتِّيمَةُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ

وَالْتِّيمَةُ بِالْحَجِّ فَرِيضَةٌ وَالطَّوَافُ لِلْإِفَاضَةِ فَرِيضَةٌ

وَالسَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ فَرِيضَةٌ وَالطَّوَافُ الْمُتَّصِلُ

بِهِ وَاجِبٌ وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ أَكْثَمُ مِنْهُ وَالطَّوَافُ لِلْوَدَاعِ

سُنَّةٌ وَالْمَيْتُ بِغَيْرِ لَيْلَةٍ يَوْمِ عَرَفَةَ سُنَّةٌ وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةَ وَاجِبٌ

وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ فَرِيضَةٌ وَمَيْتُ الْمَرْذَلَةِ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ

بِالْمَرْذَلَةِ وَأَمَّا التَّزَوُّلُ بِهَا بِقَدْرِ حِطِّ الرِّحَالِ فَوَاجِبٌ بِغَيْرِ بَالِذِمٍّ (وَالْجَمْعُ بِعَرَفَةَ وَاجِبٌ) وَوُقُوفُ

مَنْعُ الْعَدُوِّ مِنَ التَّوَصُّلِ مِنْهَا فَهُوَ سَدٌّ

مَعْنَوِي وَفَسِّرْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ وَحِطَّاطَتِهَا

أَى حَفْظِهَا (يَوْمِ عَاشُورَاءَ) فَقَدْ

وَرَدَ أَنَّ صَوْمَهُ يَكْفُرُ سَنَةً مَاضِيَةً

وَأَنَّ يَوْمَ عَرَفَةَ يَكْفُرُ سَتَيْنِ الْمَاضِيَةِ

وَالْمُسْتَقْبَلَةِ وَيَوْمُ التَّرْوِيَةِ هُوَ الْيَوْمُ

الثَّامِنُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ (وَصَوْمُ يَوْمِ

عَرَفَةَ الْخُ) أَى نَفْطَرُهُ لِلْحَاجِّ أَفْضَلُ

لِيتَقَرَّى عَلَى الْمَوْقُوفِ (وَزَكَاةُ الْعَيْنِ)

أَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ (سُنَّةٌ) أَى ثَبَتَ

وَجُوبُهَا بِالسَّنَةِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ فَرَضَهَا

رَسُولُ اللَّهِ الْخُ (وَحُجَّ الْبَيْتِ) أَى عَلَى

كُلِّ مُسْتَطِيعٍ بِأَمَّا كَانَ الْوَصُولُ بِلَا

مَشَقَّةٍ عَظُمَتْ مَعَ الْأَمْنِ عَلَى النَّفْسِ

وَالْمَالِ (سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ) أَى مُؤَكَّدَةٌ

(وَالتِّيمَةُ سُنَّةٌ وَاجِبَةٌ) أَى مُؤَكَّدَةٌ

ضَعِيفٌ وَالْمَعْتَمِدُ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ (وَالطَّوَافُ

الْمُتَّصِلُ) أَى الَّذِى اتَّصَلَ السَّعْيُ بِهِ

وَهُوَ طَوَافُ الْقُدُومِ وَاجِبٌ بِغَيْرِ بَالِذِمٍّ

وَطَوَافُ الْإِفَاضَةِ أَكْثَمُ مِنْهُ أَى مِنْ

أى سنة مؤكدة مكررة مع ما سبق (مأمورية) أى مستحب لقوله تعالى فاذا كبر والله عند المشعر الحرام (ورمى الجمار سنة واجبة) أى مؤكدة ضعيف والمعتمد أنه واجب يلزم الدم بترك حصة من أى جرة من الجمرات الثلاث (٢٧١) وكذلك الحلاق) أى سنة مؤكدة والمعتمد أنه

واجب لزوم الدم بتركه والواجب فى حق المرأة التقصير (وتنقىل الركن) أى الجمر الاسود سنة واجبة أى مؤكدة فى أول شوط وأما فى باقية فستحب (والركوع) أى صلاة ركعتين (وغسل عرفة سنة) المعتمد أنه مستحب (والغسل لدخول مكة) مكرر لجمع النظائر (بسبع وعشرين درجة) ولا يحصل هذا الفضل بأدراك أقل من ركعة بسجدة تها مع الامام (والصلاة فى المسجد الحرام) وهو مسجد مكة (ومسجد الرسول) وهو مسجد المدينة وكذا مسجد يلباء وهو بيت المقدس حال كون المصلى فذا أى منفرداً أفضل من الصلاة فى سائر أى باقى المساجد فلا يعدها جماعة فى غيرها على تلك المساجد الثلاثة مسجد قباء ولا تفضل بين باقى المساجد من حيث البقعة (واختلاف فى مقدار التضعيف) أى الزيادة فى الثواب

ووقوف المشعر الحرام مأمورية ورمى الجمار سنة واجبة وكذلك الحلاق وتقبيل الركن سنة واجبة والغسل للإحرام سنة والركوع عند الإحرام سنة وغسل عرفة سنة والغسل لدخول مكة مستحب والصلاة فى الجماعة أفضل من صلاة القبة بسبع وعشرين درجة والصلاة فى المسجد الحرام ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم قدأ أفضل من الصلاة فى سائر المساجد واختلف فى مقدار التضعيف بذلك بين المسجد الحرام ومسجد الرسول عليه الصلاة والسلام ولم يختلف أن الصلاة فى مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم أفضل من ألف صلاة

بسبب ذلك التفضيل المقرر فى الأذهان بين المسجد الحرام ومسجد الرسول (من المساجد) بيان لما سواه وسوى المسجد الحرام وقد ورد صلاة فى مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام واختلف فهم العلماء فى قوله عليه السلام الا المسجد الحرام

فهم من فهمه على المساواة ومنهم من فهمه على عدمها فالشافعي فضل الصلاة في المسجد الحرام على الصلاة في مسجد الرسول بمكة لأنه أفضل من المدينة ولا يفتي بتفضيل البلد إلا كثرة ثواب العمل فيها على غيرها وأهل المدينة وأعظمهم الامام مالك يقولون إن الصلاة في أي مسجد الرسول أفضل من الصلاة في المسجد الحرام بدون الألف لقولهم بتفضيل المدينة وقس بعض الشيوخ دون الألف بسبع مائة (٢٧٢) صلاة والخلاف بين البلدين في غير

البقعة التي ضمت جسده الشريف والافهي أفضل حتى من العرش والكعبة أفضل من باقي المدينة (ففي البيوت أفضل) أي الانغريب المدينة ففعلها في مسجد الرسول أفضل والمجاور بها أو بعكفه حكمهم أهلها حيث كان يعرف (أحب النائم الطواف) أي ثلاث برأجوا الغرباء (ومن الفرائض) أي على كل مكاف غض البصر أي كفه عن المحرمات لقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم فلا يحل النظر لأجنبي ولا لامرد بقصد الشهوة وكذا لا يجوز النظر للغير بعين الازدراء (وليس في النظرة الأولى) لما لا يحل بغير قصد (حرج)

فيماسواه وسوى المسجد الحرام من المساجد وأهل المدينة يقولون إن الصلاة فيه أفضل من الصلاة في المسجد الحرام بدون الألف وهذا كله في الفرائض وأما النوافل ففي البيوت أفضل والتثقل بالركوع لأهل مكة أحب النائم الطواف والطواف الغرباء أحب البناء من الركوع لقوله وجود ذلك لهم ومن الفرائض غض البصر عن المحارم وليس في النظرة الأولى بغير تعذر حرج ولا في النظر إلى المتجالة ولا في النظر إلى الشابة لعدو من شهادة عليها وشبهه وقد أُرخص في ذلك للخطاب ومن

أي أتم ولا في النظر إلى المتجالة وهي التي لا يعمل اليها نفس الناظر لها (لعدو) الفرائض المعتمد أنه يجوز النظر إلى وجه الشابة وكفها الغير عدو بغير قصد الله حيث لم يخش منها الفتنة ولا وجب عليها سترهما وبين العدو بقره (من شهادة عليها) أي في نكاح أو بيع أو إجارة أو نحو ذلك إن لم تكن معروفة فيشهد على عينها بعد رؤيتها (وشبهه) أي العدو الملبس بالشهادة كالطبيب فإنه يجوز له النظر إلى موضع العلة ولو كانت في الفرج حيث كان لا يكتفي بأن ينظرها النساء ويصغنها له لكنه يشق الشوب عن المحل المألوم وينظر إلى العلة خوفا من تجاوز نظره إلى غيره (وقد أُرخص)

أى سوغ في ذلك أى في النظر الى وجه الشابة وكفها بل يندب للخطاب لنفسه اذا ظن اجابته
 وكان قصده مجرد علم صفتها ويكره استغفالاها (عن الكذب) وهو الاخبار بخلاف الواقع على
 وجه العمد ولومع الشك في وقوعه ويجوز الكذب للاصلاح بين المتعادين كأن يقول لاحدهما
 ان فلانا ياتى عليك ليزول ما في نفسه منه ويجب لانتقاد نفس معصومة أو مال معصوم من ظالم
 وأما الكذب للزوجة فقيل مكره وقيل مباح لتطبيب خاطرهما (والزور) أى شهادة الزور وهى
 أن يشهد بما لم يعلم ولو وافق الواقع (٢٧٣) وذكره بعد الكذب من ذكر الخاص بعد

العام لان الزور يختص بالشهادة
 وانه ليقوله تعالى فاجتنبوا الرجس
 من الأوثان أى الاصنام واحتنبوا
 قول الزور (والفحشاء) أى الكلام
 الفجيع (والغيبة) وهى كل ما أفهمت
 به غيره نقصان مسلم ولو كان حقا
 (والنميمة) وهى نقل كلام الناس
 لبعضهم على وجه الافساد (والباطل
 كله) وهو كل ما لا يحل وقد أشعنا
 الكلام على ما يتعلق بالغيبة والنميمة
 والكذب والحسد والتفاني ونحو
 ذلك في كتابنا تحفة العصر الجديد
 فعليك به ان أردت المزيد (أو
 ليصمت) أى يسكت والمراد التحير
 بين قول الخير والسكوت عن الشر

الْفَرَائِضُ صَوْنُ اللِّسَانِ عَنِ الْكُذْبِ وَالزُّورِ وَالْفَحْشَاءِ
 وَالْغَيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَالْبَاطِلِ كَمَا قَالَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ مَنْ كَانَ بُؤْسٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا
 أَوْ لِيَصْمُتْ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ حُسِّنَ إِسْلَامُ الرَّءِزِ رَكَهُ
 مَا لَا يَعْنِيهِ وَحَرَّمَ اللَّهُ سُجْبَانَهُ دِمَاءُ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْوَالُهُمْ
 وَأَعْرَاضُهُمْ لَا يَبْحَثُهَا وَلَا يَحِلُّ دَمُ امْرَأَةٍ مُسْلِمٍ إِلَّا أَنْ

(١٨ - رسالة) وليس المراد السكوت عن قول الخير لانه قد يكون واجبا كالامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر (ما لا يعنيه) أى ما لا منفعة له فيه (دماء المسلمين) وكذلك أهل الذمة وفي
 الحديث اجتنبوا السبع الموبقات أى المهلكات قيل وما هن يارسول الله قال الشرك بالله
 والصبر وقتل النفس التى حرم الله الابلاخى وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولى يوم الزحف
 وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات (وأموالهم) المراد بها كل مملوك ولو قل (وأعراضهم)
 جمع عرض بكسر المهملة موضع المدح والذم من الانسان (الابحاث) راجع للامور الثلاثة

بين ما يوجب استحقاق الدم بقوله (ولا يحل دم امرئ الخ) فيقتل المرتد ويرجم الزاني المحصن
ويقتل القاتل ومن كان ذافسادي الارض (٣٧٤) بأن كان قاطع طريق والمارق

من الدين كأن يعتقد أن الله جسم
كالاجسام وأما ما يوجب استحقاق
الاموال فانلاف مال النيران من
أنلف شيأ لزمه قيمته وأما ما يوجب
التكلم في الاعراض فسك التجاهر
بالفسق (ولتكف الخ) خطاب
للكف (أو جسد) أي من جسد
أجنبية أو أمرد (أردم) أي قتلا أو
جرماً وكذلك يجب أن تكف يدك
عن كتابة ما لا يجوز (هم العادون)
أي المتجاوزون الى ما لا يحل لهم
(الفواحش) هي كل مستفح شرعا
من قول أو فعل (ما ظهر منها) أي
على الجوارح وما بطن في القلوب مع
العزم على فعله فان الانسان مؤاخذ
بعزمه (وأن يقرب النساء) أي بوطء
أو غيره من أنواع الاستمتاع بما
بين السرة والركبة ولو من فوق حائل
في زمن خر وج دم حيضهن أو
نفاسهن وكذا بعد انقطاعه وقبل
الغسل وأما التمتع بما فوق السرة
أو تحت الركبة أو بهما فلا حرج ولو
بالوطء من غير حائل ومن وطئ

امرأته قبل طهرها وحلت فله ينحس على الولد من الجنام أو البص وينحس على
الواطي أيضا من ذلك (ذ كرناياه) أي في باب النكاح (وهو الحلال) المعتمد أنه ما جهل أصله

بأن لم يتعلق حق الغيبة (ومن وراء ذلك) أى الحلال مشتبهاً أى أو واختلف العلماء فى حلها
وحرمها التعارض أدلة الحل والتعريم فيها (كالرائع) أى الراعى بنسبه حول الحى الذى حماه
السلطان ونحوه من نزول مواشى الغيبة يوشك أى يقرب أن يقع فيه سر يعا (أكل المال)
أى مال الغير والغصب هو أخذ (٣٧٥) المال قهراً بقصد ملكه وأما التعدى فهو

التصرف فى ملك الغير قهراً بدون
نسبه ملك الذات ومنه التجاوز عن
المأذون فيه (والسحت) أى الرشوة
وتحويها والقمار بكسر القاف
ما يأخذه الشخص من غيره بسبب
المغالبة عند اللعب بنحو الشطرنج
يقال قامرته قماراً من باب قاتل
وقرته قماراً من باب قتل غلبته كما فى
المصباح (والغرر) أى الكثير
كشراء الطير فى الهواء والغش بخلط
الحسد بالردى والتكسره والخديعة
الذين فى الكلام ونحو ذلك كما يفعله
التاجر مع المشتري حتى يحصل على
غرضه والخلافة بمعنى الخديعة
فعطفا عليها من باب عطف
المرادف ويجب على من ارتكب
شأماً الباطل التوبة وورده المأخوذ
أو عوضه لربه أو واره حيث عرفه
والإتصاف به (أكل الميتة) أى ما

الاطْيَبَ وَلَا تَسْكُنَ الْاطْيَبَ وَتَسْتَعْمَلُ سَائِرَ مَا تَنْتَفِعُ بِهِ
طَيِّباً وَمِنْ وَرَاءَ ذَلِكَ مُشْتَبِهَاتٌ مِنْ تَرْكِهَا سَلِمَ وَمَنْ
أَخَذَهَا كَانَ كَالرَّائِعِ حَوْلَ الْحَيِّ يَوْشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ
وَحَرَّمَ اللَّهُ سُجَّاهُ أَكْلَ الْمَالِ بِالْبَاطِلِ وَمِنَ الْبَاطِلِ
الْقَسْبُ وَالتَّعْدِي وَالْخِلَافَةُ وَالرِّبَا وَالشُّكْتُ وَالْقَمَارُ
وَالْغُرْرُ وَالْغِشُّ وَالْخَدِيعَةُ وَالْخِلَافَةُ وَحَرَّمَ اللَّهُ سُجَّاهُ
أَكْلَ الْمَيْتَةِ وَالْدَمِ وَلَحْمِ الْخَنَزِيرِ وَمَا أَهْلُ الْغَيْرِ لِلَّهِ وَمَا
ذُبِحَ لِغَيْرِ اللَّهِ وَمَا عَانَ عَلَى مَوْتِهِ رَدِّهِ مِنْ جَبَلٍ أَوْ وَقْدَةٍ
بَعْضاً أَوْ غَيْرِهَا وَالْمُخْتَمَةُ بِجَبَلٍ أَوْ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يَضْطَرَّ إِلَى

عدا مئة الجرفاته الطهور ماؤه الحل ميتته (والدم) أى المسفوح لا ما بقى فى عروق المذكى ولم
ينفصل من اللحم بحال فيجوز أكله كدم حوت طبخ أو شوى من غير تقطيعه (وما ذبح لغير الله)
عطف تفسير على ما قبله قال تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه (رد) أى سقوط من
جبل ونحوه لأنه لا يذرى هل مات من الذكاة أو السقوط (أو وقدة) أى ضربة فغنى الموقدة

المضروبة ومثلها النطيحة أى المنطوحة وما أكل السبع أى ضربها (الى ذلك) أى المذكور (وذلك) أى تحريم أكل المتردية وما معها (٣٧٦) صارت بذلك أى المذكور من التردى

وفجوه الى حال لحياء بعده بأن
ينفذ مقتل من مقاتلها يقطع
نخاع أو نتردماغ أو نخو ذلك والا
فتؤكل ولو أيس من حياتها ومثلها
البيهة التى تنفخ من أكل البرسيم
مثلا فانها تعمل فيها الذكاة ولو أيس
من حياتها (للمضطر) وهو من بلغ به
الجوع مبلغا عظيما ولو لم يصل الى
الاشراف على الموت لان الاكل
حينئذ لا يفيد والمراد بالميته غير
ميته الآدمى وأما ميته فلا يأكل منها
ولو مات على الأصح وكذلك يشرب
من جميع الماء الخمسة ما عدا الخمر
لانها تزيد العطش نعم تجوز لاساعة
العصاة فقط ان لم يجد غيرها ولا
فرق في ذلك بين الحضر والسفر ولو
كان السفر سفر معصية لعدم
اختصاص ما ذكر بحاله السفر
(ولا بأس بالانتفاع بمجلدها) الى قوله
وكره الانتفاع بأنياب الفيل تقدم
في الضحاي وهو ساقط في كثير من
النسخ هنا (يومئذ) أى يوم تحريم
الخمر فانها كانت حلالا في صدر

ذلك كالميتة وذلك اذا صارت بذلك الى حال لحياء
بعده فلا ذكاة فيها ولا بأس للمضطر أن يأكل الميتة
ويشبع ويتزود فان استغنى عنها طرحتها ولا بأس
بالانتفاع بمجلدها اذا دُعِيَ ولا يصلّى عليه ولا يباع ولا بأس
بالصلاة على جلود السباع اذا ذكيت وبيعها وينتفع
بصوف الميتة وسعرها وما ينزع منها في الحياة وأحب
البناء أن يغسل ولا ينتفع بريشها ولا بقرنها وأطرافها
وأنيابها وكره الانتفاع بأنياب الفيل وكل شيء من
الخنزير حرام وقد أُرخص في الانتفاع بشعره وحرم الله
سجانه شرب الخمر قليلها وكثيرها وشراب العرب يومئذ
فضخ التمر وبين الرسول عليه السلام أن كل ما أسكر

الاسلام حتى نزل قوله تعالى انما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس
من عمل الشيطان فاجتنبوه (فضخ التمر) بالفاء والضاد والخاء المجتمعين بينهم ما تحبته وهو

ما يهرس من التمر ويجعل في اناءه ويصب عليه ماء عذرك حتى يتخمر ثم يشرب ومثل التمر البسر
 وأنى بهذه الجملة رداعلى من يقول انما الحرام من ماء العنب فانه روى عن أنس أنه قال حرمت
 علينا الخمر حين حرمت وما نجد من جور الأغاب الا القليل وعامة خمرهم البسر والتمر (فقليله
 حرام) أى ولو لم يسكر لسا فى الحديث ما أسكر كثيره فقليله حرام (وكل ما خامر) أى ستر العقل
 فأسكره أى غيبه ولو من قح أو شعير أو لبن أو غير هافهو خمر اقله عليه السلام كل مسكر خمر
 ويترتب على شارب المسكر الحد (٢٧٧) ويجب عليه غسل ما أصاب جسده أو ثوبه
 منه لتجاسته وتقايه قبل صلاته ان

كثيره من الاشربة فقليله حرام وكل ما خامر العقل
 فأسكره من كل شراب فهو خمر وقال الرسول عليه السلام
 إن الذى حرم شرابها حرم بيعها ونهى عن الخليطين
 من الاشربة وذلك أن يخطأ عند الانتباذ وعند الشرب
 ونهى عن الانتباذ فى البناء والمرفق ونهى عليه السلام
 عن أكل كل ذى ناب من السباع وعن أكل لحوم الخمر
 الالهية ودخل مدخلها لحوم الخيل والبغال لقول الله

يحتمل الاسكار لان قصر بحيث يقطع بعدهم والا حاز ولا ان جزم بالاسكار والاحرام وما خلط
 اللبن بالعسل ونحوه ما يقطع بعدم أسكاره فلا كراهة فيه (فى الدباء) أى القرع وانما كره الانتباذ فيه
 وفى المرفق أى الاناء المطلى بالرفق لا سراع الاسكار لسا فيه ما ولو كان شيا واحدا فلو اتنى احتمال
 الاسكار بأن قصر الزمن جاز وان حصل الجزم به حرم (ونهى) أى نهى كراهة عن أكل كل ذى
 ناب كالضبع والثعلب والذئب والفيل والنمس والتمر والفهد والهر و فى القرءة ولا نبال كراهة
 والمنع وكذلك الكلب وأما الغار فالشهور فيه الكراهة ان كان يأكل النجاسة والافواح ويحرم

أكل بنت عرس (ولاد كاتالغ) أى لا تعمل الذكاة فى شئ من الحرم وما دخل مدخلها من الخيل
والبغال (الافى الحرا الوحشية) استثناء منقطع أى فان الذكاة تعمل فيها ما لم تنأس والاصارت
كالاهلية (ولابأس) بمعنى الاباحه والمخلب (٣٧٨) بكسر الميم هو الظفر الذى يعقر به

فقوله وكل ذى مخلب بيان لقوله
سباع الطير فكانه قال وهى كل ذى
مخلب منها وذلك كالبارى والعقاب
والخداة والغراب نعم يكره أكل
الوطواط لغلة أكله للنجاسة (بر
الوالدين) أى الاحسان اليهما وإن
كانا فاسقين بغير التشرى بل وإن كانا
مشركين فليقل لهما ما قولنا أى
لطيفا نافعاً لهما بدون رفع صوته
على صوتهما وليعاشرهما بالمعروف
أى بكل ما عرف من الشرع حسنه
ولا يطعهما فى معصية كما قال الله
تعالى وإن جاهدك على أن تشرك
فى ما ليس لك به علم فلا تطعهما
(وعلى المؤمن) أى ومن الفرائض
على المؤمن المكلف أن يستغفر
أى يطلب المغفرة لآبويه المؤمنين
امتثالاً لقوله تعالى وقل رب ارحمهما
كما ربياني صغيراً (وعليه) أى ويجب
على المكلف موالاة أى مودة اخوانه
المؤمنين والنصيحة لهم بإرشادهم إلى

تبارك وتعالى لتركبوها وزينته ولأذ كاه فى شئ منها الألف

الحرا الوحشية ولابأس بأكل سباع الطير وكل ذى مخلب

منها ومن الفرائض برؤى الدين وإن كانا فاسقين وإن كانا

مشركين فليقل لهما قولاً لينا وليعاشرهما بالمعروف

ولا يطعهما فى معصية كما قال الله سبحانه وتعالى وعلى

المؤمن أن يستغفر لآبويه المؤمنين وعليه موالاة المؤمنين

والنصيحة لهم ولا يبلغ أحد حقيقة الايمان حتى يحب

لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه كذلك روى عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم وعليه أن يصل رحمه

ما فيه نفعهم (حقيقة الايمان) أى حقيقة كماله (وعليه) أى ويجب على المكلف أن ومن

يصل رحمه أى قرابته وإن بعد واسواء الوارث وغيره لقوله تعالى واتقوا الله الذى تسألون به
والإرحام وتكون الصلة بالزيارة وببذل المال للحتاج من القادر وبالقول الحسن وفى الحديث

من أحب أن ييسر له في رزقه ونسأله في أجله فليصل رحمه وينأمعناه يؤخر والمراد البركة في العمر (ومن حق المؤمن) أي الأمر المطلوبه طلباً كمد (ويعوده) أي يزوره إذا مرض وكان صلى الله عليه وسلم إذا أزار مريضاً وأتى به إليه قال في دعائه أذهب الباس رب الناس اشف أنت الشافي لا شفاء الا شفاؤه شفاء لا يغادر سقماً وورد ما من مسلم يعود مسلماً فيقول سبع مرات أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك الا شفاء الله الا أن يكون حضر أجله (ويشتمه) أي بعد أن يحمده ولو كان العطاس بسبب فلو نسي الحمد فيه علمه لانه وسيلة الى فعل مطلوب (في السر) أي فيما بينه وبين الله (٣٧٩) فلا يسي الظن به ولا يحقد عليه والعلانية أي فيما بينه وبين الناس فلا يؤذيه

بخصرة الناس في عرضه ولا في جميع ما يتعلق به (ولا يهجر أخاه) أي بحيث لا يكلمه ولا يسلم عليه فوق ثلاث لئلا يامها وأما الثلاث فلا حرمة فيها لأن طبع الانسان لا يخلو عن غضب وهذا اذا كان الهجر لامرئ دنوى وأمالو كان لحق الله تعالى بأن كان للابسة معصية أو لاجل الادب كهجر الزوج الزوجة الناشئة والوالد لولده العاق والشيخ لتلميذه المخالف فلا حرج فيه ولو زادت المدة عن شهر حتى يقلع المهجور عما

وَمِنْ حَقِّ الْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَ وَيُعَوِّدَهُ إِذَا مَرَضَ وَيُسَمِّئَهُ إِذَا عَطَسَ وَيَشْهَدُ جَنَازَتَهُ إِذَا مَاتَ وَيَحْفَظُهُ إِذَا غَابَ فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ وَلَا يَهْجُرُ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ وَالسَّلَامُ يُخْرِجُهُ مِنَ الْهَجْرَانِ وَلَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَتْرُكَهُ كَلَامُهُ بَعْدَ السَّلَامِ وَالْهَجْرَانُ الْجَانِزُ هَجْرَانُ ذِي الْبِدْعَةِ أَوْ مُتَجَاهِرِ الْكِبَايِرِ لَا يَصِلُ إِلَى عُقُوبَتِهِ وَلَا

لأجله الهجر (والسلام يخرجهم الخ) أي اذا قصد بسلامه الخروج من الهجران فان رد عليه الاخر بقصد ذلك خرج من الهجران والاخر المسلم فقط فانزاتها جردا عن السلام اغفر لهما ثلاثة أيام واحتاجا الى الخروج من الاثم (الجانز) أي المأذون فيه هجران ذي أي صاحب البدعة المحرمة كالخوارج والمعتزلة وسائر الفرق الضالة وان مخالطتهم تؤدي الى المشاركة (أو متجاهر بالكبائر) أي كسرب الخمر والزنا والسرقة وشهادة الزور ونحو ذلك فيجوز له هجره اذا كان لا يصل الى عقوبته أي تاديبه ان كان حاكماً او رفعه للحاكم ولا يقدر على موعظته لشدة تجبره أو يقدر ولكن لا يقبلها والاوجب عليه فعل ذلك معه ولا يجوز له تركه وبقي حكمه ما اذا كان لا يستطيع هجره لخوفه منه

والحكم جواز مداراته (ولا غيبة) أى محرمة فى هذين أى المستدع والمتجاهر فى ذكر حالهما فقط
فلا يزيد عما تجاهر به كل (ولا فيما) أى ولا (٣٨٠) تحرم الغيبة فيما يشاور فيه الانسان

لأجل نكاح بأن يقول شخص
لا تخرأ يد أن أنزج بنت فلان
ولا أعرف حاله فيجوز ذكر حاله
بقصد النصيحة (أو مخالطة) أى
بشركة أو سفر لتجارة ونحوه أى نحو
ما ذكر من النكاح والمخالطة
كالمشاورة فى استخدامه (ولا فى
تجريح شاهد) أى عندما كتم والضيم
فى ونحوه للشاهد كراوى الحديث
فقد ذكر حاله لترك العمل بحديثه
المتفرد به (ومن مكارم) أى محاسن
الاخلاق (وجاع) أى جمع آداب
الخبر وأزمته أى الخير عطف مرادف
فإن الأزمته هنا عين الآداب وإن
كانت فى الأصل اسم لما يقاد به
البعير ونحوه والمراد أن الآداب كلها
تجتمع فحين عمل بالأحاديث المذكورة
(اختصره فى الوصية) أى حين
سأله بقوله يا رسول الله على كلمات
أنتفع بهن ولا تكدر على فأثنى
فقال له لا تغضب أى اجتنب أسباب
الغضب أو لا تعمل بمقتضى الغضب إذا
حصل وليس المراد النهى عن

يُشَدُّ عَلَى مَوْعِظَتِهِ أَوْ لَا يَقْبَلُهَا وَلَا غِيبَةً فِي هَذَيْنِ فِي
ذِكْرِ حَالِهِمَا وَلَا فِي مَا يَشَاوِرُ فِيهِ لِنِكَاحٍ أَوْ مُخَالَطَةٍ وَنَحْوِهِ
وَلَا فِي تَجْرِيحِ شَاهِدٍ وَنَحْوِهِ وَمِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ أَنْ
تَعْفُو عَنِ ظُلْمِكَ وَتُعْطَى مِنْ حَرَمِكَ وَتَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ
وَجَاعَ آدَابِ الْخَيْرِ وَأَزِمَتُهُ تَتَفَرَّغُ عَنْ أَرْبَعَةِ أَحَادِيثَ
قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ كَانَ يَوْمٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
فَلَيْقِلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مَنْ حُسِنَ
إِسْلَامُ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَغْنِيهِ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الَّذِي
اخْتَصَرَ لَهُ فِي الْوَصِيَّةِ لَا تَغْضَبْ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ
الْمُؤْمِنُ يُحِبُّ لِأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ وَلَا يَحِلُّ
لَكَ أَنْ تَتَّعِدَّ سَمَاعَ الْبَاطِلِ كُلِّهِ وَلَا أَنْ تَتَلَذَّذَ بِسَمَاعِ

الغضب جملة لان الانسان مجبول عليه (سماع الباطل كله) أى كالغيبة كلام
والنميمة والقذف ونحو ذلك وما ألفت قول بعضهم

وسمعتُ من عن سماع الخنا * كصون اللسان عن النطق به
فانك عند سماع الخنا * شريك لقائله فانتبه

(بسماع كلام امرأه) أى ولو بالقرآن ولما طلب منها الاسرار فى الصلاة الجهرية وكذلك يحرم التلذذ بكلام الامرء أو أسمع كلامهما من غير قصد للتذبح فأنز (ولا سماع) أى ولا يحل لك سماع صوت شئ من آلات (٢٨١) الملاحى كالزمار والعود والطنبور (والغناء)

بكسر الغين والمد وهو الصوت الذى فيه ترنم وأما بالقصر فعناه السار والفتح والمد معناه النفع (بالحن المرجعة) أى الاصوات المطربة التى يرجعها القارئ كترجيع الغناء إذا أخرج القرآن عن حده كقصر المد ودومد المقصور وكما لا تحل القراءة على الوجه المذكور لا يحل سماعها وأما قراءة القرآن بالصوت الحسن مع النغمات التى لا تخرج عن حده فلا بأس بها بل هى مما تزيده السامع إعظاماً بكلمات القرآن (وليجل) أى يعظم (أن يتلى) بدل اشتغال من كتاب الله والسكينة الطمأنينة والوقار التعظيم وقيل هما مترادفان ومعناها السكون (وما يوقن)

كَلَامُ امْرَأَةٍ لَا يَحِلُّ لَكَ وَلَا تَسْمَعُ شَيْءٍ مِنَ الْمَلَاهِي وَالْغَنَاءِ
وَلَا قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ بِالْحُنِّ الرَّجْعَةِ كَتَرْجِيعِ الْغَنَاءِ وَلِيَجِلَّ
كِتَابُ اللَّهِ الْعَزِيزُ أَنْ يُتْلَى الْأَنَسْكِينَةَ وَوَقَارٍ وَمَا يُوقِنُ أَنَّ
اللَّهَ يَرْضَى بِهِ وَيُقَرِّبُ مِنْهُ مَعَ إِحْضَارِ الْفَهْمِ لَذَلِكَ وَمِنْ
الْفَرَايِضِ الْأَمْرِ بِالْعُرْفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى كُلِّ مَنْ
بَسِطَ يَدَهُ فِي الْأَرْضِ وَعَلَى كُلِّ مَنْ تَصَلَّ يَدُهُ إِلَى ذَلِكَ فَإِنْ
لَمْ يَقْدِرْ فِلْسَانُهُ فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَبِقَلْبِهِ وَفَرَضَ عَلَى كُلِّ

معطوف على بسكينة أى وبالحال الذى يوقن القارئ أن الله يرضى به وهو كونه على طهارة كاملة مستقبل القبلة فان ذلك يقرب القارئ قرباً معنوياً منه تعالى مع إحضار الفهم لذلك أى الذى يتأوله (الامر بالمعروف) أى ما أمر به الشارع والمنكر ما نهى عنه (على كل من بسط يده) أى انتشر حكمه فى الارض كالسلطان ومن دونه من الحكماء وعلى كل من تصل يده من غير الحكماء الى ذلك بمن له شأن وعظمة فى نفوس الناس ومحل ذلك ان علمت الاولاد ولم يؤد النهى عن منكر الى فعل أعظم منه (على كل

مؤمن) أى شخص مؤمن مكلف فيشمل الإنثى والبر بكسر الموحدة والطاعة وناهيك قوله تعالى وما أمر والألعبد والله مخلصين له الدين (والرياء) أى ايقاع القرية لقصد الناس الشركة الأصغر وأما الشرك الأكبر فهو الكفر (والتوبة) (٢٨٣) أى الرجوع من أفعال مذمومة

الى أفعال محمودة من غير اصرار
وفسره بقوله والاصرار المقام بضم
الميم أى الإقامة على الذنب واعتقاد
أى تبة العود اليه لأن كلا منهما مناف
لحقيقة التوبة لأنها الندم على
ما فعل والعزم على عدم العود
والاقلاع في الحال (ومن التوبة) أى
من شروطها رد المظالم الى أهلها ان
كانت أموالا ولولولة فإن لم يكن له
وارث تصدق بها على المظلوم وان
كانت مخوف فذق أو غيبة استحل
المذوف أو المغتاب ان كان حيا ولا
أكثر من الاستغفار له (واجتناب
المحارم) هو المراد بالاقلع في الحال
الذى هو ركن من أركانها أو ما قوله
وليستغفر ربه الخ فشرط الكمال
ويتبع أن يغلب الخوف على الرجاء
في حال الصحة لأنه كالصوت الباعث
على العمل وأما في حال المرض فيقدم
جانب الرجاء لحديث لا يموتن أحدكم
الا وهو يحسن الظن بربه (بالاعمال

مؤمن أن يريد بكل قول وعمل من البرجاء الله الكريم
ومن أراد بذلك غير الله لم يقبل عمله والرياء الشرك
الأصغر والتوبة فريضة من كل ذنب من غير اصرار
والاصرار المقام على الذنب واعتقاد العود اليه ومن
التوبة رد المظالم واجتناب المحارم والنية أن لا يعود
وليستغفر ربه ويرجو رحمة ويخاف عذابه ويتذكر
نعمته لديه ويشكر فضله بالاعمال بفرائضه ويرك
ما يكره فعله ويتقرب اليه بما ينسركه من نوافل الخير
وكل ما ضيع من فرائضه فليفعله الآن وليرغب الى الله
في تقبله ويتوب اليه من تضييعه وليلجأ الى الله فيما

بفرائضه) أى كما قال تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا دينكم بالدين ولا الدين بالدين (وليرغب) أى يتضرع (ويتوب اليه من تضييعه) أى للفرائض
التي تسبب تأخيرها عن المعصية التي تاب منها فان تأخير الفرائض عن أوقاتها من الكبائر (وليلجأ)

أى يتضرع الى الله فيما عسر أى صعب عليه من قياد نفسه الى الطاعة ومحاولة أمره الممثل عليه ليوقفه ويرشد الى ما فيه خير (٢٨٣) له حال كونه موقناً أى مصداقاً له المالك لصلاح

شأنه وعطف تسديده على توفيقه

من عطف المرادف (لا يفارق ذلك)

أى المذكور من الجأ واليقين على

ما فيه أى على كل حال هو فيه من

حسن أى طاعة أو قبح أى معصية

فلا تمنعه المعصية من الجأ الى خالقه

بل يلجأ اليه ولا يأس من رحمة الله

لأن الله يحب التوابين من كل ذنب

(والفكرة) أى التفكير فى أمر الله

أى مصنوعاته مفتاح العبادة لانها

تدل على الحكيم العليم الذى ينبغي

أن يعبد (فاستعن) أى على نفسك

(بذكر الموت) لانه هادم اللذات

(والفكرة فيما بعده) من ظلمة القبر

وأهوال القيامة (وفى زمة ربك

عليك) حتى لا تعصيه بنعمه

(وأخذه لغبرك) أى من الامم

الماضية (وعاقبة أمرك) أى لآنك

لا تدري بم يختم لك (ومبادرة) أى

واستغن على نفسك بالتفكر فى

مبادرة أى مسارعة ما عسى أن

يكون قد اقترب أى قرب (من

أجلك) بيان لما لآنك اذا علمت أن الاجل ربما كان قريباً قصرت الامل وبادرت الى خير العمل

(فى الفطرة) أى الى الخصال التى يتكامل بها الانسان وذكر الختان وحلق الشعر من ذكر الخصال

بعد العام (وما يتصل بذلك) أى المذكور كالصور والتمثيل (وهو الاطار) بوزن كتاب

عسر عليه من قياد نفسه ومحاولة أمره موقناً له المالك

لصلاح شأنه وتوفيقه وتسديده لا يفارق ذلك على ما فيه

من حسن أو قبح ولا يأس من رحمة الله والفكرة فى

أمر الله مفتاح العبادة فاستعن بذكر الموت والفكرة

فيما بعده وفى نعمة ربك عليك وامهاله لك وأخذه لغبرك

بذنبه وفى سالف ذنبك وعاقبة أمرك ومبادرة ما عسى

أن يكون قد اقترب من أجلك

(باب فى الفطرة والختان وحلق الشعر واللباس وسائر

العورة وما يتصل بذلك)

ومن الفطرة خمس قص الشارب وهو الاطار وهو طرؤ

أجلك بيان لما لآنك اذا علمت أن الاجل ربما كان قريباً قصرت الامل وبادرت الى خير العمل

(فى الفطرة) أى الى الخصال التى يتكامل بها الانسان وذكر الختان وحلق الشعر من ذكر الخصال

بعد العام (وما يتصل بذلك) أى المذكور كالصور والتمثيل (وهو الاطار) بوزن كتاب

(الاحقافوه) أى استئصاله بل يؤخذ منه حتى يبدو طرف الشفة تمسكاً برواية قه والشوارب وقال الشافعى وأبو حنيفة باستئصاله تمسكاً برواية أحقوا الشوارب وأعفوا اللحي ولهذا الخلاف قال المصنف والله أعلم وعلى كل فاعليه الجندی زماناً من خلق لحاقهم دون شواربهم محرر عند جمع الأئمة لأنه من فعل المجوس (وقص الأظفار) ويكره بالأسنان لأنه يورث الفقر والنسيان (الجناحين) أى الإبطين ويستحب البداءة (٢٨٤) بالإين (وحلق العانة) أى للرجل والمرأة أوازالتها بالنورة ويكره لهما

الشعر المستدير على الشفة لا إحقافوه والله أعلم وقص الجسد أى كشعر البدن والرجلين (الرجال) أراد بهم الذكور ويؤمر البالغ أن يحسن نفسه لحرمة نظره عورته ألا أن يحصل له ضرر فريخص له تركه (مكرمة) بضم الراء أى كرامة بمعنى مستحب وينبغي أن لا يبالغ في القطع (أن تعفى) أى توفر الحية فقوله وتوفر ولا تنقص تفسيره بزيادة بيان (إذا طالت كثيراً) أى طولا كثيراً خرجت به عن عانة غالب الناس فيستحب الأخذ من طولها وعرضها الماروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من عرض لحته وطولها وينبغي الاقتصاد فى الأخذ على ما تحسن به الهيئة (وقاله غير واحد من الصحابة والتابعين ويكره صباغ الشعر بالسواد من غير تحريم ولا بأس به بالخناء والكتم ونهى الرسول عليه السلام الذكور عن لباس الحرير

نقفها لأنه يرخى المحل (من شعر الجسد) أى كشعر البدن والرجلين (الرجال) أراد بهم الذكور ويؤمر البالغ أن يحسن نفسه لحرمة نظره عورته ألا أن يحصل له ضرر فريخص له تركه (مكرمة) بضم الراء أى كرامة بمعنى مستحب وينبغي أن لا يبالغ في القطع (أن تعفى) أى توفر الحية فقوله وتوفر ولا تنقص تفسيره بزيادة بيان (إذا طالت كثيراً) أى طولا كثيراً خرجت به عن عانة غالب الناس فيستحب الأخذ من طولها وعرضها الماروى أنه صلى الله عليه وسلم كان يأخذ من عرض لحته وطولها وينبغي الاقتصاد فى الأخذ على ما تحسن به الهيئة (وقاله

غير واحد) أى قال بنده الأخذ من الطويلة قبل مالك كثير من الصحابة والتابعين (من) وتختتم غير تحريم أى فالم يكن للتغير تركه نكاح امرأة فيصبغ شعره الأبيض ليوهم أنه شاب (والكتم) بفتح الكاف والفوقية ورق يصفر الشعر والخناء تحمره (ونهى) أى نهى تحريم فى حق البالغين ويكره بحلة الصبي بالذهب ويجوز بالفضة ويكره له الحرير ويجوز للمرأة الملبوسة مطامقا ولونعلا من ذهب لا كبير ولا يحرم على البالغ لبس الحرير يحرم جلوسه عليه ولو تبع الزوجته على

المغتمد (وعن التخم بالحديد) أي نهى كراهة ومثله النحاس والرصاص (في حلية) أي تحلية الخاتم المصنوع من الفولاذ ونحوه مما يجوز اتخاذه لا كنحاس ويحتمل أن مراده بجملته الخاتم نفس خاتم الفضة فيجوز اتخاذه إن كان واحداً زينة درهمين فأقل لا متعدد ولو كان وزن الجميع درهمين والأحرم (والسيف) (٢٨٥) أي يجوز تحليته بالفضة وكذا بالذهب إن كان يجاهد

به لأن فيه إزها بالعدو (والمخفف) أي تحلية جلده بالفضة وكذا بالذهب وأما تحليته من داخل فتركه ويحرم تحلية جلده غيره من كتب الحديث أو الفقه وأولى تحلية الأجزاء (ولا يجعل ذلك) أي ما ذكر من الفضة وكذلك الذهب (ولا في غير ذلك) أي كنطقة (بالذهب) وأولى الفضة ولما كان يتوهم من جواز تختم النساء بالذهب جواز تختمهن بالحديد قال ونهى الخ (والاختيار) أي المختار عند الجمهور مما روى عن النبي في التخم أي في لبس الخاتم التخم في خنصر اليسار وعلى ذلك بقوله لأن تناول الشيء الخ (واختلف في لباس الخ) وهو ما سداه حرير ولجته فطن أو صوف أو كتان والمشهور الكراهة وكذلك اختلف في العلم من الحرير الكائن في الثوب وهو ما كان

وَتَخْتُمُ الذَّهَبِ وَعَنِ التَّخْمِ بِالْحَدِيدِ وَلَا بَأْسَ بِالْفِضَّةِ فِي حِلْيَةِ الْخَاتَمِ وَالسَّيْفِ وَالْمُخَفِّفِ وَلَا يُجْعَلُ ذَلِكَ فِي لِحَامٍ وَلَا سَرَجٍ وَلَا سَكِينٍ وَلَا فِي غَيْرِ ذَلِكَ وَيَتَخْتُمُ النِّسَاءُ بِالذَّهَبِ وَنَهَى عَنِ التَّخْمِ بِالْحَدِيدِ وَالْاِخْتِيَارِ مَا رَوَى فِي التَّخْمِ التَّخْمُ فِي الْيَسَارِ لِأَن تَنَاوَلَ الشَّيْءَ بِالْيَمِينِ فَهُوَ بِأَخْذِهِ يَمِيْنُهُ وَيَجْعَلُهُ فِي يَسَارِهِ وَاخْتَلَفَ فِي لِبَاسِ الْخَزِرْفَانِ وَكُرِهَ وَكَذَلِكَ الْعَلَمُ فِي الثَّوْبِ مِنَ الْحَرِيرِ إِلَّا الْخَطَّ الرِّقِّيَّ وَلَا يَلْبَسُ النِّسَاءُ مِنَ الرِّقِيِّ مَا يَصِفُهُنَّ إِذَا

قدراً أصبع إلى أربع ففيل يجوز وقيل بكرهه وأما الخط الرقيق وهو ما نقص عن الأصبع فيجوز (ما يصفهن) أي الذي يوصف فيه وهو ما يحسد العورة ومثله الذي يشف أي يرى منه لون الجسد ولا مفهوم لقوله إذا خرجن بل يحرم عليهن لبس ذلك في البيوت بحضرة من لا يحل له التطرأهن وكذلك يحرم على الرجال لبس القميص الذي يشف منفرداً عن غيره

(بطرا) أى تكبرا (من الخيلاء) أى العجب والمراد أن الحر من الرجل مظنة التكبر والعجب فلا ينافى
أنه يحرم في حقه ولو تجرد عن ذلك القصد ولأراه أن تجرذيلها لاجل الستر ولا تزيد عن ذراع
(ولكن) أى ما ذكر من الأزار والنوب (فهو) أى كونه ما ذكر إلى الكعبين أنظف لنوبه وأفعل
التفضيل على غير بابه (وأتق لربه) أى لقرب تلك الحالة من التواضع لله (وينهى) أى نهى
تخريم في الصلاة وكرامة في غيرها (عن) (٢٨٦) اشتمال الصماء وهى) أى والحال

أنها على غير نوب ساتر لعورته
وصورها بقوله يرفع ذلك أى طرف
ما يشتمل به من جهة واحدة
ويسدل أى يرمى النوب من الجهة
الأخرى وفي هذه الحالة لا يأمن
من كشف عورته عند رفع يده
وكرر قوله إذا لم يكن تحت اشتمالك
نوب أى أزار أو ستر والستر تنب عليه
قوله واختلف فيه أى الاشتمال
المذكور في الصلاة على نوب فقيل
بالحرمة وقيل بالكراهة وهو المأخوذ
وأعيا كرهت في هذه الحالة مع أمن
كشف العورة مع الساتر لانه بمنزلة
من صلى بثوب ليس على أكثافه منه
شيء بناء على أن كشف البص بمنزلة
كشف الكل (ويؤمر بستر العورة)
أى عن أعين الناس وجوبا وبإتفاق

تَحْرَجَنَّ وَلَا يَجْرُ الرَّجُلُ إِزَارَهُ بَطْرًا وَلَا تَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَاءِ
وَلَيْكِنَ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَهُوَ أَنْظَفُ لِنُوبِهِ وَأَتَقَى لِرَبِّهِ وَيُنْهَى
عَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ وَهِيَ عَلَى غَيْرِ تَوْبٍ يَرْفَعُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ
وَاحِدَةٍ وَيَسْدُلُ الْآخَرَى وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ تَحْتَ اشْتِمَالِ
تَوْبٍ وَاخْتَلَفَ فِيهِ عَلَى تَوْبٍ وَيُؤْمَرُ بِسْتَرِ الْعَوْرَةِ وَإِزَارَةِ
الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ وَالْفَخْذُ عَوْرَةٌ وَلَيْسَ كَالْعَوْرَةِ
نَفْسُهَا وَلَا يَدْخُلُ الرَّجُلُ الْحَمَامَ الْأَعْتَزُّ وَلَا تَدْخُلُهُ الْمَرْأَةُ

الخلوة في غير الصلاة والاوجب مطلقا (وإزره المؤمن) بكسر الهمزة على المختار لان الامن
المراد الهيئة أى يستحب أن تكون منبهة في القصر إلى أنصاف ساقيه ويجوز أن يزيد من ذلك
إلى الكعبين (والفخذ عورة) أى مخفية يكره كشفها مع غير الخواص (الحمام) مشتق من الحميم
وهو الماء الحار (ولا تدخله المرأة) أى يحرم ولو بعذر وقيل يكره إذا كان بعذر لان الامن علة
بكرض أو نفاس وفي الحديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلته الحمام

(ولا يلاصق الخ) أي يحرم (امرأة) أي شابه لا يخشى منها الفتنة وأما المتجالة فإنها تخرج لمطلق شيء والمخشبة الفتنة لا تخرج مطلقا (أو نحو ذلك) أي نحو شهو وموت من ذكر كحضور عرس قريبها أو زيارة أبويها (٢٨٧) أو قضا مصلحة لم تجب من يقضيها بالشرط

أن تكون مستترة بأدنى ثيابها لاشباب الزينة وأن تخشى في حافتي الطريق وأن لا تمس طيبا (ولا تحضر من ذلك) أي مما أبغى لها الخروج له (أو لهو) معطوف على قوله نوح وكذا لا تحضره الرجل (أو شبهه) أي كالرباب والطنبور والالاف ويدرف بالطار ويقال له الغربال فإنه جائز في التكاك ولو كان فيه جلاجل أو صراصير وقيل يجوز في كل فرج للمين (وقد اختلف في الكبير) يفتح الكاف والموحدة وهو الطيل الكبير المجلد من وجهين فقيل جائز وقيل حرام وقيل مكره وأجاز ابن كنانة الزمارة والبوق في النسخ (ولا يخلو الخ) أي يحرم ذلك فإن الشيطان ثالثهما وكذا لا تجوز الخلوة بالأمرد (أو نحو ذلك) أي كنظر الطبيب كأن تقدم ومحل جواز ما ذكرنا لم يكن يخافوه بالمرأة والاحرم (وأما المتجالة) وهي التي لا أرب للرجال فيها

الأمين علة ولا يتلاصق رجلا ولا امرأتان في لحاف واحد ولا تخرج امرأة الأمسترة فيما لا بد لها منه من شهو وموت أبويها أو ذى قرانها أو نحو ذلك مما يباح لها ولا تحضر من ذلك ما فيه نوح نائحة أو لهو من مزمار أو عود أو شبهه من الملاهي الملهية الألف في التكاك وقد اختلف في الكبير ولا يجوز جل بامرأة ليست منه يحرم ولا بأس أن يراها العذير من شهادة عليها أو نحو ذلك أو اذا خطبها وأما المتجالة فله أن يرى وجهها على كل حال وينهى النساء عن وصل الشعر

فله أي الاجنبى أن يرى وجهها وكذا كفها على كل حال ولو غير عذر (وينهى) أي ونهى النساء نهى تحريم عن وصل الشعر شعر آخر لانه تدليس وأما عمله بالخيوطا لحرير ونحوها فلا بأس به وكذا نهى عن الوشم في الوجه وغيره وهو النقش بالابرة حتى يخرج الدم ويذره عليه من الكحل

ونحوه مما هو أسود ليخضر والتهى عام الرجال والنساء بل الحرمة في الرجال أشد ويجوز
إذا تعين طريقا لواء مرض وإذا وقع على الوجه الممنوع فلا يكلف صاحبه بإزالته بالنار
مثلا بل هو من النجس المعفو عنه (ومن لبس الخ) أي لان كل ما كان من باب التكريم
كاللبس ودخول المساجد وتقليم الأظافر (٣٨٨) وقص الشارب وحلق الرأس

وتسريح اللحية وغسل أعضاء
الطهارة يندب فيه التبا من وما
كان بضد ذلك كتخول الخلاء
والامتناع وخلق السر او يل والخروج
من المساجد والتبا (وتكره
التمايل) أي التصاوير أي يكره
عملها في الاسرة جمع سرير وفي
القباب جمع قبة كالحنية وفي الجدران
جمع جدار اذا كانت على صورة
الحیوان وأما لو كانت الصورة
مستقلة بحيث يصير لها ظل ولو
كانت مما لا يطول زمنه كالحلوة
والعجين فانها تحرم اذا كانت كاملة
ويحرم النظر لها ويستثنى تصوير
لعبة على هيئة بنت صغيرة لتلعب
بين البنات فان ذلك جائز لتسريهن
على حل الاطفال وكذا يجوز تصوير
الشجر ونحوه مما ليس بحيوان ولو

* (باب في الطعام والشراب) *

وإذا أكلت أو شربت فواجب عليك أن تقول بسم
الله وتناول بيمينك فإذا فرغت فلتقل الحمد لله وحسن

كان له ظل (وليس الرقم) أي التصوير في الثوب من ذلك أي التماثيل المكرهاته لانه يمتن
ومثل الثوب البساط (وتركه) أي الرقم (أحسن) للخروج من خلاف من يقول بتعريمه
(في الطعام والشراب) أي في آداب الاكل والشراب (فواجب عليك) أي وجوب السنن
والأولى بالظهر بالبسملة ليتنبه الغافل (وتناول بيمينك) أي ندبا (فلتقل الحمد لله) أي ندبا وينبغي
الاسرار بها الثلاثي نجعل من لم يشبع (وحسن) أي مستحب أن تلعق أي تلمس يده أي أصابعك

كافر واية فان الانسان لا يدري في أى طعامه تكون البركة (ثلاثا للطعام) أى اذا كان لا يضعفه عدم الشبع عن الشغل (٢٨٩) فى طلب معاشه والاجازة أن يشبع (مع

غيره) أى ما لم يكن ولده مثلاً فلك أن تأكل من أى محل شئت كما لو كنت وحده فانه لا يلزمك أن تتأذب معه وان لزمه أن يتأذب معك (ولتين) أى تباعد القدر أى الاناء عن فيك أى فلك عند ارادة التنفس ثم تعاوده ان شئت الشرب وفى الحديث اذا شرب أحدكم فليتنفس ثلاث مرات فانه أهنا وأمرأ (ولا تعب الماء) أى لا يتعبه بصوت كابتلاع البهيمه ولتعبه بفتح الميم أى تباعه برفق لانه أنفع لعروق الجسد بخلاف العب فانه يضرها لاحتمال أن يأخذ عرق عند العب أكثر مما يحتاج اليه فمتأذى صاحبه ومثل الماء كل مانع كاللبن والعسل (وتأكل) أى تمضغ طعامك وتعمه مضغاً سهلاً هضمه على المعدة (وتتظف فاك) أى بالمضمضة (من الغمر) بفتح الغين المجمة والميم أى يريح اللحم ونحوه (وتخلل) أى ندبا بالخلل لان الافواه بحال الملائكة (ونهى

أَنْ تَلْعَقَ يَدَكَ قَبْلَ مَسْحِهَا وَمِنْ آدَابِ الْأَكْلِ أَنْ

تَجْعَلَ بَطْنَكَ ثَلَاثًا لِلطَّعَامِ وَثَلَاثًا لِلشَّرَابِ وَثَلَاثًا لِلنَّفْسِ وَإِذَا

أَكَلْتَ مَعَ غَيْرِكَ أَكَلْتَ مِمَّا يَلِيكَ وَلَا تَأْخُذْ لِقَمَةٍ حَتَّى

تَفْرُغَ الْأُخْرَى وَلَا تَنْفَسْ فِي الْإِنَاءِ عِنْدَ شُرْبِكَ وَثَلَاثِينَ

الْقَدَحَ عَنْ فَيْكِ ثُمَّ يُعَاوَدُهُ أَنْ شِئْتَ وَلَا تُعَبِّ الْمَاءَ عِبًّا

وَلِتَعْمَهُ مَضًّا وَتَأْكُلُ طَعَامَكَ وَتَعْمَهُ مَضًّا قَبْلَ بَلْعِهِ

وَتُظْفِقُ فَالْكَ بَعْدَ طَعَامِكَ وَإِنْ غَسَلْتَ يَدَكَ مِنَ الْغَمْرِ

وَاللَّبَنِ حَسَنٌ وَتُخَلِّلُ مَا تَلْعَقُ بِأَسْنَانِكَ مِنَ الطَّعَامِ وَنَهَى

الرَّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ بِالشِّمَالِ

وَتَنَاوَلُ إِذَا شَرِبْتَ مَنْ عَلَى يَمِينِكَ وَيُنْهَى عَلَى النُّفْخِ

(١٩ - رسالة) الرسول) أى نهى كراهة (على يمينك) أى مقدماله على من على يسارك ولو كان ذا فضل وكذلك ان أردت مناولة طعام (وينهى) أى نهى كراهة والمراد بالكتاب

ما يشمل الكتاب الذي تكتبه لغيرك ولو قصدت بذلك تخفيفه لان الاولى تربيته (وعن الشرب
الح) أي نهى تحريم ومثل الشرب سائر (٢٩٠) الاستعمالات كالاكل والوضوء وبحرم

في الطعام والشرب والكتاب وعن الشرب في آنية
الذهب والفضة ولا بأس بالشرب فائما ولا ينبغي ان
أكل السكر أو الثوم أو البصل نيا أن يدخل المسجد
ويكره أن يأكل متكئا ويكره الأكل من رأس التريد
ونهى عن القرآن في التمر وقيل أن ذلك مع الأصحاب
الشركاء فيه ولا بأس بذلك مع أهلك أو مع قوم تكون
أنت أظمتهم ولا بأس في التمر وشبهه أن تجول بذلك في
الاناء لتأكل ما تريد منه وليس غسل اليد قبل الطعام
من السنة لأن يكون بها أدنى وليغسل يده وفاء بعد
الطعام من الغمر وليضمض فاه من اللبن وكره غسل
اليدين بالطعام أو بشئ من القطاني وكذلك بالبخالة

اقتناء الاواني المتخذة من الذهب
أو الفضة ولولا امرأه لخرمة استعمالها
ذلك (ولا بأس بالشرب) وكذلك
الاكل من غير نزاع في جوازها فائما
(أو الثوم) بضم المثناة وتبدل فاء
(نيا) بكسر النون أي غير مطبوخ
وغير مختل (أن يدخل المسجد) أي
مطلق مسجد ولو خاليا لتأذي
الملائكة بالرائحة الكريهة ويلحق
بما ذكره الفجل وبالساحد محال
الاجتماع المندوب اليها خلق الذكر
والعلم (من رأس التريد) أي وسطه
فان البركة تنزل في الوسط ومثل
التريد غيره (ونهى عن القرآن) أي
الازدواج في أكل التمر ونحوه كالتين
والزبيب حتى يستأذن مريد
القرآن أصحابه وبين محل النهي
بقوله وقيل ان ذلك الح فهو تنقيد
لما قبله سواء كانت الشركة بشراء
أو تقديم من الغير لهم (وشبهه) أي
من سائر الفواكه وألحقوا بذلك
الاطعمة المختلفة فبأكل من أكلها
(وليس غسل اليد الح) بل هو مكره

لان على أهل المدينة على خلاف ما ورد فيه من الاحاديث (بالطعام) أي
سريع الخطة أو بشئ من القطاني كدقاق الترمس عند نابصر وكذلك بالبخالة أي بخالة القمح

لان فيها شبهة بالطعام وأما مخالفة الشعر فلا يكره الغسل بها (وقد اختلف في ذلك) أى في غسل اليد بجميع ما تقدم بالكرهه والجواز والمعتمد الكراهة ثم شرع في مسئلة تبرع بها فقال (ولتجب) أى وجوباً أيها المكلف (٢٩١) (انادعيت) ولو بواسطة (الى ولاية العرس)

أى النكاح ان لم يكن هنالك أى في محل الولاية لهو مشهور أى ظاهر بحيث يخالف المدعو ولا منكرين أى يظهر كاختلاط الرجال بالنساء أو الحائض على الحريز ولو كان الحائض من غيرك بحضورك (واجب) أى على الكفاية ولا بيمين اسماع المسلم عند الامكان (سنة) أى على الكفاية وقد ورد من قال

وَقَدْ اُخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ وَلَتَجِبُ اِذَا دُعِيَ إِلَى وَلِيَّةِ الْعَرَسِ

أَنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ لَهُ مَشْهُورٌ وَلَا مُنْكَرَيْنِ وَأَنْتَ فِي

الْأَثَرِ بِالْبَيِّنَاتِ وَقَدْ أَرَخَصَ مَاكَ فِي التَّخَلُّفِ لِكَثْرَةِ

زَعَامِ النَّاسِ فِيهَا

السلام عليكم كتب الله له عشر حسنات فاذا قال ورحة الله كتب الله له عشرين حسنة واذا قال وبركاته كتب الله له ثلاثين حسنة (أن يقول الرجل) أى او غيره

* (بَابُ فِي السَّلَامِ وَالِاسْتِئْذَانِ وَالتَّجَانُّبِ وَالْقِرَاءَةِ

وَالدُّعَاءِ وَذَكَرَ اللَّهُ وَالْقَوْلَ فِي السَّفَرِ) *

السلام عليكم بالتعريف وميم الجمع ولو كان المسلم عليه وحده لان معه الحفظة (وعليكم السلام) أى بواو التثنية على الاحسن لان الكلام معها جلتان ويجوز في الرد وعليك السلام بخذف ميم الجمع (كقيل له) أى في الجملة لان الذي

وَرَدَّ السَّلَامَ وَاجِبٌ وَالْإِبْتِدَاءُ بِهِ سُنَّةٌ مُرَغَّبٌ فِيهَا

وَالسَّلَامُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَيَقُولَ الرَّادُّ

عَلَيْكُمْ السَّلَامُ أَوْ يَقُولَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَمَا قِيلَ لَهُ وَأَكْثَرُ

قيل له معرف ويجوز أن يقول في الابتداء عليكم السلام ولا يجزئ السلام فقط بدأ أو رداً وظاهر المصنف أن الرد أن يقتصر على وعليكم السلام ولو قال المبتدئ السلام عليكم ورحمة الله وهو كذلك وإن كان الأولى ملاحظة قوله تعالى واذا جئتم تحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها (واكثر

ما ينتهي السلام) أى فى الابتداء والرد واقتصر المصنف على بيان الثانى بقوله أن تقول
فى ردك الخ (ولا تقل الخ) أى يكبره فذلك لعدم وروده (أجر أعظم) أى ويكون الثواب له (وليسلم
الراكب الخ) فإذا تساوى شخصان فى (٢٩٢) الركوب أو المشى طلب السلام من كل

ما لم يكن أحدهما مفضولاً والآخره
أن يبدأ الفاضل لأن الأدنى يؤمر
ببر الأعلى ولو سلم الماشى على
الراكب حصلت السنة (حسنة)
أى مستحبة لما وردت صافوا يذهب
الغل عنكم ونهادوا تحابوا وتذهب
الشحناء ولا تكون المصافحة إلا بين
رجلين أو امرأتين لا بين رجل
وامرأة ولو تمحالة لأن المباح إنما
هو نظره وجهها وكفها (وأجازها
ابن عيينة) أى لما ورد أن النبى عاتق
جعفراً حين قدم من أرض الحبشة
وقبله بين عينيه وإنما كرهها مالك
لفهمه الخصوصية (تقبيل اليد)
أى يد الغير وكذا يذنب نفسه بعد
السلام (وأنكر ما روى فيه) أى
التقبيل من الأحاديث ولكن العمل
على نيب تقبيل يد كل ذى فضل
اتباعاً للوارد وكذلك بدو السلام فى ذلك
من زيادة البر (ولا يبتدأ الخ) أى يكبره
ذلك لأن السلام تحية والكافر ليس من

ما ينتهى السلام إلى البركة أن تقول فى ردك وعليكم
السلام ورحمة الله وبركاته ولا تقل فى ردك سلام الله
عليك وأنا سلم واحد من الجماعة أجر أعظم وكذلك
أن رد واحد منهم وليسلم الراكب على الماشى
والماشى على الجالس والمصافحة حسنة وكره مالك
المعائقة وأجازها ابن عيينة وكره مالك تقبيل اليد
وأنكر ما روى فيه ولا يبتدأ اليهود والنصارى بالسلام
فمن سلم على ذمى فلا يستقبله وإن سلم عليه اليهودى أو
النصرانى فليقبل عليه ومن قال عليك السلام بكسر

أهلها (فلا يستقبله) أى لا يطلب منه الإقالة بأن يقول رد على سلامى الذى سلمته عليك ساهيا السين
فإن الإقالة لا يمكن هنا (فليقبل عليك) أى من غير وألا يه يقول السلام عليكم أى الموت فهو يرد السلام
عليه وأما لو تحقق أنه نطق بالسلام بفتح السين واللام فاستظهر الأجهورى وجوب الرد (ومن قال)

أى من المسلمين في رد سلام الذي (فقد قيل ذلك) أى فلما لم عليه لانه قد قيل يجوز ذلك (والاستئذان) وهو طلب الاذن بدخول غير بيته بأن يقول أأدخل ثلاث مرات ويقوم مقام ذلك نقر الباب ثلاثا سواء كان (٢٩٣) مغلقا ومفتوحا ولا يز يد على ذلك الا ان غلب على

ظنه عدم السماع وإذا قيل من هذا فليسسم نفسه ولا يقول أنا فان النبي كرهها ممن أجابه بها حتى خرج وهو يقول أنا أنا (ولا يتناجى) أى يتساور اثنان وهو نهي تحريم ان خشيا أن صاحبهما يظن أنهما يتحدثان في غدره وكرهه ان يظن ذلك ومثل التناجى التكلم بلسان لا يعرفه الثالث (إذا أبقوا واحدا) وأما لو كان الباقي اثنين حاز التناجى (وقد قيل الخ) هو المعتقد لان الخ ليه فهو تقييد للنهي السابق (وذكر الهجرة) أى الهجرة المعروفة عند العامة بالخصاص (قال معاذ الخ) شروع في الكلام على الذ كر مقدما له على القراءة والدعاء ويكفي في فضله قوله تعالى فاذا كرونى أذكر كرام فالذ كر أفضل باب أنت داخلة

لله فاجعل له الانفاس حراما ولما كان الذ كر على ضربين لسانى وقلبي بين الافضل منهما بقوله وقاله

عمر الخ (ذكر الله عند أمره ونهيه) أى بالقلب فان رأى واجبا ذكر الله بقلبه ففعله وان رأى محظورا ذكر الله بقلبه فاجتنبه (كلما أصبح) أى دخل في الصباح وأمسى أى دخل في المساء وفي الايمان بكلمة الاشارة الى المداومة على هذا الدعاء في الصباح والمساء (بك) أى بقدرتك وكان

السبب وهي الحجارة فقد قيل ذلك والاستئذان واجب

فلا تدخل بيتا فيه أحد حتى تستأذن ثلاثا فان أذن لك

والأرجعت ورغب في عيادة المرضى ولا يتناجى اثنان

دون واحد وكذلك جاعه اذا أبقوا واحدا منهم وقد

قيل لا ينبغي ذلك الأباته وذكر الهجرة قد تقدم في باب

قيل هذا قال معاذ بن جبل ما عمل آدمي عملا أتجى

له من عذاب الله من ذكر الله وقال عمر أفضل من ذكر

الله باللسان ذكر الله عند أمره ونهيه ومن دعاء رسول

الله صلى الله عليه وسلم كلما أصبح وأمسى اللهم بك

صلى الله عليه وسلم يقول عقب هذا الدعاء في الصباح والليل: **التشور** أى نشور الناس بعد البعث من القبور **للتجرا** على الأعمال ويقول في المساء (٢٩٤) **بدل** هذا والليل المصير أى المرجع

تَصْبِحُ وَبِكَ نَعْمَى وَبِكَ نَحْيَا وَبِكَ نَمُوتُ وَيَقُولُ فِي
الصَّبَاحِ وَاللَّيْلِ التَّسْبِيحُ وَفِي الْمَسَاءِ وَاللَّيْلِ الْمَصِيرُ وَرُوِيَ
مَعَ ذَلِكَ اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنْ أَكْثَرِ عِبَادِكَ عِنْدَكَ خَطَا
وَصِيغَاتِي كُلِّ خَيْرٍ تَقْسِمُهُ فِي هَذَا الْيَوْمِ وَفِي مَا بَعْدَهُ مِنْ
نُورٍ تَهْدِي بِهِ أَوْ رَحْمَةٍ تَنْشُرُهَا أَوْ رِزْقٍ تَبْسُطُهُ أَوْ ضَرْفٍ
تَكْشِفُهُ أَوْ ذَنْبٍ تَغْفِرُهُ أَوْ شَيْءٍ تَدْفَعُهَا أَوْ فَتْنَةٍ تَصْرِفُهَا
أَوْ مُعَافَاةٍ تَنْجِي بِهَا رَجُلًا أَنْ يَكُونَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَمِنْ
دُعَائِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عِنْدَ النَّوْمِ أَنَّهُ كَانَ يَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى
تَحْتَ خَدِّهِ الْيُسْرَى عَلَى فَخْذِهِ الْإِيسَرِ ثُمَّ يَقُولُ
اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ وَضَعْتُ جَنْبِي وَبِاسْمِكَ أَرْفَعُهُ اللَّهُمَّ إِنِّي
أَسْأَلُكَ نَفْسِي فَاعْفُرْهَا وَإِنِّي أَرْسَلْتُهَا فَاحْفَظْهَا عَامًا

وانما أتى في حال القيام من النوم بقوله واليك النشور ليشبهه بحال القيام من القبور وعند النوم بقوله واليك المصير ليشبهه بالموت (مع ذلك) أى الدعاء المتقدم في الصباح (ونصيا) تفسير لقوله حفظا (تحمه) أى تحمزه لأن القسمه أزلية (تنشرها) أى تبسطها علينا (أو) ذنب تغفره) أى على فرض أن لو كان هناك ذنب والمراد ذنوب أمته أو أن هذا التعليم (أو فتنة) المراد بها كل ما يشغل عن الله واعلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند الدعاء ثم مسح بهما وجهه بعد الفراغ فينبغي فعل ذلك وملازمة الادعية المأثورة فان الدعاء مع العبادة (أنه كان يضع الخ) فيه مسامحة لانه ليس من جملة الدعاء وينبغي للانسان أن يتلم كذلك على طهاره مستقبل القبلة لتبذل كرضيعة القبر ولانه أسرع الى الانتباه لان القلب جهة اليسار فيكون معلقا لا يستغرق في النوم (ان أمسكت نفسك) أى

قبضت روحى قبض وفاة فاغفر لها وان أرسلتها أى رددتها الى جسدها فاحفظها تحفظ
قال اليساوى فى تفسير قوله تعالى الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت فى منامها أى

يقبضها عن الابدان بأن يقطع تعلقها بها وتصريفها في اطارها وابطانها وذلك عند الموت وظاهرا
لاباطنا وذلك عند النوم فيسلط التي قضى عليها الموت فلا يردّها الى بدنّها ويرسل الاخرى الى
الثالثة الى بدنّها عند التيقظ (أسلمت نفسي اليك) أى لعدم قدرتي على تدبيرها ولا جلب نفع اليها
ولادفع ضرر عنها وألجأت الى (٢٩٥) أسندت ظهري اليك وهو كناية عن شدة التوجه

الى الله تعالى والاعتماد عليه وفوضت

أى وكلت أمري اليك ومن يتوكل

على الله فهو حسبه ووجه وجهي

أى ذاتي اليك رهبة أى خوفا من

عذابك ورغبة اليك أى في نيل

عطائك لا منجبا لا قصر من غيرهم

أى لا مهرب ولا ملجأ بالهمز أى

لا مرجع والمعنى لا نجاة لا خدمتك

ولا مرجع لاحد الا اليك (استغفرك

وأتوب اليك) تعلم لامته كقوله

فاغفر لي ما قدمت أى من الذنوب

وما أخرت أى ما يقع منها في

المستقبل وما أسررت أى أخفت

وما أعلنت أى أظهرت منها والا

فهو صلى الله عليه وسلم مغصوم من

وقوع ذنب (انى أعوذ) أى أتحصن

بك أن أضل بفتح الهمزة مبينا

للفاعل أى أخرج عن الحق وأضل

بالبناء للفعل أى يضلني الغير

عن الحق أو أزل بفتح الهمزة أى أميل عن الحق أو أزل بضمها أى يميلني الغير أو أظلم غيري

أو أظلم بضم الهمزة أى يظلمني الغير أو أجهل أى أسفه على أحد أو يجهل على البناء للفعل

وظاهر الحديث أنه يقول ذلك كلما خرج ولو تكرر خروجه لان الاكثر من الدعاء مستحب

في كل وقت ومثل المنزل خروجه من قنطرة أو بستانه وقدر دانا خرج الرجل من بيته احتوشته

تَحْفَظْ بِهِ الصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكَ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْلَمْتُ نَفْسِي

إِلَيْكَ وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ

وَوَجَّهْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ رَهْبَةً مِنْكَ وَرَغْبَةً إِلَيْكَ لَا مَلْجَأَ

وَلَا مَلْجَأَ مِنْكَ إِلَّا إِلَيْكَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ آمَنْتُ

بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ فَامْغِرْ لِي

مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ أَنْتَ اللَّهُمَّ

لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ رَبِّي عَذَابُكَ يَوْمَ تَبْعُثُ عِبَادَكَ وَمِمَّا

رُوِيَ فِي الدُّعَاءِ عِنْدَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَنْزِلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ

أَنْ أَضِلَّ أَوْ أُضِلَّ أَوْ أَزِلَّ أَوْ أُزِلَّ أَوْ أَظْلِمَ أَوْ أُظْلِمَ أَوْ أَجْهَلَ

عَنْ الْحَقِّ أَوْ أُزَلَ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ أَوْ أَمِيلَ عَنِ الْحَقِّ أَوْ أُزَلَ بِضَمِّهَا أَوْ يَمِيلُنِي الْغَيْرُ أَوْ أَظْلِمَ غَيْرِي

أَوْ أَظْلِمَ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ أَوْ يَظْلِمُنِي الْغَيْرُ أَوْ أَجْهَلُ أَوْ أَسْفَهُ عَلَى أَحَدٍ أَوْ يَجْهَلُ عَلَيَّ بِالْبِنَاءِ لِلْفِعْلِ

وَبِظَاهَرِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ كُلَّمَا خَرَجَ وَلَوْ تَكَرَّرَ خُرُوجُهُ لِأَنَّ الْكَثْرَ مِنَ الدُّعَاءِ مُسْتَحَبٌّ

فِي كُلِّ وَقْتٍ وَمِثْلُ الْمَنْزِلِ خُرُوجُهُ مِنْ قَنْطَرَةٍ أَوْ بَيْتَانِهِ وَقَدْ رَدَّ إِذَا خَرَجَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِهِ حَتَّى شَوَّشَتْهُ

الشياطين فإذا قال باسم الله توكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله قال الملك كفيته وهديت فوقيت فتفرق عنه الشياطين ويقولون ما تصنعون برجل كفي وهدي ووقى وفي رواية يقول ذلك ثلاثا (في دبر) بضم الدال المهملة والموحدة أى عقب كل صلاة مفروضة وقدم في هذه الرواية التكبير على التعميد وقدم التعميد على التكبير في الرواية السابقة للإشارة إلى أن كلا جائز بل لو جمع هذه الكلمات بأن يقول سبحان الله والحمد (٢٩٦) لله والله أكبر ثلاثا وثلاثين لكنني

و ينبغي أن محتاط بتكميل العدد إذا حصل شك وتكره الزيادة عند تحقيقه وتسمى هذه الكلمات المعقبات لكونها اتفعل عقب الصلوات وهي الباقيات الصالحات وورد أن من لازم عليها تغفر ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر (وعند الخلاء) أى ويستحب عند خروجه من الخلاء وهو موضع قضاء الحاجة الذى تختلئ فيه عن الناس أن يقول اقتداء به صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذى رزقنى لذته أى الطعام المفهوم من السياق وأخرج عنى مشقته التى تحصل منه لو بقى بعد خبثه وأبقى فى جسدى قوته الحاصلة من صافى الغذاء وورد أنه كان يقول الحمد لله الذى أذهب عنى الأذى وعافانى من

أَوْ يُجْهَل عَلَى وَرْوَى فِي دُرِّ كُلِّ صَلَاةٍ أَنْ يُسَبِّحَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيُكَبِّرَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيَحْمَدَ اللَّهَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَيَحْتَمِ الْمَائَةَ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ يَا أَلَلَّهُ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَعِنْدَ الْخَلَاءِ تَقُولُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَزَقَنِي لَذَّتَهُ وَأَخْرَجَ عَنِّي مَشَقَّتَهُ وَأَبْقَى فِي جِسْمِي قُوَّتَهُ وَتَتَعَوَّذُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ تُخَافُهُ وَعِنْدَ مَا تَحِلُّ بِمَوْضِعٍ أَوْ تَجْلِسُ بِمَكَانٍ أَوْ تَنَامُ فِيهِ تَقُولُ أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَمِنِ التَّعَوُّذِ أَنْ

البلاء وورد أنه قال الحمد لله الذى سوغنيه طيبا وأخرجه عنى خبيثا وكان تقول يقول عند الدخول اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث والخبث بضم الخاء والباء وتسكن جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة أى ذكران الشياطين وإنا هم (أعوذ بكلمات الله الخ) أى ثلاث مرات والمراد بها القرآن ومعنى التامات التى لا يعترها نقص ولا باطل وروى أنه قالها مسافرا ثلاثا عند نزوله لم ينزل محفوظا حتى يرتحل من منزله ذلك (ومن التعوذ) أى صيغته الواردة

أن نقول أعوذ بوجه الله الكريم أي ذاته الكريمة (لا يجاوزهن) أي لا يتوصل إلى من تحصن
 بهن مكره من بر أو فاجر والبر بفتح الموحدة المطيع والفاجر ضده والمكروه تدبر من المطيع
 فلذا علم (وما لم أعلم) يفيد أنها كسرت من (٢٩٧) التسعة والتسعين وهو كذلك فقد

ورد أن الله ألف باسم (ما خلق وذرا
 وبراً) معنى واحد أي أوجد (ما ينزل
 من السماء) أي كالصواعق ومن شر
 ما يخرج أي يصعد فيها من الأعمال
 القبيحة الموجبة لنزول العذاب
 (ما يخرج منها) أي كالحشرات
 والعقارب ومن فتنة الليل والنهار
 أي ما يحصل فيها مما فيه ضرر على
 الإنسان والطوارق جمع طارق وهو
 الذي يأتي بغتة (ويقال في ذلك)
 أي التعوذ زيادة على ما تقدم ومن
 شر كل دابة أي ما يدب على وجه
 الأرض أي خالق أخذ بناصيتها
 أي مقدم رأسها والمسراد القهر
 والغلبة لاستحالة الأخذ الحسي في
 حقه تعالى (ان ربي على صراط
 مستقيم) أي على غاية من العدل
 في تصرفه (منزله) أي أوحاؤه
 أو يستأنه قال الله تعالى ولولا إذ
 دخلت تحتك قلت ما شاء الله لا قوة
 إلا بالله أي ما شاء الله يكون ومن

تَقُولُ أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ الَّتِي
 لَا يَجَاوِزُهَا بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ وَأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلِّهَا مَا عَلِمْتُ
 مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَذَرَأَ وَبَرَّأَ وَمِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ
 مِنَ السَّمَاءِ وَمِنْ شَرِّ مَا يَخْرُجُ فِيهَا وَمِنْ شَرِّ مَا ذَرَأَ فِي
 الْأَرْضِ وَمِنْ شَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمِنْ فَتْنَةِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ
 وَمِنْ طَوَارِقِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ الْأَطَارِقِ لَا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ بَارِحٍ
 وَيُقَالُ فِي ذَلِكَ أَيْضًا وَمِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ رَوَى أَخَذَ بِنَاصِيَتِهَا
 أَنْ رَبِّي عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ وَبِسُحُبٍ مَلِيحٍ نَخْلُ مَثَلَهُ
 أَنْ يَقُولَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وَيَكْرَهُ الْعَمَلُ فِي

قال ذلك كان حرزاً لما ذكر (ويكره العمل الخ) أي حيث كان لا يقدرها ولا يضيق على مصل
 والاحرم (ونحوها) أي كالنسخ للكاتب إلا أن كان خفيقالا المساجد وضعت للعبادة وأجيزت
 القراءة والذكر وتعليم العلم بعبادة الصلاة حيث لا تشوش على المصلين ولا يمنع ذلك (ولا يغسل

يديه فيه) أي المسجد والنهي للكرهه ان كانتا تطبيقين والتحريم ان كانتا نجستين أو بهما قدر (ولا يأكل) أي يكره أن يأكل فيه نحو الفول مما يعفش ولا يقذروا الحرم وأما الشيء الخفيف الذي لا يعفش ولا يقذر كالسويق وهو (٢٩٨) القمح أو الشعير المقل إذا طحن

فلا كراهة فيه (ولا يقص فيه شاربته) أي ولا يحلق رأسه وبالغ على كراهة ذلك بقوله وان أخذه أي ما قصه أو قلعه في ثوبه لأنه لا يأمن من سقوط شيء من ذلك بارضه والمسجد ينزه عن جميع ما يعفشه ولو طأهرا (ولا يقتل الخ) أي يكره ذلك ان لم يطرح قدر القملة فيه والا حرم لان ميتتها نجسة ويكره طرح القملة فيه حية ويجوز خارجها على المختار كما يجوز طرح البرغوث فيه حيا (في مساجد البادية) أي لعدم وجود ما يبيتون فيه من نحو فندق بخلاف مساجد الحاضرة فلا ترخص في البيات فيها للغرباء بل يكره ألا أن لا يجدوا محلا يبيتون فيه أو ما يدفعونه في الاجرة والاجاز وأجاز الشافعي البيات في مساجد الحاضرة أيضا للغرباء بدليل أهل الصفة الذين كانوا في مسجده صلى الله

المساجد من خياطة ونحوها ولا يغسل يديه فيه ولا يأكل فيه الأمثل الشيء الخفيف كالسويق ونحوه ولا يقص فيه شاربته ولا يقلم فيه أظفاره وإن أخذه في ثوبه ولا يقتل فيه قملة ولا برغوثا وأرخص في ميبت الغرباء في مساجد البادية ولا ينبغي أن يقرأ في الحمام إلا الآيات اليسيرة ولا يكثر ويقرأ الركب والمضطجع والمأثي من قرية إلى قرية ويكره ذلك للمأثي إلى السوق وقد قيل إن ذلك للتعليم واسع ومن قرأ القرآن في سبع فذلك حسن والتفهم مع قلة القراءة أفضل وروى

عليه وسلم ليلا ونهارا ويحجب بأن أهل الصفة كانوا مشتهرين بالعبادة فاعتفروا ذلك لهم (ولا أن ينبغي) أي يكره أن يقرأ الشخص في الحمام ومثله مواضع الاقذار إلا الآيات اليسيرة لتعود ونحوه (ولا يكثر) زيادة تأكيد (ويكره ذلك) أي ما ذكر من قراءة القرآن للمأثي إلى السوق أي سوق الحاضرة لكثرة الاقذار في طريقه وكثرة المارين بها فيقوته التدبر (وقد قيل الخ) ضعيف (مع قلة القراءة)

أى ولو زادت مدتها عن سبع ليال (٢٩٩) بأياها (عند كونه) أى عند وضع رجله

فى الركاب وقد كان صلى الله عليه وسلم يقول ذلك (الصاحب) أى الحافظ والخليفة فى الأهل أى القائم بأموهم (من وعناء) أى مشقة السفر وكأى حزن المنقلب أى الرجوع خائباً (وسوء المنظر) بفتح الظاء أى ما يسى المنظر اليه فى الأهل والمال وفى بعض النسخ زيادة والوالد (ويقول الركب) أى وكذا الماشى ويكون معنى سفر لنا هذا بالنسبة للراكب ذلك لنا مانركبه وبالنسبة للماشى أقدرنا على هذا السفر وما كنا له مقرنين أى مطيعين وأنا إلى ربنا المنقلبون أى راجعون ويقول ركب السفينة بسم الله مجراها ومرساها إن ربي لغفور رحيم (وتكره التجارة الخ) أى لما فى ذلك من التغرير بالنفس والمال وربما خلق التاجر بأخلاق الكفار الذين ينزل بلادهم فيرتكب ما لا يجوز (ولا ينبغي) أى لا يحل أن تسافر المرأة التى فيها أرب للرجال مع غير ذى محرم ينسب أو رضاء أو صهر زان فى بعض الروايات أو زوج ولا مفهوم ليوم وإيلة لما تقدم من أنه لا يجوز للرجل أن يخلو بامرأة ليست منه بمحرم (فى التعالج) أى معالحة النساء

أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَقْرَأْهُ فِي أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثٍ وَيُسْتَحَبُّ لِلسَّافِرِ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ رُكُوبِهِ بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ وَسُوءِ الْمُنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ وَيَقُولُ الرَّكْبُ إِذَا اسْتَوَى عَلَى الدَّابَّةِ سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ وَتُكْرَهُ التَّجَارَةُ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوِّ وَبِلَدِ السُّودَانِ وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُسَافِرَ الْمَرْأَةُ مَعَ غَيْرِ ذِي مُحَرَّمٍ مِنْهَا سَفَرٍ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ فَكَثُرَ الْأَفْجَاقُ فَرِيضَةً خَاصَةً فِي قَوْلِ مَا لَكَ فِي رِفْقَةٍ مَأْمُونَةٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا ذُو مُحَرَّمٍ فَذَلِكَ لَهَا

(بَابُ فِي التَّعَالُجِ وَذِكْرُ الرُّقَى وَالطِّيرَةِ وَالتَّجْوِمِ)

وَالْخِصَاءِ وَالْوَسْمِ وَالْكَلَابِ وَالرَّقِّ بِالْمَلُوكِ

بالدواء والرق جمع رقية كـدية ومدى (والطيرة) بوزن غنية ما يتطير به والنجوم أى علم سيرها
 وانخفاض أى ازالة المذاكير والوسم بالمهمله الكى والكلاب أى بيان ما يجوز اتخاذه وما لا يجوز
 (بالاسترقاء من العين) أى لان ذلك يدفع ضرر السم الذى يخرج من عين الناطر عند استحسان
 شئ اذا لم يقل تبارك الله أحسن الخالقين اللهم بارك فيه (وغيرها) أى كاللذغة والوجع
 (والتعوذ) أى كقراءة المعوذتين (٣٠٠) والاخلاص وينفث في يديه ويمسح بهما

ولا بأس بالاسترقاء من العين وغيرها والتعوذ والتعاليج
 وشرب الدواء والقصص والكى والحجامة حسنة والكحل
 للتداوى للرجال جائز وهو من زينة النساء ولا يستعاج
 بالتحري ولا بالتجاسة ولا بما فيه ميتة ولا بشئ مما حرم الله
 سبحانه وتعالى ولا بأس بالاكْتِواء والرقى بكتاب الله
 وبالكلام الطيب ولا بأس بالمعاذة تعلق وفيها القرآن
 واذا وقع ألوا بأرض قوم فلا يقدم عليه ومن كان بها

ما بلغ من جسده كما كان يفعل النبي
 اذا أشكى (حسنة) أى مستحبة
 عند الحاجة اليها (والكحل) أى
 بالاشمد ونحوه وأما الاكْتِحال بغير
 الأسود كالششم فيجوز ولو بغير
 ضرورة (ولا يستعاج بالتحري) أى
 يحرم التداوى بها تخبر ان الله لم
 يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليها وورد
 من تداوى بنفسك لاشفاء الله بكتاب
 الله ولو بآية منه لقوله تعالى ونزل
 من القرآن ما هو شفاء ورحمة
 للمؤمنين وقد قرأ بعض الصحابة
 الفاتحة على ملدوغ فقام كأنما نشط
 من عقال (وبالكلام الطيب) أى المشتمل
 على ذكر الله بما يفهم معناه كأن يضع
 يده على موضع الألم ويقول سبع

مهرات أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر وكان عليه السلام اذا رقى فلا
 يغض أهله يمسح بيده اليمنى ويقول اللهم رب الناس أذهب الباس أشف أنت الشافي لاشفاء
 الاشفاؤ لشفاء لا يغادر سقما (بالمعاذة) وهى التيممة تعلق في عنق الشخص أو ذراعه (وفيها
 القرآن) أى والكلام الطيب ولو كان الحامل لها حائضاً وجنباً أو كافراً أو بهيمة ولو كثر ما فيها
 من القرآن حيث جعلت في ساتر يكنى وأما بغير ساتر فلا تجوز الامع قلعة ما فيها من القرآن
 كالأية ونحوها (ألوا) بالقصر على الافصح أى الطاعون (فلا يقدم عليه الخ) أى بكره القدوم

عليه والفرار منه (في السَّوْمِ) أى في شأنه ان كان أى وجد في المسكن أى فيكون في المسكن وفي المرأة وفي الفرس لكن لا وجود له لقوله في الحديث ولا طيرة (بكر متي الاسماء) كحرب وحظلة وإذا غير كثير منها (القال الحسن) كالاسم الحسن والكلمة الطيبة ولا يجوز استخراج القول من المحقق فانه نوع من الاستقسام بالازلام وهي سهام مكتوب في أحدها افعل وفي الآخر لا تفعل والثالث (١٠٣) لاشئ فيه فاذا خرج الذي فيه افعل مضى

واذا خرج الذي فيه لا تفعل رجع
واذا خرج الذي لاشئ فيه أعاد
الاستقسام ولا ينبغي لمن أراد أمرا
وسمع ما يسوء أن يرجع بل يعصى
لامره ويقول اللهم لا تأتني بالخير
الآنث ولا يدفع الشرا الآنث فانه
لا يضرمشئ (والفعل العين) أى
للسقاء من ضر العين أن يغسل
العين أى الحاسد وجهه الخ
(وداخله أزاره) أى يركبه (على
المعين) أى على رأس المصاب بالعين
ويجبر العين على غسل ذلك ولا
يدخل ما بين المرفقين والكفين في
الغسل ومن عرف أنه معان فان
لها كم أن يحبس في منزله (ولا ينظر
في النجوم) أى في علم سيرها الا في
ثلاثة أحوال أحدها معرفة القبلة

فلا يخرج فرأى أمره وقال الرسول عليه السلام في
السَّوْمِ ان كان في المسكن والمرأة والفرس وكان
عليه السلام يكره متي الاسماء ويحب القول الحسن
والفعل العين أن يغسل العين وجهه ويديه ومرفقيه
وركبيه وأطراف رجليه وداخله أزاره في قدح ثم
يصب على المعين ولا ينظر في النجوم الا ما استدله
على القبلة وأجزاء الليل ويترك ما سوى ذلك ولا يتخذ
كاتب في الدور في الحضر ولا في دور البادية الا لزرع أو

كان يجعل القطب بمصر خلف أئنه اليسرى والثانية معرفة أجزاء الليل ليعرف ما بقي لاجل نية
الصوم وأذان الصبح والثالثة لم يذكرها المصنف وهي الاهتداء بهافي سفر البر والبحر وترك
ما سوى ذلك كالنظر لستدل بظهور بعض النجوم على ما يحدث في بعض الاوقات أو ليعرف
الكسوف والخسوف فانه مكروه لانه يوهم العامة أنه يعلم الغيب (ولا يتخذ كاتب الخ) أى
يكره ذلك الا أن يضطره لحراسة الدور فيجوز (الازرع) أى أو غيره مما يحتاج للحراسة ولا

ضمان على صاحب المأذون في اتخاذ فيما أتلفه الآن يصير عقورا وينذر صاحبه على يدنا كم
وأما غير المأذون في اتخاذ فيضمن صاحبه (٣ + ٣) جيع ما أتلفه ولو لم يتقدم له انذار

(بخصاء الغنم) وكذا يجوز خصاء
البقر ونحوها من كل ما يؤكل لحمه
(ويكره الوسم) أي العلامة بالكي
في الوجه أي وجه الحيوان البهي
ولا بأس به في غير ذلك كعلمه
بذلك في أذنه أو رقبته ليعرفه
صاحبه اذا ضاع وأما وسم الأدهى
فلا يجوز مطلقا (بالمولوك) أي
ما تملكه اليد في شمل الحيوان
البهي (في الرؤيا) أي ما يراه
الشخص في منامه (بالنرد) بفتح
النون وسكون الراء وهي الطاولة
(وغيرها) أي كالشطرنج (وغير ذلك)
أي كيان قتل الضفادع وأفضل
العلوم (الحسنة) أي الصادقة (من
الرجل) المراد به الشخص في شمل
المرأة ووجه كونها جزأ من ستة
وأربعين جزءا من النبوة أن مدة
الوحى كانت ثلاثا وعشرين سنة وكان
قبل ذلك ستة أشهر وهي نصف
سنة يرى في المنام ما يليقه الله الملك
والأسماء تفويض علم ذلك إلى الله
لاختلاف الروايات والمراد أنها جزء

(باب في الرؤيا والتشؤب والعطاس واللعب

بالنرد وغيرها والسبق بالخيال والرقي وغير ذلك)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الرؤيا الحسنة من
الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة ومن
رأى منكم ما يكره في منامه فاذا استيقظ فليقل

عن
يسيرا عن يسارة طرد الشيطان الذي يكون جهة اليسار وورد أنه يقول عن جنبه الذي كان

عليه تفاؤلا بأن الله يبدل المكره بالحسن وينبغي لمن رأى ما يكره أن يكتمه ولمن رأى ما يحب أن لا يحدث به الاحياء أو علما (٣٠٣) بالتأويل (فليضع) أي نديا يده أي النبي أو

ظاهر اليسرى لا باطنها لانها معدة
للمشارة الاقدار والمراد سد الفم لئلا
يدخله الشيطان لان التساوب
يكون منه أو من ابتلاء المعدة ولذلك
يتناهى نبي قطر (فليقل) أي نديا (أن
يقول الخ) وهو فرض ثمانية (ويرد
العاطس) أي نديا (ويصلح بالكم)
أي حالكم وانما كان المشمت يقول
يرجئ الله ويرد عليه العاطس بالجمع
لان الملائكة شتمته أيضا (ولا يجوز
اللعاب الخ) أي يحسرم ولولم يكن
بعوض لما في الحديث من لعب
بالرد فقد عصى الله ورسوله وتقدم
أنه قاذف في الشهادة (أن يسلم الخ)
أي في غير حال اللعب وأما في حال
اللعب فلا يجوز لتلبسهم بالمعصية
(ولا بأس بالسبق) أي يجوز زولو
محصل ولا يجوز المسابقة بغير هذه
الثلاثة التي ذكرها كالحبر والبغال الا
بغير جعل (وان أخرج) أي
المسابقان شأ من عندهما سمياه
سمعا بفتح الموحدة أي جعللا
(جعل بينهما محلا) أي مسابقا

عن يساره ثلاثا. وَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا
رَأَيْتُ فِي مَنَامِي أَنْ يَصُرَّنِي فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَمِنْ تَنَابَعٍ
فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ وَمَنْ عَطَسَ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَعَلَى
مَنْ سَمِعَهُ يَحْمَدُ اللَّهَ أَنْ يَقُولَ لَهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ وَبِرَدِّ الْعَاطِسِ
عَلَيْهِ يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ أَوْ يَقُولَ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصَلِّحَ بِالْكَمِّ
وَلَا يَجُوزُ اللَّعِبُ بِالرَّدِّ وَلَا بِالْشَطْرِ نَجِّ وَلَا بِأَسْ أَنْ يُسَلَّمَ
عَلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا وَيُكْرَهُ الْجُلُوسُ إِلَى مَنْ يَلْعَبُ بِهَا
وَالنَّظَرُ إِلَيْهِمْ وَلَا بِأَسَ بِالسَّبْقِ بِالتَّخِيلِ وَالْإِبِلِ وَبِالسَّهَامِ
بِالرَّيِّ وَإِنْ أَجْرَ جَاشِيًا جَعَلَا بَيْنَهُمَا مَحْلَلًا يَأْخُذُ ذَلِكَ
الْمَحْلَلُ أَنْ سَبَقَ هُوَ وَأَنْ سَبَقَ غَيْرُهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ شَيْءٌ هَذَا
قَوْلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَقَالَ مَالِكٌ إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْرِجَ

مثلهما محلا لعقد هما يأخذ ذلك المحلل هذا الشيء أن سبق (لم يكن عليه) أي المحلل شيء ويأخذ
السابق جميع الجعل والمشهور في هذه الصورة المنع له ود الجعل يخرج جه على تقدير سبقه

(من المتسابقين) أى يكون هذا الجعل لمن سبق غيره بعد ذلك (وآخر) وهو المسابق له وبقي ما إذا كان المخرج الجعل متبرعا غير المتسابقين ليأخذه من سبق والحكم الجواز يشترط تعيين المبدأ والغاية فى الجرى وعدد الاصابة ونوعها (٤٠ ٣) من خرق أو غيره فى الرمي (وجاء)

أى ورد (بالمدينة) أى المنورة أن تؤذن أى تعلم وجوبا ثلاثا أى ثلاثة أيام كما صرح به فى بعض الروايات وحذفت التألف الحذف المعداد ورواية الموطأ أن بالمدينة جناد أسلوا فاذأرا يس من هاشميا فأذنه ثلاثة أيام فان بد لكم بعد ذلك فاقتلوه فانما هو شيطان اه وصفة الاستئذان أن يقول ان كنت تؤمن بالله واليوم الآخر وأنت مسلم فلا تظهر لنا خلاف اليوم والاقتلناك (وان فعل ذلك) أى الاستئذان فى غيرها أى المدينة فهو حسن أى مستحب (قتل القمل) وكذا البقي وسائر الحشرات وهذا ما لم يعظم أمر ما ذكر ككرته والجاز حرقه لان تبعه بغير النار حرج ومشقة (بقتل النمل) أى ولو بالنار وانما أتى بالمشقة لكونه لم يقف فملاك على شئ (ويقتل الوزغ) أى استحبابا لانه من ذوات السموم (قتل

الرَّجُلُ سَبَقًا فَإِنْ سَبَقَ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِنْ سَبَقَ هُوَ كَانَ الَّذِي يَلِيهِ مِنَ الْمُسَابِقِينَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَيْرَ جَاعِلِ السَّبَقِ وَآخِرُ سَبَقٍ جَاعِلِ السَّبَقِ أَكَلَهُ مَنْ حَضَرَ ذَلِكَ وَجَاءَ فِيمَا ظَهَرَ مِنَ الْحَبَاتِ بِالْمَدِينَةِ أَنْ تُؤْذَنَ ثَلَاثًا وَأَنْ فُعِلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا فَهُوَ حَسَنٌ وَلَا تُؤْذَنُ فِي الصَّحَرِ وَأَوْ يُقْتَلُ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَيُكْرَهُ قَتْلُ الْقَمْلِ وَالْبَرَاغِيثِ بِالنَّارِ وَلَا بِأَسْرٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِقَتْلِ النَّمْلِ إِذَا آذَنَ وَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَى تَرْكِهَا وَلَوْ لَمْ تُقْتَلْ كَانَ أَحَبَّ إِلَيْنَا وَيُقْتَلُ الْوَزْغُ وَيُكْرَهُ قَتْلُ الضَّفَادِعِ وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ اللَّهُ أَذْهَبَ عَنْكُمْ غَيْمَةً جَاهِلِيَّةً وَفَرَّهَا بِالْإِيمَانِ مُؤْمِنٌ تَقَى وَأَفْجَرُ شَيْءٍ

الضفادع) جمع ضفدع لانها كثر الحيوانات تسبيحاً ويجوزاً كلها بالذكا كان كانت أنتم بريئة (أذهب عنكم) أى معاشر المسلمين بسبب الاسلام غيبة الجاهلية بضم العين المعجمة وكسرهما وشذ الموحدة والتخية ورى بالمهمله أى الكبير والمراد النهى عن ذلك (مؤمن) أى لانكم ما بين

مؤمن تقى أى؟ مثل للأموارات محتجب للنهيات أو فاجر شقى لعدم تقواه والتفاخر بالآباء لا يفيد شيئاً بلا اشتباه (أنساب الناس) كأن يعرف أن فلان بن فلان من بنى فلان (لا ينفع) أى لا فى الدنيا ولا فى الآخرة لأنه لا ثواب له ولما كان يتوهم من عدم النفع بمعرفة أنساب عموم ذلك لنسب نفسه رفع ذلك التوهم بقوله وقال عمر أرى ابن الخطاب رضى الله عنه يعلم أى وجوبه بالانصلة الارحام واجبة والمراد بهم (٣٠٥) هنا كل من يندك وينسه قرابة لا خصوص

من يحرم نكاحه (وأكره) أى كراهته محرم على الاظهر أن يرفع فى النسبة أى الانتساب فيما أى لما (من الآباء) بيان لما بل اذا وصل الى جد كافراً مسلماً واعلم أنهم نصوا هنا على أن شرف العلم مقدم على شرف النسب فالعالم أفضل من الشريف الجاهل (والرؤيا الصالحة الخ) مكررمع ماسبق أعاده ليرتب عليه قوله (ولا ينبغي الخ) أى يحرم لما فى ذلك من الكذب وقد قال تعالى ولا تنفك من الدين ولا تنفك من الدين ولا تنفك من الدين ما ليس للبه علم وأما لو كان له علم بها بأن كان عالماً بالكتاب والسنة وكلام العرب أو كان له فراسة أى سواطع أنوار تلغ فى القلب يدرك بها المعانى فإنه يفسرها ولا يجوز

أَنْتُمْ بَنُو آدَمَ وَآدَمُ مِنْ تُرَابٍ وَقَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قِ رَجُلٍ تَعْلَمُ أَنْسَابَ النَّاسِ عِلْمٌ لَا يَنْفَعُ وَجَهًا لَّا تَنْفَعُ وَقَالَ عُمَرُ تَعْلَمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ وَقَالَ مَالِكٌ وَأَكْرَهُ أَنْ يُرْفَعَ فِي النَّسَبِ فِيمَا قَبِلَ الْإِسْلَامُ مِنَ الْآبَاءِ وَالرُّوْيَا لِصَالِحٍ جَزْءٌ مِنْ سِتَةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْأً مِنَ النَّبُوَّةِ وَمَنْ رَأَى فِي سَمَاءِهِ مَا يَكْرَهُ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ عَنِّي سَارَهُ ثَلَاثًا وَلْيَتَّعِزَّ مَنْ شَرَّ مَا رَأَى وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُقَسَّرَ الرُّوْيَا مَنْ لَا عِلْمَ لَهَا وَلَا يُعْبَرْ هَاعِلِي الْخَبَرِ وَهِيَ عِنْدَهُ عَلَى

(٣٠ - رسالة) تغييرها مجرد النظر فى كتاب التعبير كان سيرين لانها تتلف باختلاف الأشخاص والاحوال والازمان ولذلك جاء رجل الى ابن سيرين وقال له رأيت فى النوم أنى أؤذن فقال تسرق وتقطع يدك وسأله آخر عن مثل ذلك فقال تصيح فوجد كل منهما ما فسر له به فقبل له فى ذلك فقال رأيت سيما الاول قبيحة وسيما الثانى حسنة (ولا يعبرها على الخبر الخ) أى يحرم ذلك لأنه كذب وغرر بالرأى بل ينبغى أن يقول خيرا ان شاء الله أو يصمت

(ولا بأس) أى يجوز انشاد الشعر أى شعر غيره ومثله انشاؤه من نفسه اذا كان خاليا من مدح من لا يجوز مدحه أو ذم من لا يجوز ذمه والاحرم (وأولى العلوم) أى بالاستغفار به (وأفضلها وأقربها) من عطف السبب على المسبب (علم دينه) خبر عن قوله وأولى والمراد به علم التوحيد ويسمى بعلم أصول الدين ويعلم الكلام ويعلم (٣٠٦) الصفات (وشرائعه) أى وعلم

شرائعه وهو الفقه وبينه بقوله (مما أمر) أى الله به المكلفين من الواجبات والمنذوبات ونهى عنه أى من المحرمات والمكروهات (ودعا اليه وحض عليه) تكرر مع قوله أمر به (والفقه) معطوف على قوله علم دينه وشرائعه أى الفهم فى ذلك فقوله والفهم فيه من عطف التفسير (والتهميم) أى الاهتمام برعايته أى حفظه وانما ذكر العمل مع ذلك لانه عمدة العلم (والعلم) أى النافع المصحوب بالخشية افضل الاعمال لما فى الحديث افضل العبادات الفقه وفضل الدين الورع (وأقرب العلماء) أى العاملين الى الله أى الى رضاه وأولاهم به أى يعونه أكثرهم له خشية أى خوفا قال تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء (وفيهما) أى وأكثرهم فيما عنده

الْمَكْرُوهِ وَلَا بَأْسَ بِأَنْشَادِ الشَّعْرِ وَمَا خُفِيَ مِنَ الشَّعْرِ أَحْسَنُ وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُكْرِمَنَّهُ وَمِنْ الشُّغْلِ بِهِ وَأَوْلَى الْعُلُومِ وَأَفْضَلُهَا وَأَقْرَبُهَا إِلَى اللَّهِ عِلْمُ دِينِهِ وَشَرَائِعِهِ مِمَّا أَمَرَ بِهِ وَنَهَى عَنْهُ وَدَعَا إِلَيْهِ وَحَضَّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ وَالْفَقْهُ ذَلِكَ وَالْفَهْمُ فِيهِ وَالتَّهْمِيمُ بِرِعَايَتِهِ وَالْعَمَلُ بِهِ وَالْعِلْمُ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ وَأَقْرَبُ الْعُلَمَاءِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَأَوْلَاهُمْ بِهِ أَكْثَرُهُمْ لَهُ خَشْيَةً وَفِي مَا عِنْدَهُ رَغْبَةً وَالْعِلْمُ دَلِيلٌ إِلَى الْخَيْرَاتِ وَقَائِدُهَا وَاللُّجَا إِلَى كِتَابِ اللَّهِ

رغبة أى رجا فكون الخوف والرجاء كجناحي الطائر (وقائد) مرادف لقوله عز دليل الى الخيرات أى الى فعلها لأن الكلام فى العلم النافع الذى يصحبه العمل وإلا فقد استعاذ النبى صلى الله عليه وسلم من علم لا ينفع (واللجأ) مبتدأ وهو يفتح اللام والجيم أى الاستناد والرجوع الى كتاب الله وإلى سنة نبيه أى أقواله وأفعاله وتقر برأيه وإلى اتباع سبيله أى طرقة

المؤمنين والمراد به الاجماع والى خير القرون وهم الصحابة فانهم المختارون من خير أمة
أخرجت للناس وهي امة المحمدية أو الى كلام امامه ان كان مقلدا وخبر المبتدأ قوله نجاة
أى خلاص من الهلاك ثم بين وجه ذلك بقوله (فى المفرع) أى الفرع والاستناد الى ذلك
المذكور من الكتاب أى القرآن (٣٠٧) وما بعده العصمة أى الحفظ من المخالفة وكرر

قوله وفى اتباع السلف الخ ليرتب
عليه قوله وهم القدوة بثلاث القاف
أى المقتدى بهم لقوله عليه السلام
أعجاني كأنهم بأبيهم اقتديتم
اهتديتم والتأويل صرف اللفظ عن
ظاهره بدليل كتأويل قوله عليه
السلام لأصلاة لجار المسجد الآفى
المسجد بأن المراد لأصلاة كاملة
والاستخراج هو القياس كقياسهم
حد شرب الخمر على حد القذف (فى
الفروع) جمع فرع وهو الحكم
الشعرى المتعلق بكيفية عمل قلبى
كالنية أو غير قلبى كالوضوء (والحوادث)
أى النوازل من عطف الخاص على
العام (لم يخرج عن جماعتهم) أى
الصحابة لانهم مجتهدون وحيث
كانت مذاهمم الآن متعذرة
فالواجب تقليد واحد من الأئمة

عز وجل وَسَنِيَّتُهُ وَاتِّبَاعِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ وَخَيْرِ الْقُرُونِ
مِنْ خَيْرِ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ نَجَاةٌ فِى الْمَفْرَعِ إِلَى ذَلِكَ
الْعِصْمَةِ وَفِى اتِّبَاعِ السَّلَفِ الصَّالِحِ النَّجَاةُ وَهُمْ الْقُدْوَةُ فِى
تَأْوِيلِ مَا نَأْوِلُوهُ وَاسْتِخْرَاجِ مَا اسْتَبْطَوْهُ وَإِذَا اخْتَلَفُوا
فِى الْفُرُوعِ وَالْحَوَادِثِ لَمْ يُخْرِجْ عَنْ جَمَاعَتِهِمْ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِى هَدَانَا هَذَا وَمَا كُنَّا نَهْتَدِى لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ

قال أبو محمد عبد الله بن أبي حمزة

الاربعة المجتهدين ولا يجوز الخروج عنهم (والحمد لله الخ) ختم المصنف كتابه بحمد أهل الجنة
الجنة تفاؤلا وفيه من أنواع البديع الاقتباس وهو الاتيان بشئ من القرآن أو الحديث على وجه
لا يشعر بأنه منه ولا يضر فيه الانتقال عن المعنى الاصلى وأن المعنى الاصلى للآية الحمد لله الذى
هدانا لما هو وسيلة لهذا الفوز العظيم وهو الايمان والمعنى المراد هنا الحمد لله الذى هدانا إلى وفقنا
لتأليف هذا الكتاب (قال أبو محمد) يعنى نفسه تحمداً بالنعمة وعبد الله اسمه واسم أبيه عبد الرحمن

وكنته أبوزيد ومقول القول قوله قد آتينا أي حرينا على ما شرطنا (في تعليم ذلك) أي تعلمه
بدليل قوله من الصغار (ما يؤدى) أي يوصل (و يفهم) معطوف على يؤدى من أفهم الرابعى
وفعله ضمير يعود على الكتاب والمراد بأصول الفقه (٣٠٨) قواعد السكينة وبفونه أي

فروعه خرياتها (ومن السنن)
معطوف على من أصول الفقه
(والرغائب) جمع رغبة وليس لنا الا
رغبة وأخذة وهي ركعة الفجر
(والآداب) أي الاخلاق التي
يشكل بها الشخص (وأننا أسأل الله)
أي أطلب منه وقد كان رضى الله
عنه بحاج الدعوة وقد قدم نفسه في
الدعاء لما روى أنه صلى الله عليه وسلم
كان إذا دعا عبدا بنفسه والخطاب في
وإيالة لكل واقف على كانه لما في
الحديث إذا دعوتهم فمهموا فممن أي
حقيق أن يستجاب لكم (ولا حول)
أي لا تحول عن المعصية ولا قوة على
الطاعة إلا بالله وورد أنه صلى الله
عليه وسلم قال لعلي إذا وقعت في
ورطة أي شدة فقل بسم الله
الرحمن الرحيم ولا حول ولا قوة إلا
بالله العلي العظيم فإن الله تعالى
ينصرف بهما ما شاء من أنواع

قد آتينا على ما شرطنا أن نأتي به في كتابنا هذا مما يتفع به
إن شاء الله من رغب في تعليم ذلك من الصغار ومن
احتاج اليه من الكبار وفيه ما يؤدى إلى الجاهل إلى
علم ما يعتقد من دينه ويعمل به من فرائضه ويفهم
كثيرا من أصول الفقه وفنونه ومن السنن والرغائب
والآداب وأنا أسأل الله عز وجل أن يتفعنا وإيالة بما
علمنا ويعيننا وإيالة على القيام بحقه فيما كلفنا ولا
حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا

البلاء ولما كانت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة قطعنا ختم

رسالتهم بها كما بدأها وجاء أن يتقبل الله ما بينهما وأنا أسأل الله من فضله حسن القبول بحاج
سيد كل نبي ورسول سيدنا محمد سيد الاولين والاخرين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين
وكان تمام هذا الشرح بمسجد سبط سيد الكونين ولي نعمته الامام الحسين سنة ثلاث وثلاثمائة

وألف من هجرة من خلقه الله على كل وصف صلى الله وسلم عليه وعلى آله الاطهار
وأصحابه الاخيار مالا يحدر التمام وفاح صسل الختام آمين

﴿ولما اطلع على هذا الشرح أستاذنا الاكبر شيخ السادة المالكية قال﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ الحمد لله الذي اختار لخدمته شريعتهم من شاء من العباد
وأوقفهم على مكنون الحقائق وكنوز الدقائق حسبما أراد فأغترفوا من ذخائر تلك المعاني
بفيض الفضل لاجتد المعاني ونظموا الى الالفاظ في سلك التأليف والتصنيف رجاء نفع
الامة بكشف الغمة وفضل التعريف والصلاة والسلام على سيدنا محمد القائل من يرد الله به
خيرا يفقهه في الدين ومن سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له طريقا الى الجنة دار
المقين وعلى آله أجمعين ومحابته والتابعين (أما بعد) فقد اطلعت على هذا الشرح
المسمى بتقريب المعاني على رسالة الامام أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني في فقه
إمام الائمة مالك عليه سحائب رجته ربنا المالك للعلامة الامعي والفهامة اللوذعي الشيخ
عبد المجيد الشرنوبى فوجدته من أحسن ما ألف على هذا الكتاب وأجمع ما حوى
لباب الفقه في هذا الباب مع لطف العبارة ودقة الاشارة وبيان المراد وتحقيق المفيد
وتكثير الفروع والفوائد وتقييد المطلقات وضبط الشوارد فلهذا در مؤلفه المفضل أفاض
الله علينا وعليه سحائب الافضال آمين رقه سليم البشرى خادما لخدمة السادة المالكية بالازهر

﴿وقال أستاذنا الشيخ محمد البسيوني البيهاني يؤرخ الطبعة الأولى من قصيدة﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على خاتم رساله
أنبيائه قد اطلعت على هذه الحواشي التي أذنت ماسواها بالتلاشي فوجدتها للرسالة
أبهى طراز أودلائل إعجاز جعت مع الاصول أحسن الفروع الفقهية وأبانت مكنون
ذخائر الرسالة المحمدية وأفصححت عن معضلاتها وأوضحت جميع مشكلاتها ولا غرو
حيث كانت العلم الوحيد والعالم المجيد الشيخ الشرنوبى الشهير بالفاضل عبد المجيد فلمرى

لقد كسى الرسالة طلاوة وزادها حلاوة نفع الله بتأليفه المفيدة وأثابه على تصانيفه
العديدة وقد أرخت هذه الحواشي التي هي في الحقيقة للرسالة أحسن شرح بما شرح الله له
صدرى فقلت لأعلى حسب علوقه رهايل على قدرى

ان تكن من رقى وأصلح باله	اتهم فرصة وصد بالحياله
منه دار التنزيل تكسى جلاله	أى علم كفقته مذهب خبر
ما نرى في العلاما ما مثاله	مالك مالك زمام المعالي
فهو نعم الدوالء الجهاله	فاجتهد صاح وافن عمره فيه
ما سمعنا عملها في الجزاله	واغتمتها رسالة لا توازى
شرح عبد المجيد أبهى مقاله	شرحت بالسروح جعاولكن
وغدا تلغظ العيون كماله	زاده الطبع رقة وجمال
شرح عبد المجيد شاد الرسالة	وازدهى طبعه فقلت أو زخ ١٣٠٤

((وقال مؤلفه يؤرخ هذه الطبعة البهية))

تبارك من باحسان جبانى	فتم الشرح وازدهت الامانى
وأولانا بطلعت به جالا	جلال عنايه محن الزمان
فان الفقه يحظى طالبوه	من المولى بخبرات حسان
وهذا الشرح حازعلا المزايا	بتقريب المعاني للمعالي
وبالطبع ازدهى في أوج حسن	بديع ماله فيه مدالى
وقد شرحت صدور الناس منه	وقاموا حين وافى بالتهالك
فحياهم بالفاظ حسان	وأنسهم بأنواع البيان
وقد شمل السرو والكل حتى	تعدى للزمان وللمكان
ولو سئل امرؤ منهم لماذا	سررت وصرت بمبتغى الخنان
لقال أسائل بالطبع أرخ	أسر لحسن تقريب المعالي

(فهرست الكتاب)

صفحة	صفحة
١٤٦	٥٨ باب ما تنطق به الألسنة وتعتقد
١٥٥	١٨ باب ما يجب منه الوضوء والغسل
١٦٤	٢٢ باب طهارة الماء والثوب والبغية وما
١٨١	٢٥ يجزئ من اللباس في الصلاة
١٨٧	باب صفة الوضوء ومسنونته
٢٠٨	٣٤ باب في الغسل ٣٧ باب في التيمم
٢١٤	٤١ باب في المسح على الخفين
٢٢٣	٤٣ باب في أوقات الصلاة وأسمائها
٢٤٠	٤٧ باب في الأذان والإقامة
٢٥١	٤٩ باب صفة العمل في الصلوات الخ
٢٦٦	٦٦ باب الإمامة ٧٠ باب جامع في الصلاة
٢٨٣	٨٤ باب سجود القرآن ٨٦ باب صلاة السفر
٢٨٨	٨٨ باب صلاة الجمعة ٩١ باب صلاة الخوف
٢٩١	٩٢ باب صلاة العيدين والتكبير أيام منى
٢٩٩	٩٥ باب في صلاة الخسوف
٣٠٢	٩٧ باب في صلاة الاستسقاء
	٩٨ باب ما يفعل بالمختضر وفي غسل
	الميت ودفنه وتحنطه ودفنه
	١٠٤ باب في الصلاة على الجنائز
	١٠٩ باب في الدعاء للطفل ١١١ باب في الصيام
	١١٩ باب في الاعتكاف
	١٢١ باب في زكاة العين والحرن الخ
	١٢٩ باب زكاة الماشية ١٣٣ باب زكاة الفطر
	١٣٥ باب في الحج والعمرة

(اعلان بمؤلفات الشارح لمن يريد هاهنا الاخوان)

(بيان ما طبع منها)

دوان خطب مربع السجعات وكل رابعة من سجعاته آية من الآيات البينات
دوان خطب مثلث السجعات وكل ثالثة من سجعاته آية من الآيات البينات
كتاب شرح مختصر البخارى الشريف للإمام ابن أبى جرة ذى القدر المنيف
مع ضبط المتن بالقلم ضيافته من الفن فى حديث سيد العرب والعجم
كتاب شرح الاربعين النووية فى الاُخاڊيث الصحيحة النبوية مع ضبطها بالقلم
مختصر كتاب الشمائل المحمدية للحافظ الترمذى وهو مضبوط ومشروح

كتاب المحاسن البهية على متن العشماوية مع ضبطه رجاء دعوة مرضية
كتاب الكواكب الدرية على متن الغزيرة مع ضبطه لتبسيم المزية

كتاب شرح تائبة السالوك الى ملك الملوك وفى خلاصه لامية الاستاذ ابو صدى
كتاب شرح حكم ابن عطاء الله السكندرى على هامش ما قبله وهما فى التصوف
كتاب تحفة العصر الجديد ونخبة الادب المفيد وهو مضبوط ومشروح
كتاب مناهج السعادات على دلائل الخيرات مع ضبطها وحسن ترتيبها
كتاب ارشاد السالك الى آفة ابن مالك فى التلخيص ضبطها لتسهيل المسالك

(وبيان ما سيطبع منها ان شاء الله تعالى)

كتاب مختصر الصحيح والحسن من الجامع الصغير المحتوى على ثلاثة آلاف
من حديث الشير التذير وهو مضبوط ومشروح وعليه أنوار الحسن تلوح
كتاب دلالة السالك على أقرب المسالك مع ضبطه فى مذهب الامام مالك
كتاب مناهج التيسير على متن سيدى خليل مع ضبطه الذى يشفى الغليل
كتاب مناهج التيسير على مجموع العلامة الامير مع ضبطه بقاياه التحرير

(تتبيه)

٥٢ دنانير
لا يجوز لاحد طبع هذه الكتب الا باذن مؤلفها وأئجاله حفظهم الله



Bibliotheca Alexandrina



0490435